

الجيش اللبناني

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية



الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق

والعلوم السياسية والإدارية

الماستر المشترك في الدراسات الاستراتيجية

استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني

<u>إعداد</u>

فادي مخول

<u>المشرف</u>

العميد د. كميل حبيب

٢٠٢٠

مقدمة:

أولاً: طبيعة البحث:

يقع لبنان في منطقة جغرافية حساسة ومعقدة تعرضه لأخطار وتهديدات متواصلة ومستمرة، خصوصاً من قبل العدو الإسرائيلي المتربص بأراضينا ومياهنا، ومن قبل الإرهاب التكفيري الذي يريد تغيير شكل النظام السياسي اللبناني. وقد تكررت إعتداءات هذين التهديدين خلال العقود الماضية، حتى يخال للمرء أحياناً أن هناك تعاوناً وتنسيقاً خفياً بينهما لتقويض نظام الحكم اللبناني وتغيير صيغة العيش المشترك التي توازن بين مختلف مكونات مجتمعه. وإذا كان لبنان قد نجح في الكثير من الأحيان في درء أخطار هذين التهديدين، بواسطة القوات المسلحة اللبنانية ومؤازرتها من قبل مختلف أطياف الشعب اللبناني، خصوصاً المقاومة اللبنانية، إلا أن ذلك لم يكن بموجب تخطيط استراتيجي يؤمن التواصل بين الأهداف الاستراتيجية للدولة ووسائل قوتها.[1] وفي مواجهة هذين التهديدين، تنقسم آراء اللبنانيين، مما يصعب وضع وثائق التخطيط الاستراتيجي، خصوصاً "استراتيجية دفاعية وطنية" بناءة وجدية وقادرة على حماية الوطن.

بحكم وجوده بالقرب من دولة إسرائيل المزعومة، ومنذ إعلانها، يتعرض لبنان لإعتداءاتها. فلم يقتصر الأمر على تحميله عبء تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين كان من المفترض بهم تغيير الوضع الديمغرافي لولا وعي اللبنانيين، أو على الأقل فئة منهم، بل تعدى ذلك إلى غزواتٍ واجتياحاتٍ وتعدياتٍ واحتلالاتٍ واختراقاتٍ لمناطقنا. وبما أن لبنان "دولة قوية بضعفها"، حسب السياسة الضمنية المتبعة، تمادى الكيان الإسرائيلي بتدخلاته المهينة بحق سيادتنا، وساعدته ظروف دولية مؤاتية، ودعم دولي مفضوح، لولا أصوات ودعم بعض الدول التي كانت ما زالت ترفع لواء الحق والعدالة، وسكوت عربي مريب، لولا بعض الدول العربية التي كان ما يزال قلبها ينبض كرامة وحرية وإستقلالاً. واستغل الإسرائيلي إنقسام اللبنانيين وتشرذمهم وغياب وحدتهم الوطنية حول القضية الفلسطينية، فتمادى في اغتصابه أرضنا ومياهنا، في مقابل التراخي اللبناني الرسمي الذي كان يتحجج بعدم قدرة الدولة اللبنانية على الوقوف بوجهه.

هكذا، ونتيجة وجع وقهر وبؤس اللبناني الذي احتلت أراضيه، إنتفض ونظم مقاومة بدائية، تعرضت في بداياتها إلى الكثير من الخيبات والفشل، حتى أصبحت حجر الزاوية التي قلبت جميع الموازين، وأدت إلى الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب، في لحظةٍ تقاطعت مع تغيرات دولية وإقليمية. عندها، بدأ التصويب على

---

[1] تعتبر استراتيجية الأمن الوطني، استراتيجية الدفاع الوطني، والاستراتيجية العسكرية الوطنية، من أهم وثائق التخطيط الاستراتيجي، وهي توفر الإرشاد الاستراتيجي إلى القادة العسكريين والمدنيين. تدمج هذه الاستراتيجيات بين: الأهداف الوطنية والعسكرية (النهايات Ends)، السياسات الوطنية والخطط العسكرية (الطرق Ways)، والموارد الوطنية والقوى والإمكانات العسكرية (الوسائل Means). راجع في هذا الخصوص:
كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، **تخطيط العمليات المشتركة (التخطيط العملياتي والاستراتيجي- الجزء الأول)، ص 4.**

سلاح المقاومة، على أساس إنتفاء الحاجة إليه، وارتفعت الأصوات المنادية بنزعه أسوةً بسلاح الميليشيات بعد انتهاء الحرب الأهلية. لكن التطورات اللاحقة أكدت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن سلاح المقاومة هو وسيلة من وسائل قوة لبنان، خصوصاً مع نجاحه في التصدي للقوة التدميرية للجيش الإسرائيلي، ومنعه من تحقيق الإنتصار في حرب تموز 2006، بالإضافة إلى نجاحه في تأمين تبادل الأسرى في الكثير من الأحيان، وخصوصاً في مكافحته لظاهرة العملاء والجواسيس بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية.[2] وبينما كان الجيش الإسرائيلي يتباهى بقدرته على القيام بالعمليات الهجومية الساحقة والسريعة وتحقيق الإنتصارات من دون أي جهد وبأقل الأثمان، على أساس أنه الجيش الذي لا يقهر، أصبح مردوعاً غير قادرٍ على القيام بأية عملية إذا لم يخطط لها ويحسب تداعياتها بدقةٍ خوفاً من العمليات الإنتقامية التي يمكن أن تبادر بها المقاومة.

وبسبب الوضع الطائفي والمذهبي الداخلي اللبناني، وبسبب الدعم الدولي الكبير لإسرائيل الخائفة على حدودها الشمالية، وبسبب صراع المحاور الإقليمية، خصوصاً بين إسرائيل وإيران، وبين السعودية وإيران، يتعرض لبنان لضغوطات هائلة لنزع سلاح حزب الله، ولقيام الجيش اللبناني بتأمين الحدود مع إسرائيل وبسط سلطة الشرعية اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية. وكما في كل مفاصل الحياة السياسية اللبنانية، ينقسم اللبنانيون إلى فريقين: الفريق الأول يطالب بنزع السلاح لبناء الدولة القوية القادرة، وفريق آخر ينادي بإبقاء السلاح لإبقاء لبنان قوياً وقادراً على مواجهة إسرائيل. طبعاً، يملك كلا الفريقين الحجج المنطقية التي تدعم منطقه، لكن ما يهمنا في هذا المجال أنه يتم تداول نزع السلاح أو إبقاؤه ضمن ما درج الجميع على تسميتها "إستراتيجية الدفاع الوطني".

وفي 17 تشرين الأول 2019، إندلعت حركة إحتجاج شعبية غير مسبوقة نتيجة رفض قرار الحكومة بزيادة 6 دولار على تطبيق الواتساب. سرعان ما امتدت حركة الإحتجاجات لتطال جميع أرجاء الوطن تقريباً، وأدت إلى قطع الطرقات من قبل المواطنين وشل الحياة بكافة أنواعها، لتتخذ شكل ثورة إجتماعية إقتصادية. لكن، سرعان ما تم تسييس القضية بعد تحويلها إلى مطالب سياسية، حتى أن البعض إتهم هذه الحركة الإجتماعية بتلبيتها مطالب الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، لإبعاد حزب الله عن الحكومة وتخفيف تأثيره عليها. تزامنت هذه الحركة الثورية الإجتماعية مع تسريبات وآراء تُرجع الضغط الأميركي العربي على لبنان، إلى ضرورة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل بهدف البدء بالتنقيب عن النفط. وقد ساهم انفجار نيترات الأمونيوم المخزنة في مرفأ بيروت في 4 آب 2020 بتصاعد نغمة التصويب على حزب الله وسلاحه، على خلفية إتهامه بالسيطرة على المرفأ لإدخال وإخراج الذخيرة والسلاح، وخصوصاً الأسلحة الدقيقة.

تكمن المشكلة الحقيقية أن كلا الفريقين المتخاصمين على سلاح المقاومة يطرح الاستراتيجية الدفاعية من المنظار الذي يلائم مصالحه. فالفريق الأول المعارض للسلاح يهمه من الاستراتيجية الدفاعية "نزع سلاح

[2] ليس مطروحاً في هذه الورقة البحثية بحث مشاركة حزب الله في الحرب السورية، إن كان سلباً أو إيجاباً.

حزب الله" فقط، لأسبابٍ كثيرةٍ، منها ما هو اقتصادي، يتعلق بالرغبة في جلب الإستثمارات الى البلد وإطلاق العجلة الإقتصادية، ومنها ما هو سياسي، يتعلق بالخوف من فائض القوة التي تملكه المقاومة وقدرتها على استثماره في الداخل، مع ترداد الكلام الدائم حول بناء الدولة ودعم الجيش ومده وتسليحه، وغيره من الكلام المعسول الذي لا يطمئن أهل الجنوب الذين عانوا من التعديات الإسرائيلية، ولن يسمحوا إطلاقاً بنزع وسيلة القوة من بين أيديهم. أما الفريق الثاني المعارض لنزع السلاح، فيهمه من الاستراتيجية الدفاعية "الحفاظ على سلاح المقاومة"، لأسبابٍ منها ما هو داخلي يتعلق برفضهم العودة إلى مرحلة الضعف التي سبقت قيام المقاومة، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والمحاور الإقليمية، واصطفافهم مع المحور المقاوم للمشاريع الغربية العربية في المنطقة، وبالتحديد تحالفهم مع إيران وسوريا.

كما تطرح الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية مشكلة أخرى هي حصرها بالتهديد الإسرائيلي فقط، والتغاضي عن التهديد الأساسي الآخر وهو الإرهاب، الذي يشكل ظاهرة عالمية لها امتدادات وفروع في كافة أنحاء العالم، وتهدد نمط حياة السكان وتعرض حياتهم للخطر الجسيم. لقد ضرب الإرهاب العديد من دول العالم، من بينها لبنان، وتشكل لمكافحته حلف دولي إستطاع تحقيق العديد من الإنجازات، لكنه لم يستطع حتى الآن إجتثاثه من جذوره. يعود السبب إلى عدة عوامل أهمها عدم الإتفاق عالمياً على تعريف الإرهاب، والإشكالية التي تترافق معه من حيث التمييز بين المقاومة المشروعة ضد الإحتلال والعدوان بهدف التحرر والإستقلال وتقرير المصير، والتي هي حق من الحقوق الأساسية حسب مبادئ القانون الدولي، والإرهاب المسلح الذي يتخذ عدة أشكال، ويهدف إلى قتل الأبرياء أو ترويعهم.

تقوم طرق مكافحة الإرهاب الجديدة على مفهوم المقاربة الحكومية الشاملة Whole Of Government Approach بما يعني عدم الإكتفاء باستعمال القوة العسكرية، بل التوجه مباشرة نحو معالجة الأفكار الإيديولوجية المتطرفة في بيئة الإرهاب الآمنة، وتجفيف منابع تمويلها. ويلقى على عاتق القوات الخاصة في العالم اليوم مسؤولية ملاحقة التنظيمات الإرهابية ورصد أعمالها ونشاطاتها وضربها عند الإقتضاء، مع محاولة كسب عقول وقلوب السكان لتجفيف الدعم والمساندة الذي تتلقاه هذه التنظيمات. تستفيد القوات الخاصة من كافة أشكال الدعم التكنولوجي والتقني الذي توفره لها أجهزة الرصد والإستعلام والمخابرات، إضافةً إلى التعاون الأمني والعسكري اللصيق بين دول العالم، لتنفيذ مهمات غير تقليدية في بيئة معادية وغير ودية.

ويعاني لبنان باستمرار من التهديدات الإرهابية لأسباب كثيرة، أهمها موقعه الجغرافي داخل بيئة إقليمية تكثر فيها الحروب والنزاعات المسلحة، وهو كان سباقاً في مكافحة الإرهاب، حيث تواجهت قواته المسلحة، خصوصاً قواته الخاصة، مع التنظيمات الإرهابية وقضت عليها الواحدة تلو الأخرى، إبتداءً من سنة 2000، مع تنظيم "التكفير والهجرة" في جرود الضنية في شمال لبنان. ثم تلاحقت المواجهات المسلحة مع الإرهابيين، حيث خاضت القوات المسلحة اللبنانية، وعمادها القوات الخاصة، معركة نهر البارد في مواجهة تنظيم "فتح الإسلام"

عام 2007، ومعركة عبرا ضد تنظيم "أحمد الأسير" عام 2013، ومعركة عرسال الأولى ومعركة طرابلس وبحنين عام 2014، ثم معركة فجر الجرود ضد تنظيمي النصرة وداعش في جرود رأس بعلبك والقاع عام 2017. إضافةً إلى ذلك، تستمر مديرية المخابرات برصد الخلايا الإرهابية النائمة وتوقيف أفرادها بناءً لعمليات أمنية إستباقية لمنعها من تنفيذ نشاطات إرهابية.

وبالرغم من إلقاء المسؤولية الأساسية في مكافحة الإرهاب على عاتق الجيش اللبناني، إلا أنه لا يملك الإمكانيات المطلوبة كلها، وهو يتكل بشكل أساسي على المساعدات الدولية الضئيلة، خصوصاً الأميركية، لتطوير بنيته اللوجستية، ولتطوير قدراته العملياتية، وهو يستفيد من فرق القوات الخاصة الأميركية التي تساعد في تدريب وتجهيز وحداته الخاصة. كما أن هناك مشاكل بنيوية في هيكلية وتنظيم وتوزيع مهام القوات الخاصة المكافحة للإرهاب، بالإضافة إلى أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب فقط بواسطتها، مما يوجب صياغة استراتيجية وطنية دفاعية لمكافحة الإرهاب، تكون القوات المسلحة اللبنانية عمادها، خصوصاً القوات الخاصة اللبنانية، لتنظيم العمل وتحسين طرق إستخدام الوسائل الموضوعة في سبيل تحقيق الهدف النهائي المرجو.

ثانياً: أهمية البحث:

تعود أهمية هذا البحث إلى حاجة لبنان إلى دراسات استراتيجية تعتمد المنطق والحجة والعلم لحفظ أمنه واستقراره والمحافظة على سيادته، بعيداً عن الحسابات السياسية والطائفية والمذهبية وتشابكات المصالح الدولية والإقليمية والمحلية. يحاول البحث وضع الأسس المنطقية التي ينبغي الإنطلاق منها لوضع استراتيجية دفاع وطني لبناني، تحمي لبنان من المخاطر والأطماع العدوانية الإسرائيلية والتهديدات الإرهابية، وتعتمد على منهاج علمي يحدد المصالح الوطنية اللبنانية ووسائل القوة اللبنانية ويقارن بينها ليحدد الاستراتيجية الأفضل للبنان. وبما أن اللبنانيين لم يتفقوا حتى الآن على الاستراتيجية الدفاعية الوطنية التي طال انتظارها، يقدم هذا البحث الأرضية العلمية المناسبة لذلك، علها تحظى بإجماع وطني وتكون مدخلا لحماية لبنان من كافة التهديدات التي تواجهه.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول السؤال المركزي التالي: ما هي الاستراتيجية الدفاعية الملائمة للدولة اللبنانية، القادرة على استثمار جميع وسائل قوتها للدفاع عن سيادتها ضد العدوين الإسرائيلي والإرهابي، والتي تحميها من تأثيرات وتعقيدات البيئات الدولية والإقليمية والمحلية؟

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نجاوب على سؤالين أساسيين:

1- السؤال الأول: ما هي الاستراتيجية الوطنية الملائمة للدفاع عن لبنان ضد التهديد الإسرائيلي، والتي توفق بين منطق "الإحتفاظ بسلاح المقاومة لأنه وسيلة قوة للدولة، تردع الكيان الإسرائيلي وتمنعه من الإعتداء على أراضيها وتحافظ على سيادتها"، ومنطق "نزع سلاح المقاومة لحماية الدولة وحفظ سيادتها، لأن عدم نزع السلاح يؤدي إلى تدمير الإقتصاد ولبنان، ويمنع قيام الدولة القوية القادرة ذات السيادة"؟.

2- السؤال الثاني: ما هي الاستراتيجية الوطنية الملائمة للدفاع عن لبنان ضد التهديد الإرهابي، والتي تعالج التطرف العنيف والمشاكل البنيوية المرتبطة بقدرات القوات المسلحة اللبنانية على مكافحة الإرهاب؟

رابعاً: أهداف البحث:

1- تقديم نموذج علمي عن طريقة التخطيط الإستراتيجي.

2- إظهار أهمية رصد وتحليل تأثيرات البيئات الدولية والإقليمية والمحلية لتحديد التحديات والتهديدات والفرص ووسائل قوة الدولة التي تحقق المصالح الوطنية.

3- إظهار أهمية الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها في تكوين استراتيجية دفاعية، وعدم حصر الأخيرة بالبعد العسكري.

4- وضع استراتيجية دفاعية تحقق للبنان السيادة الحقيقية في مواجهة العدو الإسرائيلي، والإستقرار والأمان الداخليين في مواجهة العدو الإرهابي.

5- التأسيس لبناء الدولة القوية القادرة السيدة الحرة المستقلة.

خامساً: مصادر البحث:

لقد انطلقنا في كتابة هذا البحث من المعلومات الأساسية الواردة في محاضرات مادة "الإستراتيجية" التي أعطانا إياها العميد الدكتور كميل حبيب في ماسترز الدراسات الإستراتيجية، والتي كانت السبيل الذي أرشدنا إلى المبادئ الأساسية لبحثنا. لقد كانت للمداخلات والإيضاحات التي ذكرها الدكتور حبيب، معطوفة على سعة إطلاعه وخبرته الطويلة في التعليم الجامعي وفي دهاليز السياسة اللبنانية، وقعها الكبير على وضع مضمون هذا البحث. كما استندنا إلى مرجع "الإستراتيجيا" الذي وضعه العميد الركن الدكتور كلود الحايك والذي أمدنا بالكثير من التفاصيل المهمة، وخصوصاً كيفية إتباع المنهج العلمي في وضع أية استراتيجية، على أمل أن يهتدي المسؤولون اللبنانيون بهذا المنهج، ويتبعونه لوضع استراتيجيات منطقية ومنظمة وغير عشوائية. كما استعملنا مراجع كثيرة للحصول على المعلومات المطلوبة لإغناء البحث، مع الإشارة إلى أننا لم نقم باقتباس الكلام حرفياً عن هذه المصادر، بل إستخلصنا الأفكار الأساسية منها، وقمنا بصياغتها على طريقتنا، من دون أن نُغفل عن الإشارة إلى اعتمادنا إياها كمراجع لبحثنا، ومع الإشارة أيضاً إلى أننا اتكلنا كثيراً على تحليلات وخبرات شخصية تراكمت لدينا بفعل وظيفتنا العسكرية والأكاديمية.

سادساً: منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في كتابة هذا البحث على ثلاثة مناهج أساسية أدت إلى وضع استراتيجية دفاع وطني منطقية:

1- المنهج الوصفي: من خلال إعطاء تعاريف وتحديدات معينة تخدم الفكرة العامة للبحث.

2- المنهج التحليلي: من خلال تحليل البيئات ووضع الإفتراضات والمخاطر والفرص والمصالح الوطنية ووسائل قوة الدولة، وتحليل التصورات الاستراتيجية الممكنة، إضافةً إلى وضع مقاربة شاملة للاستراتيجية الموعودة.

3- المنهج المقارن: من خلال مقارنة المصالح الوطنية ووسائل قوة الدولة.

بشكل عام، سنتبع منهجية واضحة لوضع استراتيجية دفاعية، تقوم على ثلاثة أقسام: التحليل الاستراتيجي، التقييم الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي. في التحليل الاستراتيجي، سنحلل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية. وفي التقييم الاستراتيجي، سنحاول إستخراج إفتراضات حول البيئتين الدولية والإقليمية، لنستخلص منها التحديات والتهديدات والفرص التي منها نخرج بالنهايات أو المصالح الوطنية، ولنستخلص من الإفتراضات حول البيئة المحلية، وسائل قوة الدولة. بعد ذلك سنقوم بمقارنة المصالح الوطنية بوسائل قوة الدولة لنحدد علمياً عدم تطابقها وتلائمها، ولنحدد بدقة نقاط قوة الدولة اللبنانية ونقاط ضعفها. بعد أن ننتهي من التحليل والتقييم، سنبدأ بالتخطيط الاستراتيجي، حيث نضع رؤيتنا الخاصة بالاستراتيجية الدفاعية الوطنية التي نقسمها إلى قسمين: قسم يتعلق بالدفاع ضد العدو الإسرائيلي، وقسم آخر يتعلق بالدفاع ضد العدو الإرهابي.

سابعاً: تقسيم البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، قسمناه إلى فصلين، كل فصل إلى مبحثين، وكل مبحث إلى فقرتين، باستثناء المبحث الثاني من الفصل الثاني الذي قسمناه إلى ثلاث فقرات، للأهمية القصوى لموضوع الاستراتيجية الدفاعية موضوع بحثنا. كان لا بد لنا قبل البدء بالتحليل الاستراتيجي أن نضيء على المفاهيم النظرية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي ووثائقه، لذلك قمنا بوضع تمهيد يشرح كيفية تسلسل وضع هذه الوثائق، وبشكل لا يتداخل مع تسلسل مراحل التخطيط الاستراتيجي موضوع بحثنا. وبسبب تشعب الأفكار والتحليلات التي نتجت عن التحليل والتقييم والتخطيط الاستراتيجي الهادف لوضع "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، قمنا بتلخيص عام لبحثنا، توجز أهم الأفكار الأساسية التي أردنا إيضاحها، من دون أن يعني ذلك عدم أهمية الأفكار الأخرى. بشكل عام، قسمنا البحث إلى:

الفصل الأول: التحليل الاستراتيجي: تحليل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية.

المبحث الأول: تحليل البيئتين الدولية والإقليمية.

الفقرة الأولى: تحليل البيئة الدولية.

ثامناً: الصعوبات التي واجهت البحث:

تتعلق أهم الصعوبات التي واجهتنا بالحساسية المفرطة التي تظهر عند وصف الوضع السياسي الدولي، وصراع المحاور الإقليمية، وتأثر البيئة المحلية بالصراع الإقليمي والدولي. مصدر الصعوبة يكمن تحديداً في كوننا جزء من المؤسسة العسكرية الحاضنة لجميع الأفرقاء، والتي تحاول النأي بنفسها عن الصراع الداخلي، وبالتالي، أيُ وصفٍ دقيقٍ للحالة الراهنة، يقتضي كشف الحقائق كما هي، من دون كذب أو مراوغة أو ممالئة، مما سوف يؤدي حتماً إلى إثارة غضب الكثيرين. أملنا في هذا البحث، أن نساهم في وضع اللبنة الأساسية لبناء استراتيجية وطنية للدفاع عن بلدنا، بحيث نبعده عن التدخلات الخارجية، ونحفظ سيادته وقراره السيد الحر المستقل. كما واجهتنا صعوبة التوفيق بين متطلبات البحث العلمي الأكاديمي المطلوب للحصول على الماسترز في الدراسات الاستراتيجية، فيما خص التوازن بين الفصول والمباحث والفقرات والبنود. وإذا كنا بالإجمال تقيدنا بما هو مطلوب منا، إلا أن ذلك لم يمنع عدم تطابق عدد صفحات بعض الفقرات والمباحث نظراً لضرورة المعلومات والتحليلات المرصودة داخلها. إضافةً إلى ذلك، لم تضع الدولة اللبنانية استراتيجية لأمنها الوطني للإستناد إليها لوضع "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني". وإذا كان العميد الركن الدكتور كلود الحايك قدم أطروحته حول "استراتيجية الأمن الوطني اللبناني"، إلا أنها للأسف ليست وثيقة رسمية معتمدة من قبل الحكومة اللبنانية، مما أرغمنا على الإستفاضة في تحليل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية.

تمهيد:

تختلف التعريفات التي أعطيت لمفهوم "الاستراتيجيا"، لكن باختصار شديد، يمكن القول أنها كيف يتم القيام بعمل ما. إنها خطة لاستعمال أو وضع موارد معينة من أجل تحقيق غايات وأهداف عامة. فنجد بالتالي أنه لا يمكن فصلها عن العلاقة بين الفكرة والتنفيذ، بين الوسائل والنهايات، الموارد والغايات، القوة والهدف، القدرات والنوايا في أي من مجالات النشاط الإنساني. إذن، الاستراتيجية هي العلاقة بين ما نريد أن نحققه (ends objectives, goals,) وما لدينا لتحقيقه (Means) أي، هي الجسر الذي يربط الوسائل بالأهداف.[3] بشكل عام هي كيفية (طرق) إستخدام الموارد المتوافرة (الوسائل) لتحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الوطنية (النهايات). بمعنى آخر هي كيفية تحقيق أو تطبيق السياسة الوطنية.[4]

والسياسة الوطنية (National Policy) هي طريقة إعلان للإرشادات التي اتخذتها الحكومة على الصعيد الوطني خلال السعي لتحقيق الأهداف الوطنية، والتي تجيب عن السؤال حول "ما يجب فعله حيال شيء ما".[5] هي توجيهات واسعة تسعى إلى تحقيق الأهداف الوطنية، التي لا يمكن تحقيقها من دون عناصر وأدوات القوة الوطنية.[6] عناصر القوة الوطنية (Elements of National Power DIME) هي الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الوطنية، وتشمل القوة الدبلوماسية، القوة الإعلامية، القوة العسكرية، والقوة الإقتصادية.[7] أما أدوات القوة الوطنية (Instruments of National Power DIMEFIL) فهي تشمل عناصر القوة الوطنية مضافاً إليها الأدوات التالية، القوة المالية، الإستعلام أو الإستخبارات، وتطبيق القانون. تم إضافة هذه الأدوات للتشديد على أن الاستراتيجية يجب أن تكون شاملة من ضمن مفهوم "المقاربة الحكومية الشاملة (WoG) "Whole-of-Government" approach.[8]

وتختلف أنواع الاستراتيجيات التي تضعها الدول للحفاظ على أمنها الوطني وللدفاع عن مصالحها الوطنية:

---

[3] (الحايك) كلود، **الاستراتيجية**، كلية القيادة والأركان، بيروت، 2013، ص 1.

[4] **تخطيط العمليات المشتركة، الجزء الأول، العمليات المشتركة Joint operation**، وزارة الدفاع اللبنانية، قيادة الجيش، أركان الجيش للعمليات، مديرية التعليم، ك1/ 2010، ص هـ.

[5] **National policy**, The free dictionary by FARLEX, the internet, available from: www.thefreedictionary.com › national+policy, date of entrance: 17/3/2020.

[6] **National Security Policy and Strategy**, United States Army War College, Department of National Security and Strategy, pdf, p6, 2017, the internet, available from: ssl.armywarcollege.edu › Directives, Date of entrance: 26/4/2020.

[7] "**Joint Warfare of the Armed Forces of the United States**", JP 1, 14 November, 2000, chapter I, pp. 6-7.

[8] **The elements of DIMEFIL instruments of power in the gray zone**, NATO allied command transformation, volume I, Number 2, winter 2017, p. 6.

- في البداية، من المفترض أن تضع السلطة السياسية العليا في الدولة "استراتيجية كبرى"،[9] وهي استراتيجية شاملة، تعتبر من أكثر أشكال التخطيط تعقيدًا، وتلخص رؤية البلد الوطنية للمستقبل مع خطة دقيقة لتحقيقها من ناحية تطوير واستخدام وتنسيق وتنظيم جميع عناصر وأدوات القوة الوطنية في السلم والحرب من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى للدولة.[10] وبذلك، تختلف الاستراتيجية الكبرى عن الفكرة التقليدية للاستراتيجية بالأمور التالية: توسيع الاستراتيجية بما يتجاوز الوسائل العسكرية لتشمل الوسائل الدبلوماسية والمالية والإقتصادية والإعلامية وغيرها، أخذ العوامل الداخلية بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية بعين الإعتبار عند صياغتها، مع مراعاة كل من أدوات القوة المختلفة والسياسات الداخلية اللازمة لتنفيذها، بما في ذلك النظر في فترات السلم بالإضافة إلى زمن الحرب.[11] وتتضمن الاستراتيجية الكبرى استراتيجيات كثيرة، مثل استراتيجية غذائية، وطبية، وتعليمية، وبيئية، واجتماعية، وصحية، وعسكرية، وغيرها، ووضع هذه الاستراتيجية الكبرى لا يعني بأية حالٍ من الأحوال أنها تهدف إلى شيء عظيم أو كبير أو طموح، أو أن للدولة من وراء وضعها أهداف توسعية، بل ذلك يعني أن الدولة تريد إدارة جميع مواردها واستخدامها كوسائل لتحقيق غاياتها المنشودة. لذلك، يهدف إعتماد استراتيجية كبرى من قبل دولة صغيرة إلى الحفاظ على أمنها وضمان بقائها في الحد الأدنى، واعتمادها من قبل دولة كبرى يمكن أن يهدف إلى الهيمنة على نظام عالمي أو إقليمي بالحد الأقصى.[12]
- بعد أن تقوم الدولة بوضع استراتيجية كبرى، تقوم السلطة السياسية العليا في الدولة بإرسال "توجيه وإرشاد استراتيجي وطني National Strategic Direction and Guidance، إلى لجنة وطنية لوضع "استراتيجية الأمن الوطني". هذه الاستراتيجية هي مستند عام يعده عادةً "مجلس الأمن القومي" في الدولة، ويصدر عن السلطة السياسية العليا من أجل تطوير، إستخدام وتنسيق أدوات وعناصر القوة الوطنية لتحقيق الأهداف التي تساهم في "حماية وضمان الأمن والمصالح الوطنية للدولة". تتضمن هذه الاستراتيجية عادة

---

[9] يعود مصطلح استراتيجية كبرى رسمياً إلى المفكر والكاتب الاستراتيجي "ليدل هارت" الذي وضع كتاباً عام 1929 بعنوان "الحروب الحاسمة في التاريخ The decisive wars of history" الذي يعتبر الجزء الأول **من** سلسلة كتب صدرت لاحقاً طور عبرها ليدل هارت نظريته عن الاستراتيجية، أهمها الكتاب الذي صدر عام 1941 بعنوان "الاستراتيجية: المقاربة غير المباشرة Strategy: the indirect approach"، والذي أعيد طباعته ونشره عام 1942 تحت عنوان "طريقة ربح الحروب the way to win wars"، وكتاب "الاستراتيجية strategy" بطبعته الأولى التي صدرت عام 1954، وبطبعته الثانية والأخيرة التي صدرت عام 1967. راجع في هذا الخصوص:

(Hart) Liddle B.H, **strategy**, London: Faber & Faber, 1967, 2nd revised edition, p. 322.

[10] (Sibii) Razvan, **Grand Strategy**, Encyclopedia Britannica, the internet, available from: www.britannica.com › topic › grand-strategy, date of entrance: 17/4/2020.

[11] (Williamson) Murray, et.al, **the making of strategy: rulers, states, and war**, Cambridge university press, Cambridge, 1994, pp. 1-23.

[12] (نقولا) ليلى، **العلاقات الدولية: من تأثير القوة إلى قوة التاثير- مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، Cedar River Production، الطبعة الأولى، 2019 م، ص ص 24- 25.

المخاوف على الأمن الوطني، وكيف ستعالجها السلطة السياسية باستخدام جميع عناصر وأدوات القوة الوطنية.[13] والفرق بين الاستراتيجية الكبرى واستراتيجية الأمن الوطني هو في أن الأولى تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى، مثلاً تحقيق الغذاء لجميع المواطنين، بينما الثانية تهدف إلى حماية الموارد، مثلاً حماية الأمن الغذائي من كافة التهديدات. تهدف استراتيجية الأمن الوطني إلى إظهار قدرة الدولة على حماية مواردها وأراضيها ومصالحها في مواجهة كافة التهديدات الخارجية والداخلية، ليس بواسطة القوة العسكرية فقط، بل باستعمال كل الموارد المتوافرة، العسكرية والمدنية. وفقاً لذلك، للحفاظ على الأمن الوطني، على الأمة أن تحافظ على الأمن الإقتصادي، أمن الطاقة، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، إلخ... وبالتالي لا تنحصر التهديدات الأمنية بالأعداء التقليديين للأمة مثل الدول الفاعلة الأخرى، ولكن يمكن أن تأتي هذه التهديدات من اللاعبين غير الدول، كالمنظمات الإجرامية، وكارتيلات التهريب والمخدرات والسلاح والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى التهديدات المتأتية من الكوارث الطبيعية، وغيرها.

- بعد الإصدار الرسمي لاستراتيجية الأمن الوطني، تقوم وزارة الدفاع في الدولة المعنية بالإهتداء بها، فتقوم بتحضير مستند رسمي يسمى "استراتيجية الدفاع الوطني"، ويبين كيفية استخدام القوات المسلحة للدولة مع الوكالات، الأجهزة والأدوات الأخرى للقوة الوطنية لتحقيق أهداف استراتيجية الأمن الوطني.[14] تهدف هذه الاستراتيجية بشكل عام إلى الدفاع عن الوطن بإشراك جميع القطاعات العسكرية والمدنية، مما يعني أنه لا يمكن أيضاً حصر الاستراتيجية الدفاعية بالشق العسكري فقط، بل يجب أن تتضافر جهود مختلف المكونات الإقتصادية والسياسية والمجتمعية وغيرها لمساعدة القوات المسلحة على تحقيق أهداف الدفاع عن الوطن. من هنا، يشمل إعداد الدولة للدفاع توافر عناصر أساسية لردع الإعتداءات ومجابهة العدوان، أهمها سياسة خارجية نشيطة وقادرة على الدفاع عن الشرعية الوطنية في المحافل الدولية إنطلاقاً من مبادئ القانون الدولي العام، وقوات مسلحة قوية وقادرة على بسط سلطة الدولة وسيادتها على كامل الأراضي الوطنية، واقتصاد وطني منتج ومثمر قادر على تغطية النفقات وتلبية المتطلبات اللوجستية المطلوبة للدفاع، وأراضي مرصنة ومحصنة قادرة على عرقلة تقدم العدو أو تأخير تقدمه وتكبيده خسائر كبيرة، وأجهزة مدنية عسكرية قادرة على التعاون مع القوات المسلحة للدفاع عن أراضي الدولة، وأخيراً شعب مؤمن بعدالة قضيته ومتمسك بكل شبر من أراضيه.[15]

---

[13] **Campaign Planning Handbook,** US Army War College, academic year 2019, Department of Military Strategy, planning and operations, Carlisle Barracks, Pennsylvania, 7013- 5242, p5.

[14] **National defence strategy definition (US DoD),** Military Factory, the internet, available from: www.militaryfactory.com › military-terms-defined, date of entrance: 17/3/2020.

[15] (عقل) عقل، **ملف حول الأمن والدفاع الوطني**، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2020، ص 4.

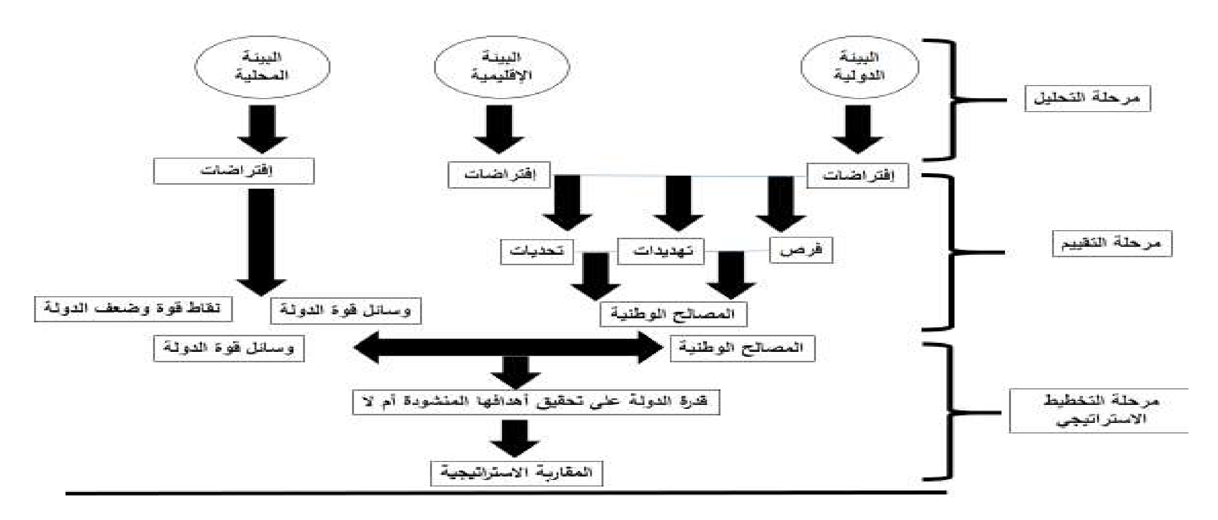
-تقوم القيادة العسكرية العليا (قيادة الجيش أو رئاسة الأركان)، بترجمة "استراتيجية الدفاع الوطني" عبر ترتيبات ونشاطات عسكرية للدفاع عن الوطن، وتصيغها في مستند رسمي، عادةً يبقى سرياً، أو يمكن نشر خطوطه العريضة من دون الغوص في التفاصيل، ويسمى "الاستراتيجية العسكرية الوطنية". هذه الاستراتيجية هي فن وعلم استخدام القوات المسلحة للأمة لتأمين أهداف السياسة الوطنية من خلال تطبيق القوة أو التهديد باستعمالها، أي هي فن وعلم توزيع واستعمال القوة العسكرية لتحقيق الأهداف الوطنية في أوقات السلم والحرب، التي هي بكل بساطة تحقيق أهداف الاستراتيجية الدفاعية وبالتالي استراتيجية الأمن الوطني.[16] هي تبين طريقة دمج الأساليب والوسائل العسكرية بالأدوات الأخرى للقوة الوطنية من أجل حماية الوطن والدفاع عنه، أو حماية الحلفاء والشركاء، وهي تتعامل مع تخطيط وإدارة الحملات العسكرية، وحركة وتموضع القوات العسكرية، إضافةً إلى خداع العدو، وقد عرّفها والد الدراسات الاستراتيجية الغربية الحديثة كارل فون كلوزويتز (1780-1831) بأنها "توظيف المعارك لكسب نهاية الحرب".[17]

يمر إعداد الاستراتيجية، في كل نوع من الأنواع المذكورة أعلاه كما هو محدد في الصورة أدناه، بثلاث مراحل أساسية. في المرحلة الأولى، أي مرحلة التحليل الاستراتيجي، يتم تحليل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية. في المرحلة الثانية، أي مرحلة التقييم الاستراتيجي، يخرج المحللون الاستراتيجيون من البيئتين الدولية والإقليمية بافتراضات assumptions يستخلصون منها الفرص والتحديات والتهديدات opportunities, challenges& threats، التي منها يتوصلون إلى النهايات المطلوبة أو المصالح الوطنية national interests. أما من البيئة المحلية، فيخرج المحللون بافتراضات يستخلصون منها وسائل قوة الدولة instruments of national power DIMEFIL، ونقاط قوة وضعف الدولة. في المرحلة الثالثة، أي مرحلة التخطيط الاستراتيجي، يقوم المحللون بمقارنة وسائل القوة بالمصالح الوطنية، ويستنتجون قدرة الدولة على تحقيق أهدافها المنشودة أم لا. بعد ذلك، يحدد المحللون الاستراتيجيون الخطوات المطلوب القيام بها في المستقبل بناء على المقارنة التي نفذت في هذه المرحلة، ويصيغون الاستراتيجية المطلوبة.

---

[16] **DOD Dictionary of Military and Associated Term,** Department of Defense, the internet, available from: https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Doctrine/pubs/dictionary.pdf, p 150, date of entrance: 17/4/2020.

[17] **Military strategy**, the internet, available from: https://en.wikipedia.org/wiki/Military_strategy, Date of entrance: 17/4/2020.



تكمن مشكلتنا في لبنان أننا لا نفكر استراتيجياً بل نعتمد على التخطيط العشوائي غير الشامل وغير المنظم وغير المتماسك، ولا نعير أهمية للوسائل الموضوعة بتصرفنا ولا نحدد الأهداف بدقة ووضوح. فحتى الآن لم تضع السلطة السياسية (رئيس الجمهورية– الحكومة) استراتيجية كبرى تحدد فيها أهدافها الاستراتيجية الكبرى، وبالرغم من امتلاك لبنان وسائل وأدوات القوة الوطنية، إلا أن السلطة السياسية فشلت في تنظيمها واستثمارها بالطريقة الصحيحة بهدف حماية الأمن الوطني اللبناني. تبرز المشكلة تحديداً بعدم قيام السلطة السياسية بوضع استراتيجية للأمن الوطني واضحة ومكتوبة تحقق الأمن السياسي والعسكري والإقتصادي والإجتماعي وغيره، مما يحول دون قيام وزارة الدفاع اللبنانية بوضع استراتيجية دفاع وطني تحمي لبنان من التهديدات الخارجية والداخلية، خصوصاً تجاه العدو الإسرائيلي.

وبالرغم من وضع العديد من الأطراف اللبنانية ما سمي بـ"استراتيجية دفاعية"، كما سوف نرى لاحقاً، إلا أن كل هذه الاستراتيجيات لم تتبع المنهج العلمي الصحيح الذي يبني استراتيجية دفاعية تدافع عن الوطن. هذا لا يعني أنه لا يوجد مفكرون استراتيجيون في لبنان قادرون على صياغة استراتيجية واضحة ومفهومة، بل لم يصيغوا استراتيجيتهم بطريقة تجعلها شاملة، بعيدة المدى، متأثرة بالوسائل، هادفة، متماسكة، وتفاعلية. من هنا، يقتضي علينا أن ننطلق برؤية علمية مختلفة وأفق استراتيجي أوسع لنخطط لترسيخ قيمنا الوطنية وتعزيز أهدافنا الحيوية ومصالح دولتنا العليا. وبالرغم من أن عدو لبنان الأساسي، أي العدو الإسرائيلي، حدد استراتيجيته بدقة منذ زمن بعيد، وهو يطورها ويعدلها حسب الظروف والتطورات الميدانية، لا زلنا نحن حتى الآن غير قادرين على صياغة استراتيجيتنا لعدة أسباب، مما خلق فجوة كبيرة بيننا وبين العدو الإسرائيلي جعلته دائماً في موقع الفعل ووضعتنا دائماً في موقع ردات الفعل. ليس ذلك بمستغرب إطلاقاً بما أن العدو يملك كل مقومات التفكير الاستراتيجي، على عكسنا نحن حيث أننا لم نستطع أن ندخل طريقة التفكير الاستراتيجي إلى عقولنا ومؤسساتنا، مما جعل رؤيتنا حول تطبيق أهدافنا ومصالحنا الحيوية مشوشة وغير واضحة، مما يقتضي منا العمل على اكتساب طريقة التفكير الاستراتيجي السليم.

الفصل الأول: التحليل الاستراتيجي: تحليل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية:

تنقسم الدراسة الاستراتيجية إلى ثلاثة مراحل أساسية: التحليل، التقييم، والتخطيط الاستراتيجي. يرمي التحليل الاستراتيجي إلى دراسة البيئات الدولية والإقليمية والمحلية، ومدى تأثير كل منها على الأمن الوطني اللبناني. أما التقييم الاستراتيجي، فيخرج بافتراضات من دراسة البيئتين الدولية والإقليمية، يبنى عليها لاستخلاص التحديات والتهديدات على الأمن الوطني اللبناني، وما هي الفرص التي يمكن إستغلالها لانجاح الاستراتيجية، وبالتالي ما هي المصالح الوطنية التي يتوجب على الاستراتيجية تحقيقها، أي ما نريد تحقيقه. كما يستخرج التقييم الاستراتيجي من تحليل البيئة الوطنية، إفتراضات تساعد على وضع وسائل القوة الوطنية، من سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها، أي ما لدينا لتحقيقه، والتي يتم مقارنتها بقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية، والتي تعد بنياناً أساسياً لوضع الاستراتيجية المطلوبة.

سنقوم في هذا الفصل بالتحليل الاستراتيجي، على أن نترك الكلام عن التقييم والتخطيط للفصل الثاني، حيث نربط بين الوسائل والغايات. في المبحث الأول من هذا الفصل، سنحلل البيئات المحيطة بلبنان، فنتكلم في الفقرة الأولى عن البيئة الدولية، وما هي العوامل المؤثرة على لبنان، والفقرة الثانية نحلل البيئة الإقليمية، وما هو تأثير صراع المحاور على الإستقرار في لبنان، خصوصاً إستفحال الخطر الاسرائيلي المبني على عقيدة قتالية مستوحاة من الجذور الدينية وعلى استراتيجية عسكرية عدوانية، وارتفاع مخاطر التهديدات الإرهابية المستعملة من قبل دول وأجهزة دولية وإقليمية لزعزعة الأمن الوطني اللبناني.

أما في المبحث الثاني، فنحلل البيئة المحلية، وتأثير التقلبات والتوترات على الإستقرار الداخلي اللبناني، خصوصاً الإنقسامات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وأهمها الإشكالية التي تترافق مع استمرار وجود سلاح حزب الله. هذه الإشكالية التي لم يتم حلها حتى الآن بموجب أساليب علمية ووطنية في آن واحد، تراعي الخلفيات الأساسية التي أدت إلى إنشاء سلاح حزب الله وهواجسه، وتضع المبادئ الأساسية لبناء استراتيجية دفاعية حقيقية عن لبنان باستعمال جميع وسائل القوة الوطنية، وذلك بعيداً عن التوجهات الطائفية والمذهبية التي تتحكم بالعقلية اللبنانية.

لقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحليل البيئتين الدولية والإقليمية.

المبحث الثاني: تحليل البيئة المحلية.

المبحث الأول: تحليل البيئتين الدولية والإقليمية:

لبنان بلد صغير، يعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. وهو يعاني، منذ وجوده، من كثرة التدخلات الخارجية، الدولية والإقليمية، ومن المشاكل الداخلية المتأثرة بالبيئات الدولية والإقليمية. ونظراً لان لبنان بلد متعدد الطوائف والمذاهب، يتمتع بنظام سياسي يتخذ قراراته غالباً بطريقة توافقية، ونظراً لارتباط بعض الفرقاء بمراجع إقليمية ودولية، ونظراً إلى الصراع بين المحاور الدولية وبين المحاور الإقليمية، التي تؤثر على الوضع الداخلي، تتميز الساحة اللبنانية باستمرار التوترات والنزاعات، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تعطيل عملية إتخاذ القرار، أكان سياسياً أو إقتصادياً أو عسكرياً، أو غيرها من القرارات. لذلك، ومن أجل وضع استراتيجية قادرة على الدفاع عن لبنان، ومنع التدخلات الخارجية في شؤونه، يجب دراسة البيئتين الدولية والإقليمية لمعرفة كيفية سير أنظمتها، وفهم حركة اللاعبين المؤثرين فيها، واستخلاص السبل الكفيلة باستغلال النقاط الإيجابية لمصلحة لبنان، والعمل على تلافي النقاط السلبية التي تضر بلبنان.

من هنا، سنقوم في الفقرة الأولى بدراسة البيئة الدولية، وتفاعلاتها وتغيراتها وأزماتها، مع تحليل الدول المؤثرة فيها، والعوامل المؤثرة على كيفية إتخاذ القرار فيها. أما في الفقرة الثانية، فسوف نقوم بدراسة البيئة الإقليمية، وبالتالي صراع المحاور الذي يؤثر على لبنان من خلال إرتباط العديد من القوى السياسية اللبنانية بمرجعيات إقليمية، مع إنهاء الفقرة بدراسة الخطر الإسرائيلي على لبنان، الذي هو الأساس لوضع هذه الدراسة، إضافةً إلى خطر التهديد الإرهابي. ما يهمنا من تحليل البيئتين الدولية والإقليمية هو مدى تأثيرهما على الأمن الوطني اللبناني، وبالتالي معرفة التحديات والتهديدات التي تواجه لبنان، وما هي الفرص التي يمكن للبنان أن يقتنصهما من الواقع الدولي والإقليمي المتغير.

لقد قسمنا هذا المبحث إذاً إلى فقرتين:

- الفقرة الأولى: تحليل البيئة الدولية.
- الفقرة الثانية: تحليل البيئة الإقليمية.

الفقرة الأولى: تحليل البيئة الدولية:

سنقوم في هذه الفقرة بدراسة واقع النظام الدولي الحالي، وأدوار القوى الكبرى المؤثرة فيه، مع تحليل إمكانية تقدم أو تأخر مستوياتها حسب تطور قدراتها، والتحالفات الموجودة حالياً وإمكانية تغيرها مستقبلاً. وبما أن الوقائع السياسية تتغير وفقاً للمصالح والتغيرات الإقتصادية، سوف نحاول الإضاءة على واقع الأزمات التي يعاني منها الإقتصاد العالمي حالياً، مع محاولة ربطه بالعوامل الأخرى التي تؤثر على صانعي القرار، خصوصاً تلك المتعلقة بتحليل عوامل قوى الضغط المؤثرة على القرارات الدولية، والمتمثلة بالمجمع العسكري الصناعي وشركات النفط العملاقة والشركات المتعددة الجنسيات، التي تلعب أدواراً مهمة وخطيرة خلف الكواليس، بقصد إستمرار النزاعات والصراعات المسلحة والحروب، وذلك بهدف المحافظة على قدرتها على تسويق منتجاتها والمحافظة على أرباحها ومضاعفتها. إلى ذلك، سنحاول الإضاءة على واقع تغير مفهوم الحروب، والإنتقال إلى مرحلة الحرب الهجينة وتأثر الأمن الوطني اللبناني بها، وبالتالي، إمكانية وضع الأسس لمواجهتها لاحقاً.

لقد قسمنا هذه الفقرة إلى ثلاثة بنود:

- البند الأول: الواقع العام للنظام الدولي.
- البند الثاني: التأثيرات على النظام الدولي.
- البند الثالث: تغير مفهوم الحروب والإنتقال من مفهوم الحرب غير المتماثلة إلى مفهوم الحرب الهجينة.

البند الأول: الواقع العام للنظام الدولي:

يمر النظام الدولي الحالي بفترة عدم توازن نتيجةً لبروز دول تنافس زعامة الولايات المتحدة، وتتحداها في الكثير من المواقع. وبالتالي، لا يمكن القول أن النظام الحالي هو أحادي القطب، أو متعدد الأقطاب. فالولايات المتحدة لا تزال تسيطر على معظم القرارات الدولية، ولها إمتدادات في الكثير من الإتجاهات، لكن، تتعرض سيطرتها للكثير من التحديات بسبب صعود دول مواجهة ومنافسة لها، مثل روسيا والصين ودول البريكس وأوروبا، حيث يبرز الدور العسكري لروسيا، والدور الإقتصادي للصين، وتدخل روسيا والصين في مواقع تقع في صلب مصالحها، وتتقاربان في الكثير من القضايا والمصالح المشتركة، مع العلم أنهما لا ينضويان تحت راية حلف واحد. كما تتعرض سيطرة الولايات المتحدة إلى محاولة الإتحاد الأوروبي الخروج من عباءتها، والتمايز عنها أو حتى معارضتها في الكثير من القضايا الاستراتيجية، بالرغم من أن أوروبا لا يمكنها أن تخرج من حلف الناتو. من هنا، يمكن القول عموماً أن التحالفات ما زالت هي نفسها، مع عدم إنكار تحرك هذه التحالفات وتغيرها نظراً إلى الديناميكية التي تميز تغير المصالح الدولية في الوقت الراهن.

وقد تبين في تقرير نشر في مجلة "فورين أفيرز" أن الصين ربما تناور لتقود العالم في ظل فشل الولايات المتحدة الأميركية في التعاطي مع وباء كورونا الذي تفشى في العالم في كانون الأول 2019، فيما يعني إعادة تشكيل النظام العالمي. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تقود العالم لتنسيق الإستجابة العالمية للأزمات على مدى العقود السبعة الماضية، خصوصاً بعد قيادتها الإستجابة العالمية لوباء إيبولا عامي 2014- 2015، أظهرت ردات فعل الأجهزة الأميركية عن قصورٍ كبيرٍ في الإستجابة لوباء كورونا، واثبتت أنها غير مستعدة لإنتاج الأدوات اللازمة للفحص والاستجابة وتوزيعها، فيما يعني أن القيادة الأميركية للعالم قد فشلت. وأضاف التقرير: "وعلى المستوى العالمي، عزز الوباء نزعات ترامب إلى العمل بمفرده، وكشف عن مدى انعدام إستعداد واشنطن لقيادة إستجابة العالم للوباء". في المقابل، إستثمرت الصين تلكؤ الولايات المتحدة، خصوصاً عن إنتاج العدد الملائم من أجهزة الاختبار، فتحركت بسرعة، وعملت على ملء الفراغ لتتموضع كقائدة للعالم على مستوى الإستجابة للوباء، وبدا أن العالم يعتمد بشكل كبير على المنتجات الصينية في مواجهته.[18]

أما من الناحية السياسية والدبلوماسية، فقد تميزت السياسة الخارجية الروسية في إدارتها للأزمات الدولية بالواقعية السياسية والتفكير البراغماتي والديناميكية الحيوية، بحيث أصبح الرئيس فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف محط أنظار جميع الشعوب والدول التواقة للحصول على الحماية والدعم ضد مظاهر

---

[18] (Campbell) Kurt M, (Doshi) Rush, **The Coronavirus Could Reshape Global Order- China Is Maneuvering for International Leadership as the United States Falters,** foreign affairs, March 18, 2020, the internet, available from: www.foreignaffairs.com › articles › coronavirus-coul..., date of entrance: 20/3/2020.

التدخل الأميركي والغربي في شؤونها، أو لتلك الراغبة في الوصول إلى حلولٍ لمشاكلها وأزماتها المستعصية، مما أعطى روسيا موقعاً متقدماً على صعيد إدارة الأزمات الدولية.

أولاً: موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي:

بعد أن كانت الولايات المتحدة تحتل مركز الصدارة في العالم بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وكانت مثال الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، تتعرض حالياً مصداقيتها، خصوصاً منذ انتخاب الرئيس دونالد ترامب، إلى الكثير من الشكوك والتساؤلات، بسبب إتباعه سياسات تجارية لا تقيم وزناً للقيم التي لطالما تغنى بها الأميركيون وسوقوها مثالاً في العالم، ولا تراعي الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتالي، هي تمارس العلاقات الدولية من منطلق المدرسة الواقعية، التي تقول بضرورة التعامل مع القوى الدولية حسب توازنات القوى والمصالح. فانسحبت الولايات المتحدة من الإتفاق النووي الإيراني، ومن معاهدة باريس المناخية، ومن معاهدة حظر إستعمال الأسلحة البالستية متوسطة المدى، ومن المحكمة الجنائية الدولية، ودعمت بشكل كبير الحرب السعودية على اليمن، وقررت نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وتعمل على تسويق صفقة القرن والتطبيع مع إسرائيل للإنتهاء من القضية الفلسطينية.

إعتباراً من كانون الأول سنة 2017، طرأ تحول عميق على استراتيجية الأمن القومي الأميركي، حيث تم اعتبار الصين المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة.[19] لقد نما شعور في أروقة العسكريين الأميركيين أن التهديد الذي تمثله الصين حالياً هو أكبر تهديد وجودي منذ الحزب النازي في الحرب العالمية الثانية، وأكبر بكثير من التهديد الذي كان يمثله الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. فالبنتاغون يعتبر أن عليه أن يتعامل مع القوة الصينية الصاعدة كأحد الأهداف الرئيسية له في العقود المقبلة، لعدة أسباب أهمها تصاعد دور الصين التجاري، وبنائها العديد من الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي وتجهيزها بالأسلحة، إضافةً إلى طموحها في مجال التكنولوجيا المهمة في المستقبل مثل الإنسان الآلي والذكاء الإصطناعي وتمويل مشاريع الطاقة وتقديم المعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وغيرها، مما يعرض السيادة العسكرية الأميركية المرتكزة على التقدم في مجال أنظمة الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً للخطر.[20]

تتعامل الإدارة الأميركية مع الأزمات الدولية إنطلاقاً من ضرورة تأكيد دورها القيادي المسيطر على العالم كقوة عظمى مهيمنة. وبالرغم من قدراتها العسكرية والإقتصادية الهائلة، فإن الولايات المتحدة تتعامل بواقعية

---

[19] **Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America**, Department of Defense, the internet, available from: www.jcs.mil › Portals › Documents › Publications › UNCLASS_2018…, Date of entrance: 19/3/2020.

[20] (غروسمان) ديفيد، **الحرب التجارية الأمريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟** BBC بالعربي، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.bbc.com›arabic› world-50349312، تاريخ الدخول: 2020/3/19.

سياسية تجعلها تغلب المنطق التسووي في بعض الأحيان، وبمثالية مفرطة تجعلها تتمسك بمبادئ القانون الدولي العام في أحيان أخرى، بالإضافة إلى تأثر سياساتها الخارجية بشخصية رئيسها، مع ترك إحتمالات التدخل العسكري المباشر قائمة، بموافقة أممية أو من دونها. من هنا، يمكن القول أن الإدارة الأميركية للأزمات تستعمل الدبلوماسية والقوة جنباً إلى جنب، ساعيةً إلى تأمين الدعم الدولي لقضاياها وأزماتها، وحتى تدخلاتها العسكرية، من دون أن يحدها أي كان، منوعةً في الأساليب التي يمكن اللجوء إليها، بما فيها الأساليب الملتوية والهجينة التي تؤمن في النهاية مصالحها الاستراتيجية.[21]

لا زالت الولايات المتحدة الأميركية القوة العسكرية الأولى عالمياً، بموازنة سنوية تبلغ 587.8 مليار دولار،[22] ولديها قواعد عسكرية في 130 بلداً حول العالم تقريباً، ويزيد عددها عن الألف، وتتروح مهماتها بين القيام بالعمليات العسكرية والتدريب المشترك مع قوات الدول المتواجدة بها والمشاركة في عمليات حفظ السلام.[23] كما ما زالت تحتفظ بالمركز الأول في قائمة أقوى دولة إقتصادية، بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 21,439 تريليون دولار عام 2019.[24] ولا يمثل لبنان أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية إلا بالقدر الذي يسمح بتحقيق أمن إسرائيل، وتحقيق أمن الطاقة. بالتأكيد، يمثل وجود المقاومة اللبنانية تهديداً وجودياً دائماً لمصالحها، مما يقتضي، من وجهة نظرها، العمل على نزع سلاح حزب الله. تقوم الولايات المتحدة حالياً بتزويد الجيش اللبناني بمعدات عسكرية بموازنة 150 مليون دولار سنوياً تقريباً، وهي تدعمه في مجال التدريب العسكري، وهي تعتبر المزود الأساسي له بالمعدات والذخائر والأسلحة حالياً، ولديها فرق خاصة تعمل مع القوات الخاصة والجوية اللبنانية لمواجهة الإرهاب. بالرغم من ذلك، هي الداعم الأول لعدو لبنان إسرائيل، لذلك هي تمنع تسليح الجيش بالمعدات التكنولوجية المتقدمة، وتحرص على عدم حصوله عليها. تهتم الولايات المتحدة بمسألة وجود الغاز في المياه اللبنانية، وهي تقوم بمهمة الوساطة بين لبنان وإسرائيل فيما خص النزاع الحدودي البحري، وهي قدمت عبر دبلوماسيتها حلاً لتقسيم المنطقة المتنازع عليها والتي تبلغ 860 كلم2، بما يعطي لبنان مساحة 480 كلم2، وإسرائيل 380 كلم2. وتطبيقاً لمبدأ العقوبات القصوى التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران وحلفائها، ازدادت الضغوط الإقتصادية الدولية على لبنان،

---

[21] سوف نتكلم لاحقاً عن تطور مفاهيم الحرب الهجينة.

[22] **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**, the internet, available from: https://www.businessinsider.com/most-powerful-militaries-in-the-world-ranked-2018-2,
Date of entrance: 19/3/2020.

[23] (محمد) السيد غنايم، **القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي**، الجزيرة.نت، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › specialfiles › pages، تاريخ الدخول: 2020/3/19.

[24] **World GDP Ranking 2020** – StatisticsTimes.com the internet, available from: statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php, date of entrance: 19/3/2020.

وارتفعت وتيرة تمنع الدول العربية والغربية الصديقة عن مساعدته ومده بالمساعدات الضرورية لتخطي الأزمة الإقتصادية التي يمر بها.

ثانياً: موقع روسيا في النظام الدولي:

عمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على استعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية القديمة والدخول مجدداً على الساحة الدولية عبر استعادة الثقل الذي كان يمثله الإتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة. لقد ساعدت عوامل كثيرة روسيا على فرض نفسها مجدداً لاعباً قوياً على مسرح إدارة الأزمات الدولية، أهمها ما يتعلق بشخصية الرئيس بوتين، والخطر الذي يخاف منه الروس من محاولة تطويقهم من حلف الناتو والولايات المتحدة، والحفاظ على المصالح الإقتصادية، خصوصاً خطوط أنابيب الغاز، وغيرها من الأسباب المهمة.

تختلف الإدارة الروسية للأزمات عن تلك المعتمدة من قبل الأميركيين. فهي، بالرغم من تقاربها من حيث إستعمال القوة والدبلوماسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، إلا أنها تعتمد دبلوماسية ذكية وبراغماتية قائمة على احترام القانون الدولي العام، مما جعل روسيا قبلة أنظار العالم، وطوق نجاة للشعوب المغلوب على أمرها والساعية بشدة إلى إنهاء صراعاتها وأزماتها المسلحة. لكن الروس لا يعملون من دون مقابل، فهم يسعون بالتأكيد إلى تأمين مصالحهم الحيوية واستعادة مكانتهم كلاعبين أساسيين في إدارة النظام العالمي، ويحلمون باستعادة الدور الذي كان للإتحاد السوفياتي سابقاً، وإن كان بطريقةٍ جديدةٍ وأسلوبٍ مبتكرٍ يعتمد على نوعٍ متطورٍ من الليبرالية الإقتصادية الموجهة والتحرر من الإيديولوجيات المعبأة. لذلك، تتميز الإدارة الروسية للأزمات الدولية بالتنوع في المقاربات، والفهم العميق لخصوصيات كل أزمة، والتعامل معها بواقعية وبراغماتية وحيوية. حالياً، تفرض الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي عقوبات إقتصادية على موسكو بسبب ضمها شبه جزيرة القرم في آذار 2014، ودعمها للإنفصاليين في شرق أوكرانيا ونشر جنود لها في داخل البلاد، إضافةً إلى تدخلها لمصلحة النظام السوري عام 2015، مما أثر سلباً على الإقتصاد الروسي.

لا يزال الحديث مبكراً عن إمكانية عودة "ثنائية قطبية"، فالإمكانات الإقتصادية والعسكرية لروسيا لا زالت بعيدة جداً عن منافسة إمكانات الولايات المتحدة، فهي تحتل المركز الثاني عالمياً من حيث القدرة العسكرية، بموازنة سنوية تبلغ 44.6 مليار دولار،[25] وليست ضمن الدول العشرة الأقوى إقتصادياً، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر في الترتيب العالمي، بناتج محلي إجمالي 1,637,89 تريليون دولار.[26] وبالرغم من تصاعد وتيرة بناء روسيا لقدراتها، إلا أنه لا يمكن القول أنها في وارد الدخول في سباق تسلحٍ جديد، كما أنها تتبع سياسة وسطية بين الممانعين للمشروع الغربي في المنطقة وإسرائيل.

---

[25] **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**. op.cit.

[26] **World GDP Ranking 2020**, op.cit.

لطالما دعمت روسيا الموقف اللبناني الداعي إلى تحرير أرضه من الإحتلال الإسرائيلي، وهي سبق وقدمت العديد من الإقتراحات لتجهيز الجيش اللبناني بالأسلحة والذخائر والمعدات، إلا أن الجانب اللبناني رفضها لأسباب تتعلق بعدم إغضاب الولايات المتحدة الأميركية. حالياً تهتم روسيا بلبنان بسبب قربه من الحدود السورية، وخصوصاً أيضاً بسبب وجود الغاز أمام الشواطئ اللبنانية، وقد حصلت بعض شركاتها على حق التنقيب عنه، وهي مهتمة بإدخال لبنان في خريطة شرايين أنابيب النفط والغاز التي تمر من أراضيها إلى أوروبا والشرق الأوسط، ولا سيما عبر تركيا، إضافةً إلى تمسكها بحماية الأقليات في الشرق الأوسط، خصوصاً الأقلية الأرثوذكسية.[27]

ثالثاً: موقع الصين في النظام الدولي:

أما الصين، فيحتل إقتصادها المركز الثاني عالمياً، بناتج محلي إجمالي يبلغ 14.140 تريليون دولار،[28] وهي الأولى عالمياً من حيث النمو ومن حيث الإحتياط النقدي الأجنبي، وهي الوجهة التي تطلع إليها العالم لتخلصه من الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وهي التي تعتبر حالياً معمل العالم. تحولت الصين من دولة تبحث عن التنمية الذاتية بانفتاحٍ محدودٍ على العالم، إلى دولةٍ تسهم في التنمية العالمية بنشاطٍ متسارع، وهي ما زالت تتبع نظرية "الصعود السلمي"، التي تعني تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعباً أساسياً لن تغير من هيكل النظام الدولي، أو تهدد أمنه واستقراره، كما يحصل عادةً عند بروز قوى دولية جديدة، أو عودة قوى قديمة.

لا تتدخل الصين عسكرياً في أي من مناطق التوتر الحالية، مع أن جيشها يحتل المركز الثالث عالمياً، بموازنة تبلغ حوالي 161.7 مليار دولار،[29] إلا أنها تبرز كالمنافس الإقتصادي الأول للولايات المتحدة، وخصوصاً في منطقة المحيط الهادي، على حد إعتبارها عدواً خطيراً يجب مواجهته، بما أن كل المؤشرات تدل على أنها سوف تحتل المركز الأول إقتصادياً في العام 2050.[30] إن التمدد الصيني يأخذ أبعاداً إقتصادية حالياً، وخصوصاً من خلال خط الحرير الذي تزمع الصين بناؤه قريباً، والذي سوف يربط الصين بأوروبا وآسيا

[27] كان لبنان قد وقع مع روسيا إتفاقية تعاون عسكري تقني في شباط 2010، تمنح روسيا بموجبها لبنان كمية من الأسلحة والذخائر التي تعتبر "نوعية" بالنسبة إلى لبنان، إلا أن ذلك لم يحصل أبداً. راجع في هذا الخصوص:(شقير) وليد، **روسيا ولبنان: توسيع شبكة الحماية**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.lebanonfiles.com/news/24066/، تاريخ الدخول: 2020/8/26.

[28] **World GDP Ranking 2020,** Op.cit.

[29] **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**.op.cit.

[30] **أقوى 10 اقتصادات في العالم بحلول 2050.. ثلاث مفاجآت**، العربية، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.alarabiya.net/.../أقوى-10-اقتصادات-في-العالم-بحلول-2...، تاريخ الدخول: 2020/3/19.

وأفريقيا، وغيرها.[31] وبالرغم من أن فيروس كورونا قد ظهر بدايةً في مدينة ووهان الصينية وأدى إلى موت الآلاف في الصين، وانتشر إلى عددٍ كبيرٍ من الدول، إلا أن الصين أذهلت العالم بقدرتها على احتواء الوباء بسرعةٍ خياليةٍ وحصر نطاقه وتضييق مساحة انتشاره، وذلك بسبب التعليمات الصارمة من قبل السلطات الصينية والإنضباط الخارق للمواطنين الصينيين والتكنولوجيا مرتفعة التقنية والكفاءة التي استعملها العاملون بالمجال الصحي والأمني.[32]

الصين، كما روسيا، دعمت الموقف اللبناني المطالب بتحرير أرضه من الإحتلال الإسرائيلي، وهي قدمت العديد من الإقتراحات لتجهيز الجيش اللبناني، والتي جوبهت بالرفض لنفس الأسباب المذكورة بالنسبة لروسيا. قدمت الصين العديد من الأدوات والآلات الطبية نتيجة أزمة كورونا، وهي مهتمة ببناء محطة وسيطة في البقاع اللبناني وذلك على خط طريق الحرير، أو ما يسمى مبادرة الحزام والطريق. هذه المبادرة هي سياسة واستثمار طويلة الأجل عابرة للقارات تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتسريع التكامل الإقتصادي للبلدان على طول طريق الحرير التاريخي، وقد تم الكشف عنها في عام 2013 من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ، وحتى عام 2016، كانت تُعرف باسم: حزام واحد– طريق واحد. وفقًا للخطوط العريضة الرسمية المعلنة من قبل الصين، تهدف المبادرة إلى "تعزيز الروابط بين القارات آسيا وأوروبا وأفريقيا والبحار المجاورة لها، وإنشاء وتقوية الشراكات بين البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، وإقامة إتصال متعدد الأبعاد ومتعدد المستويات، مع تحقيق تنمية متنوعة ومستقلة ومتوازنة ومستدامة في هذه البلدان".[33] في هذا السياق، تبدو الصين مهتمة في الإستثمار في لبنان، وهي سبق وأبلغت المسؤولين اللبنانيين رغبتها في بناء خط سكك حديد يربط الشمال اللبناني بالجنوب والبقاع، إضافةً إلى استعدادها لبناء معامل الطاقة الكهربائية، وخصوصاً إعادة بناء مرفأ بيروت بعد التدمير الذي أصابه في انفجار 4 آب 2020.

رابعاً: موقع الإتحاد الأوروبي:

لطالما اعتمدت أوروبا على الحماية الأميركية. لكن مؤخراً، ونتيجةً لسياسات الرئيس الأميركي غير المكترثة للأخلاقيات والمثاليات ولتطبيق القوانين والإلتزامات الدولية، بدأ الأوروبيون يتململون من الغطرسة الأميركية، ويحتجون على عدم إيفاء الولايات المتحدة لتعهداتها الدولية، وخصوصاً تجاه الإتفاق النووي الإيراني،

---

[31] من هنا، تعتبر استراتيجية الولايات المتحدة أن الصين هي العدو الأول، ومن هنا ربما يمكن فهم تدهور الوضع في إقليم شينجيانغ نحو الأسوأ بسبب تنامي الهوية الإسلامية للإيغور، ومن هنا يمكن أيضاً استيعاب تصريح المتحدث باسم الخارجية الصينية الذي اتهم فيه صراحةً ومباشرةً الولايات المتحدة الأميركية بزرع فيروس كورونا في الصين.

[32] **تخوف من أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي فيما تحاول منظمة الصحة تنسيق التجارب السريرية لابتكار علاج للمصابين بفيروس COVID-1**، أخبار الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: news.un.org › story › 2020/02، تاريخ الدخول: 2020/3/19.

[33] **Belt and Road Initiative,** the internet, available from: https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/, Date of entrance: 27/8/2020.

ويحاولون التمايز عن المواقف الأميركية، خصوصاً لجهة فرض عقوبات على روسيا والصين وإيران، حيث تبرز أصوات المثقفين والمفكرين الأوروبيين بضرورة حفظ الهوية الأوروبية واستقلالية قرارها.

تهيمن ألمانيا وفرنسا على الإتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد بدء بريطانيا مسار الخروج منه. لكن، مع تفاقم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، وتعالي الأصوات في فرنسا وألمانيا التي تنادي بالخروج من الإتحاد، يبدو أن مستقبل الأخير مهدد بالخطر. ليس ذلك فحسب، بل ترك فيروس كورونا تداعيات خطيرة على دول الإتحاد الأوروبي، خصوصاً إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، حيث انحدر النمو الإقتصادي بشكل مخيف في هذه البلدان، وحيث بدأت أصوات، خصوصاً في إيطاليا، تنادي بالإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، نتيجةً لتقاعس الدول الأوروبية عن المساعدة، وتقديم هذه المساعدة من قبل روسيا والصين. هذا الموضوع ربما سيترك تداعيات خطيرة على الإقتصاد الأوروبي في المستقبل، وربما يهدد وحدة الإتحاد ويؤدي إلى انهياره.[34]

يوجد 4 دول أوروبية في قائمة أفضل 10 دول في العالم إقتصادياً، حيث تحتل ألمانيا المرتبة الرابعة بناتج محلي قدره 3.863 تريليون دولار، وفرنسا المرتبة السادسة عالمياً بناتج محلي 2.707 تريليون دولار، والمملكة المتحدة السابعة عالمياً بناتج محلي بلغ 2.743 تريليون دولار، وإيطاليا في المرتبة الثامنة عالمياً بناتج محلي 1.988 تريليون دولار.[35] وتحتل فرنسا المركز الخامس عالمياً من ناحية القوة العسكرية بموازنة سنوية تبلغ حوالي 40.5 مليار دولار، وبريطانيا المركز الثامن بموازنة سنوية تبلغ حوالي 47.5 مليار دولار، وألمانيا المركز العاشر بموازنة سنوية تبلغ حوالي 49.1 مليار دولار، وإيطاليا المركز الحادي عشر بموازنة سنوية تبلغ حوالي 29.2.2 مليار دولار.[36]

تقدم فرنسا وبريطانيا وألمانيا مساعدات متفاوتة للبنان. فرنسا كانت دائماً تساعد عبر مؤتمرات باريس 1 و2و3 لجلب مساعدات إلى لبنان، وهي تقدم مساعدات لوجستية طفيفة للجيش اللبناني. وعلى أثر تفجير مرفأ بيروت في 4 آب 2020، جاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لبنان مقدماً الدعم المعنوي، ومقترحاً مبادرة إنقاذية تشتمل على تشكيل حكومة وفاقية تحقق الإصلاحات المطلوبة وتنقذ لبنان وتعيده إلى الخارطة الدولية. بريطانيا تقدم مساعدات لأفواج الحدود البرية الأربعة التي تم إنشاؤها في الجيش اللبناني لمراقبة الحدود الشمالية والشرقية مع سوريا. أما ألمانيا فقدمت مساعدات تكنولوجية للقوات البحرية اللبنانية عبر شبكة رادارات بحرية متطورة نسبياً، إضافةً إلى تقديم بعض الخافرات البحرية.

---

[34] هناك شكوك في إمكانية إقدام الولايات المتحدة الأميركية على زرع فيروس كورونا في هذه الدول، خصوصاً إيطاليا لأنها قامت بتوقيع إتفاقيات تجارية بعشرات مليارات الدولارات مع الصين، العدو الأساسي للولايات المتحدة الأميركية.

[35] **World GDP Ranking 2020**, op.cit.

[36] **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**.op.cit.

البند الثاني: التأثيرات على النظام الدولي:

أولاً: تنافس القيم والتأثير على القانون الدولي:

بالرغم من دعم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل ككيان عنصري طرد السكان العرب واحتل أراضيهم، وبالرغم من دعمها لأنظمة أوتوقراطية في المنطقة العربية وفي أميركا الجنوبية، وبالرغم من إتباعها سياسات تتفق مع مبادىء المدرسة الواقعية من حيث التفتيش على مصالحها، وتقوم على مبدأ توازن القوى في العلاقات الدولية، إلا أن السمة الأساسية التي كانت تميز السياسة الخارجية الأميركية، ولو ظاهرياً، كانت نشر القيم الأميركية، والتي أصبحت قيماً عالمية، كالعدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

أما اليوم، وبعد وصول دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة، لم تعد هذه القيم هي التي تميز السياسة الخارجية، بل أصبح واضحاً للعيان تخلي الولايات المتحدة عن مبادئها، وأصبح همها الأساسي كيفية تأمين مصالحها الإقتصادية، بغض النظر عن القيم والأخلاق، وبرز إلى العلن تنافس القيم الأخلاقية والمصالح، بما يؤدي إلى معضلة يصعب معها مستقبلاً على الولايات المتحدة تسويق قيمها ومبادئها.[37] وأتت أزمة كورونا لتعري المبادئ الغربية، ولتفضح زيف إدعاءاتها بالتعاون الإنساني وتقيدها بالمبادئ والقيم الإنسانية. فاهتمت الدول بنفسها، وغضت النظر عن مساعدة جيرانها، مما طرح فكرة العودة إلى التقوقع والإنعزال على مسار البحث، وخصوصاً ضرورة التطوير والإكتفاء الذاتي.

يعتبر القانون الدولي هو الناظم للعلاقات بين الدول. وبالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية من مجلس الأمن ومن الهيئة العامة للأمم المتحدة بخصوص العديد من المسائل والموضوعات، إلا أن الكثير منها لم يطبق ولم ينفذ، مثل القرار 425 وأغلب القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. كما تتعرقل الكثير من مشاريع القرارات في مجلس الأمن بسبب حق النقض المعطى للدول الخمس دائمة العضوية. لذلك، نستطيع القول أن المنظمات الدولية والقوانين الدولية تراعي توازنات القوى الدولية، ومصالحها.[38]

بالرغم من ذلك، ما زالت منابر الهيئة العامة ومجلس الأمن مكاناً مثالياً لرفع الصوت ضد الإستبداد، ومنصةً لتوصيل الرسائل إلى المجتمع الدولي، كما فعل فخامة الرئيس العماد ميشال عون عندما عرض مشكلة النازحين السوريين في لبنان، وطالب بإعادتهم إلى سوريا، مخالفاً رأي الأغلبية العظمى من الدول

---

[37] ركزنا في هذا البند على الولايات المتحدة الأميركية، على اعتبار أنها رائدة النظام الدولي المعاصر، ولطالما كانت تتغنى بالقيم الأخلاقية. ذلك لا يعني أننا أغفلنا الحديث عن الصراع بين القيم المتنافسة، خصوصاً داخل المنظمات الدولية التي تعنى بالقانون الدولي.

[38] فروسيا والصين إستعملتا حق النقض لعدم تمرير الكثير من مشاريع القرارات التي تدين النظام السوري، والتي تدعو إلى استعمال الفصل السابع لتجريد حملة عسكرية تطيح به. والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا إستعملت حق النقض لعدم تمرير مشاريع القرارات التي تدين الكيان الإسرائيلي وعملياته الهمجية ضد الفلسطينيين واللبنانيين.

الغربية الراغبة في توطينهم في أماكن نزوحهم. كذلك، كما يفعل ممثل سوريا لدى الأمم المتحدة، الذي يعرض وجهة نظر بلاده بكل حرية، إن كان على منصة الهيئة العامة، أو على طاولة مجلس الأمن.

ثانياً: تأثير المجمع العسكري- الصناعي:

يمر الإقتصاد العالمي بمرحلة صعبة وخطيرة، حيث وصل إجمالي الدين العالمي حالياً إلى 237 تريليون دولار، وهو يواجه خطر الإنهيار في أي وقت. هناك عوامل كثيرة لشرح أسباب هذا التدهور، يبقى أهمها المواقف السياسية المتطرفة، ومشكلات في عدم المساواة في الدخل وتدني الأجور والهجرة، وانهيار الثقة العالمية وضعف مستوى التنظيم على المستوى العالمي، إضافةً إلى المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي نتجت عن وباء كورونا.[39] في هذه الأوقات العصيبة، يتعاظم دور المجمع الصناعي العسكري في النظام العالمي الحالي مع تفاقم حدة النزاعات المسلحة وتردي الوضع الإقتصادي. وإذا كانت الأمور تمر من دون أي إعلان في السابق، إلا أن وقاحة بعض الدول، خصوصاً الولايات المتحدة مؤخراً، وصلت إلى حد القول أنها لن تلغي إتفاقيات عسكرية مع أية دولة كانت، لأسباب أخلاقية.[40] فالمجمع العسكري- الصناعي الموجود في الولايات المتحدة يشكل عامل ضغط على الإدارة بواسطة اللوبيات الإعلامية والسياسية والإقتصادية التي يؤثر عليها، وله مصالح في استمرار النزاعات المسلحة، خصوصاً بسبب الحاجة لمواجهة الركود الإقتصادي، والخروج من الإنكماش الذي يعاني منه إقتصادها، ولتوفير العمالة لملايين العمال.

يقدر حجم تجارة السلاح العالمية بحوالي 100 مليار دولار سنوياً، بزيادة 10% في السنوات الخمس الماضية عن السنوات ما بين العامين 2008 و2012. وما زالت الولايات المتحدة الأميركية تتقدم لائحة الدول المصدرة للسلاح، بحيث تبيع حوالي 34% من حجم التجارة العالمية، بعد أن كانت 30% من خمس سنوات، وهي في أعلى مستوياتها منذ التسعينات. وتعتبر دول الشرق الأوسط أكثر الدول المستوردة للسلاح، خصوصاً السلاح الأميركي، حيث تتصدر السعودية رأس القائمة، بسبب حربها على اليمن، وصراعها مع إيران.[41]

ويعتبر النفط من أهم اسباب الصراعات الدولية، والسيطرة عليه تعني ضمان استمرار عمل الآلتين الصناعية والعسكرية معًا. من هنا يمكن فهم الدور الذي تقوم به شركات النفط العالمية، الساعية للحفاظ على

---

[39] وقد ظهر هذا في الإنتقادات العديدة الموجهة إلى حكومة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" خاصةً أن واشنطن عضو أساسي في تكتلات كبرى مثل مجموعة "السبع" ومجموعة "العشرين". راجع في هذا الخصوص:

بعد 10 أعوام على أزمة الانهيار الشهيرة.. هل يواجه الاقتصاد العالمي "ليمان برازرز" جديدًا؟، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.arrajol.com/.../بعد-10-أعوام-على-أزمة-الانهيار-الشهيرة-هـ...، تاريخ الدخول: 2020/3/20.

[40] صدر هذا الكلام عن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي دافع عن قرار الإبقاء على الإتفاقيات العسكرية مع السعودية بالرغم من الإنتقادات الدولية لها بسبب ما زعموا أن مسؤولين فيها ارتكبوا جرائم حرب في اليمن، أو بسبب جريمة قتل الصحافي عدنان خاشقجي

[41] (Bowler) Tim, **which country dominates the global arms trade?** BBC News – BBC.com, the internet, available from: https://www.bbc.com/news/business-43873518, date of entrance: 20/3/2020.

مواردها وإيراداتها المادية ومميزاتها التي حصلت عليها، بالضغط على الحكومات عبر اللوبيات التي شكلتها، وبالتنسيق مع اللوبيات والمجمعات الصناعية العسكرية، لضمان إنتاج النفط وتدفقه، وتأمين طرق مواصلاته.

ويدور صراع جيوسياسي ومنافسة حادة بين منتجي ومصدري الغاز الطبيعي، خصوصاً بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية. فروسيا تعتبر المصدر الأساسي للغاز إلى أوروبا، وتصدر إليها ثلث حاجتها، بما يعادل 193 مليار متر مكعب عام 2017، بقيمة 37 مليار دولار، وذلك بالرغم من الخلافات الجيوسياسية بينهما.[42] وتحاول الولايات المتحدة كسر هيمنة روسيا عبر عدة مسارات، أهمها إمكانية تصدير الغاز الصخري الأميركي مباشرةً إلى أوروبا، حيث شهدت سنة 2016 إبحار 41 شحنة غاز طبيعي مسال إلى أوروبا بما يمثل 10% من صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال.[43] والولايات المتحدة حاولت مراراً تسويق خط نابوكو، الذي يمتد من بحر قزوين عبر تركيا إلى أوروبا، والذي ينافس الغاز الروسي المتوجه إلى أوروبا عبر خط "المجرى الشمالي والمجرى الجنوبي North and South stream"، وشجعت العديد من مبادرات الطاقة في الشرق الأوسط، كما سوف نرى في تحليل البيئة الإقليمية لاحقاً.

ثالثاً: التهديدات الإرهابية:

لم يعد الارهاب محصوراً في دولة او منطقة أو دين، بل هو تمدد وبدأ يطال الكثير من البلدان التي كانت تظن نفسها في منأى عن تهديداته. وفي ظل التنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ التقليدية، وبسبب تردي الأوضاع الإقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، والتي تساهم في رفع مستوى البطالة وانسداد الآفاق أمام فرص العمل، من المرجح أن تتولد الأفكار المتطرفة ويزداد التخلف والجهل، مما يؤدي حتماً إلى نشوء المنظمات الإرهابية. ويؤدي التطور التكنولوجي إلى تسهيل وسيلة التواصل بين المجموعات والتنظيمات الإرهابية، خصوصاً لتجنيد الأفراد وإعطائهم التعليمات والإرشادات بغية تنفيذ نشاطات إرهابية، حيث تلعب مواقع التواصل الإجتماعي دوراً كبيراً في تحفيز وتشجيع الأفكار المتطرفة ونشرها على نطاق واسع. يضاف ذلك إلى تزايد حالات الإنتقال من البلدان الفقيرة نحو الدول الأكثر ثراءً، خصوصاً عبر البحر، وبطريقةٍ غير شرعيةٍ في الكثير من الأحيان، مما يؤدي إلى توتر وعدم استقرار إجتماعي لا يلبث أن يتحول إلى نزاعٍ مسلحٍ يزعزع إستقرار الدولة ويقوض الأمن العالمي.

إن التهديدات المترافقة مع الإرهاب العالمي ليس لها حدود، وهي تتضمن نطاقاً واسعاً من الأعمال والنشاطات غير التقليدية التي لا يمكن مواجهتها بطرق تقليدية. لذلك، تقوم الدول باستعمال القوات الخاصة، التي تقاتل بطريقة غير تقليدية، لرصد الخلايا الإرهابية وتعقبها تقنياً وتكنولوجياً، سواءً عبر مواقع التواصل

---

[42] (إسماعيل) نهاد، **أوروبا تسعى إلى تقليل الاعتماد على روسيا: تنافس شديد على أسواق الغاز الطبيعي المسال بين الولايات المتحدة وروسيا وقطر**، الإنترنت، متوافر على الموقع: elaph.com › Web › Economics › 2018/07، تاريخ الدخول: 2020/3/20.

[43] المرجع أعلاه.

الإجتماعي، أو عبر الإنترنت، أو بواسطة أحدث التقنيات الفضائية والجوية، ثم تنفيذ عمليات أمنية أو عسكرية مباشرة لتفكيك الخلايا الإرهابية أو القضاء عليها. وبما أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تتم فقط بواسطة القوة العسكرية، تم تطوير منهجية عمل جديدة قائمة على المقاربة الحكومية الشاملة، Whole of Government Approach، التي تشير إلى الأنشطة المشتركة التي تقوم بها مختلف مؤسسات الدولة من أجل توفير حلول للقضايا أو المشاكل الموجودة. هكذا، أصبحت عملية مكافحة الإرهاب تعني التركيز على معالجة جذور الإرهاب، أي الفقر والجهل والتخلف والأمية، حيث تقوم القوات الخاصة، إلى جانب مجهودات حكومية أخرى، بمحاولة كسب عقول وقلوب السكان.

وانطلاقاً من النطاق العالمي للإرهاب، تكونت قناعات دولية أنه لا يمكن مواجهته فردياً، بل هو يتطلب في الحد الأدنى تعاوناً وتنسيقاً بين الدول، وفي الحد الأقصى بناء تحالفات وشراكات. لذلك، أصدرت الأمم المتحدة "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" عام 2006، حيث وضعت أربعة أهداف يقتضي الوصول إليها، وهي معالجة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب، وتدابير منع الإرهاب ومكافحته، وتدابير لبناء قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، إضافةً إلى تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون كركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب.

وقد أصدرت الهيئة العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتم إنشاء العديد من المكاتب والهيئات، أهمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي تم إنشاؤه في 15 حزيران 2017، والذي سيوفر قيادة استراتيجية لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنشأت الولايات المتحدة "التحالف الدولي ضد داعش" عام 2014، والذي وصل عدد الدول المنضمة إليه 82 دولة، والذي وضع نصب أعينه مواجهة داعش على جميع الجبهات وتفكيك شبكاته ومواجهة طموحاته العالمية.

من خلال مجموعة من الضربات العسكرية المضادة للإرهاب، وتقديم المشورة ومساعدة الحكومة العراقية لتخطيط وتنفيذ العمليات البرية ضد داعش، وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، ومن خلال تدريب قوات المعارضة بشكل مناسب في سوريا، ساعد التحالف الشركاء المحليين في طرد داعش من كل الأراضي التي يسيطر عليها في المنطقة تقريبًا، حيث تم تحرير حوالي ثمانية مليون عراقي وسوري من سيطرة التنظيم الإرهابي. كما ساعدت إيران في دعم ومساندة وتجهيز وتدريب الحشد الشعبي في العراق، وقوات النظام السوري والميليشيات المتعاونة معه في سوريا، في دحر المنظمات الإرهابية مثل داعش والنصرة، إضافةً إلى الدعم الجوي المتفوق الذي قدمته القوات الجوفضائية الروسية، والتي كان لها مساهمة حاسمة في الإنتصار.

ويشكل لبنان هدفاً للإرهاب العالمي، حيث يساهم عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي باستعمال أراضيه لتنفيذ مختلف أنواع النشاطات الإرهابية، خصوصاً لناحية مهاجمة المصالح الأجنبية أو المباني الحكومية وغير الحكومية، أو لناحية إحتلال منطقة معينة لإعلان نوع من الدولة الإسلامية عليها،

وبالتحديد لناحية تبييض الأموال والإتجار بالبشر والمخدرات والسلاح والنفط وتهريبهم عبر الحدود، البرية والبحرية، وغيرها من النشاطات. والتهريب هنا لا يقتصر على الدخول إلى الأراضي اللبنانية، بل يمكن أن يشمل التهريب عبر البحر باتجاه أوروبا، وبأعداد كبيرة، مما يمكن أن يشكل تهديداً مباشراً للأمن الأوروبي. وإذا ما أضيفت التركيبة المعقدة للنظام الدولي الحالي المتميز بالتنافس الاستراتيجي، إلى التركيبة المعقدة للنظام السياسي الطائفي اللبناني المتميز بالإنقسام حول دور الدولة واحتكارها السلاح وقرارات الحرب والسلم، من المرجح أن يتفاقم الوضع ويزداد سوءاً لظهور تنظيمات إرهابية تستخدم للقيام بحروب بالوكالة، تؤذي الداخل اللبناني، وتعرض صيغة العيش المشترك إلى الخطر، مما يعرض وجود الدولة اللبنانية إلى الزوال.

رابعاً: أسلحة الدمار الشامل:

أدى القرار الأميركي بالإنسحاب من الإتفاق النووي الإيراني إلى إثارة المخاوف من التداعيات السلبية على الأمن العالمي. فبينما تنظر الإدارة الأميركية إلى الإتفاق بأنه كارثيٌ، وعزز من الطموح الإيراني في الحصول على القنبلة النووية بشكل قانوني، ومنح إيران الأموال التي كانت مجمدة في الخارج، بما يحررها من الضغوط التي فرضتها العقوبات الأميركية عليها، وأعطاها القدرة على دعم حلفائها بهدف زعزعة الأمن والإستقرار في المنطقة، ينظر المعارضون لتوجه الإدارة الأميركية أن الإنسحاب أدى إلى تصادم بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وتراجع صورتها ومكانتها دولياً، والتشكيك في مصداقيتها على اعتبار أنها لا تلتزم بالإتفاقيات التي تعقدها، بما يؤدي إلى تراجع دورها القيادي، وتصاعد دور قوى أخرى منافسة، مثل الصين وروسيا. كما أدى الإنسحاب إلى تراجع نفوذ التيار الإصلاحي في إيران، وتقدم التيار الراديكالي الذي سوف يعيد عمليات تخصيب اليورانيوم، مما يهدد المحاولات الدولية لمنع الإنتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، وتصاعد سباق التسلح بين إيران وإسرائيل، واندلاع حروب بالوكالة بين إيران والسعودية.[44]

ليس ذلك فحسب، بل، مؤخراً، نشرت واشنطن وثيقتين مهمتين تؤشران إلى تصعيد خطير في علاقاتها الدولية. الأولى تحدد الخطوط العريضة لخطة تعزيز قدراتها النووية بهدف ردع الآخرين، تنفيذاً للتهديد الذي أطلقه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالإنسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لمراجعتها.[45]

---

[44] (عمرو) عبد المعطي، **تداعيات الانسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي الإيراني**، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.siyassa.org.eg/News/15649.aspx، تاريخ الدخول: 2020/3/20.

[45] في 1 تموز 1968، تم التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية من قبل 170 دولة. ومنذ عام 1970 انضمت دول مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين إلى المعاهدة التي لم توقعها الهند وباكستان وإسرائيل وتراجعت عنها كوريا الشمالية في عام 2003. حالياً. هناك تسع دول في العالم تمتلك نحو 9 آلاف سلاح نووي، سواء كانت هذه الأسلحة منتشرة (صواريخ على الأرض أو البحر أو في الجو)، أو مخزنة. وهناك 1800 منها في حالة تأهب قصوى ويمكن إطلاقها في أية لحظة. وتشير أرقام تقريبية إلى أنه لدى روسيا 7 آلاف رأس نووي، والولايات المتحدة 6800، وفرنسا 300، والصين 270، وبريطانيا 215، وباكستان 140، والهند 130، وإسرائيل 80، وكوريا الشمالية 20. راجع في هذا الخصوص: **دول تمتلك أسلحة نووية في العالم.. تعرف عليها**، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.bbc.com/arabic/in-depth-42937018، تاريخ الدخول: 2020/3/20.

الثانية تتعلق باستراتيجية دفاع وطني جديدة وضعت الصين وروسيا في خانة الأعداء ووصفتهما بـ "القوى الرجعية." وأدت مراجعة السياسة النووية الأميركية إلى إثارة غضب روسيا والصين، اللتين اعتبرتا الوثيقة تصادمية وتثير مخاوف من إمكان زيادة خطر حدوث سوء فهم بين البلدين.[46] في هذه الأثناء، يثير برنامج كوريا الشمالية النووي خوف الولايات المتحدة من إمكانية إستعمال السلاح النووي، خصوصاً بوجود زعيم "متهور" و"مجنون" ولا يمكن التحكم بتصرفاته مثل "كيم جون إيل".

البند الثالث: تغير مفهوم الحروب والإنتقال من مفهوم الحرب غير المتماثلة إلى مفهوم الحرب الهجينة:

دلت التجارب إعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين أن الجيوش القوية عجزت أمام المقاومات الشعبية الصغيرة وحركات التحرر الوطنية التي لا تملك وسائل القوة اللازمة، فتحولت قوة الدول الكبيرة إلى عجزٍ عن تحقيق الإنتصار، وتحول عجزُ الشعوب إلى قوةٍ قادرةٍ على تحقيق طموحاتها. أمام هذا المشهد المتغير من الحروب، إنتقل مفهوم الحرب من الجيل الثالث الذي ميز الحرب العالمية الثانية، أي الحرب الإستباقية، إلى مفهوم الجيل الرابع، أي الحرب غير المتماثلة asymmetric warfare. وقد أدى نجاح الحركات الثورية في تحقيق بعض الإنتصارات، خصوصاً في الهند الصينية والجزائر وفيتنام وغيرها، إلى تغذية الشعور بقدرة الضعيف على المواجهة باستعمال تقنيات حرب العصابات أو باتباع الحرب غير التقليدية. هذا يعني أنه لم يعد من الضروري التعادل في ميزان القوى من ناحية العتاد والأسلحة والقوى المتوافرة، بل يعني بكل بساطة أن الصراع يمكن خوضه بطريقة غير متماثلة، عبر الإتكال على مجموعات صغيرة تحترف تقنيات حرب العصابات، وتتقن إستعمال الأرض والإندماج في المحيط المحلي، وتحوز على دعم خارجي.[47]

---

[46] المرجع أعلاه.

[47] ظهرت عبارة الحرب غير المتماثلة في مقالة كتبها أندرو ماك عام 1975 بعنوان "لماذا الدول الكبيرة تخسر الحروب الصغيرة؟" في مجلة world politics. تم تجاهل عبارة ماك إلى أن انهار الإتحاد السوفياتي وانتهت الحرب الباردة وظهرت حقائق جديدة على الساحة الدولية، أهمها عدم قدرة أية دولة من دول العالم على الدخول في مواجهة تقليدية مع الولايات المتحدة بحكم التفوق الساحق لقواتها، فما كان من المعارضين لسياستها إلا اللجوء إلى أفضل الطرق ملاءمة لهم للمواجهة، وهي اعتماد تقنيات حرب العصابات، إما على شكل مقاومة مثل حزب الله وحماس في لبنان وفلسطين، وإما على شكل حركات إرهابية مثل القاعدة، ولاحقاً داعش. وفي نفس الوقت تقريباً طرح العديد من العسكريين والإستراتيجيين الأمريكيين، من بينهم وليم س. ليند William S. Lind، والكولونيل كيث نيتينجال Keith Nightengale تساؤلات هامة مشابهة. وقاد ذلك كله إلى تبلور مصطلح الحرب غير المتماثلة الذي يعبر عن تقنيات الحروب الحديثة غير التقليدية وغير المتكافئة، والذي أصبح يسمى "بحرب الجيل الرابع"Fourth-Generation Warfare "4GW"،
راجع في هذا الخصوص:

(Mack) Andrew, **why big nations lose small wars: the politics of asymmetric conflicts**, world politics, Cambridge University press, January, 1975.

(Lind) William S., (Nightengale) Keith, (Schmitt) John F., (Sutton) Joseph W., (Wilson) Gary I., **the Changing Face of War: Into the Fourth Generation,** Marine Corps Gazette, October 1989, pp 22-26, the internet, available from: globalguerrillas.typepad.com › lind › the-changing-f..., date of entrance: 24/3/2020.

وبالرغم من قدرة القوات المسلحة الأميركية الخارقة على سحق أعدائها بسهولة، كما حدث في أفغانستان والعراق، إلا أن قدرة الخلايا الصغيرة والخفية والتي تعمل بمفهوم حرب العصابات، جعل من الإنتصار الأساسي يضعف يوماً بعد آخر مع اشتداد المعارك العسكرية المتفرقة في المكان والزمان. هكذا، إتضح عدم قدرة الجيوش الكبيرة بعتادها وعديدها ووسائلها التكنولوجية على مجاراة مجموعات صغيرة مجهزة بوسائل ومعدات وأسلحة خفيفة ومتوسطة، ولكن المتسلحة بعقيدة قتالية راسخة وتصميم نابع من الإيمان بالقضية التي يقاتلون من أجلها. أمام هذا التغيير الكبير في شكل الحرب، وأمام تطور قدرة المجموعات الصغيرة على إلحاق الأذى بالجيوش الكبيرة، بدأ المنظرون العسكريون الأميركيون ينادون بتغيير التكتيكات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المجموعات. فإضافةً إلى وسمها بالإرهاب، وهي الصفة المحببة التي تطلقها الولايات المتحدة الأميركية والدول الكبرى عموماً على كل مجموعة تقاوم نفوذها، وجد المنظرون العسكريون أن استعمال القوات التقليدية لم يعد يجدي نفعاً في هكذا نوع من الحروب، وأنه يجدر التركيز على نشاطات القوات الخاصة واستعمال المرتزقة المدنيين وتحقيق ضربات جوية بواسطة الطائرات دون طيار واستعمال كافة أنواع التكنولوجيا المتطورة للرصد والمراقبة والإستعلام والمراقبة، إضافةً إلى ترسيخ التحالفات والشراكات مع جيوش دول المنطقة، خصوصاً قواتها الخاصة، وتدريبها وتجهيزها وتنظيمها وتنمية التعاون والتنسيق معها لتصبح قادرة على خوض المعارك ضد هذه المجموعات الصغيرة بالنيابة عنها.

لكن الأمر لا يقتصر على القتال ضد المجموعات الصغيرة، فقد اكتشف الأميركيون أن مواجهة الدول المارقة rogue states لا يمكن أن يتم بالوسائل التقليدية أيضاً، فتم تطوير مفهوم الحرب من "حرب الجيل الرابع" المعروفة بـ"الحرب غير المتماثلة" إلى "حرب الجيل الخامس"، الذي أطلق عليه تسمية "الحرب الهجينة" hybrid warfare. وبغض النظر عن الجهة التي بدأت في استعمال الحرب الهجينة، ما إذا كانت الولايات المتحدة في أحداث الربيع العربي أم روسيا في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، فإن هذا المفهوم يستعمل جميع وسائل القوة، أي القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة (القوة العسكرية التقليدية والقوات الخاصة والمرتزقة وأساليب الحرب السيبرانية، إضافةً إلى القوة الإقتصادية من خلال فرض العقوبات الإقتصادية)، والقوة الناعمة[48] (استعمال الثقافة والدبلوماسية والقيم السياسية لإقناع الخصوم والأعداء ولجذب عقول وقلوب السكان). أهم أهداف الحرب الهجينة هي التأثير في قدرة الأعداء، لذلك يتم إستعمال جميع الأدوات والأساليب، ولا مانع في تجييش الرأي العام وصناعته عبر بث الأخبار المزيفة وحرف المعلومات وحجب الحقائق بما

[48] عام 1990، نشر جوزيف ناي كتابه "وثبة نحو القيادة Bond to lead" تكلم فيه عن توجهات الحروب في المستقبل، واستخدم مصطلح الحرب الناعمة لأول مرة، ثم عاد واستخدمه مجدداً في كتابه "مفارقة القوة الأميركية "The Paradox of American Power " عام 2002. راجع:

(Nye) Joseph, **Bond to lead: the changing nature of American power**, New York: Basic Books, 1990.

(Nye) Joseph, **the Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone,** oxford university press, 2002.

يضمن توجيه الرأي العام نحو الوجهة المطلوبة من هذه الحرب. ذلك يتم من خلال إستعمال جميع الوسائل الإعلانية والإعلامية لتقليب الرأي العام على العدو، ودفعه للقيام بعمليات تخريبية لتقويض سلطته، وتشويه صورته، واستخدام كافة الوسائل المُتاحة للتأثير على الآخرين من دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية، إلا عند الضرورة. وهي تهدف إلى تهشيم الهوية الوطنية وتفكيك البنية الثقافية للبلد والتشكيك في مقدرة المجتمعات على النهوض، وتركيعها في خانة المغلوب دوماً، ليكون هذا المغلوب في خدمة الغالب. هكذا، يتم إستبدال الدبابة بالإعلام، والجيوش بالعملاء، والإحتلال المادي بالإحتلال الفكري والإيديولوجي، ويتم إستعمال قوة الأفكار والأدب والمسرح والإعلانات والمواقع الإلكترونية والبرامج الفنية، مما يتطلب إنشاء غرفة تفكير إستراتيجية ذكية تعمل على ضخ معلومات وأفكار مزيفة وغير صحيحة إعلامياً وإلكترونياً وإستخبارياً.[49]

لم تعد حروب الجيل الخامس مجرد حرب تقليدية واضحة المعالم والأدوات، بل أصبحت بلا قيود ولا توجد فيها محظورات، وأصبحت خليطاً من توظيف جميع الأدوات المتاحة، التقليدية وغير التقليدية، للقيام بـ"التفجير من الداخل"، وهو ما كان أشار إليه صن تزو، الجنرال الصيني والخبير العسكري، في كتابه "فن الحرب" ومفادها "أن تخضع العدو دون قتال هو ذروة المهارة". تدمج حرب الجيل الخامس "الهجينة" الوسائل العسكرية وغير العسكرية بشكل كامل لتحقيق الأهداف السياسية، وهي تتميز بطبيعتها كحروب شبكية، لا يوجد فيها تنظيم هرمي للقيادة، ولا يوجد فيها مركز ثقل، وأفرادها يعملون بصورة لا مركزية، وبفضلها، أصبحت الدول تتحاشى الحرب غير المباشرة، وتفضل استخدام كل الوسائل الإكراهية من دون إعلان الحرب، مثل الحروب الإقتصادية والسيبرانية والمعلوماتية والبيئية، إضافةً إلى حروب الفضاء، وبناء تحالفات أوسع بهدف إسقاط الدولة المستهدفة، التي لا تدرك في الكثير من الأحيان أنها في حالة حرب.[50]

تعتمد حرب الجيل الخامس على خلق تناقضات بين السلطة والمجتمع في دولة ما باستغلال جميع الوسائل المتوفرة، العنفية وغير العنفية، الإقتصادية والفكرية والثقافية والعسكرية وغيرها، بهدف صنع تهديدات داخلية تضاف إلى التهديدات الخارجية، مما يؤدي إلى تمزق الدولة وتشرذمها، مما يؤدي ذلك إلى استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للدول الكبرى التدخل وتوجيهها لمصلحتها.[51] هذا ما يحصل في لبنان في الفترة الأخيرة، حيث يظهر بوضوح أن التدخلات الدولية في شؤونه أصبحت لا تطاق، ووضعته في موقف غير القادر بعد الآن على استيعاب تداعياتها، خصوصاً التهديدات الإسرائيلية والإرهابية العسكرية المتواصلة على أمنه، والعقوبات الإقتصادية المفروضة على مجتمعه ودولته، والتهشيم الممنهج لقياداته وتحطيم معنويات قياداته، بحيث تخلق فجوة عميقة لا يمكن سدها بين السلطة والمجتمع.

---

[49] (أبو زكريا) يحيي، **الحرب الناعمة وطرائق الغزو الجديدة**، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.almayadeen.net › episodes ›، تاريخ الدخول: 2020/3/24.

[50] (منصور) شادي عبد الوهاب، **حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2019.

[51] (علو) أحمد، **هل أصبحنا في الجيل السادس؟**، مجلة الجيش، العدد 405، آذار، 2019.

الفقرة الثانية: تحليل البيئة الإقليمية:

إلى جانب الصراع الدولي، يدور صراع إقليمي معقد ومتعدد الإتجاهات، يؤثر على لبنان. لذلك، سنقوم في هذه الفقرة بتحليل هذا الصراع الذي يدور بين الدول الإقليمية، وخصوصاً بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبين المملكة العربية السعودية وتركيا، وبين المحور المؤيد للغرب والمحور الممانع للمشروع الغربي–الإسرائيلي. وتتداخل مسألة الصراع مع إسرائيل مع صراع المحاور الإقليمية، في ما يبدو محاولة إسرائيلية لإحداث اختراقات تسهل مهمتها في إنشاء حلقة وصل مع الدول التي كانت معادية لها، والتي أصبح من الممكن الدعوة إلى تطبيع العلاقات معها. لكن إسرائيل تبقى عدو العرب، وتبقى خطراً عليهم وعلى لبنان تحديداً، بناء للعديد من الإعتبارات والوقائع، كما أن التهديدات الإرهابية المتأتية من الإقليم لا زالت تقض مضاجع اللبنانيين وتؤثر على أمنهم الوطني. لذلك سنقوم أيضاً في هذه الفقرة بتحليل خطر التهديدين الإسرائيلي والإرهابي على العرب وعلى لبنان، مما يمهد لوضع استراتيجية قادرة على صد هذين الخطرين وحماية السيادة اللبنانية.

لقد قسمنا هذه الفقرة إلى بندين:

- البند الأول: الواقع العام لصراع المحاور الإقليمية.
- البند الثاني: خطر العدو الإسرائيلي على العرب عموماً وعلى لبنان خصوصاً.

البند الأول: الواقع العام لصراع المحاور الإقليمية:

يدور الصراع في المنطقة بين محورين. الأول هدفه تكريس هيمنة الأنظمة الموالية للغرب، والمتحالفة ضمنياً مع إسرائيل، والمعادية لإيران، والناظرة بعين الشك والريبة للتدخل الروسي، والراغبة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإنهاء القضية الفلسطينية، والحذرة من تصاعد قوة الحركات المقاومة، التي يمكنها أن تزعزع أمنها. الثاني هدفه تحرر شعوب العالم العربي والإسلامي من قبضة الأنظمة الرجعية، ورفض سياساتها الهادفة إلى التطبيع مع إسرائيل وتسويق صفقة القرن معه، على اعتبار أنه كيان معتدٍ، مغتصبٍ للأرض، ومزروعٍ في المنطقة لخدمة المشروع الإستعماري الغربي، والرافض لإنهاء القضية الفلسطينية من دون رد الحقوق لأصحابها، والمتمسك بقرارات الشرعية الدولية على أساس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، على الرغم من أن دول هذا المحور تعتبر هي أيضاً أنظمة قمعية.

يتحارب المحوران بكل الأساليب الممكنة، السياسية والدبلوماسية والإعلانية والإقتصادية، وحتى العسكرية. وإذا كانت المعارك بين المحورين لم تتخذ شكل المواجهات المسلحة المباشرة بينها، إلا أنها من دون شك تدور بالوكالة، وتستعمل مختلف الأدوات المشروعة وغير المشروعة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة.

أولاً: موقع المملكة العربية السعودية:

تتبع المملكة العربية السعودية المذهب السني الوهابي، وهي تعارض بشدة منهج الإخوان المسلمين المدعومين من تركيا، لذلك عملت جهدها على إجهاض ثورات الربيع العربي، وعلى محاصرة قطر ومحاولة عزلها. المملكة تتهم إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومحاولة زعزعة أمنها واستقرارها عبر دعم الميليشيات المناهضة لأنظمتها، وخصوصاً دول الخليج العربي والعراق واليمن ولبنان وسوريا، ومحاولتها الحصول على السلاح النووي لفرض هيمنتها على المنطقة، إضافةً إلى أنها تتهم تركيا بمحاولة الهيمنة على العالمين العربي والإسلامي وتقويض نفوذها فيهما.

تحتل السعودية المركز الخامس والعشرين عالمياً من حيث القوة العسكرية، بموازنة سنوية تبلغ حوالي 70 مليار دولار،[52] والمرتبة التاسعة عشر من حيث القوة الإقتصادية، بناتج محلي إجمالي يبلغ 799 مليار دولار،[53] وهي تسيطر فعلياً على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الجامعة العربية، وتتخذ من وجود الحرمين الشريفين على أراضيها ذريعةً لتزعم العالم الإسلامي. تنضوي المملكة تحت راية المحور الأميركي الغربي، وقد ساهمت في تأييد ودعم وتسليح منظمات "الثورة السورية"، وأطلقت "عاصفة الحزم" للقضاء على الحوثيين في اليمن، وتوافقت مع التوجه الأميركي الهادف إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، عبر تسويق

[52] **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**, op.cit.

[53] **World GDP Ranking 2020,** op.cit.

"صفقة القرن"، وإلى التطبيع مع إسرائيل، بالرغم من أنها لم تقم بهذه الخطوة حتى الآن. تدعو المملكة إلى حصار وعزل إيران، وهي تشجع الأميركيين على ضربها، وقد وقعت معهم واحدة من أكبر صفقات شراء السلاح في التاريخ بقيمة 350 مليار دولار،[54] وهي لذلك ربما فتحت قنوات الإتصال مع الكيان الإسرائيلي، هي وبعض جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي، فيما يبدو أنه تحالف غير معلن حتى الآن لمواجهة تمدد النفوذ الإيراني.[55]

لطالما وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب اللبنانيين، وقدمت مساعدات مادية لإنعاش إقتصادهم، وعلى أرضها تم التوقيع على اتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الأهلية اللبنانية. تاريخياً، كانت المملكة العربية السعودية راعية السنة في لبنان، وهي دعمتهم في السابق، وتدعمهم حالياً في محاولةٍ لتقويض نفوذ حزب الله الموالي لإيران. بالرغم من ذلك، يحجم السعوديون اليوم عن مساعدة الحكومة اللبنانية وتقيم الدعم المادي لها، بسبب ما يعتقدونه تزايداً للنفوذ الإيراني عليها، مما يؤدي إلى تراجع حضورها في لبنان. لكن مشكلة السعودية في لبنان لا تقتصر على منع إقامة الهلال الشيعي الممتد من إيران إلى لبنان عبر العراق وسوريا، بل أيضاً منع تمدد النفوذ التركي المتزايد، خصوصاً بسبب تراجعها الطوعي وتراجع نفوذها، مما يساعد الأتراك على ملء الفراغ.

ثانياً: موقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

تتبع إيران المذهب الشيعي الإثني عشري. وهي تتهم المملكة العربية السعودية بالعمل ضد مصالح الأمتين العربية والإسلامية، عبر التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً، وتعتبر أن من حقها الحصول على الطاقة النووية السلمية لتحقيق تنمية مجتمعها. تقاوم إيران التواجد الأميركي الغربي في المنطقة، وتدعم الحركات المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق. كما أيدت ودعمت النظام السوري، بالإشتراك مع روسيا، وتدعم الحوثيين في اليمن لمقاومة ما سمته "العدوان السعودي الغربي". تلقت صفعة قوية باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتوعدت بطرد قواتها العسكرية من المنطقة.[56] تعارض إيران بشدة صفقة القرن والتطبيع مع إسرائيل، التي ترفض وجود كيانها من أساسه. وعندما حاصرت السعودية قطر، مدت إيران يدها إلى الأخيرة ودعمت موقفها، وساعدتها على فك

---

[54] (Kristian) Bonnie,**Trump signs largest arms deal in American history with Saudi Arabia**, the internet, available from: theweek.com › speedreads › trump-signs-largest-arm..., date of entrance: 21/3/2020.

[55] بعد الإعلان عن معاهدة سلام مع إسرائيل في آب 2020، أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ خليفة بن زايد، مرسوماً يلغي قانوناً صدر عام 1972 بشأن مقاطعة إسرائيل. راجع في هذا الخصوص: **التطبيع: الإمارات تلغي قانون مقاطعة إسرائيل**، عربي BBC، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53957503، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

[56] بعد **اغتيال سليماني.. أي مكاسب ستجنيها طهران؟**، الجزيرة.نت، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › politics › سليماني-فيلق-القدس-إيران-طهران-أميركا، تاريخ الدخول: 2020/3/21.

العزلة والحصار عليها. رفضت إيران القرار الأميركي بالإنسحاب من الإتفاق النووي، وعولت على رفض الأوروبيين أيضاً، لكنها، وأمام إصرار ترامب على موقفه من الإتفاق، بدأت بالعمل على التحرر من بعض القيود التي كانت تقنن برنامجها وفق الإتفاق النووي المبرم عام 2015.

تعاني إيران من صعوبات كبيرة نتيجة العقوبات الإقتصادية الكبيرة التي فرضتها الولايات المتحدة، وتحاول بشتى الطرق تنفيذ سياسات إكتفاء ذاتي يجنبها ضرورة الإتكال على التعامل مع العالم الخارجي. هي تحتل المركز الرابع عشر عالمياً من حيث القوة العسكرية بموازنة سنوية تبلغ حوالي 6.3 مليار دولار،[57] والمركز السابع والعشرين من حيث القوة الإقتصادية، بناتج محلي إجمالي يبلغ 50،458 مليار دولار،[58] وهي ما زالت تطور قدراتها العسكرية، وخصوصاً صناعة الصواريخ البالستية القادرة على ردع العدوان الخارجي عليها، وهي تعمل حالياً بالتعاون مع تركيا وروسيا على إيجاد السبل الكفيلة بإنهاء الحرب السورية، بما يكفل مصالح الجميع، وتتفق مصلحتها مع مصلحة تركيا على رفض الدولة الكردية.

لطالما وقفت إيران إلى جانب الشيعة في لبنان، خصوصاً حزب الله، وساعدته مادياً ولوجستياً، ودربت عناصره لمقاتلة إسرائيل. يلعب الحرس الثوري الإيراني دوراً كبيراً في تجهيز وتدريب عناصر الحزب، حتى إن الغرب اتهمه بإقامة مصانع سرية لصناعة الصواريخ الدقيقة في لبنان، مما يشكل خطراً وجودياً على إسرائيل. يتلقى الحرس الثوري الإيراني ضربات موجعة من الطيران الإسرائيلي الذي يلاحق عناصره في سوريا ويضرب مراكزه، خصوصاً تلك القريبة من الحدود السورية. وقد أبدت إيران إستعدادها لمساعدة الحكومة اللبنانية في الكثير من المجالات، خصوصاً في التجارة والكهرباء والماء والغاز، وكذلك القطاع الزراعي والنفط والبتروكيماويات والأدوية، إضافةً إلى استعدادها تزويد الجيش اللبناني بمختلف المعدات العسكرية التي يحتاجها. لكن النيات الإيرانية دائماً ما تصطدم بالفيتوات الأميركية والغربية والعربية الرافضة لهذه المساعدات، كي لا تقع الحكومة اللبنانية في فلك التأثير الإيراني، والساعية لحصر هذه المساعدات بها وحدها فقط.[59]

ثالثاً: موقع الجمهورية التركية:

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صراحةً أنه يريد إعادة أمجاد السلطنة العثمانية، وهو يعمل على إعادة تركيا إلى لعب دور أكبر على الصعيد الإقليمي والدولي. يساعده في ذلك القدرات التي تتمتع بها بلاده، إذ هي تحتل المركز التاسع عالمياً من حيث القوة العسكرية، بموازنة سنوية تبلغ حوالي 8.6 مليار دولار،[60]

---

[57] **his is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**, op.cit

[58] **World GDP Ranking 2020,** op.cit.

[59] **ايران تجدّد عرضها بالمساعدة... هل يقبل لبنان؟**، جريدة الأخبار، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://al-akhbar.com/Politics/284342، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

[60] **this is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**, op.cit

والمركز الثامن عشر من حيث القوة الإقتصادية بناتج محلي بلغ 743.71 مليار دولار عام 2018.[61] وقد تقاطعت مصالح تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية والسعودية في إسقاط النظام السوري، حيث لعبت الحدود التركية السورية الدور الأبرز في إمداد الشريان الأساسي لـ"الثورة السورية"، لوجستياً وعقائدياً ومادياً. لكن النظرة التركية إختلفت مع النظرة الأميركية وتباعدت عنها فيما خص استقلال الأكراد، ومع النظرة السعودية فيما خص التعامل مع قطر وليبيا ولبنان. وبعد حدوث تحولات دراماتيكية في الحرب السورية الناتجة عن التدخل العسكري الروسي المباشر، وانقلاب موازين القوى لمصلحة النظام وحلفائه، وبسبب إسقاط مقاتلة روسية عن طريق الخطأ من قبل الأتراك، تغير الموقف التركي، وبدأ يعيد حساباته وتموضعه، وبدأ التنسيق مع الروس والإيرانيين فيما يتعلق بمستقبل الأوضاع في سوريا، وخصوصاً في الشمال السوري.[62]

لكن التدخل التركي لم يقتصر على سوريا، بل تعداها أيضاً إلى ليبيا، لضرورات متعلقة بحفظ حقها في حقول الغاز المكتشفة في شرقي المتوسط، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في ليبيا، خاصة في قطاع البناء.[63] كما ترفض تركيا النتائج التي ترتبت عن إتفاقية لوزان التي وقعها مؤسس الجمهورية التركية كمال أتاتورك، وهي تعتبرها ظالمة، لأنها منحت اليونان أعداداً هائلة من الجزر الصغيرة، التي كانت جزءاً تاريخياً من قلب الدولة العثمانية.[64] حالياً، يتفاقم التوتر بين تركيا واليونان على خلفية الإستكشافات التركية في البحر المقابل لشواطئها، خصوصاً في بحر إيجه والجزر المتنازع عليها مع اليونان، خصوصاً مع دخول فرنسا على خط مواجهة المخططات التركية، وقيام الجيش الفرنسي بتدريبات مع قوات يونانية قبالة جزيرة كريت.[65]

لقد حكمت تركيا لبنان لأكثر من أربعة قرون، مما أوجد لها مكانة قوية في الساحة اللبنانية والسنية على وجه الخصوص. وتربط شريحة كبيرة من الشعب اللبناني علاقات عاطفية وعائلية وتجارية مع تركيا، وهي تعتبر المتنفس السياحي الوحيد المتبقي أمام عدد مهم من اللبنانيين غير القادرين على التوجه في رحلات سياحية إلى دول أخرى بسبب ضعف الإمكانات المالية. لكن، مؤخراً، بدا أن هناك تمددًا تركيًا سياسيًا وماليًا وأمنياً في لبنان، خصوصاً في الشمال. فتركيا تطمح لتعزيز نفوذها في سوريا من خلال تعزيز نفوذها في لبنان، وذلك عبر العديد من النشاطات في مجالات مختلفة كالكهرباء والتجارة البحرية، وربط مرفأ طرابلس

---

[61] **World GDP Ranking 2020,** op.cit.

[62] **حالة غليان تركية.. خيارات الرد في إدلب**، الجزيرة.نت، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › news › politics › حالة-غليان-تركية-فرضية-المس...، تاريخ الدخول: 2020/3/21.

[63] **تدخل تركيا عسكرياً في ليبيا: حسابات الربح والخسارة**، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.dw.com › تدخل-تركيا-عسكريا-في-ليبيا-.-حسابات-الربح-وال...، تاريخ الدخول: 2020/3/21.

[64] **مصر وتركيا واليونان وإسرائيل.. أهدافها الحقيقية من صراع شرق المتوسط مختلفة عما يُعلن، إليك ما تريده كل دولة**، عربي بوست، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://arabicpost.net/ تحليلات-شارحة/12/08/2020/صراع-شرق-المتوسط/، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

[65] **إنفوغرافيك... خريطة الصراع على الغاز في شرق المتوسط**، جريدة الشرق الأوسط، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://aawsat.com/home/article/2446071/إنفوغرافيك-خريطة-الصراع-على-الغاز-في-شرق-المتوسط، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

بمرفأ مرسين. كما ترى تركيا في لبنان موطئ قدم ممكن لها في شرق المتوسط، لفرض مصالحها ولتأمين فرصتها في التنقيب التي تعارضها دول المنطقة المذكورة، خصوصاً محاولاتها بناء خط مشترك تركي لبناني لتصدير النفط والغاز إلى أوروبا. إضافةً إلى ذلك، تستفيد تركيا من حالة الفراغ الذي أحدثه تراجع الإهتمام العربي والخليجي بلبنان، خصوصاً الإهتمام السعودي، وتحاول فرض وجودها وحضورها، على اعتبار أن لبنان بنظرها هو إحدى ساحات التنافس الإقليمي، الذي يضع تركيا على أية طاولة للمفاوضات على مستقبل المنطقة في المستقبل.[66]

رابعاً: موقع الجمهورية العربية السورية:

يعود الإهتمام السوري بلبنان إلى الشعور العام في سوريا بأن لبنان قد اقتطع من سوريا الكبرى من قبل الإستعمار الفرنسي. وقد كان لسوريا يد مهمة في عقد اتفاقية الطائف وإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، حيث أطلقت السعودية والولايات المتحدة يدها في إعادة الإستقرار إلى الأراضي اللبنانية. فكرس وجود الجيش السوري هدنة طالت خمسة عشرة سنة إنتهت باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وخروج الجيش السوري من لبنان، بعد اتهام النظام السوري باغتياله. لم ينته نفوذ سوريا بخروج جيشها، بل استمر بواسطة حلفائها في الداخل، وأهمهم حزب الله وحركة أمل وقوى الثامن من آذار. وإذا لم تجد المحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري أي دليل على ضلوع سوريا أو حزب الله في عملية الإغتيال، وأدانت واحداً فقط من المتهمين الأربعة، وهو عضو في حزب الله،[67] إلا أن قسماً لا يستهان به من اللبنانيين لا يبرئون النظام السوري كلياً، وما زالوا يتوجسون من دوره في عملية الإغتيال، ويتخوفون من عودة نفوذه إلى الساحة اللبنانية.

خلف الإنسحاب السوري من لبنان فراغاً كبيراً إستطاع حزب الله أن يملأه بفضل إمكاناته العسكرية والإعلامية والسياسية وقدرته على التحكم بقرارات الطائفة الشيعية. بالرغم من ذلك، أبقت سوريا على دعمها للمقاومة اللبنانية، وساعدتها في حرب تموز 2006، ورفضت التخلي عنها وعن دعمها للنظام الإيراني، فدفعت ثمن ذلك حرباً أهلية بدأت في آذار 2011، أثناء ما سمي لاحقاً بالربيع العربي. وبفضل تنامي نفوذ حزب الله في لبنان، وضعف النظام السوري بفعل الحرب الأهلية السورية، تمكنت إيران من تعزيز نفوذها في المنطقة عامةً وفي سوريا ولبنان خاصةً. لكن، مع دخول روسيا في الحرب السورية، وامتلاكها الورقة السورية سياسياً وعسكرياً بمباركة من النظام السوري، بدأ يتراجع النفوذ الإيراني في سوريا لمصلحة روسيا، وبدا وكأن صراعاً يدور على امتلاك الورقة اللبنانية بين حزب الله ومن ورائه إيران من جهة، ودمشق وحلفائها التقليديين

---

[66] (الزيات) محمد مجاهد، (محمود) دلال، **مقاول الهدم التركي يبحث عن أدوار فوق أطلال بيروت، المرصد المصري**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://marsad.ecsstudies.com/36609/، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

[67] **قضية اغتيال رفيق الحريري: هل جاء حكم المحكمة الدولية "لخدمة" حزب الله؟** عربي BBC، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-53836483، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

في الجهة المقابلة، إذ أن القيادة السورية لم تستغ سحب هذه الورقة من تحت عباءتها أو مشاركتها مع أي مكون، لا سيما إقليمي، وبالتالي هي بدأت تحلم باستعادتها.[68]

يبدو أن الوضع في سوريا يتجه حالياً نحو استقرار الأوضاع لمصلحة النظام، خصوصاً بعد التدخل الروسي العسكري الذي قلب موازين القوى، والذي يعود إلى عدة أسباب واعتبارات. كما يبدو أن المعركة المقبلة التي سوف تدور على أرض سوريا سوف تكون إقتصادية إجتماعية إنمائية بامتياز، حيث بدأت الإتصالات وراء الكواليس لإعادة العلاقات بين سوريا والعالم، ولدراسة كلفة إعادة إعمارها، وللتقصي عن هوية الشركات الكبرى التي سوف ترسو عليها مناقصات الإعمار، خصوصاً أن الطرف المنتصر بالحرب،[69] يمني النفس بالفوز بهذه المناقصات، على اعتبار أنه المحور الذي ضحى من أجل بقاء النظام. كما تعتبر مسألة إستخراج النفط والغاز من الحقول السورية مسألة في غاية الأهمية، على اعتبار أنها كانت من الأسباب الكامنة وراء نشوء الحرب السورية، حيث يبدو أن الوجود الأميركي في منطقة التنف له علاقة بتأمين موطئ قدم لمساومةٍ ما مع روسيا حول حقول النفط القريبة، وخصوصاً في دير الزور.[70] تدرك سوريا أن الولايات المتحدة تريد حماية الأكراد في الشمال، وتريد حصتها من النفط والغاز السوري، وتحقيق أمن إسرائيل عبر الضغط عليها للقبول بصفقة القرن من جهة، والحد من التمدد الإيراني على أراضيها، إضافةً إلى تعديل سلوكها عبر تحقيق خطوات إصلاحية تضمن نوعاً من المشاركة الحقيقية لمختلف شرائح المجتمع السوري في الحكم.[71]

وتساعد عوامل عديدة أخرى على إثارة المخاوف اللبنانية من تأثير النزاع السوري على الأمن اللبناني، أهمها إشكالية عدم عودة النازحين السوريين إلى أراضيهم، على أعتبار أنها تخضع للمساومات العربية والدولية، وهي تشكل معضلة وجودية للدولة اللبنانية لأنه يضعها أمام الحالة ذاتها المتمثلة باللجوء الفلسطيني في أراضيها، مما يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطائفي والمذهبي القائم في البلد. كما يمكن أن يؤدي قانون قيصر وتأثير العقوبات الإقتصادية على النظام السوري، وتداعيات ذلك على المجتمع السوري، إلى هرب السوريين باتجاه لبنان عبر المعابر غير الشرعية على الحدود اللبنانية السورية، إضافةً إلى منع لبنان أيضاً من استعمال الأراضي السورية لنقل بضائعه إلى العالم العربي، خصوصاً سوريا والعراق، مما يضيق من الإمكانيات

---

[68] **الكباش السوري–الايراني الخفيّ في لبنان: هل تتولى دمشق مهمة إنهاء سلاح حزب الله؟** المركزية، الإنترنت، متوافر على الموقع: /الكباش–السوري–الايراني–الخفي–في–لبنان–هل–تتولى–دمشق https://www.almarkazia.com/ar/news/show/210621/، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

[69] أي المحور السوري– الروسي– الإيراني– حزب الله.

[70] (Hinnebusch) Raymond, **The Battle over Syria's Reconstruction,** the global policy, the internet, available from:https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1758-5899.12779, date of entrance: 31/8/2020.

[71](الزيات) محمد مجاهد، **ما الذي تريده الولايات المتحدة من سوريا**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، موقع الشروق، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01032019&id=794fc2a7-7a66-4320-b0bd-0431e866344b، تاريخ الدخول: 2020/8/31.

التجارية اللبنانية، ويحرمه من الإستفادة من موارد مالية هو في أمس الحاجة إليها، ويساهم في انزلاق الأوضاع الإقتصادية نحو الأسوأ. وفي ظل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي تزداد سوءاً في لبنان، يعاني الأخير من مشاكل ترسيم الحدود البرية والبحرية مع سوريا. فالأخيرة هي تاريخياً دولة شقيقة، وهي عضو في الجامعة العربية مثل لبنان، سبق وتدخلت كثيراً في الشأن السيادي اللبناني، وهي ترفض حتى الآن ترسيم الحدود البرية الشمالية والشرقية، وترسيم الحدود البحرية الشمالية، مما يؤدي إلى استمرار تفلت الحدود البرية من السيطرة المحكمة، وعدم إستفادة لبنان من الثروات البحرية.

خامساً: الإرهاب في البيئة الإقليمية:

بالرغم من العمل الدؤوب للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وجهات دولية وإقليمية أخرى، مثل روسيا وإيران، لمكافحة الإرهاب في العراق وسوريا، لا يزال الوضع غير مستقر تقريباً في هذين البلدين نتيجة إستمرار التهديدات الإرهابية، وبسبب عدم الوصول حتى الآن لتفاهمات وتسويات دولية وإقليمية تنهي الصراع في هذين البلدين، وخصوصاً بسبب التباينات في مصالح الأطراف الفاعلة. في غضون ذلك، يستمر العمل على تجميع المعلومات وتحليلها ورصد أماكن الارهابيين وضربها، إما بواسطة الهجمات العسكرية المباشرة أو بواسطة عمليات أمنية معقدة تقوم بها قوات خاصة أو بواسطة طائرات دون طيار، أو باستعمال وسائل غير تقليدية أخرى. تعمل القوات الخاصة مع السلطات والمجتمعات المحلية في سوريا والعراق، ومع القوات الخاصة في جيوش الدول الإقليمية الأخرى، وتتعاون وتنسق معها للحصول على المعلومات المطلوبة وللإستمرار ببناء الثقة معها وبناء قدراتها المطلوبة، بهدف المساعدة في إبعاد خطر الإرهابيين عن المجتمعات، ومنعهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومن الحصول على ملاذات آمنة.

وكما رأينا، تتميز البيئة الإقليمية المحيطة بلبنان بالتعقيد، حيث تتشابك المصالح الدولية والإقليمية في بعض الأحيان، وتتعارض أحياناً أخرى، مما يؤثر سلباً على الساحة اللبنانية. ويواجه لبنان العديد من التهديدات والتحديات الناتجة عن المحيط الإقليمي، خصوصاً بسبب العمل على توطين الفلسطينيين وتسهيل إندماج السوريين في لبنان، مما سوف يؤدي إلى اختلال الميزان الديمغرافي اللبناني، مما يقضي على الصيغة الفريدة للبنان العيش المشترك، ويؤثر سلباً على الإقتصاد اللبناني وتحميله أعباء إقتصادية ومالية لا طاقة له على تحملها، وإرهاق البنية التحتية اللبنانية. إن استمرار الصراع الدولي بين الدول الكبرى، وترجمته بصراع إقليمي بين الدول المحيطة بلبنان، يظهر جلياً في استمرار النزاع المسلح في سوريا، وعدم الوصول حتى الآن إلى استقرار الأوضاع في هذا البلد، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انتقال الصراع إلى الداخل اللبناني، خصوصاً بسبب الإنقسامات السياسية والطائفية والمذهبية بين مختلف الفئات اللبنانية.

يساعد عدم إستقرار الداخل السوري في جعل الحدود اللبنانية السورية مفتوحة أمام كافة أنواع التهريب، وبالتحديد أمام دخول الإرهابيين الراغبين بزعزعة الإستقرار اللبناني، خصوصاً عودة المقاتلين الإرهابيين

اللبنانيين الذين قاتلوا مع التنظيمات الإرهابية في سوريا، ويريدون العودة إلى لبنان، إما بناء على رغباتهم الشخصية، أو بناء لأوامر قياداتهم الإرهابية للقيام بنشاطات إرهابية، أو بسبب إستعمال لبنان ممراً للهروب عبر البحر باتجاه أوروبا. إضافةً إلى ذلك، يتخوف اللبنانيون من تأثير المعركة المرتقبة في إدلب، واحتمال هروب السوريين، ومن ضمنهم إرهابيين، باتجاه لبنان، مما يؤدي إلى تحميل الدولة اللبنانية وشعبها أعباء إضافية تؤدي إلى تسارع وتيرة الإنهيار الإقتصادي، أو إحتمال تدخل أجهزة مخابرات خارجية لنقل المسلحين من إدلب إلى الشمال اللبناني، مما يمكن أن يؤدي إلى نزاعات مسلحة أو تنفيذ إعتداءات ونشاطات إرهابية.

البند الثاني: خطر العدو الإسرائيلي على العرب عموماً وعلى لبنان خصوصاً:

اولاً: إرتباط الديانة اليهودية بالعقيدة العسكرية الاستراتيجية:

منذ إطلاق الحركة الصهيونية لنشاطها الهادف إلى جمع "شعب الله المختار"، اليهود المنتشرين في الشتات، وإعادتهم إلى فلسطين، أرض الميعاد، تنفيذاً لوصايا الرب الواردة في التوراة، والمنطقة العربية تشهد حالة من التوتر الدائم والحروب التي لا تنتهي. وقد صاغ الكيان الإسرائيلي استراتيجية هجومية تعتمد على عقيدة عسكرية أقل ما يقال فيها أنها إرهابية. فعمل عبرها على قضم الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها منها، وأعلن قيام كيانه عليها. وهو منذ ذلك الوقت وهو يعتدي على الأراضي العربية، ويطلق الهجمات المباغتة والسريعة لتأمين مصالحه، والتي تميزت بوحشيتها ودمويتها، والتي أصبحت في الفترة الأخيرة غير قادرة على تغيير الكثير من الوقائع، سوى إيقاع المزيد من القتل والتدمير وسفك الدماء، والإعتداء والسيطرة على أراضي الغير، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والإعتداء على سيادتها، مما يدل على عنف وكراهية وعنصرية لا مثيل لها مستمدة من كتبهم المقدسة.

فقد ورد في التوراة نصوص تحكي عن أحداث يزعم اليهود أنها مرت بشعبهم إعتباراً من إخراج موسى لهم من مصر باتجاه أرض كنعان، وأقوالٍ يزعمون أن "رب إسرائيل" نطقها مكلماً عبرها أنبياءهم وقادتهم. وبما أن التوراة يمثل جزءً مهماً من الكتاب المقدس اليهودي، ومصدراً اساسياً لشريعتهم، كان لا بد لهذه الأحداث والأقوال ان تصبح مقدسة لديهم ، يهتدون بها ويرجعون لنصوصها في طقوسهم وحياتهم اليومية. وبما أن التوراة يحدد الكثير من الصفات التي طبعت الشعب المختار وإلهه، "رب إسرائيل"، تناقلت هذه الصفات عبر الأجيال، وأصبحت تلازم طبيعة اليهودي في كل مكان. أكبر مثال على ذلك هو الكيان الإستيطاني الذي زرعه الصهاينة والغرب، في أرضنا، والأعمال العدائية المجرمة التي قام ويقوم بها حتى الآن منذ لحظة إعلان الحركة الصهيونية. ولا تشذ الإستراتيجية الأمنية الصهيونية عن هذه القاعدة. فهي أتت عدوانيةً منذ لحظة

إعلانها، وتم تطبيقها في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل، وفي كل أعمالها السرية والخاصة والجاسوسية التي نفذتها في منطقتنا، حتى يمكن الجزم أن البعد التوراتي متجذر في العقيدة الأمنية الإسرائيلية.[72]

ثانياً: الواقع الإسرائيلي اليوم:

تحاول إسرائيل بكل الطرق الممكنة الخروج من العزلة التي رافقتها منذ تأسيس كيانها. لذلك، هي تستفيد من الأزمات التي عصفت بالوطن العربي، إذا ما قلنا أنها شاركت في صياغتها وتأجيجها. تستفيد إسرائيل دائماً من الدعم الأميركي المطلق لها، خصوصاً منذ وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة، وهي سعيدة لقراره نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ولمحاولة تسويق "صفقة القرن"، على أساس الإنتهاء من القضية الفلسطينية وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية. تحتل إسرائيل المركز السابع عشر عالمياً من حيث القوة العسكرية بموازنة سنوية تبلغ حوالي 19.6 مليار دولار،[73] والمركز الثاني والثلاثين من حيث القدرة الإقتصادية، بناتج إجمالي محلي بلغ 387.72 مليار دولار عام 2018.[74]

حالياً، لا تتوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات، وتدمير بيوت الفلسطينيين، وجرف أراضيهم، وتنفيذ تعقبات أمنية موضعية داخل قطاع غزة. كما لا تتوانى عن الإعتداء على سوريا إذا شعرت أن هناك حركة غير طبيعية على صعيد نقل أسلحة وصواريخ وعتاد عبر الحدود إلى حزب الله اللبناني. كما تتابع إسرائيل بكثير من القلق، التحركات الإيرانية في سوريا، ووجهت إنذارات مباشرة إلى النظام الإيراني أنها لن تسمح بوجوده قرب حدودها، وأنها لن تتوانى عن ضرب أهدافه وتحركاته وتجمعاته، خصوصاً قرب الجولان المحتل. وتلعب روسيا هنا دوراً بارزاً في ضبط ولجم الطموحات الإيرانية، وتساير مصالح إسرائيل في هذه الناحية، مع أنها لم تكن راضية عن إسقاط طائرة إستطلاع وتنصت تابعة لقواتها الجوية من قبل المقاتلات الإسرائيلية، والتي أدت بها إلى وضع خطوط حمراء حول بعض التحركات الإسرائيلية المقبلة.

وتتابع إسرائيل بكثير من القلق والخوف تطور قدرات حزب الله، وهي لا تكف عن إختلاق الأكاذيب والتذرع بوجود مخابئ أسلحة وصواريخ في كل الأراضي اللبنانية.[75] لذلك، هي تستمر في إطلاق التهديدات

---

[72] للإطلاع أكثر على تجذر البعد الديني اليهودي في العقيدة العسكرية الإسرائيلية واستراتيجيتها العسكرية، يمكن الرجوع إلى:

(سويد) ياسين، **التاريخ العسكري لبني إسرائيل من خلال كتابهم: قراءة جديدة للعهد القديم**، ط4، جزء 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، بالإضافة إلى: **الكتاب المقدس، العهد القديم**، دار الكتاب المقدس في مصر، الإصدار الرابع، ط6، القاهرة، 2013، و:(نصر الله) يوسف، **الكنز المرصود في قواعد التلمود**، دار العلوم، ط1، بيروت، 1978.

[73] **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**, op.cit.

[74] **World GDP Ranking 2020**, op.cit.

[75] تماماً كما فعل رئيس وزرائها بنامين ناتانياهو عندما أظهر صوراً زعم أنها لمخابئ صواريخ تابعة للحزب قرب مطار بيروت الدولي، وذلك على منبر الهيئة العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول 2018. راجع في هذا الخصوص:

ناتانياهو يرفع خريطة لبيروت حلال كلمته أمام الأمم المتحدة... ماذا قال؟ LBC international، الإنترنت، متوافر على الموقع:

https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/402459/ ar/ناتانياهو-يرفع-خريطة-لبيروت-خلال-كلمته-امام-الامم-ا،

باتجاه لبنان، والتي تتخذ أشكالاً عدة، مثل العدوان العسكري المباشر في الجنوب والبقاع الغربي، وعمليات هجومية تقليدية أو نوعية، وعمليات قصف من الأرض والجو والبحر للمراكز العسكرية والمرافق والمنشآت الحيوية والأماكن الآهلة. كما يمكن لإسرائيل العمل على ضرب الإستقرار الداخلي الهادف إلى تقويض الأمن الوطني والسلم الأهلي، عبر السعي إلى افتعال الإضطرابات الداخلية والفتن الطائفية والصراعات السياسية، والتعدي على أمن الدولة من خلال القيام بعمليات إرهابية بواسطة العملاء. إضافةً إلى ذلك، يمكن لإسرائيل التعدي على مصالح لبنان الحيوية من خلال إستخدام كافة الوسائل من عسكرية وغيرها لاستهداف الموارد الطبيعية، وضرب المنشآت الحيوية بهدف شل قطاعات الإنتاج والخدمات مما يتسبب بضائقة إقتصادية تزيد من الأعباء الواجب مواجهتها في مشاريع التنمية. أخيراً، تملك إسرائيل أطماعاً تاريخية في الأراضي والمياه اللبنانية، وما انفكت تخترق السيادة اللبنانية براً وجواً وبحراً، وما زالت تحتل قسماً من الأراضي البرية اللبنانية، وتتنازع مع لبنان السيادة حول مساحة بحرية، حيث تتوسط الولايات المتحدة الأميركية لحل النزاع، مما يحرم لبنان حتى الآن من إمكانية الإستفادة أيضاً من الثروات الموجودة في مياهه.[76]

ثالثاً: أهمية الجيش الإسرائيلي بالنسبة للكيان الإسرائيلي:

تدرك إسرائيل، منذ نشأتها، أنها موجودة في محيط عربي وإسلامي معادي لها. لذلك، هي تعاني من قلق وجودي، ومن خوف دائم من المستقبل. فعملت دائماً، وما زالت، على تقوية وتحديث قدرات جيشها وعوامل الردع لديها، وعلى دراسة البيئتين الأمنية والسياسية، المحلية والدولية المحيطتين بها. ولم تكتف بالقدرات التقليدية، من برية وبحرية وجوية، بل عملت دائماً، وما زالت، على امتلاك أحدث الأسلحة والمعدات التكنولوجية المتطورة، وتدعيم ترسانتها بالأسلحة النووية واحتكارها. يعتبر الجيش الإسرائيلي من أهم ركائز الكيان الإسرائيلي، وحائز على ثقة الإسرائيليين، بالرغم من خلافاتهم والتباينات السياسية أو الإثنية أو الدينية الداخلية بينهم، وهو يعتبر قدس الأقداس بالنسبة لهم، ونقطة إجماع لا يجوز المساس بها، حيث يعود إليه الفضل الكبير في قيام إسرائيل واستمرارها وتطورها. كما لعب الجيش الإسرائيلي، إلى جانب المستعمرات، دوراً كبيراً في تشكيل المجتمع الإسرائيلي، عبر جمع ودمج الإسرائيليين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، وتنمية مشاعر الإنتماء للوطن لديهم. لذلك، هناك إجماع في إسرائيل على دعم الجيش، وتأمين الموازنات الكبيرة له، وإمداده بأحدث الأسلحة، فضلاً عن وجود امتيازات عالية للمنتسبين إليه.

تاريخ الدخول: 2020/9/1.

[76] في 14 تشرين الأول 2020، بدأت أولى جلسات المفاوضات غير المباشرة بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية برعاية الأمم المتحدة في الناقورة وبوساطة الولايات المتحدة الأميركية. راجع في هذا الخصوص:

(رزق) ميسم، **مفاوضات غير مباشرة... بلا صورة: أوّل خلاف «كبير» بين عون وحزب الله**، جريدة الأخبار، الخميس 15 تشرين الأول 2020.

رابعاً: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية القديمة:

لطالما اعتمدت إسرائيل على التطور التكنولوجي والدعم المالي المقدم لها من قبل الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، لكي تعوض عن عدد سكانها الضئيل. مع ذلك، هي تحاول تحقيق سياسة الإكتفاء الذاتي إلى حد بعيد بتكثيف التصنيع الحربي، إضافةً إلى مبدأ الجيش العامل الصغير والنوعي في مقابل الجيش الإحتياطي الكبير بما يؤمن لها التفوق النوعي على مستوى العتاد والأفراد. وبسبب تطويقها من قبل الدول العربية من الشمال والجنوب والشرق، وبسبب ضيق مساحتها الجغرافية الداخلية، رسمت إسرائيل إطاراً متطوراً للتكتيك العسكري مرتكزٌ على مبدأ الهجوم كأفضل وسيلةٍ للدفاع عبر توجيه الضربة الأولى، واعتماد الضربات الوقائية والمسبقة، وشن الحرب الخاطفة والسريعة، ونقل المعركة إلى أرض العدو والقيام بالحرب القصيرة عن طريق الحسم السريع للمعركة، بواسطة الإختراق بالعمق عن طريق تطبيق مبادئ الإلتفاف والتطويق وعمليات الإهباط والإبرار خلف الخطوط لضعضعة القوى المدافعة، وضرورة تقليص خسائرها البشرية، لعدم قدرة الجبهة الداخلية على تحملها، وإيقاع خسائر فادحة بالقوات المعادية، مع تأمين حماية مطلقة للجبهة الداخلية الإسرائيلية، واحتفاظها بالخيار النووي كوسيلة أخيرة تستعمله عند تهديد الكيان. لذلك، إعتمدت إسرائيل على تأمين سيطرة جوية كاملة مع التفوق الحاسم في قوة النيران لتدمير قدرة القوى البرية المواجهة، مع الإعتماد الواسع على الإستعلام العسكري باستخدام أحدث الطرق التكنولوجية من أقمار إصطناعية ورادارات وطيران ووسائل تجسس تقنية متطورة، مع الإستفادة من قدرات العنصر البشري. بالإضافة إلى ذلك، ركزت إسرائيل على التفوق بوسائل الحرب الإلكترونية المتطورة لشل وسائل السيطرة لدى القوات المواجهة، واستعمال الحرب النفسية بالطرق الدعائية والإعلامية المتنوعة. [77]

خامساً: تغير الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية:

بالرغم من وحدة إسرائيل الداخلية فيما يتعلق بمواجهة الأخطار الخارجية، وتمتعها بضمانة الدول الكبرى لأمنها، وحمايتها لها، والذي أمن لها تفوقاً نوعياً على سائر أعدائها، إلا أن الهاجس الأمني ظل يتملكها، ويوجه سياساتها. وبالرغم من أنها استطاعت هزيمة عدة دول عربية، في مواجهات نظامية تقليدية، إلا أنها عجزت عن كسر وهزيمة المقاومة الفلسطينية، متمثلة بحركة حماس، والمقاومة اللبنانية، متمثلة بحزب الله. من هنا، تغيرت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بالتزامن مع تغير المعطيات الميدانية والسياسية والأمنية. فبعد أن كان العدو دولاً عربية وجيوشاً نظامية، تكون الحرب ضده مواجهات مباشرة باستعمال الأنظمة البرية والجوية والبحرية التقليدية،[78] أصبح العدو منظماتٍ وحركاتٍ مقاومة، تكون الحرب ضده مواجهات داخل المدن، وبين المدنيين، يستعمل فيها العدو حرب العصابات، التي تتميز بعمليات الكمائن المحدودة والإغارات

[77] **العقيدة العسكرية اللبنانية**، وزارة الدفاع، قيادة الجيش، قرار رقم 1707/أ أ/ ق تاريخ 1998/6/1.

[78] تماماً كما حصل في حروب 1948، و1956، و1967، و1973.

الموضعية، والتفجيرات المركزة تجاه القيادات العسكرية، وغيرها من العمليات المحدودة، مما أدى إلى إرباك الجيش الإسرائيلي، وحرمانه من التحرك كجيش نظامي، وإشغاله بالتحرك في شوارع المدن والتمركز على حواجز الطرقات وملاحقة المقاومين، وأحياناً المتظاهرين.[79]

طبعاً تدرك إسرائيل أن إيران هي مصدر الدعم المادي والتكنولوجي لهذه المنظمات، لذلك هي تعمل على تجنب الحرب المباشرة معها، وتسعى إلى ضرب المنظمات المرتبطة بها لتقويض نفوذها في المنطقة. من هنا، وانطلاقاً من التحولات السياسية والأمنية، والتطورات التكنولوجية والتسليحية، تعمل إسرائيل باستمرار على إدخال التغييرات المناسبة على استراتيجيتها العسكرية، وبالتالي عقيدتها العسكرية.

<u>سادساً: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الجديدة:</u>

في آب 2015، نشر الجيش الإسرائيلي إستراتيجيته العسكرية الجديدة في حوالي ثلاثة وثلاثين صفحة، والتي وضعها رئيس الأركان الإسرائيلي غازي أيزنكوت،[80] بينما جرى الإحتفاظ بنسخة سرية من الوثيقة الكاملة لصناع القرار الإسرائيلي فقط. هذه الإستراتيجية هي عبارة عن نسخة أقصر وغير سرية من وثيقة شاملة صُمّمت لتكون الإطار المفاهيمي للخطة الخمسية الجديدة لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي"، والمعروفة باسم "جدعون". أهم ما تضمنته الاستراتيجية الجديدة:

1- رفع كفاءة سلاح المشاة وتطوير التدريبات الخاصة به، مع منح أفضليات متقدمة للقدرة الإستخباراتية للجيش وللقوات البحرية والجوية. لذلك، يقتضي العمل على اقتناء أحدث الأسلحة العسكرية والتكنولوجية.
2- لا تشكل الجيوش النظامية خطورةً على الجيش الإسرائيلي، إنما تكمن مصادر التهديد في التنظيمات دون الدولة (حزب الله وحماس ومنظمات الجهاد العالمي وداعش).[81]
3- لن تسعى إسرائيل لخوض الحروب، إلا إذا فرضت عليها، لكن عليها الإنتصار إن خاضتها، وجيشها سوف يستمر بالقيام بعمليات عسكرية "رادعة" للأعداء خارج الحدود.
4- سوف يخوض الجيش الإسرائيلي الحروب الطارئة والعمليات المحدودة ضد دول وضد تنظيمات مسلحة "غير دولانية"، حيث يجب أن تكون إستعدادات الجيش الإسرائيلي في الحالتين، مماثلة.
5- هناك حاجة إلى تنسيق جهود جميع أسلحة الجيش الإسرائيلي وأذرعته العسكرية لعدم تكرار الأخطاء التي وقع فيها سابقًا في حروبه، عبر البنود التالية:

---

[79] تماماً كما حصل في غزو 1982 للبنان، على اعتبار أن الحرب شنتها إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية، وتحولت لاحقاً إلى حرب ضد المقاومة اللبنانية، التي شغلت الجيش الإسرائيلي بعمليات حرب عصابات أدت إلى انسحابه من لبنان عام 2000. كما بينت حرب تموز 2006 ضد حزب الله، والحرب على غزة لاحقاً، حدود قوة الجيش الإسرائيلي، الذي يستطيع أن يقتل ويدمر، إلا أنه لا يستطيع أن يفرض الإستسلام على الآخرين، فضلاً عن محدودية قدرته على استثمار قدراته العسكرية لإنجازات ملموسة في المجال السياسي.

[80] ويعتبر إقدامه على نشر وثيقة إستراتيجية الجيش عملًا يوصف بالثوري داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي كانت تتكتم على كل شيء فيما قبل.

[81] كذلك لم يفتها أن تنوه أن إيران تعتبر ضمن الدول "المعادية لكنها بعيدة"، ولبنان باعتبارها دولة خصم قريبة.

أ- امتلاك القدرة على الدفاع في جميع الجبهات القتالية في آنٍ واحد.

ب- امتلاك القدرة على القيام بعمليات هجومية ضد العدو في أكثر من جبهة وفي وقت واحد، من خلال:

(1) القيام بعمليات برية فورية.

(2) تشغيل قوة نارية مكثفة ودامية تستغل عنصر المفاجأة لمباغتة العدو.

(3) القيام بهجمات مركزة وقوية في عمق أراضي العدو الداخلية وتنفيذ عمليات خاصة.

(4) تأهيل الأجهزة الإستخباراتية من أجل تسهيل مهمة الجيش.

(5) تهديد الجبهة الداخلية للعدو، بما في ذلك تشويش سير الحياة اليومية واستخدام مكثف لسلاح الطيران.

(6) التدرب على التزامن القتالي، بحيث تكون جميع الأجهزة في جهوزية تامة لخوض أية معركة قادمة.

(7) توفير الدعم اللوجيستي لكل ذراع من أذرع الجيش.

(8) تفعيل آلية إجراء التحقيقات اللازمة واستخلاص العبر بعد كل عملية عسكرية.[82]

(9) القيام بحملات إعلامية دعائية وقانونية لكسب الشرعية الدولية لمعارك إسرائيل العسكرية.

ج- تفعيل قيادة العمق التي استحدثها الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، والمكلفة بعدة مهام أهمها:

(1) تخطيط وتنفيذ عمليات خاصة في عمق أراضي العدو، خلال الحروب أو أثناء الظروف العادية، سواء في جبهة واحدة أو في أكثر من جبهة.

(2) إعداد بنوك أهداف في الجبهات القتالية المرشحة داخل أراضي العدو.

(3) تنفيذ عمليات سرية في أراضي العدو، دون الحاجة لإعلانها كما جرت العادة في السنوات السابقة.

(4) إذا أقدم العدو على تنفيذ هجمات ضد إسرائيل، على الجيش الإسرائيلي أن يرد بقوة لتثبيت مفهوم الردع وإفهام العدو أن الحرب التي سيخوضها ضده ستكون حرباً خاسرة بالنسبة له، وذلك عبر احتلال أراضيه، تدمير بناه التحتية والمؤسسات التي يستخدمها، القيام بعليات خاصة ومحددة، توفير الإمكانات الاقتصادية والمالية لمنح الجيش الإسرائيلي كامل الحرية والدعم في خوض المواجهات العسكرية دون إرباكه بالحسابات الاقتصادية.

(5) دعم قدرات إسرائيل في مواجهة حروب الأمن الإلكتروني، خصوصاً بعد تعرض إسرائيل لهجمات قرصنة من جهات معادية لها.[83]

---

[82] كانت قد شكلت لجنة فينوغراد للتحقيق في انتكاسات حرب لبنان 2006، وعرضت نتائجها علناً، مما مثل صدمة للجنود والضباط، وكذلك للمجتمع الإسرائيلي. فتمت الإستعاضة عنها بلقاءات سرية بعيدة عن الإعلام حتى لا تؤثر على معنويات الجنود.

[83] الاستراتيجية **العسكرية الجديدة في 7 نقاط**، ساسة بوست، الأنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.sasapost.com/israels-new-military-strategy/، تاريخ الدخول: 2020/3/21.

سابعاً: استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي:

في تشرين الأول 2019، نشر معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ومعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي دراسة بعنوان توجيهات أساسية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غازي أيزنكوت وجابي سيبوني، الجنرال المتقاعد من الجيش الإسرائيلي والباحث في معهد إسرائيل لدراسات الأمن القومي. ليست هذه الدراسة وثيقة رسمية يمكن تأكيد إلتزام كيان العدو بها، لكنها من دون شك تساعد على فهم العقلية الأمنية التي يدير بها كيان العدو أمنه القومي. ترصد الدراسة تحولاً رئيسياً في التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل، من خلال تطلعات إيران إلى الهيمنة على المنطقة وقدرتها العسكرية النووية ومجال نفوذها المتواصل عبر العراق واليمن ولبنان وسوريا وقطاع غزة. إذاً، بالنسبة لاسرائيل، التحول المميز البارز هو أن خصمها الرئيسي لم يعد تحالفاً من الدول العربية مصمماً على تدمير إسرائيل من خلال مناورات برية واسعة النطاق، بل يشمل خصومها اليوم منظمات غير حكومية تنتهج استراتيجية قائمة على هجمات وتوغلات محدودة في الأراضي الإسرائيلية.[84]

تقوم استراتيجية الأمن القومي على مفهوم "الجدار الحديدي" لـ"زئيف جابوتنسكي"، الذي يقول أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا بعد أن يدرك أعداء إسرائيل أن مساعيهم غير فعالة وتؤدي إلى زيادة معاناتهم الخاصة، وبالتالي يجب إجبارهم على الحوار والإبتعاد عن العنف. تفضل إسرائيل العمل السياسي على العمل العسكري، لكن، عند فشل المساعي السياسية، عليها أن تلجأ إلى استعمال القوة، من خلال ثلاثة مقاربات: الأولى، الإستعداد للحرب من خلال تعزيز القوة من كل نوع، وبقاء الجيش الإسرائيلي في حالة إستعداد عالية وفورية. الثانية، تطوير مفهوم "حملة بين الحروب"، الذي يشكل أحد التغييرات الأساسية في طريقة عمل إسرائيل الأمنية، عبر القيام بتدابير هجومية إستباقية تعتمد على معلومات إستخباراتية عالية الجودة. أما الثالثة، فهي شن الحرب، عبر استخدام القوة ضد مجموعة من التهديدات للدفاع عن سيادة إسرائيل وشعبها وسكانها، ووضع حد للتهديد وتحقيق النصر على الأعداء.[85]

ثامناً: نقاط الضعف في الجيش الإسرائيلي:[86]

على الرغم من التفوق النوعي والكمي لدى الجيش الإسرائيلي، أظهرت التجارب وجود نقاط الضعف التالية:

1- تجنب المواجهة المباشرة والإعتماد على وسائل الدعم الجوي والناري والبحري.

---

[84] (أيزنكوت) غازي، (سيبوني) غابي، **توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Guidelines_for_Israels_National_Security_Strategy_Arabic_PDF، تاريخ الدخول: 2020/3/21.

[85] المرجع أعلاه.

[86] **العقيدة العسكرية اللبنانية**، مرجع سابق.

2- حصول إرباك شديد في الوحدات المقاتلة وتدني مستوى أدائها عند تعرضها لمخاطر أو مفاجآت غير محسوبة لديها سلفاً وتدني مستوى المعنويات والشجاعة.

3- ضعف الحافز القتالي والجرأة لدى معظم الوحدات باستثناء النخبة منها.

4- عدم القدرة على تحمل التعبئة الطويلة نظراً إلى كون العدد الأكبر من الجيش يرتكز على الإحتياط.

5- الإعتماد بشكل أساسي في المعركة على الإستعلام الدقيق وعلى القدرات التقنية العالية للأسلحة المتطورة والقتال عن بعد وتفادي القتال القريب.

6- على الرغم من التجهيزات المتطورة للقتال الليلي لدى الجيش الإسرائيلي، تبرز بعض نقاط الضعف أثناء العمليات الليلية سواء كان ذلك أثناء التقدم أو تجميع القوى على خطوط المراحل أو خلال الإستراحات.

7- التمييز بالمعاملة بين أفراد الجيش الإسرائيلي تبعاً لأصول مجتمعات المنشأ التي تكون منها المجتمع الحالي مما يفقد الوحدات تجانسها التام ويؤثر على أدائها عند تعرضها لأول نكسة.

8- حساسية مفرطة تجاه الخسائر البشرية، والتي تؤثر إلى حد بعيد على مشاعر المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وعلى معنويات العسكريين بشكل خاص.

المبحث الثاني: تحليل البيئة المحلية:

بعد أن درسنا في المبحث الأول واقع البيئتين الدولية والإقليمية، سنلقي الضوء في هذا المبحث على واقع البيئة المحلية. فنحلل النظام السياسي والثغرات الموجودة فيه، والتي تمنعه من التطور والتقدم، ثم نشرح التباين بين اللبنانيين حول السياسة الإقتصادية المتبعة، وواقع الفساد المستشري في الإدارات العامة، وسوء الإدارة الذي يميز إدارة المرافق العامة، والناتج عن الطائفية والمذهبية وسياسة المحاصصة المتبعة بين الزعماء اللبنانيين المتحكمين بالسياسة اللبنانية.

ولكي تنجح دراسة البيئة المحلية، لا بد أن نشرح الإنقسام السياسي الذي يطبع الحياة السياسية اللبنانية، والذي يمنع من قيام الدولة القوية القادرة على بسط سلطتها على كامل الإراضي اللبنانية. بالتحديد، سوف نشرح الإنقسام السياسي حول العديد من القضايا الخلافية أهمها دور الجيش اللبناني ومهماته وتسليحه وتجهيزه، والاستراتيجية الدفاعية الملائمة للبنان، والإشكاليات المترافقة مع سلاح حزب الله واستثمار ذلك من قبل البعض لدعم وجود التنظيمات الإرهابية.

وبما أن الفرقاء اللبنانيين وضعوا، كل من جهته، تصوراً لاستراتيجية دفاعية تناسب مصالحه ورؤيته لكيفية حل إشكالية سلاح حزب الله والدفاع عن لبنان، سنقوم في هذا المبحث بتحليل هذه التصورات، ونستكشف حسناتها وسيئاتها، ونستنتج مدى ملاءمتها كاستراتيجية دفاعية للبنان أم لا، وبالتالي نمهد الأرضية للتصور الاستراتيجي الذي نراه نحن مناسباً.

لقد قسمنا هذا المبحث إلى فقرتين:

- الفقرة الأولى: الخلل في بنية الدولة اللبنانية ومشاكلها.
- الفقرة الثانية: إشكالية سلاح حزب الله والتصورات الاستراتيجية في مواجهة العدو الإسرائيلي.

الفقرة الأولى: الخلل في بنية الدولة اللبنانية ومشاكلها:

ليس مستغرباً أن يدور الخلاف على الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية بين اللبنانيين متى دققنا في التاريخ اللبناني الحديث، وعرفنا أن الدولة اللبنانية تعاني من خللٍ في بنيتها التأسيسية، خصوصاً عدم تمتعها بمواصفات الدولة الحديثة السيدة الحرة المستقلة. ولم يُعنَ اللبنانيون بتصحيح هذا الخلل الفاضح، بل استمروا في نهج التغاضي عن بناء الدولة القوية، حيث تجلى قصورهم بوضع دستورٍ لا يلبي رغباتهم ويحقق أمانيهم، وفي إدخال التعديلات المتعاقبة عليه، وبفترات زمنية متفاوتة، لتبية مطالب خارجية، وفي الحصول على استقلالٍ، هو أقرب إلى الهدية والمنحة نتيجة تغير المصالح الدولية، منه إلى الإستقلال الحقيقي الذي تحصل عليه الشعوب نتيجة تضحيات أبنائها.

وكنتيجة مباشرة للخلل في تطبيق الميثاق الوطني اللبناني، وبسبب إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية بواسطة إتفاق الطائف، نما نظام سياسي قائم على تقاسم قطعة جبنة الدولة بين زعماء الميليشيات الطائفية والمذهبية، فتكاثرت المشاكل، وازدادت الصعوبات، وتحكمت الطائفية في الحياة السياسية اللبنانية، مما أدى إلى فساد ورشوة وسوءِ إدارة المرافق العامة، مما سمح لأعداء لبنان، الإسرائيلي والإرهابي، من التغلغل إلى الداخل اللبناني، والعمل على تقسيم وتشتيت اللبنانيين.

لقد قسمنا هذه الفقرة إلى خمسة بنود:

- البند الأول: الخلل في بنية الدولة اللبنانية.
- البند الثاني: مشاكل الدولة اللبنانية.
- البند الثالث: الإنقسام حول الاستراتيجية الدفاعية.
- البند الرابع: الإنقسام اللبناني على طريقة إدارة التفاوض مع العدو حول ترسيم الحدود.
- البند الخامس: دور الجيش اللبناني في حفظ الأمن الداخلي وفي مكافحة الإرهاب.

البند الأول: الخلل في بنية الدولة اللبنانية:

أولاً: الخلل في بناء الدولة اللبنانية ووضع الدستور اللبناني وتعديلاته:

لكي تقوم دولة ما، يجب أن يتوافر فيها ثلاثة شروط ضرورية، ومتصلة فيما بينها. الشعب هو الشرط الأول، ويجب أن يكون مترابطاً وموحداً بواسطة عقد إجتماعي يوحده.[87] الإقليم هو الشرط الثاني، ويعيش عليه الشعب أو في محيطه وتحت فضائه، ويجب أن يكون محدداً واضحاً وغير قابل للمساومة أو التخلي عنه، وهو يتضمن اليابسة والمسطحات البحرية والنهرية والفضاء الخارجي.[88] أما الشرط الثالث، فهو السلطة السياسية، وهي التي تمارس الحكم والسيادة على الشعب والإقليم، وهي تحكم بناءً على دستور، غالباً ما يكون مكتوباً، يحدد صلاحياتها، وينظم علاقاتها بعضها ببعض. إذاً، هناك ترابطٌ ضروريٌ بين قيام الدولة بأركانها الثلاث، وبين تحقيق السيادة الحقيقية، وبين الدستور الذي يأتي معبراً عن هذه السيادة ومنظماً للدولة.[89]

يحدد الدستور النظام السياسي الذي ينظم السلطة السياسية، وهو يعتبر عادةً تجسيداً لإرادة الشعب، ويأتي تلبيةً لطموحاته وتحصيلاً لحقوقه، ويسمو على كل القوانين والقواعد، وهو ينظم الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الدولة. كما ينظر إلى الدستور على أنه يعبر عن السيادة الحقيقية للدولة على شعبها وإقليمها، وبالتالي هو يأتي ليعبر عن عنفوان الدولة واستقلالها.[90] إذاً، هناك علاقة عضوية بين أركان الدولة والسيادة والدستور، إذ لا يمكن أن تقوم الدولة من دون أي ركن من أركانها، ومن دون المحافظة على سيادتها، الذي يعني الإحتفاظ بقدرتها على اتخاذ قراراتها بنفسها بمعزل عن أي تأثير خارجي، وللحفاظ على استقلالها، ومن دون أن تحتفظ أيضاً بسلطة صياغة دستورها بنفسها بدلاً من أن تقوم جهة خارجية بذلك.[91]

لم تتوافر شروط الدولة الثلاثة في دولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال الفرنسي غورو في قصر الصنوبر في بيروت في 1 أيلول 1920، إذ لم يحصل أولاً عقدٌ إجتماعيٌ بين المكونات اللبنانية لبناء دولة لبنان الكبير، خصوصاً بين المسيحيين والمسلمين، وقامت السلطات الفرنسية، بطلبٍ من الموارنة، بضم أراضي إلى متصرفية جبل لبنان لتنشئ منها إقليم الدولة اللبنانية، بالرغم من عدم موافقة قاطنيها الأساسيين، خصوصاً المسلمين، كما قامت السلطات الفرنسية بتنظيم السلطة السياسية بنفسها، فاحتكرت السيطرة على الوزارات والإدارات العامة والتشريع، وتركت للبنانيين تسيير أمور غير مهمة وغير مؤثرة.

---

[87](عبد الغني) بسيوني، **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي**، دار المعارف، الإسكندرية، 1990، ص 19.

[88] (الخطيب) سعدي محمد، **الدولة القانونية وحقوق الإنسان**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص 11.

[89] (حسين) خليل، **موسوعة القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص ص 100- 101.

[90] (عيسى) جوزف، **صلاحيّات رئيس الجمهوريّة بين التصنيف الدستوري والواقع العملي**، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص والممارسة السياسية، الجامعة اللبنانية، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.ul.edu.lb/lawMag/34.aspx?lang=1، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[91] (شكر) زهير، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار المنهل اللبناني، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، أيار 2019، ص ص 110- 112.

حتى الدستور اللبناني الذي من المفترض أن يأتي بناءً لرغبات الشعب اللبناني وتضحياته، كان نتيجة تطورات خارجية وداخلية. هذا يعني أنه لم تكن رغبة فرنسا بوضع دستور للبنان نابعاً من صدق مشاعرها تجاه اللبنانيين، بقدر ما كانت تحقيقاً لصك الإنتداب، واستجابةً لالتزاماتها أمام الدول الكبرى، خصوصاً في عصبة الأمم. هكذا، لم تشرك فرنسا السلطات المحلية، أي المجلس التمثيلي اللبناني، بعملية وضع الدستور، بل قامت بأخذ رأي بعض الشخصيات، والأرجح تلك القريبة منها أو التي تدور في فلك سياستها، عبر طرح بضعة أسئلة على بعض الشخصيات المقربة منها، وبالرغم من أنها لم تتبن من إجاباتهم إلا القليل، وأغلب الظن أن من وضع الدستور اللبناني هما الفرنسيان بول سوشيه وبول دوغيه، فيما أضاف ميشال شيحا بعض التعديلات الطفيفة عليه.[92] وإذا تتبعنا مسار التعديلات على الدستور اللبناني، وحللناها، نستنتج سريعاً أنها، فيما عدا تلك التي حدثت أثناء انتفاضة الإستقلال، كانت نتيجة تدخلات خارجية وتطورات إقليمية ودولية، وبالتالي لم تكن وليدة قرار اللبنانيين أبداً، مما يعني أن ممارسة الحياة السياسية اللبنانية بموجب الدستور تخلو من أية قيمة سيادية حقيقية، وبعيدة كل البعد عن الإستقلال.

<u>ثانياً: الخلل في الحصول على الإستقلال وفي الميثاق الوطني:</u>

وفي لحظة تقاطع بين إرادة الداخل اللبناني مع الإرادة الإقليمية والدولية، حصل لبنان على استقلاله. فعند قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهر وكأن تبايناً في المصالح بين بريطانيا وفرنسا بدأ يطفو إلى السطح مما أدى إلى مساندة بريطانيا للبنانيين في الحصول على استقلالهم، والذي لم يكن للفرنسيين قدرة على رفضه بسبب موقع بريطانيا القوي في الحرب، وموقف فرنسا التي كانت الأضعف بين قوات التحالف. في ذلك الوقت، ظهر اتفاق مكتوب بين بشارة الخوري المسيحي الماروني، ورياض الصلح المسلم السني، والذي نقل الواقع السياسي اللبناني من واقع لا يعترف فيه المسلمون بالدولة ويقاطعونها ولا يشاركون في حكمها، إلى واقع الإعتراف بها والدخول إلى السلطة. عرف هذا الإتفاق بالميثاق الوطني، الذي ركز على مبادئ جوهرية أهمها أن لبنان جمهورية مستقلة ذو وجه عربي مدعو إلى التعاون والتضامن مع الدول العربية، مع الحفاظ على علاقاته الثقافية والحضارية التي أقامها مع الغرب، إضافةً إلى قاعدة المشاركة الطائفية في السلطة التي تعني توزيع جميع مناصب الدولة على جميع الطوائف بإنصاف. فتكرست حصة كل طائفة من مغانم الحكم الإستقلالي، إذ سيطر السنة على موقع رئاسة الحكومة، والشيعة على رئاسة مجلس النواب، وتكرست سيطرة الموارنة على رئاسة الجمهورية. لكن، عوضاً عن أن يحقق الميثاق الوطني اللحمة الوطنية ويجسد الإرادة الوطنية الجامعة ويحقق الإستقرار المنشود بين جميع المواطنين، ويعمل على تحقيق المصلحة الوطنية العامة، كرس الفئوية والطائفية ومنطق المساومة والتوازن بين الإتجاهات المتضاربة، وبدا وكأن صفته رأسمالية طائفية

---

[92] (رباط) إدمون، **مقدمة الدستور اللبناني**، دار النهار للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص ص 14-15.

غايتها خدمة مصالح النخبة السياسية وطموحاتها.[93] وعوضاً عن أن يحل منطقة الكفاءة والشفافية في التعيينات، كرس الميثاق منطق المحاصصة بين الزعماء، مما جعله بحق أداة ووسيلة طائفية في خدمتهم. وبدلاً من أن يؤدي الميثاق إلى استقلالية الدولة، ويربي المواطنين على حب الوطن على أساس هوية لبنانية وطنية جامعة، زاد الشرخ بينهم، وكرس الإنقسام الطائفي والمذهبي على أساس الإنتماءات إلى دول خارجية.[94]

ثالثاً: الخلل في عقد اتفاق الطائف وفي تطبيقه:

نتيجةً أيضاً لتقاطعات داخلية وخارجية، وتدخلات إقليمية ودولية، خصوصاً أميركية–فرنسية–سعودية–سورية، عقد إتفاق الطائف بهدف إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. لقد قام هذا الإتفاق على محاولة التوفيق بين ضرورة تطوير النظام البرلماني، ومتطلبات تصحيح التوازن الطائفي، على مستوى المؤسسات الدستورية، في إطار موازين القوى الجديدة.[95] لكن مشكلة هذا الإتفاق أنه فُرض من قبل قوى إقليمية ودولية، ولم يأت أيضاً نتيجةً لتوافق لبناني جامع، أي رضا الجميع، إذ عارضته قوى سياسية أساسية، خصوصاً المسيحيين. حتى القوى التي وافقت عليه، وارتضت المشاركة في الحكم، كان لها تفسيرات متناقضة لتطبيقه، مما أدى إلى عدم تطبيقه فعلياً، وإلى نقل الصراع الذي كان دائراً في الشارع على شكل حرب أهلية داخل النظام السياسي على شكل صراع على الحصص والنفوذ.[96] وقد وضعت التدخلات الأجنبية، خصوصاً التدخلات السورية، القرار السياسي بيد سلطة الوصاية السورية، وبالتالي أتى تكوين السلطة السياسية اللبنانية ليناسب إرادة السوريين وليس إرادة القوى السياسية اللبنانية. هكذا، تم تهميش المسيحيين وإقصائهم عن المشاركة السياسية وعملية إتخاذ القرار، فقاطعوا الإنتخابات النيابية عام 1992، مما أدى إلى خللٍ في التمثيل وتشويهٍ لتكوين السلطة. وأتت الممارسات السياسية لزعماء الميليشيات الذين سيطروا على السلطة ليزيد الطين بلة ويساعد في عدم تطبيق الطائف، إذ أدت المناصفة بين المسيحيين والمسلمين إلى تحاصص المغانم بين الوزراء في الحكومة، وتحويل كل وزيرٍ لوزارته مورد رزقٍ لأتباعه من الطائفة التي ينتمي إليها أو للمحازبين الذين يوالون خطه السياسي، وتحويل مجلس الوزراء إلى متاريس سياسية بين الوزراء بوجه بعضهم البعض من جهة، أو بينهم وبين أخصامهم من الطائفة التي ينتمون إليها من جهة ثانية، مما أدى إلى تحول الدولة إلى مكان لتوزيع

---

[93] (ضاهر) مسعود، **لبنان الإستقلال، الميثاق والصيغة**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1977، ص 291.

[94] (عيسى) جوزف، **النظام السياسي اللبناني، أزمات وحلول**، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، لبنان، ص ص 33–34.

[95] (سليمان) عصام، **وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية "، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.arabruleoflaw.org/Files/PDF/Parliament/Arabic/P2/LebanonFinalReportParliamentP2S2_AR.pdf،
تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[96] طبعاً هناك ظروف داخلية وخارجية حالت أيضا دون التطبيق الصحيح لاتفاق الطائف، أهمها التدخلات الأجنبية، خصوصاً الإسرائيلية والسورية، والصراعات الإقليمية والدولية، والوجود الفلسطيني المسلح في المخيمات، إضافةً إلى اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

المغانم للمحظوظين من أصحاب النفوذ الطائفي، وتكريس الوزير عمله لصالح طائفته عوضاً عن العمل لمصلحة الوطن، والإنحراف عن روحية قيام الدولة وعن المبادئ الدستورية التي تحفظ فلسفة قيامها.[97]

لم تستطع السلطة السياسية أن تشكل دولة قائمة على القانون وتساوي بين الحكام والمواطنين، بمعنى خضوع الجميع، ومن دون إستثناء، لأحكام القانون. فسيطر الزعماء على القضاء، وتسلطوا على القانون، وكيفوه حسب أغراضهم وأهوائهم، وأبعدوا أنفسهم عن أية محاسبةٍ أو عدالةٍ حقيقية، عنهم وعن أزلامهم وحاشيتهم، مما أدى إلى احتماء المواطنين بزعمائهم الطائفيين، أي تغليب الولاء للطائفة عوضاً عن الولاء للدولة. هكذا، بدا وكأن الدولة تمارس وظيفةً محددة، هي خدمة الزعماء الطائفيين، بمعنى استثمارها لصالح تأمين الوظائف المرتبطة بالتوازن الطائفي، عوضاً عن ممارسة سلطانها المرتبط بالقانون. وعوضاً عن أن تصنع الدولة هويةً وطنيةً عليا تحتضن الهويات الطائفية والمذهبية وتنمي قيم المجتمع المدني، تنازلت عن صلاحياتها واختصاصاتها لمصلحة الطوائف الذين عززوا الهويات الطائفية والمذهبية. لقد فشلت الدولة اللبنانية في تحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية بين جميع مكوناتها، بسبب عدم إشراك جميع القوى المسيحية في السلطة وفي العملية السياسية، وذلك بسبب عدم وضع قانون إنتخابي عادل يؤمن صحة التمثيل الحقيقي. فأتت قوانين الإنتخاب لصالح الزعماء والحكام الذين استولوا على السلطة بعد الحرب الأهلية، واستبعدت الفئات الشعبية الحقيقية، ورهنت العملية السياسية لأمزجة ومصالح الطبقة السياسية المتحالفة مع قوى خارجية، ولم تسمح بتداول السلطة، مما أدى إلى عدم إنتظام العملية السياسية، وبالتالي عدم انتظام آلية الحكم والمعارضة.

البند الثاني: مشاكل الدولة اللبنانية:

أولاً: النظام السياسي اللبناني:

يتمتع لبنان بنظام برلماني ديمقراطي،[98] على أساس نظام الإقتراع النسبي مع الصوت التفضيلي. يتألف المجلس النيابي من 128 نائباً، مقسمين مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين، ومنتخبين مباشرةً من الشعب. بموجب العرف كما سبق ورأينا، رئيس الجمهوري هو ماروني، ينتخب من قبل المجلس النيابي لولاية ست سنوات، ويأتي عادةً نتيجةً لتوافقاتٍ دولية وإقليمية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكنه لا يملك صلاحيات تنفيذية. أما رئيس الحكومة فينتمي إلى المذهب السني، يكلفه رئيس الجمهورية بناءً على استشاراتٍ نيابيةٍ ملزمة، وهو على رأس السلطة التنفيذية التي أناطها الدستور بمجلس الوزراء مجتمعاً، ويتمتع بصلاحياتٍ تنفيذيةٍ كبيرةٍ بما أن أغلب الصناديق والهيئات تابعة له. وينتمي رئيس المجلس النيابي إلى المذهب الشيعي، وينتخب من قبل أعضاء المجلس، ويتمتع بصلاحياتٍ تشريعيةٍ كبيرة، بما أنه يستطيع دعوة المجلس إلى

---

[97] (عيسى) جوزف، **النظام السياسي اللبناني، أزمات وحلول**، مرجع سابق، ص 64.

[98] الدستور اللبناني هو الدستور الذي انبثق عن وثيقة الوفاق الوطني، التي أنهت الحرب الأهلية اللبنانية، والتي تم التوقيع عليها في الطائف في المملكة العربية السعودية في 30 أيلول 1989، والتي أقرت في 22 تشرين الأول 1989.

الإنعقاد، أو إبقاء أبوابه مغلقة، ووضع جدول أعماله، وبالتالي التحكم بالقرارات التشريعية. عادةً ما تتم تسمية قائد الجيش الماروني من قبل رئيس الجمهورية، ومدير عام الأمن العام الشيعي من قبل رئيس مجلس النواب، ومدير عام الأمن الداخلي السني من قبل رئيس الحكومة، مما يؤدي نوعاً ما إلى تبعية هؤلاء لمرجعياتهم.

يعاني هذا النظام الحالي من مشاكل كثيرة اهمها أنه طائفيٌ ومذهبي، يخاف المسيحيون على وجودهم في ظل التغير الديمغرافي المستمر لصالح المسلمين، ويشعرون فيه، وخصوصاً الموارنة، بأنهم مغبونون، لأن صلاحياتهم سلبت منهم في اتفاق الطائف، وبالتالي فهم يعملون جاهدين لاستردادها. أما السنة، فهم يخافون من التمدد الشيعي، الديمغرافي والسياسي، ويتمسكون بالصلاحيات التي حصلوا عليها في اتفاق الطائف، وبالتالي فهم يعملون على الحفاظ على النظام السياسي الحالي، عبر منع العودة إلى ما قبل اتفاق الطائف، ومنع الإنزلاق إلى مؤتمر تأسيسي جديد، يمكن أن يؤدي إلى سيطرة الشيعة على البلد. أما الشيعة، الذين كانوا مهمشين طوال حقبات التاريخ اللبناني، فيشعرون بأن المقاومة أعطتهم قدرة على التواجد في الحياة السياسية اللبنانية، وقد حققوا عبرها مكتسباتٍ لا يمكنهم ببساطة التخلي عنها، لا بل يتكلم العديد من مفكريهم وقادتهم عن ضرورة وضع مؤتمر تأسيسي جديد، يعيد رسم الخارطة السياسية اللبنانية.

أما المشكلة الأساسية الثانية في هذا النظام، فهو أنه توافقيٌ، لا تمر فيه القرارات إلا بعد موافقة الأطراف الأساسية الحاكمة في البلد، مما يؤدي إلى التأخير في بت الأمور العالقة من جهة، كتشكيل الحكومات التي عادةً تأخذ شهوراً طويلة، وإلى التنازل عن العدالة والشفافية والفعالية، والإهتمام حصراً بالمحاصصة. إذاً، لبنان ما زال مشغولاً بإشكالية يصعب حلها، فهو واقع بين الخيار بالديمقراطية العددية أو الإستمرار بخيار الديمقراطية التوافقية. فالديمقراطية العددية في غياب التطبيق الديمقراطي الصحيح تؤدي إلى هيمنة الأكثرية العددية، وتقود إلى التسلط والإستبداد، كما أن الديمقراطية التوافقية في غياب القيم عينها تعني اقتسام النفوذ والمغانم وتكريس العشائرية.[99] من هنا، يطرح البعض خيار إلغاء الطائفية السياسية كحل لتطوير النظام السياسي اللبناني وإنهاء الأزمات المستمرة التي تعصف به.

ثانياً: السياسة الإقتصادية:

يعاني لبنان من مشكلات إقتصادية وإدارية وسياسية كبيرة. فالسياسات الإقتصادية المتبعة في لبنان ركزت على القطاع السياحي والمصرفي والخدماتي، ولم تعر أهمية إلى الإقتصاد البناء الذي يزرع ويصنع، مما أدى إلى تأثره بالمشكلات الداخلية والخارجية، وارتباطه بالدعم الخارجي. من هنا، ينقسم اللبنانيون حول السياسة الإقتصادية التي يجب تبنيها، بين مطالب بالإبقاء على الإقتصاد الريعي السياحي الخدماتي، وبين المطالب بالتركيز على القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة. كما ينقسم اللبنانيون على حل العديد من المشاكل

[99] (سليمان) عصام، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، بيروت، ط1، 1998، ص 97.

الإقتصادية، بين مطالبٍ بتخفيف القطاع العام واعتماد الخصخصة للتخفيف من الأعباء المالية على الدولة، والحد من تدخل الزعماء الطائفيين والإقطاعيين، وبين المطالب بالإبقاء على القطاع العام وعدم بيعه، لأن ذلك سوف يؤدي إلى رهن قطاعات الدولة لشركاتٍ يمكن أن تكون مرتبطة بجهاتٍ خارجيةٍ معادية. وبالرغم من ارتفاع الديون المستحقة على لبنان، التي بلغت 100 مليار دولار تقريباً، يستمر لبنان بسياسة الإقتراض، والإعتماد على القروض الداخلية من المصارف اللبنانية، وعلى القروض الخارجية من المؤتمرات الدولية التي تعقد من أجل لبنان، ومن البنوك والمؤسسات الدولية، والتي غالباً ما تفرض شروطاً سياسية واقتصادية على لبنان، تجعله في النهاية رهينة لهم ولقراراتهم، مما يزيد من رغبة معارضي السياسة المتبعة.

وقد تدهور الوضع الإقتصادي بشكل خطير إبتداءً من مطلع العام 2020، حيث قفز الدولار لحدود العشرة آلاف ليرة لبنانية، ليعود بعدها ويستقر على حدود السبعة آلاف ليرة. هناك أسبابٌ كثيرةٌ أدت إلى ذلك، أهمها قطع المساعدات العربية والدولية عن لبنان، والعقوبات الإقتصادية الأميركية على بعض اللبنانيين، وتهريب مليارات الدولارات من ودائع اللبنانيين إلى الخارج، وتدني إحتياطات مصرف لبنان من الدولارات، وتكديس بعض اللبنانيين أموالهم بالدولار في بيوتهم، وخصوصاً تلاعب الصيارفة بالدولار مما أدى إلى بلبلة كبيرة في السوق السوداء دفعت الناس إلى طلب شراء الدولار. ترافق ارتفاع سعر صرف الدولار مع ارتفاعٍ جنونيٍ في الأسعار، أدى إلى تدني القيمة الشرائية بشكل كبير، مما وضع اللبنانيين على حافة الفقر والجوع الشديد. وقد أعلن حاكم المصرف المركزي رياض سلامة أنه لم يعد قادراً على تأمين الدعم على السلع الأساسية، خصوصاً القمح والأدوية والبنزين، إبتداءً من مطلع العام 2021، مما سوف يؤدي إلى اشتداد الأزمة الإقتصادية وانفجار ثورة إجتماعية غير مسبوقة.[100] حالياً، تدور نقاشات مع صندوق النقد الدولي حول تنفيذ البنود الإصلاحية، أهمها إصلاح الكهرباء وتحرير سعر الصرف وترشيد القطاع العام ورفع الدعم عن بعض المواد، وغيرها.

<u>ثالثاً: الفساد وسوء إدارة المرافق العامة:</u>

يتفشى الفساد بشكل مخيف في الإدارات الرسمية، التي تعاني بدورها من ترهلٍ في أنظمتها، وفائضٍ في عدد موظفيها الذين يوظفون بالإجمال حسب ارتباطهم بالزعماء، ولا يسيرون المعاملات أيضاً بالإجمال إلا بعد قبض الرشاوى. أما الكهرباء، فهي تكلف خزينة الدولة اللبنانية خسارة مليار دولار سنوياً، مع العلم أن الكهرباء لا تصل 24/24 ساعة يومياً، وتعاني من مشاكل كثيرة أهمها عدم الجباية لأسبابٍ سياسية وحزبية، وعدم تحمل المعامل بسبب عدم صيانتها وتوسعة قدرتها، وتحكم مافيات مولدات الكهرباء التي تكلف المواطن فاتورة إضافية وأصبح من الصعب على الدولة تجاوزها بسبب إرتباط أصحابها بالزعماء والأحزاب. وبرغم الثروة المائية التي يتمتع بها لبنان، إلا أن المياه لا تصل إلى مواطنيه بطريقةٍ منتظمة، وفي كل فصول السنة،

[100] (الفرزلي) إيلي، **نهاية دولار 1515: كارثة ما بعد رفع الدعم**، جريدة الأخبار، السبت 29 آب 2020.

وتعاني الأنهار من تكدس مجارير الصرف الصحي ونفايات المصانع والمعامل، التي ترمي فضلاتها ومياهها الآسنة فيها، مما يؤدي إلى نقص بالمياه المطلوبة للمواطن، وإلى ارتفاع نسبة الأمراض.

كما يعاني المواطنون من ضيق وترهل وتفسخ طرق المواصلات، وعدم وجود خطط لصيانتها وتوسعتها، مما يجبرهم على تمضية ساعاتٍ طويلةٍ على الطرقات للوصول إلى أهدافهم، خصوصاً عند هطول الأمطار، مع عدم وجود خطة حكومية للحد من إستيراد السيارات، التي أصبح عددها يفوق قدرة لبنان على احتمالها، وعدم وجود خطة لتسيير خطط النقل العام. إضافةً إلى ذلك، يعاني لبنان من البطالة، وانخفاض سوق العمل، وهجرة الأدمغة البشرية، وعدم القدرة على جذب الإستثمارات، وعدم اتباع المناهج العملية في التخطيط وتنسيق أعمال الإدارات وتحقيق الإنماء المتوازن، فضلاً عن تدهور المستوى التعليمي والطبي، بالرغم من ارتفاع مستوى بعض المدارس والمستشفيات، وكفاءة العديد من المدرسين والأطباء. هذا ناتجٌ بالإجمال من تحكم عقليةٍ إقطاعيةٍ تدير قطاعات الإنتاج والعمل والإدارة، على أساس المحسوبيات، وبيروقراطيةٍ بطيئةٍ مترهلةٍ قديمةٍ غير قادرةٍ على التأقلم مع المستجدات الوظيفية والإدارية والتكنولوجية الحديثة، وغير قادرةٍ بالتالي على وضع الخطط الفاعلة بكل شفافية، وبعيداً عن التوزيع الطائفي والمذهبي، وبعيداً عن الإرتباطات الخارجية.[101]

رابعاً: تحكم الطائفية:

إن مشكلة لبنان الأساسية هي الطائفية التي تؤدي إلى الحد من شفافية القضاء واستقلاليته، وتتدخل في عمله، وتمنعه من ملاحقة المعتدين على الأملاك العامة، والمتقاعسين عن أداء واجباتهم، وتحجب عنه حقه في توقيف الموظفين الكبار والصغار التابعين للجهات السياسية الفاعلة في البلد، وتجبر الأجهزة الأمنية على إخلاء سبيلهم في حال تم ذلك. مثلاً، وبرغم إنكشاف صفقة الفيول المغشوش في وزارة الطاقة، وبرغم كل الأدلة الواضحة والتي لا لبس فيها، إلا أن القضاء لم يستطع حتى الآن إدانة أي موظفٍ أو مرتكبٍ بسبب الإنتماءات السياسية والطائفية لهؤلاء. وبرغم هول الكارثة التي أحدثها إنفجار مرفأ بيروت، والتي كانت يمكن أن تؤدي إلى ثورةٍ شعبيةٍ تطيح بالجميع، إلا أن القضاء لم يستطع الإدعاء على أحد حتى الآن، برغم توقيفه بعض الموظفين الصغار، وتركه اللاعبين الكبار من دون حساب.

بإسم الطائفية يختار الشعب زعماءه الذين يتكلمون بإسمه، ويحتكرون قراراته، ويتلاعبون به، ويستعملونه وقوداً في صراعاتهم وخلافاتهم، ويتنعمون بنعيم السلطة والمال بحجة الدفاع عن مصلحته. وبالرغم من اعتبار اللبنانيين أنفسهم مثقفين ومتعلمين ومتنورين، وأنهم رواد الحرية والديمقراطية في العالم العربي، إلا أن التجربة

[101] ويمثل انفجار مادة نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت في 4 آب 2020 أكبر مثال لسوء إدارة المرافق العامة، حيث أدى الروتين الإداري وقلة الكفاءة الوظيفية وعدم التركيز على الجودة في العمل وعدم الإهتمام بتفاصيل الوظيفة وقذف المسؤوليات وعدم تحملها، والمحسوبيات والطائفية في توزيع العمال والموظفين، إضافةً إلى إمكانية تلقي الرشاوى أو التعتيم عن المعلومات المتعلقة بالبضائع المتكدسة في العنبر رقم 12 لغرض بيعها أو الإستفادة المادية منها، إلى كارثة أدت إلى استشهاد حوالي 180 شخصاً ودمار هائل يقدر بحوالي 4 مليارارت دولار، في المرفأ وفي الأشرفية وفي العاصمة بيروت.

دلت أنهم ينقادون غرائزياً إلى زعمائهم الإقطاعيين والمذهبيين وأصحاب رؤوس الأموال، الذين أصبحوا يتحكمون بالقرارات السياسية والإقتصادية. وبالرغم من تبوؤ اللبنانيين المنتشرين في كل أنحاء العالم وظائف مهمة، وتقيدهم بقوانين وأنظمة البلاد التي يعيشون ويعملون فيها، إلا أنهم ما إن يعودوا إلى لبنان حتى يخالفون قوانين وأنظمة البلد، وتعود إليهم طبيعتهم وغريزتهم الإقطاعية والطائفية والمذهبية.

البند الثالث: الإنقسام حول سلاح المقاومة:

ينقسم اللبنانيون سياسياً بالإجمال حول سلاح المقاومة إلى فريقين:

أولاً: الفريق الأول– الفريق المطالب بنزع سلاح المقاومة ووضعه ضمن إطار الشرعية اللبنانية:

يرى الفريق الأول أن لا مشكلة للبنان مع إسرائيل، وأنه دفع ثمن مناصرته للقضية الفلسطينية، بدل توزيعه على كل العرب، وأن لبنان لم يعد يتحمل مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه يتوجب الوصول إلى هدنة مع إسرائيل، لتخفيف العبء الإقتصادي. يرى هذا الفريق، أن استمرار الإعتداءات الإسرائيلية يؤدي إلى استمرار التوتر العسكري، ويبقي البلد غير مستقر، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال، وعدم جذب الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي يؤدي إلى استمرار حالة الإنهيار في الوضع الإقتصادي. من هنا يرى هذا الفريق ان لا حاجةً بعد الآن إلى المقاومة اللبنانية، باعتبار أن سلاحها غير مجدٍ في حالة الوصول إلى السلام، وهو يتخوف من ثلاث مسائل إضافية: الأولى، تتعلق بهوية الأغلبية الساحقة من عناصر حزب الله الشيعية، وهو ما يشكل خطراً على السنة والمسيحيين. الثانية تتعلق بارتباط الحزب بإيران، والخوف من استعمال الأخيرة له للتمدد وزيادة النفوذ والتأثير على الساحة اللبنانية. الثالثة، تتعلق بالخوف من استعمال سلاح الحزب للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل لزعزعة أمنها، والتي يمكن أن ترتد سلباً على لبنان في حال الإنتقام الإسرائيلي.

يرتبط أغلب أعضاء هذا الفريق بالمحور الأميركي– الغربي– العربي– الخليجي، الذي يعمل على تصفية القضية الفلسطينية، وتمرير "صفقة القرن"، وتوطين الفلسطينيين في بلدان اللجوء، والحد من النفوذ الإيراني، وبالتالي الحد من نفوذ حزب الله في لبنان وإنهاء حالة المقاومة، وهو ما انفك يطالب بوضع استراتيجية دفاعية تضع مسألة الدفاع عن لبنان في عهدة الجيش اللبناني، وتسحبها من يد حزب الله.[102] وقد راهن هذا الفريق على فصائل المعارضة السورية في قتالها ضد النظام السوري، وساندها ودعمها، لوجستياً ومادياً وبشرياً وإعلامياً وسياسياً، على أمل أن يؤدي انهيار النظام السوري إلى تفكيك حزب الله والقضاء عليه لاحقاً، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن. كما يدعم أغلبية مكونات هذا الفريق النزوح السوري إلى لبنان، ويمنع بطرق متعددة عودتهم إلى بلدهم، لاستثمار وجودهم كورقة ضغط ضد حزب الله، ولاستثمار المساعدات المالية

---

[102] ليس كل أعضاء هذا الفريق مرتبطٌ بمحاور دولية أو إقليمية، بل إن قسماً لا باس به من أعضاء هذا الفريق يؤمن حقيقةً أن الأجهزة الأمنية اللبنانية، وخصوصاً الجيش اللبناني، هي الجهة الوحيدة التي لها حق حمل السلاح على أرض الدولة اللبنانية صاحبة السيادة.

والمادية واللوجستية التي يحصل عليها لبنان من المجتمع الدولي بحجة إستضافتهم، وربما لمحاولة تغيير الواقع الديمغرافي مستقبلاً، على اعتبار أن أغلب النازحين السوريين ينتمون إلى المذهب السني. وقد هلل هذا الفريق لفكرة الحياد التي طالب بها غبطة البطريرك الماروني بشارة الراعي، وهو يرى فيها النموذج السياسي الأفضل للبنان، والتي تحميه من العواصف الدولية والإقليمية، وتبعد عنه تأثيرات الحروب والصراعات بالوكالة، وتلزم الجماعات الطائفية والمذهبية اللبنانية بعدم التطلع نحو رعاتهم الإقليميين والدوليين، مما يؤدي بالنهاية إلى تقوية سلطة الدولة اللبنانية على حساب الكيانات اللبنانية الأخرى.

ثانياً: الفريق الثاني– الفريق المطالب بإبقاء سلاح المقاومة خارج إطار الشرعية اللبنانية:

يؤمن هذا الفريق أن إسرائيل هي العدو التاريخي للعرب، وأنها كيانٌ إعتدى على الفلسطينيين، وطردهم من أرضهم، ولا يزال يعتدي على العرب تمهيداً لتحقيق وطنه التاريخي من النيل إلى الفرات. يرى هذا الفريق أن الإسرائيليين عنصريين، متعجرفين، متعصبين، يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار، ويلجأون إلى كتابهم المقدس لتبرير عنفهم ووحشيتهم وحبهم للسيطرة والإحتلال ومصادرة الأرض، وبالتالي، العنف والإرهاب هي صفات متأصلة في الفكر الديني التوراتي لليهود، وليست صفات مكتسبة. يؤمن هذا الفريق أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وأن الكيان الإسرائيلي لا يمكن ردعه إلا بالقوة، ويبررون ذلك بالتجربة الناجحة التي قادتها المقاومة اللبنانية، التي هزمت الكيان الإسرائيلي وأجبرته على الإنسحاب تحت وطأة ضرباتها. كما يرى هذا الفريق أن سياسة الردع التي استعملها حزب الله مع الكيان الإسرائيلي، وخصوصاً بواسطة الصواريخ القادرة على الوصول إلى كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي التي أمنت توازن القوى، وجعلت لبنان بلداً قوياً لا يستطيع أحد إستفراده وفرض القرارات عليه، وبالتالي لم تعد مقولة "قوة لبنان في ضعفه" صالحة بعد الآن.

يذكر هذا الفريق دائماً بالمعاناة التي كان يعانيها أهل الجنوب خلال الإحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، ويقول أنه لن يسمح مجدداً بنهب قراهم وممتلكاتهم واغتصاب إنتاجهم، وبالتالي ليس بمقدوره إلقاء السلاح الذي حماهم ورد شرفهم وكرامتهم. وبما أن الجيش اللبناني ليس مجهزاً وليس معداً لتحمل تبعات غزو إسرائيلي، وغير قادرٍ على الوقوف في وجه الجيش الإسرائيلي، لا يوجد وسيلة حالياً لردعه إلا سلاح المقاومة، وذلك لا يتم إلا من ضمن ثلاثية "الجيش والشعب والمقاومة". كما يرفض هذا الفريق التطبيع مع إسرائيل، لأنه يعني القبول بالأمر الواقع، وتسامحاً مع الكيان، واستسلاماً وإذعاناً وتنازلاً عن القضية. كما يرفض هذا الفريق "صفقة القرن"، ويقاومها، ويقول أنه لن يسمح بتمريرها، واستنفر أدواته الإعلانية والإعلامية والثقافية والعسكرية لرفضها وتحذير الجمهور العربي من تداعياتها السلبية وتوعيته لمواجهتها. ألقى هذا الفريق بثقله لدعم النظام السوري خلال الحرب السورية، وشارك بفعالية في العمليات العسكرية، وكانت له اليد الطولى في الإنتصار في الكثير من الجبهات، واستطاع إبقاء النظام حياً حتى استطاع التدخل الروسي قلب الموازين. يلقى هذا الفريق الدعم المادي واللوجستي والمعنوي والسياسي من إيران، ويشكل معها ومع حركة حماس في فلسطين والحشد

الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن، ونوعاً ما روسيا، حلفاً مقاوماً للمشاريع الغربية الهادفة، برأيه، إلى تفتيت المنطقة.

لا يرفض هذا الفريق مناقشة الاستراتيجية الدفاعية، ولكنه ينطلق من أن أية استراتيجية لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار وسائل قوة الدولة، وبالتالي لا يمكن تفكيك سلاح حزب الله، الذي يعتبرونه أهم هذه الوسائل حالياً. يشير هذا الفريق أن نجاح المقاومة اللبنانية شجع المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً حركة حماس، التي بدأت باتباع الأساليب التي يتبعها حزب الله، مما فرض على الكيان الإسرائيلي تغيير استراتيجيته، بما يتلاءم مع تغير الظروف القتالية. يؤمن هذا الفريق أنه إذا استمر تصاعد الحركات المقاومة، فإن الكيان الإسرائيلي سائر نحو الزوال لا محالة، وهو يسعى إلى عودة النازحين السوريين إلى بلدهم، لإراحة الساحة اللبنانية من ثقل وجودهم، وأطلق أعضاؤه مبادرات فردية، ما زالت خجولة حنى الآن، لتيسير عودتهم إلى وطنهم، مع العلم أن هذه العودة تواجه مصاعب كبيرة، أهمها رفض المجتمع الدولي لها وعرقلتها بشتى الطرق والوسائل.

عندما اندلعت أحداث الربيع العربي، أمل بعض اللبنانيين أن تحمل لهم بشائر انهيار الأنظمة الرجعية القمعية، وصعود القوى الشعبية التي تحمل فعلاً آمال وتمنيات الشعب العربي، بينما توجس البعض الآخر من الربيع العربي لأنهم شعروا بالخوف. فسرعان ما تبين أن هذه الأحداث حملت القوى الإسلامية المتطرفة إلى السلطة، مما يشكل تهديداً للقوى العلمانية والوطنية، وخصوصاً الأقليات التي شعرت بالخوف على وجودها وبالخوف من وجود مخطط لتهميشها وتهجيرها. وعند اندلاع الأحداث في سوريا، وكالعادة، وعند كل إستحقاق مصيري، إنقسم اللبنانيون. فوقف الفريق المناهض للمقاومة والمؤيد للغرب والعرب إلى جانب فصائل المعارضة السورية على أمل أن ينهار النظام السوري، وبالتالي يؤدي إلى القضاء لاحقاً على منظومة حزب الله، بينما دعم الفريق المؤيد للمقاومة والمعارض للمشاريع الغربية والعربية إلى جانب النظام. وقد لعبت الكثير من العوامل إلى تذكية الصراع بين الفريقين. فالفريق الأول متوجس من الطموحات الإيرانية ومن تمدد النفوذ الإيراني إلى منطقة الخليج العربي، وخصوصاً إلى الدول الأربعة، العراق ولبنان وسوريا واليمن، ويسعى جاهداً إلى تقويض الجهود الإيرانية والحد من تمددها. أما الفريق الثاني فيتوجس من تمدد الفكر الإسلامي المتطرف، الذي يكفر الطوائف والمذاهب الأخرى، إلى حد القتل والإلغاء، ويرى أن هذا الفكر هو صنيعة غربية، ويتماشى مع الطوحات الإسرائيلية الهادفة إلى تفتيت المنطقة إلى كيانات طائفية ومذهبية، بما يؤمن دوام سيطرته على المنطقة، ويعطي شرعية لكيانه الطائفي المبني على قانون "يهودية الدولة". من هنا، رفض الفريق المؤيد للمقاومة فكرة الحياد الإيجابي التي أطلقها غبطة البطريرك الماروني بشارة الراعي، لأنه لا يمكن تحييد النفس عن نصرة الحقيقة والعدالة، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية التي ظلمت على مدار السنين، وبالتالي هناك واجب ديني وأخلاقي يفتي بنصرة المظلومين والدفاع عن قضاياهم.

البند الرابع: الإنقسام اللبناني على طريقة إدارة التفاوض مع العدو حول ترسيم الحدود:

يدور النزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل على مساحة 860 كلم^2 من المنطقة الإقتصادية الخالصة، و13 نقطة خلافية برية، إضافةً إلى الأراضي المحتلة في شبعا وكفرشوبا وقرية الغجر. خلافاً للدستور الذي يعطي لرئيس الجمهورية صلاحية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية،[103] يمسك رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري بملف التفاوض منذ العام 2010. تدعم الولايات المتحدة الأميركية موقف إسرائيل في فرض مفاوضات مباشرة بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي، وفي فصل ملف ترسيم الحدود البرية عن تلك البحرية، بينما يرفض الجانب اللبناني ذلك، ويتمسك بمفاوضات غير مباشرة برعاية الأمم المتحدة والوسيط الأميركي، على أساس أن خلاف ذلك يعني الإعتراف بإسرائيل، وفي رفض فصل ترسيم الحدود البحرية عن تلك البرية وتلازم المسارين، على أساس أن كل ترسيم في البحر لا بد أن يجر تغييراً في البر، مما يمكن أن يفقد لبنان عشرات الكيلومترات المربعة البحرية.[104] وبعيداً عن تشابك الأمور التقنية المتعلقة بمسارات ترسيم الحدود البحرية حسب قانون البحار الذي تم الإتفاق عليه في مونتيغو باي في جامايكا عام 1982،[105] ودليل الجوانب التقنية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تم التوقيع عليه عام 2006،[106] تتلخص مجمل عمليات التفاوض حتى الآن على رفض لبنان التخلي عن أي شبر من الـ860 كلم^2، بينما يحاول الأميركيون الضغط عليه للقبول بخط فريديريك هوف الذي قدمه عام 2012، والذي يعطي لبنان 480 كلم^2، بينما يعطي إسرائيل 380 كلم^2.

لا تنحصر المشكلة فقط في الخلاف على عملية التفاوض مع الخارج، إذ يختلف اللبنانيون حول عملية التفاوض بحد ذاتها أيضاً. فرئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري، ووزير الخارجية السابق جبران باسيل، يؤيدون فصل الترسيم البري عن البحري ليتمكن لبنان من الإستفادة من الثروات الغازية والنفطية بسرعة، وحاولوا سحب إدارة التفاوض في الملف من الرئيس بري، إلا أنهم فشلوا لتصلب موقف حركة أمل وحزب الله، الذين يقاومون حتى الآن كل الضغوط الخارجية والداخلية، والذين يسعون لفرض الآليات التي يريدها لبنان للتفاوض. لن تقبل إسرائيل التنازل للبنان عن حقه في المنطقة الإقتصادية الخالصة من دون تحصيل أثمان أمنية وسياسية، وستدعمها الولايات المتحدة الأميركية من خلال زيادة الضغوط على لبنان وفرض العقوبات وإطباق الحصار، مما سوف يدفع بعض أفرقاء الداخل اللبناني إلى الخوف وزيادة

---

[103] **الدستور اللبناني، الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 مع جميع التعديات التي تناولته، المادة 52**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

[104] (رزق) ميسم، **ترسيم الحدود الجنوبية: المعركة ستبدأ الآن**، جريدة الأخبار، الجمعة 25 أيلول 2020.

[105] **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.un.org>los>convention_agreements>texts>unclos_a، تاريخ الدخول: 2020/9/25.

[106] A **manual on technical aspects of the United Nations convention on the law of the sea- 1982**, International hydrographic bureau, special publication No. 51, 4th edition- march 2006, Monaco, the internet, available on: https://www.gc.noaa.gov>documents>gcil_iho_tecg_aspects_los, date of entrance: 25/9/2020.

الضغوط على الرئيس بري لإنهاء الملف.[107] إضافةً إلى ذلك، تطرح العديد من الأسئلة حول موقف لبنان من "منتدى غاز شرق المتوسط"، ومقره العاصمة المصرية القاهرة، والذي تم إنشاؤه بدعم من الولايات المتحدة الأميركية لمنافسة الغاز الروسي المتجه إلى أوروبا، والذي أقام سوق غازٍ إقليميةٍ لخدمة مصالح أعضائه، وهم سبع دول: مصر، الأردن، إسرائيل، إيطاليا، قبرص، اليونان، والسلطة الفلسطينية، والذي تدرس فرنسا خيار الإنضمام إليه، وتشارك فيه الولايات المتحدة الأميركية بصفة مراقب. يتم العمل على إقناع لبنان على المشاركة في هذا المنتدى، وإلا لن يستطيع تصدير ثروته النفطية والغازية بسهولة، مما يفرض عليه ضغوطاً إضافية لا يستطيع تحملها، خصوصاً في مسألة الجلوس إلى جانب إسرائيل، مما يشكل إعترافاً بها.[108]

البند الخامس: عدم وجود استراتيجية لبنانية لحفظ الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب :

يعتبر لبنان من بين الدول الداعمة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تم تبنيها في أيلول عام 2006، والتي تهدف إلى تطوير الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب،[109] وهو يلتزم القرارات الدولية الصادرة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويدعم الجهود الدولية في المنظمات الإقليمية ويشارك في برامج تمويل جهود مكافحة الإرهاب كعضو في منظمة التعاون الإسلامية، والجامعة العربية، وغيرها. كما برهن لبنان أنه عضو أساسي في التحالف الدولي ضد داعش، حيث كان البلد الأول الذي تخلص من التنظيم على أرضه وقضى عليه تقريباً، وطور استراتيجيات تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في عام 2006، وهو عضو في فريق العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشارك في برنامج المساعدة في مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأميركية، والذي يقدم المساعدة في تطوير قدرات حماية وأمن الحدود وفرض سيادة القانون. لكن المشكلة أن هذه الاستراتيجيات خلطت بين المقاومة والإرهاب، وبدأت تستعمل من قبل المصرف المركزي وأغلب المصارف اللبنانية للتضييق على المقاومة اللبنانية وحلفائها، مما أضاف خلافاً جديداً بين اللبنانيين. كما أقرت الحكومة اللبنانية "الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرّف العنيف" في ٢٧ آذار ٢٠١٨، والتي تتميز باستهدافها المجتمعات والسلطات المحليّة التي تؤثر على التطرّف العنيف وتتأثر به، وهي تهدف إلى استعادة الثقة بين أفراد المجتمع فيما بينهم وبين المجتمع والدولة، وتعزيز

---

[107] في 1 تشرين الأول 2020، أعلن الرئيس نبيه بري اتفاق إطار التفاوض غير المباشر على ترسيم الحدود الجنوبية مع إسرائيل، واضعاً عملية التفاوض، حسب ما يقتضيه الدستور اللبناني، بيد رئيس الجمهورية، حيث سيتولى الجيش التفاوض بوفد عسكري رسمي. راجع في هذا الخصوص:
ترسيم الحدود البحرية...بري يعلن عن إتفاق إطار للتفاوض، الجمهورية، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.aljoumhouria.com/ar/news/55650ترسيم-الحدود-البحرية-بري-يعلن-عن-اتفاق-اطار-للتفاوض،
تاريخ الدخول: 2020/6/10.

[108] (رزق) ميسم، **ترسيم الحدود الجنوبية: المعركة ستبدأ الآن**، مصدر سابق.

[109] **استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy، تاريخ الدخول: 2020/9/25.

المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية ورصد التحول الاجتماعي وأثره على التطرف العنيف.[110] لكن المؤسف أنه حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لم تطبق الحكومة اللبنانية استراتيجيتها، وبقيت أغلب قراراتها بصددها حبراً على ورق، وترك أمر مكافحة الإرهاب للقيادة العسكرية.

برغم الإنقسامات الحادة في لبنان، وعدم وجود وحدة وطنية حقيقية، وبرغم التشنجات والتوترات السياسية والطائفية والمذهبية، ما زال الجيش اللبناني يقوم بواجباته الأمنية والعسكرية، وأحياناً التنموية والإجتماعية، وما زال المؤسسة الوحيدة تقريباً التي تحظى بإجماع اللبنانيين. وقد تعرض الجيش، بفترات متفاوتة، إلى التشكيك بدوره من قبل الفريق المناهض للمقاومة، على اعتبار أنه يسمح للحزب بحرية الحركة، خصوصاً في الجنوب اللبناني والبقاع، بما يتناقض مع القرار 1701. بالرغم من ذلك، وبعد أن قضى الجيش على المجموعات الإرهابية في جرود السلسلة الشرقية، إستكمالاً لما بدأه حزب الله، تستمر وحدات الجيش المنتشرة في كل المناطق اللبنانية بمهمات حفظ الأمن الداخلي، عبر تسيير الدوريات وإقامة الحواجز الأمنية وتنفيذ المداهمات المطلوبة لتوقيف المخلين بالأمن، وكان له دور كبير في حفظ أمن المتظاهرين إبان انتفاضة 17 تشرين الأول، وغيرها. كما تستمر عمليات الجيش الوقائية والإستباقية ضد الخلايا الإرهابية في الداخل اللبناني، حيث يقوم الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى بملاحقة هذه الخلايا وترصدها ومراقبتها وضربها عندما تدعو الحاجة، بالإضافة إلى تدعيم الأمن الإجتماعي، عبر ملاحقة عصابات تهريب المخدرات، واعتقال قادتها، وتدمير مصانعها، بالرغم من الإحتجاجات التي يقوم بها البعض.

وبالرغم من الإمكانات الضئيلة التي يملكها، وبالرغم من غياب الدعم المادي الفعلي من قبل الحكومة اللبنانية، تستمر عملية بناء جيش قوي، عبر استمرار التدريب النوعي الذي تقوم به وحداته.[111] عدم توفير الدعم ناتج في الحقيقة من عاملين أساسيين: الأول، هو عدم وجود رغبة من قبل الأطراف الدولية الفاعلة بتقوية قدرات الجيش كي لا يشكل خطراً على إسرائيل، والإكتفاء بدوره على صعيد الأمن الداخلي. أما العامل الثاني فيتعلق بالحسابات السياسية لبعض الأطراف الداخلية التي لا يناسبها تصاعد قوة الجيش لاعتبارات داخلية وانتخابية. إن تدهور الوضعين الإقتصادي والإجتماعي حمل الجيش أعباء إضافية، وكلفه القيام بجهود إستثنائية وإضافية لحفظ الإستقرار الداخلي وحماية السلم الأهلي ومنع تفاقم الأمور نحو الإنهيار الكلي وسيطرة

---

[110] **الرئيس الحريري يرعى الاجتماع التشاوري الوزاري الأول للاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف**، الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلسة الوزراء، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.pcm.gov.lb › arabic › subpg، تاريخ الدخول: 2020/9/25.

[111] تكمن المشكلة الأساسية أن الجيش لا يتلقى الدعم المطلوب من الحكومة اللبنانية، بل هو يعتمد بالكامل على الدعم والمساندة من الدول الصديقة لمكافحة الإرهاب، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأميركية، التي تقوم بمساعدة الجيش اللبناني بالتدريب والتجهيز وتقديم المشورة الفنية في المهمات العملياتية. كما تساعد الحكومتان البريطانية والكندية أفواج الحدود البرية المنتشرة على الحدود الشمالية والشرقية مع سوريا، وتتلقى القوات الجوية اللبنانية في سياق تطويرها وتحديثها دعماً كبيراً من القوات الجوية الأميركية، بالإضافة إلى تلقي القوات البحرية اللبنانية بعض المساعدات الأميركية والألمانية وغيرها. كما تعتمد مديرية المخابرات على الدعم التكنولوجي والتقني التي تتلقاه من الأميركيين، في مجال الملاحقة التقنية للإرهابيين وإعاقة طرق تجنيدهم وتجفيف مصادر تمويلهم.

الفوضى، مما يلهيه عن مهمته الأساسية في الدفاع عن الحدود ومكافحة الإرهاب، وينهكه في مهماتٍ ثانويةٍ ليست من ضمن مهماته، بل من ضمن مهمات الأمن الداخلي. ليس ذلك فحسب، بل يؤثر تدهور الوضع الإقتصادي سلباً على جهوزية وحدات الجيش وقدرتها على القيام بواجباتها، إذ انخفضت الموازنة المخصصة لوزارة الدفاع، التي هي موازنة قليلة أصلاً ولا تلبي إحتياجات الجيش، فأدت حكماً إلى انخفاض الميزانية المخصصة للوحدات العسكرية، واتخذت الحكومة اللبنانية قراراً بوقف التطويع في الجيش لمدة ثلاث سنوات، مما سوف يؤدي حكماً إلى تدني قدرته على تنفيذ كافة المهام الموكلة إليه.[112]

إضافةً إلى كل ما سبق، ينقسم الشارع اللبناني مذهبياً وسياسياً بين المحاور الإقليمية، حيث يزداد التوتر وتعلو الخطابات التي تؤدي إلى إزدياد الشرخ بين الفئات السياسية اللبنانية، وتؤدي أحياناً إلى صدامات ومواجهات مسلحة يقوم الجيش بمحاولة تفريقها والفصل فيما بينها، من دون أن يكون قادراً على القضاء عليها ووأدها في مهدها ومحاسبة مرتكبيها بسبب التوازنات السياسية والطائفية التي تحكم بنية الدولة اللبنانية. لا يبدو واضحاً حتى الآن الأفق أو المدى التي يمكن أن تتدحرج إليه الأحداث، مع العلم أن جهوداً كبيرة تبذل من قبل الجيش والقوات المسلحة اللبنانية لمنع إندلاع فتنة سنية شيعية تأخذ شكل النزاع المسلح الذي يمكن أن يهدد وجود الدولة اللبنانية، لكن الثابت حتى الآن أن مواجهة مشاريع توطين الفلسطينيين والسوريين في لبنان هي أبرز التهديدات التي تواجه الدولة اللبنانية، خصوصاً أن الوجود الفلسطيني والسوري يستهلك البنية التحتية اللبنانية ويساهم في تدني قدرة الدولة اللبنانية على تلبية متطلبات مواطنيها.

ويمكن أن يشكل تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية بيئة حاضنة للإرهاب الذي سوف يستفيد من إرتفاع معدلات الفقر والجهل والأمية، وتزايد حالات النقمة، فيقوم بتجنيد الأفراد للقيام بنشاطات إرهابية. في هذا الصدد، يمكن أن تشكل المخيمات الفلسطينية والسورية ملاذات آمنة للخلايا الارهابية مع الإشارة أن الجيش لا يمكنه الدخول الى المخيمات الفلسطينية بموجب إتفاقية القاهرة التي وقعها الجانب اللبناني مع الجانب الفلسطيني عام 1969،[113] مع العلم أن تحريك المخيمات السورية والفلسطينية لا يرتبط فقط بتردي الأوضاع المعيشية، بل يمكن أن يكون في سياق الحروب بالوكالة بين المحاور الإقليمية، مما يضع المزيد من الضغوط على الجيش. وكما ذكرنا في سياق تحليل البيئة الإقليمية، تشكل الحدود اللبنانية السورية ممراً لتبييض الأموال لصالح نشاطات ارهابية، مع إمكانية تهريب السلاح والنفط والمواد الغذائية، إضافةً إلى تسلل ارهابيين عبر الحدود، إلى الداخل اللبناني، مع إمكانية العبور عبر البحر باتجاه أوروبا.

---

[112] أدى ارتفاع سعر الدولار إلى انخفاض قدرة الوحدات المسلحة على صيانة معداتها وآلياتها وأسلحتها عبر الشراء بالسوق المحلية، وتأثر القدرة الشرائية لدى العسكريين، مما سوف يؤثر كله على قدرات الوحدات العسكرية وأفرادها، ويؤثر على معنوياتهم وانتاجيتهم.

[113] **نص اتفاق القاهرة المعقود ما بين السلطات اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Text_of_the_Cairo_Agreement.pdf، تاريخ الدخول: 2020/9/25.

الفقرة الثانية: إشكالية سلاح حزب الله والتصورات الاستراتيجية في مواجهة العدو الإسرائيلي:

ينطلق جوهر المطالبة بوضع استراتيجية دفاعية للبنان من فكرتين متناقضتين لمعالجة إشكالية سلاح حزب الله، ولكنهما تهدفان إلى حماية لبنان، كلٌ واحدةٍ منها من منطلق مقاربتها الخاصة. فالفريق الرافض لوجود السلاح يريد بناء الدولة القوية القادرة السيدة الحرة المستقلة، لكنه يغض النظر عن الخلفيات التاريخية التي أدت إلى نشأة السلاح من أساسه، وبالتالي أية مقاربة لاستراتيجية دفاعية من قبله تظل ناقصة ولا تراعي مخاوف وهواجس سكان الأراضي الحدودية المتاخمة لفلسطين المحتلة. أما الفريق الرافض لنزع سلاح المقاومة، فهو يرى أن بناء الدولة القوية القادرة لا يمكن أن يتم من دون ردع العدو عن اجتياح أراضينا، الأمر الذي لم يتحقق إلا بواسطة سلاح المقاومة، لكنه يغض النظر عن الأساسيات البديهية التي يفترض أن تقوم عليها الدولة الحقيقية، وأهمها قدرتها على فرض سيادتها وقانونها وعدالتها على كافة الأراضي اللبنانية، وبالتالي أية مقاربة استراتيجية من قبل هذا الفريق ستظل أيضاً ناقصة ولا تراعي مخاوف وهواجس باقي سكان الدولة اللبنانية. ينطلق الفريق الثاني من الإنجازات التي حققتها طريقة وأسلوب قتال حزب الله، ويحاول الإيحاء أن لولا هذه الطريقة والأسلوب لما تم تحرير الأرض وردع العدو عن الإستمرار بعدوانه.

إنطلاقاً من الفكرتين السابق ذكرهما، وضع بعض الفرقاء اللبنانيين عدة تصورات حول الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية. سنقوم في هذه الفقرة بتحليلها واستنتاج حسناتها وسيئاتها، وسنحاول توضيح عدم مناسبة أياً منها لبنان لعدة إعتبارات. وبالتالي سيساهم هذا التحليل بشكلٍ كبير، إلى جانب تحليل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية، وتقييمها، في وضع استراتيجية دفاعية نراها نحن مناسبة للبنان، في حال اتفق عليها اللبنانيون، والتي تهتدي بطريقة وأسلوب قتال حزب الله. لذلك، قسمنا هذه الفقرة إلى ثلاثة بنود:

البند الأول: خلفية نشأة حزب الله وإشكالية سلاحه.

البند الثاني: طريقة قتال حزب الله كمقاومة ضد الإحتلال.

البند الثالث: التصورات المطروحة لمواجهة التهديد الإسرائيلي.

البند الأول: خلفية نشأة حزب الله وإشكالية سلاحه:

أولاً: خلفية نشأة حزب الله:

بفعل خروج مصر والأردن باكراً من الصراع مع إسرائيل، ومهادنة النظام السوري لها، ووجود لبنان على حدودها الشمالية، شكل الأخير المكان الأبرز لتطبيق استراتيجيتها العدوانية. فلطالما طمع الإسرائيليون في أرض لبنان ومياهه، الذي كان وما يزال نقيضاً لفكرة الدولة اليهودية العنصرية بما يشكله من أنموذج لتعايش أتباع الرسالات السماوية. وقد بدأ التهديد الإسرائيلي للبنان منذ إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1949، التي ما انفكت تحاول تحقيق أطماعها في الأرض اللبنانية تدريجياً. وقد باشر الكيان الإسرائيلي عدوانه على لبنان عام 1948، إبتداءً من مجزرة حولا عام 1949، والعدوان على مطار بيروت الدولي عام 1968، وعملية الليطاني عام 1978، والإجتياح عام 1982، وصولاً إلى حرب تموز عام 2006، وما تخلل كل هذه الفترة من إعتداءاتٍ وحملاتٍ عسكريةٍ وعمليات قصفٍ متعمدةٍ لمواقع معينة، وما تلاها من استمرار الإختراقات الجوية والبحرية والبرية للسيادة اللبنانية، وذلك كله بهدف إخضاع لبنان لسلطة إسرائيل.

في مواجهة الإعتداءات والمجازر الإسرائيلية المتكررة على لبنان، وبغرض الدفاع عن الأرض، وبسبب تجاهل المجتمع الدولي ومؤسساته الدولية الذي وصل إلى حد التواطؤ، وبسبب غياب السلطة اللبنانية عن تحمل مسؤولياتها وواجباتها الوطنية في الدفاع عن أرضها وحماية شعبها، وعدم قدرة القوات المسلحة اللبنانية على فرض سيادتها في مواجهة العدوان، كان من الطبيعي والمنطقي أن يبادر اللبنانيون إلى استخدام حقهم في الدفاع عن حياتهم وأرزاقهم وأراضيهم. فظهر حزب الله كمجموعةٍ مقاومةٍ مسلحةٍ تصدت لإجتياح العدو الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وواجهت إحتلاله، ومنعت تحويله الأراضي اللبنانية إلى مستوطنةٍ إضافيةٍ لديه،[114] حتى تكلل عمله السياسي والعسكري بالنجاح عبر إجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من الجنوب اللبناني في أيار عام 2000، وصموده الأسطوري إبان حرب تموز عام 2006.

طبعاً لا أحد يستطيع إنكار أن ظروف نشأة حزب الله ترتبط أيضاً فكرياً وعقائدياً بقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بقيادة آية الله الخميني، والتي شكلت دافعاً قوياً لنمو الحزب، بسبب الإرتباط المذهبي والسياسي بين الطرفين، وهنا بيت القصيد وأصل المشكلة التي يخاف منها بقية اللبنانيون. فقيادة حزب الله تعتبر مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني واحداً من أكبر المراجع الدينية العليا لهم، والأمين العام للحزب الشيخ حسن نصر الله هو الوكيل الشرعي له في لبنان، وبالتالي لا يدين أفراد حزب الله بالكامل للدولة اللبنانية،

---

[114] ويُعتقد أن حزب الله كان وراء تفجيرات السفارة الأميركية ومقر قوات البحرية الأميركية ومقر القوات الفرنسية عام 1983، التي راح ضحيتها 258 أميركياً و58 فرنسياً، وأدت إلى انسحاب هذه القوات لاحقاً من لبنان. راجع في هذا الخصوص:

حزب الله اللبناني: الجذور ومنابع النفوذ، عربي BBC، الإنترنت، متوافر على الموقع:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46441399، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

بل لولاية الفقيه في إيران. لكن الإرتباط بين حزب الله وإيران لم يقتصر على التوجهات الإيديولوجية والفقهية، بل إنسحب أيضاً على المجالات العسكرية والأمنية والمالية واللوجستية. وكما استفاد الحزب من الدعم الإيراني له، إستفادت إيران من الحزب كونه أداة في زيادة نفوذها الإقليمي، ووصولها إلى المتوسط، ومواجهة الولايات المتحدة الأميركية، وتدمير دولة إسرائيل كما تقول الأدبيات الإيرانية.

يثير الثقل العسكري لحزب الله ونفوذه المتمادي في لبنان، قلق عدد كبير من اللبنانيين بسبب خوفهم على الصيغة اللبنانية وعدم رغبتهم بالإخلال بالتوازن الطائفي من جهة، وعدم ثقتهم بولاء حزب الله للكيان اللبناني، بل يقينهم بأنه يعمل لصالح المشروع الإيراني.[115] فالخطاب التقليدي للحزب يركز على مناصرة القضية الفلسطينية، وضرورة القضاء على الكيان الإسرائيلي "الغاصب"، واعتبار القدس عاصمة فلسطين التي يقتضي تحريرها. هذا موقف عقائدي ديني شرعي أخلاقي إنساني غير قابل للتبديل مهما اشتدت الحروب العسكرية أو الأمنية أو التجويع، ولا يوجد أحد لديه تفويض بالتنازل عن القضية الفلسطينية أو أن يهب أي شيء من فلسطين للصهاينة تحت أي عنوان من العناوين.[116] يرى الكثير من اللبنانيين أن هذا الموقف يتلاقى مع الموقف الإيراني الرسمي الذي ينادي بإزالة إسرائيل من الوجود،[117] ويشكل إنخراطاً في سياسات المحاور الإقليمية، ويعتبر تنفيذاً لرغبات إيران ومصالحها، ويغض النظر عن رأيهم ومصالح الدولة اللبنانية، تماماً كما رفضوا تدخل الحزب في سوريا، واعتبروه لا يخدم المصالح الوطنية اللبنانية، إنما المصالح الإيرانية.

ثانياً: إشكالية سلاح حزب الله:

تثير قدرات حزب الله العسكرية والإجتماعية والخيرية والصحية، بواسطة الدعم المالي الإيراني، حساسية مكونات لبنانية أساسية، بسبب قدرتها على احتكارها قرارات الحرب والسلم، وتغطية فشل الدولة، والحلول مكانها في العديد من المجالات، وبالتالي قدرتها على إقامة دويلة داخل الدولة عبر المؤسسات والجمعيات والهيئات المرتبطة بقيادة الحزب، مما يؤمن الولاء الكلي لها ولإيران، وتضعف الرابط بين المواطن الشيعي ودولته اللبنانية. إضافةً إلى ذلك، لا يمكن إنكار أن فكرة الدولة الإسلامية في لبنان حاضرة على مستوى الفكر السياسي، حسب ما أتت "الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين" على ذكرها عام 1985، والتي كانت البيان التأسيسي لحزب الله، إلا أن خصوصيات الواقع اللبناني لا يساعد على تحقيق هذه الفكرة، بسبب عدم وجود إرادة شعبية عارمة وجامعة في لبنان لتحقيقها،[118] وهو ما تجلى واضحاً في "الوثيقة السياسية لحزب الله"، والتي

---

[115] كما كانت سوريا تستعمل ورقة حزب الله كعامل ضغط على إسرائيل للحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية في أية مفاوضات تُجرى بينهما.

[116] **السيد نصر الله: موقفنا من القضية الفلسطينية غير قابل للتبديل ومن واجب الأمة الدفاع عن المقدسات**، قناة المنار، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://almanar.com.lb/6716580، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[117] (هواش) عمر، **خامنئي يدعو إلى إزالة إسرائيل من الوجود وينادي بتسليح الضفة الغربية مثل غزة ويصف الدعم الغربي لإسرائيل بالوقح**، الرأي اليوم، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.raialyoum.com/index.php/خامنئي-يدعو-الفلسطينيين-الى-الاستمرا/، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[118](عبد المعطي) محمد، **حزب الله.. النشأة والتطور**، الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع:

أعلنها السيد حسن نصر الله عام 2009، والتي ركزت على مفهوم الشراكة الوطنية ومبدأ العيش المشترك وضرورة اعتماد الديمقراطية التوافقية في اتخاذ القرارات لكي يحفظ حق جميع الطوائف في التركيبة اللبنانية.[119]

كما يرتبط الخوف الداخلي اللبناني من سلاح حزب الله، وضرورة تسليمه للدولة اللبنانية، بحسابات تتعلق بارتباط مكونات كبيرة من المجتمع اللبناني بالمجتمع العربي السني، الذي يبدو متوجهاً نحو التطبيع مع إسرائيل، وتوطين الفلسطينيين والإنتهاء من القضية الفلسطينية. هذه المكونات لا تستسيغ التهجمات والإنتقادات التي تطال القيادات العربية، وبالتحديد السعودية، من قبل حزب الله، لأنها تعتبر أن ذلك يؤدي إلى إبعاد لبنان عن المظلة العربية. أما مكونات أخرى، مثل جزء لا يستهان به من المسيحيين، فهي لا تحبذ الإنتقادات التي يطلقها الحزب تجاه المجتمع الدولي، وبالتحديد الأميركي والأوروبي، بسبب شبكة المصالح الإقتصادية التي ترتبط بها، والتي تخاف فقدانها. ومن البديهي هنا التذكير أن عدداً من الدول الغربية وإسرائيل ودول خليجية وجامعة الدول العربية تصنف حزب الله كمنظمة إرهابية،[120] وبدأت مؤخراً فرض عقوبات على حلفائه وأصدقائه، مما يمكن أن يؤذي مصالح هؤلاء إقليمياً ودولياً.[121]

يرفض حزب الله التخلي عن سلاحه لأنه يعتبر أنه حرر الأرض وحمى لبنان من العدو الإسرائيلي، وحقق حالة من الردع معه، ومنعه من الحصول على ثروات لبنان المائية والغازية والنفطية، واستطاع حماية الحدود اللبنانية السورية من التهديدات التكفيرية، وأنه أداة أساسية للعمل على تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، وبالتحديد مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. الحجة الأساسية التي يذكرها الحزب دائماً في معرض تبريره لاحتفاظه بالسلاح، هي أن الإعتداءات والأطماع الإسرائيلية ما انفكت تزداد يوماً بعد آخر، وأن الجيش اللبناني غير قادر بتنظيمه وعتاده وسلاحه الحالي على مواجهتها.[122]

<u>البند الثاني: طريقة قتال حزب الله كمقاومة ضد الإحتلال:</u>[123]

نجحت المقاومة اللبنانية في التصدي للعدوان الإسرائيلي لأنها اعتمدت على حرب العصابات المرتكزة على القتال بمجموعاتٍ صغيرة، مكتفيةٍ ذاتياً، حرة الحركة وقادرة على المناورة على أرضها. وقد كان مصدر نجاح

حزب-الله-النشأة-والتطور https://www.aljazeera.net/2004/10/03، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[119] **الوثيقة السياسية لحزب الله**، الموقع الرسمي للمقاومة الإسلامية في لبنان، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.moqawama.org/essaydetailsf.php?eid=16245&fid=47، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[120] **حزب الله اللبناني: الجذور ومنابع النفوذ**، مرجع سبق ذكره.

[121] **الخزانة الاميركية تعاقب يوسف فنيانوس وعلي حسن خليل بتهمتي دعم "حزب الله" والفساد**، النهار، الإنترنت، متوافر على الموقع: وزارة-الخزانة-الاميركية-تضيف-اسمي-وزير-ا-الأشغال-السابق-يوسف-فنيانوس-ووزير-المال، https://www.annahar.com/arabic/article/1274191، تاريخ الدخول: 2020/9/12.

[122] يبين الملحق (أ) التفاوت في قدرات الجيشين اللبناني والإسرائيلي.

[123] لن نبحث في هذا البند طريقة قتال حزب الله الهجومية التي طبقها في سوريا، كما لن نشير أبداً إلى تهديدات قادة حزب الله العلنية، بتنفيذ عمليات هجومية في الجليل في أي حرب مقبلة، لأن هذا البحث يركز على الدفاع عن أرض لبنان، وبالتالي يركز على استراتيجية دفاعية وليست هجومية.

هذه المقاومة إعتمادها على عوامل عديدة أهمها شرعية العمل المقاوم التي كفلته كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، والسرية في تحركاتها وعملياتها التي أمنت لها الفاعلية العملانية والتكتية، والصدقية والجدية في تصريحاتها وبياناتها التي جعلت العدو ينتظرها لمعرفة الحقيقة، والحاضنة الشعبية ورضاها على أعمالها ونشاطاتها والتي أمنت لها الملاذ المناسب، والتي ترجمت عبر التكامل والتناغم بين المقاومين والسكان المحليين، وخصوصاً معرفة نقاط ضعف العدو. كما أن من أهم عوامل نجاح المقاومة اللبنانية ترسخ عقيدة راسخة بأهمية الجهاد والشهادة، وتميز رجالها بطريقة تفكيرهم التي أبعدتهم عن طريقة تصرف الميليشيات المسلحة، وجعلتهم يصبون كامل تركيزهم على إعداد الخطط لمباغتة قوات الإحتلال وإنزال الخسائر بها.[124]

استغلت المقاومة اللبنانية عوامل الأرض والجغرافيا بأفضل طريقة ممكنة، فاستثمرتها للإختباء وإخفاء النوايا عن العدو، وتطبيق تقنيات الإتصال الآمنة وتوزيع القدرة العملياتية على كامل بقعة العمليات. فحفرت الأنفاق وشبكتها في الوديان والجبال، وأخفت قدراتها اللوجستية والتسليحية والصاروخية عن أعين العدو. ساعدها في ذلك دعم السكان المحليين، خصوصاً لناحية تأمين الأموال والغذاء والمأوى والملجأ والمساعدات الطبية والدعم الإستخباري عن العدو، والملاذ الآمن الذي أمنته لها دول خارجية مثل سوريا وإيران، التي ساعدت أيضاً في مدها بالسلاح والذخيرة والمعدات التكنولوجية، إضافةً إلى مساعدتها في التدريب واللوجستية والمعلومات الإستخبارية. وإذا كانت حجة أعداء المقاومة اللبنانية أنها مدعومة من الخارج، إلا أن الواقع والتجربة برهنا أن الملاذ هو رئة حرب العصابات،[125] وأن رجال هذه الحرب يفشلون عندما يحرمون من الدعم الخارجي.[126]

وقد لعبت الهيكلية التنظيمية للمقاومة، والسرية التي حكمت عملها، والجهاز الأمني الذي حماها، دوراً مهماً في نجاحها أمام القدرات القتالية للعدو الإسرائيلي. وبرغم الجهود الجبارة التي بذلتها أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية، ونوعاً ما العربية، إلا أنها عجزت عن إختراق صفوف المقاومين، رغم وقوع العديد منهم في الأسر، وتعرضهم لأقسى أنواع التعذيب والضغوط المختلفة.[127] أما في التكتيك، فقد عوض حزب الله التفوق النوعي الإسرائيلي بمختلف أنواع الأسلحة، بالدبابات والطائرات والمدافع والصواريخ والقدرات التكنولوجية المتطورة جداً، بالعمل عبر وحداتٍ صغيرةٍ سرية تعمل بالخفاء وتنفذ العمليات العسكرية الخاطفة ضد أهداف العدو المنتقاة بدقة، كقطع خطوط مواصلاته، وتنفيذ الكمائن والإغارات والتخريب على مواقعه وقوافله ودورياته المؤللة أو الراجلة وبنيته التحتية وقدراته اللوجستية، إضافةً إلى إغتيالات قادته وتصفيات المتعاملين معه. هذه الوحدات الصغيرة كانت قادرة على التنقل بحرية ومرونة فائقتين، والهجوم على النقاط العسكرية الإسرائيلية

---

[124] (العزي) غسان، **من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي**، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 34، تشرين الأول، 2000.

[125] (Chaliand) Gerard, **Terrorismes et guerillas**, éd. Flammotion, Paris, 1985, p. 82.

[126] (Chaliand) Gerard, **Mythes révolutionnaires du Tiers monde : guérillas et socialismes,** Editions du Seuil. Paris, 1979, p. 155.

[127] (العزي) غسان، **من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي**، مرجع سابق.

والإنسحاب منها بسرعة، والإختفاء من دون أن تتورط بمواجهات حاسمة، على طريقة "أضرب واهرب" hit and run، وكان جل هدفها هو استنزاف العدو وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في صفوفه. لكن الذي ميز عمل المقاومة أيضاً أنها استطاعت تطبيق مبدأ المباغتة ومفاجأة العدو وعملائه في المكان والزمان غير المتوقعين، مما يدل على جرأة عناصرها، وقدرتهم على التقيد بقواعد الإنضباط العملاني الصارم.

لقد أيقنت المقاومة اللبنانية أهمية الحرب الناعمة التي تهدف إلى كسب العقول والقلوب ودحر الدعاية الإسرائيلية عبر نشر دعاية مضادة. فبرعت بالحرب النفسية الهادفة إلى إضعاف الروح المعنوية لدى العدو الإسرائيلي ورفعها لدى حاضنتها الشعبية، والتي تجلت عبر خطابات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي كان يتقن اللعب على أوتار العدو.[128] لذلك، إعتمد الإعلام الحربي التابع للمقاومة تقنيات تصوير عمليات إختراق المواقع الإسرائيلية، وتصوير جثث الأعداء والعملاء والجواسيس التي تم الإيقاع بهم، ودحض الشائعات الإسرائيلية بسرعة، ونشر الحقائق الميدانية، وتنفيذ عمليات إختراق سيبراني إلكتروني لمواقع ومراكز أنظمة القيادة والسيطرة الإسرائيلية، إضافةً إلى متابعة العمليات الإستعلامية لمعرفة نشاطات العدو. وللحفاظ على الدعم المحلي واستقطاب الدعم الدولي لعملها، ولإيمان المقاومة اللبنانية أن الإعلام جزء لا يتجزأ من أي حرب، قررت العمل على الإنتصار في "حرب الوعي" عبر إدارة مجموعة من وسائل الإعلام المحترفة من صحافة إلكترونية ومكتوبة وقنوات فضائية وإذاعية واستخدام الإنترنت وشبكات مواقع التواصل الإجتماعية لبث الأفكار المؤيدة لها، وإيصال الرسائل التي تريدها إلى الداخل والخارج، وإلى الحلفاء والأعداء.[129]

إزاء تعاظم التهديدات الإسرائيلية، كان لا بد من تطوير عقيدة حزب الله القتالية، وهذا ما ظهر في حرب تموز عام 2006. فلم يعد الحزب يقاتل بطريقة غير تقليدية لإجبار العدو على الإنسحاب من لبنان فقط، بل وصل إلى حد منعه من إعادة تجربة إجتياحه الأراضي اللبنانية، عبر دمج الأساليب غير التقليدية التي سبق وامتلك قدرة إدارتها، بأساليب تقليدية تملكها جيوش نظامية. لقد قرأ الحزب تطور مفاهيم الحرب، أي الإنتقال من مفهوم الحرب غير المتماثلة إلى مفهوم الحرب الهجينة، فعمل على التأقلم مع هذا التطور. وفيما كانت الولايات المتحدة وإسرائيل منشغلتين بأقلمة جيشيهما لمواجهة تهديدات غير تقلديدية، كان حزب الله يعمل بفعالية على إضفاء صبغة تقليدية على عقيدته وتكتيكاته وأسلحته، وجعل قواه المسلحة نظامية، إلى حد أن السيد حسن نصر الله وصف تحول حزب الله "من حركة مقاومة" تتمحور عقيدتها حول تحرير الأرض، "إلى جيش مقاومة" يسعى لمنع إسرائيل من مهاجمة لبنان ويدافع عن البلاد ضد العدوان الإسرائيلي.[130]

---

[128] تماماً كما أعلن السيد حسن نصر الله قصف الباخرة الإسرائيلية "ساعر 5" في حرب تموز 2006. راجع في هذا الخصوص:

انظروا اليها تحترق.. اول مفاجآت الوعد الصادق، قناة العالم، الإنترنت، متوافر على الموقع:

https://www.alalamtv.net/news/5047476/انظروا-اليها-تحترق--اول-مفاجآت-الوعد-الصادق، تاريخ الدخول: 2020/9/16.

[129] عبر قناة المنار التلفزيونية، وإذاعة النور، وموقع العهد الإخباري الإلكتروني، ودعم قناة الميادين، المدعومة أساساً من إيران، وجريدة الأخبار، وغيرها.

[130] (سعد) أمل، **حرب حزب الله الأخيرة**، جريدة الأخبار، السبت 15 آب، 2009.

تشير الإستخبارات الإسرائيلية أن حزب الله كون بنية تحتية عسكرية مذهلة للدفاع المستميت عن لبنان، مما يؤكد فرضية تحوله إلى جيشٍ مدافع. وبفضل عوامل التخطيط والمثابرة والتحضير المتأني التي تتميز بها الجيوش التقليدية، حضر الحزب مواقع دفاعية لصد إجتياح إسرائيلي شبيهة بتلك التي يقوم بها جيش نظامي، فشيد شبكة معقدة من الغرف المحصنة تحت الأرض وربطها بشبكة أخرى من الأنفاق التي أعطته القدرة على إخفاء المجموعات الصغيرة والأسلحة والمعدات والصواريخ، وخصوصاً مد شبكة إتصالات سلكية ربطت القيادة بالمجموعات العملانية، والتي لطالما اعتبر المس بها من قبل السيد نصر الله خطأً احمراً. هذه الشبكة هي وسيلة إتصالات سلكية مضمونة ضد وسائل التنصت والتجسس الإسرائيلية والأميركية، بعيداً عن الإتصالات اللاسلكية والخلوية المراقبة بدقة، وبسببها أصدرت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قرارين بتفكيكهما في 5 أيار 2008، مما دفع الحزب والقوى الحليفة له إلى اجتياح بيروت في 7 أيار ومنع الحكومة من تنفيذ قراراتها.[131]

وفي حين كان حزب الله يستعمل في السابق تكتيكاتٍ غير تقليديةٍ لإنهاك العدو واستنزافه تدريجياً، ويتجهز بأسلحة وأعتدة خفيفة قادر على أن يناور بها بسرعة، تحول إلى استعمال بعض التكتيكات التي تستعملها القوات النظامية، ويتجهز بصواريخ وأسلحة متطورة تجعله قادراً على صد أية عملية إجتياح محتملة. فكشفت حرب تموز عن امتلاك الحزب صواريخ قادرة على إصابة الكيان الإسرائيلي في الصميم، لإضعاف معنويات جبهته الداخلية، حتى تطور الأمر مؤخراً إلى امتلاك الحزب صواريخ دقيقة قادرة على إصابة الأهداف بدقة متناهية، مما يشكل أحد أهم المخاوف التي تقض مضاجع الإسرائيليين بعد التهديد النووي.[132] لقد حافظ حزب الله على قدراته المرتفعة في المناورة والحركة، والتي ميزته في السابق، خصوصاً تنفيذه العمليات العسكرية بخلايا قتالية صغيرة متحركة، إلا أنه بدأ يعمد إلى الصمود في بعض الأماكن والتراجع في أماكن أخرى، وتنفيذ الهجمات المضادة في مواقع معينة والإنسحاب من أخرى. وخلافاً لمبدأ "أضرب واهرب"، خاض مقاتلو حزب الله حرب مواقع، فصمدوا في بعض مواقعهم فترات طويلة، ورفضوا تسليم الأرض للقوات الإسرائيلية المتقدمة. وبالرغم من أن مقاتلي الحزب ينحدرون من البيئة السكانية التي يهاجمها الإسرائيليون، وكان من المفترض أن يختلطوا بالسكان كما تفعل مجموعات حرب العصابات، إلا أنهم أحجموا عن ذلك كي لا يعرضوا السكان المدنيين للخطر، وتميزوا بارتداء بزات عسكرية، شأنهم في ذلك شأن المقاتلين النظاميين.[133]

---

[131] (حلاوي) علي، **شبكة اتصالات حزب الله.. هكذا نشأت وتوسعت**، إيلاف، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://elaph.com/Web/Lebanon/2009/10/495079.html، تاريخ الدخول: 2020/9/16.

[132] (حيدر) علي، **خطر صواريخ حزب الله الدقيقة في إسرائيل: لقد غفونا أثناء نوبة الحراسة!**، جريدة الأخبار، الإثنين 24 شباط 2020.

[133] (سعد) أمل، **حرب حزب الله الأخيرة**، مرجع سابق.

من دون شك، أحسن حزب الله إستعمال الأسلحة المتواضعة التي كانت بين يديه، وعمل على تطوير العديد منها واستخدامها بأقصى فعالية ممكنة.[134] وبالرغم من تفوق العدو الإسرائيلي الإلكتروني والتكنولوجي، إلا أن الحزب استطاع تحصين شبكة إتصالاته وحمايتها، من خلال الاعتماد على شبكة الإتصالات السلكية الأرضية، حارماً العدو من إمكانية التدخل في منظومته للقيادة والسيطرة. كما استطاع الحزب أيضاً تسيير طائرات الإستطلاع للحصول على معلومات عن العدو، واختراق أجهزته الحربية الإلكترونية من خلال إختراق طائرات إستطلاعه، وامتلاك أجهزة تنصت إلكترونية ووسائل مراقبة متطورة أو محدثة ومعدلة لديه، مما سمح له بمراقبة المحادثات التي يجريها جنود الإحتياط مع عائلاتهم، وباعتراض الإتصالات اللاسلكية الإسرائيلية وفك روزها، مما ساعده على تعقب حركة مواصلات وإمدادات العدو اللوجستية وحركة وحداته العسكرية ومراقبتها ورصدها تمهيداً لضربها، ثم الإستماع إلى تقارير الإصابات الناجمة عنها.[135]

<u>البند الثالث: التصورات المطروحة لمواجهة التهديد الإسرائيلي:</u>

وضع الأفرقاء اللبنانيون المتنازعون عدة تصورات إستراتيجية دفاعية لمواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية. سنقوم في هذا البند بشرح أهم خمسة: الأولى وضعها سماحة السيد حسن نصر الله ممثلاً حزب الله وحركة أمل، الثانية وضعها الدكتور سمير جعجع ممثلاً حزبي المستقبل والقوات اللبنانية، الثالثة وضعها فخامة الرئيس العماد ميشال عون ممثلاً التيار الوطني الحر عندها، والرابعة وضعها فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان وأيدها الحزب التقدمي الإشتراكي. أما الخامسة، فهي ليست تصوراً استراتيجياً، بل هي خطة عمليات وضعتها قيادة الجيش للدفاع ضد العدوان الإسرائيلي، والتي تقوم على قتال المجموعات الصغرى عن طريق تحويل الألوية الكلاسيكية المتواجدة في الجنوب والقوات الخاصة اللبنانية إلى مجموعاتٍ صغيرةٍ تقاتل العدوان.

<u>أولاً: الثلاثية الذهبية "الجيش– الشعب والمقاومة" (إبقاء الوضع على ما هو عليه):</u>

1- <u>الأفكار الأساسية:</u>

الفكرة الأساسية التي يطرحها هذا التصور هي أن مواجهة العدو الإسرائيلي تكون باستراتيجية دفاعية تقوم على تنسيق ترعاه السلطة بين الثنائية العسكرية المكونة من جيش رسمي قوي والمقاومة. هذا التصور يطرحه حزب الله مدعوماً بشكل أساسي من حركة أمل، وأهم أفكاره الأساسية الأخرى هي أنه حدد العدو بدقة، وهو في هذه الحالة العدو الإسرائيلي، التي تكمن المشكلة معه في طبيعته العدوانية وأطماعه التوسعية، وليس بسبب الإعتداءات عليه أو بسبب خوفه من جيرانه. هذه الطبيعة العدوانية لإسرائيل تجعلها تهديداً دائماً للبنان، بحيث

[134] ظهر ذلك من خلال ضرب السفينة الحربية الإسرائيلية "ساعر 5" في عرض البحر قبالة بيروت بواسطة صاروخ طواف مضاد للسفن موجه برادار، فيما بدا أنه نسخة معدلة إيرانية عن الصاروخ الصيني "سي 802"، ومن خلال ضرب دبابات وآليات وسيارات العدو الإسرائيلية بواسطة صواريخ مضادة للدبابات روسية الصنع معدلة ومحدثة، مثل "آي تي ساغير" و"آي تي 4 سايغوت" و"آي تي 5 سباندريل" و"آي تي 14 كورنيت" وآي تي 13 ماتيس" و"آر بي جي 29"، وغيرها.

[135] (سعد) أمل، **حرب حزب الله الأخيرة**، مرجع سابق.

يتخذ أشكالاً متعددة، والذي لا نعرف متى يتحول إلى عدوانٍ يأخذ شكل إجتياح أراضٍ، أو إحتلال أراضٍ، أو إعتداءاتٍ متنوعة (قصف، قتل، ...)، أو تهجير ناس، أو هدم بيوتٍ، أو حصارٍ بحريٍ وجوي، أو إختراقاتٍ أمنيةٍ لوسائل الإعلام والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية، لدفع المجتمع اللبناني نحو الفتنة والتقاتل، ودفع الناس إلى الإستسلام. لذلك، وفي غياب التسوية الشاملة، نحن بحاجة إلى استراتيجية دفاعية لأن التهديدات الإسرائيلية قد تتحول إلى عدوان حتى لو انسحبت القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. لكن هذه الاستراتيجية الدفاعية يجب أن تكون وطنية شاملة، بمعنى عدم إقتصارها على البعد العسكري فقط، بل شمولها لكل الأبعاد الثقافية والتربوية والدبلوماسية والإعلامية والإقتصادية وغيرها. إذاً، هي بحاجةٍ إلى جهدٍ سياسيٍ ينتج تماسكاً ووحدة وطنية، وبحاجةٍ إلى جهدٍ ثقافيٍ وتربويٍ ينتج تحديداً واضحاً للعدو، وجهدٍ إقتصاديٍ ينتج بنى تحتيةٍ ورعايةٍ حقيقيةٍ للمناطق الأكثر تضرراً من العدوان. هكذا، تشارك الدولة ومختلف أجهزتها وإداراتها، مع السفراء والموظفين والمصورين والصحافيين والأساتذة والمدراء والطلاب وغيرهم في هذه الاستراتيجية.

يشدد هذا التصور على أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مسلح، وهو ليس ضعيفاً، بل قوياً، يملك أقوى سلاح جو في الشرق الأوسط، وجيش من النخبة، وجيش من الإحتياط حيث أن كلُ قادرٍ على حمل السلاح هو جنديٌ من جنوده، ولديه 200 رأس نووي إضافةً إلى أفضل التكنولوجيا العالمية. بالمقابل، يتميز لبنان بنقاط ضعفٍ كثيرة، كالمساحة الجغرافية الصغيرة، وعدد السكان القليل، والوضع المالي الصعب، إلا أنه يتميز بنقاط قوة يجب إستثمارها، كالطبيعة الجغرافية، والتنوع الطائفي الذي يعني أن النظام ليس حديدياً مركزياً، مما يخلق هامشاً بين الدولة والمجتمع، وبالتالي لا يمكن للعالم أن يحتج على النظام اللبناني ويحمله المسؤولية في مواجهة العدوان الإسرائيلي الذي يمكن أن تتحمله المقاومة وبيئتها. وبما أن تجربة المقاومة في مواجهة العدو الإسرائيلي قد نجحت، فإن المطالبين بنزع سلاحها يجب أن يقدموا البديل المناسب، أي بناءُ دولةٍ قويةٍ وجيشٍ قادرٍ على مواجهة ومقارعة الجيش الإسرائيلي. وإذا كانت الدولة قادرة على تأمين العديد للجيش، إلا أنها لن تكون قادرة على تأمين العتاد اللازم له وتسليحه ليقارع إسرائيل، لأن الولايات المتحدة الأميركية وروسيا لن تسمحا بذلك. لذلك، يجب الحفاظ على المقاومة ودعمها، لأنها سرية وتحقق التوازن مع العدو وتردعه، حتى لو كانت من لون واحد، لأن ذلك يحجب عن العدو المعلومات الأساسية عنها. كما لا يجوز دمج المقاومة بالجيش لأنها بذلك تفقد هامش التحرك والمناورة، ويضع الجيش ووزارة الدفاع تحت مرمى القصف.[136]

2- <u>حسنات "الثلاثية الذهبية":</u>

أ- إزالة الغموض والإلتباس الناتج عن "تحديد العدو"، الذي هو" الكيان الإسرائيلي".

---

[136] نصر الله: **دمج المقاومة بالجيش ليس صحيحاً والمطلوب التنسيق بينهما لأن لدينا أكثر من 12 ألف صاروخ وقادرون على تهديد الكيان الصهيوني**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=180193، تاريخ الدخول: 2020/3/23.

ب- تجربة هذا التصور أدت إلى ردع الكيان الإسرائيلي عن إستمرار تعدياته.

ج- عدم تكليف خزينة الدولة أية مبالغ إضافية ناتجة عن تسليح وتجهيز الوحدات المقاومة وإقامة التحصينات الملائمة، وبالتالي عدم وضع الدولة في حالة المنافسة غير المتكافئة مع الكيان الإسرائيلي.

د- تحييد الدولة اللبنانية والجيش والقوى الأمنية من إنتقام الكيان الإسرائيلي.

هـ- عدم إشغال الجيش والقوى الأمنية بتنفيذ مهمات التصدي للعدوان الإسرائيلي، وبالتالي يسمح لها بمتابعة مهمات حفظ الأمن الداخلي واستدامة الإستقرار الأمني.

و- مفاجأة العدو من خلال إتقان لعبة الغموض وسرية العمل، الناتجة بشكل أساسيٍ من إستثمار أهل القرى الحدودية المقاومة نفسها.

ز- الإبقاء على حرية الحركة وهامش المناورة التي تمتلكها المقاومة اللبنانية.

ح- عدم الإتكال على القرارات الدولية، بل على سواعد وتضحيات أبنائها.

ط- منع توطين اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين في لبنان.

ي- المساعدة في دحر الإرهاب التكفيري عن لبنان، والمساعدة في طمأنة الأقليات.

3- <u>سيئات "الثلاثية الذهبية":</u>

أ- قرار الحرب والسلم ليس بيد الدولة اللبنانية.

ب-إزدواجية إستعمال السلاح بين جيش نظامي ووحدات مقاومة مسلحة.

ج- عدم القدرة على بناء الدولة القوية العادلة القادرة على فرض سلطتها على كامل الأراضي اللبناني، ووجود مربعات أمنية عصية على أجهزتها.

د- عدم وجود المساواة في التعامل مع المواطنين من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية اللبنانية.

هـ- إمتلاك المقاومة لفائض قوة تستغله في الداخل، مما يؤدي إلى عدم وجود تماسك داخلي حولها.

و- رفضها من قبل المجتمع الدولي الذي يضغط على الدولة لنزع سلاحها، ويحجب عنها الدعم بسبب ذلك.

ز- إرتباط قرارها بالخارج، بمعنى أنها لا تلتزم بقرارات السلطة السياسية، بل بدولة إقليمية.

ح- التأثير سلباً على الإقتصاد، إذ تؤدي إلى خوف المستثمرين.

ط- إرتباط تنمية المناطق التي تندرج ضمن سلطة المقاومة، بقيادتها، وبالتالي بالدولة الإقليمية الراعية.

ي-تورط المقاومة بطموحاتٍ لا يستطيع لبنان تحملها، مثل تحرير القدس وكامل الأراضي المحتلة.

4- <u>التقييم العام لـ "الثلاثية الذهبية":</u>

برغم دعوته لوضع استراتيجيةٍ دفاعيةٍ تشمل كل قطاعات الدولة، إلا أن هذا التصور لا يحقق بعض المصالح الوطنية، مثل حماية لبنان من تدخلات القوى الصديقة، على اعتبار أنه يستمد الدعم والقوة من دول إقليمية، ولا يتقيد بالقرارات الدولية، ولا يشرك الأجهزة الأمنية اللبنانية في مجابهة العدوان الإسرائيلي. كما أنه لا يراعي الظرف الدولي والإقليمي، ويضرب بعرض الحائط الضغوطات التي يتعرض لها لبنان، ولا يراعي

حساسية الظرف الطائفي والمذهبي اللبناني. مشكلة هذا التصور الأساسية أنه لا يضع حدوداً لمصالحه التي تتعدى المصالح اللبنانية، ولا يساعد بالتالي على إقامة الدولة القوية السيدة الحرة المستقلة.

ثانياً: "الدولة اللبنانية صاحبة الحق الحصري في حمل السلاح":

1- الأفكار الأساسية:

يرى تيار المستقبل وحلفاؤه من ذوي الوزن الإقتصادي والمالي، أن الدولة فقيرةٌ والمقاومة تستجلبُ الدمار، ووجود السلاح قد يهدد السلطة والإستثمار. يلتقي التيار مع حزب القوات اللبنانية على رفض سلاح المقاومة الإسلامية، ويطالبان بنزعه فوراً وحصر المهمة الدفاعية بالجيش، دون تحديدٍ واضحٍ ضد من يكون هذا الدفاع. أهم الأفكار الأساسية لهذا التصور الذي قدمه حزب القوات اللبنانية، أن واقع حزب الله يضع الدولة اللبنانية برمتها بمواجهة الشرعية الدولية، ويشكل عائقاً أمام نمو وازدهار لبنان، واعتماد نظرية "الشعب المقاوم" التي طرحها فخامة الرئيس ميشال عون سيحمل لبنان كله تبعات المواجهة العسكرية مع إسرائيل، التي لن تميز بين مدنيٍ أو مقاوم، بالإضافة إلى أن أي سباق تسلحٍ جزئيٍ هو مضيعةٌ للوقت وهدرٌ للمال: فإما سباقُ تسلحٍ كاملٍ وشاملٍ، وهذا ما لا طاقة للشعب اللبناني على تحمله على الإطلاق، وإما مقاربةٌ أخرى باتجاهٍ آخر.

يشدد هذا التصور على أن الغاية الأساسية للإستراتيجية الدفاعية هي في تأمين سلامة الأراضي اللبنانية وأمن المواطنين وحماية الدولة ومؤسساتها وبناها التحتية، وليس في "عسكرة" المجتمع وشل الحياة المدنية وتعميم أجواء الحرب. لذلك، يطرح التصور فكرة الحياد، الذي هو بنظره الأفضل للبنان، لكن اتباعه لا يعفي لبنان عن تطوير قدرات جيشه لجعله قوةً حاسمة، من ضمن الإمكانيات المتوفرة، للدفاع عن أراضيه، عبر تفعيل القوات الخاصة اللبنانية، وإعادة إنتشارها وتنظيمها بما يتوافق مع تقسيمات لبنان الإدارية على صعيد المحافظات، مع إنشاء مجموعات حرس تعمل تحت إمرتها بطريقة سرية على طريقة عمل حزب الله.[137]

2- حسنات " الدولة اللبنانية صاحبة الحق الحصري في حمل السلاح":

أ- إرتباط قراري الحرب والسلم بيد الدولة اللبنانية.

ب- عدم وجود إزدواجية في استعمال السلاح الذي يبقى حصراً بيد الأجهزة الأمنية اللبنانية، وإمكانية بناء الدولة القادرة على فرض سلطتها على كامل أراضيها، وإلغاء المربعات الأمنية العصية على أجهزتها.

ج- توافر المساواة في التعامل مع المواطنين من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية اللبنانية.

د- تأمين التماسك الداخلي نتيجة إلتفاف جميع مكونات الشعب حول الأجهزة الأمنية والإدارية اللبنانية.

هـ- توافر المساواة بين جميع الأحزاب في النظام السياسي، ونزع فائض القوة من يد المقاومة.

---

[137] **الإستراتيجية الدفاعية المقدمة من قبل الدكتور سمير جعجع على طاولة الحوار...** ، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.lebanese-forces.com/2008/12/22/28778/، تاريخ الدخول: 2020/3/23.

و- التقيد بقرارات الشرعية الدولية والمجتمع الدولي الذي يدعم الدولة اللبنانية وأجهزتها.

ز- تحييد لبنان عن صراع المحاور الإقليمية.

ح- إطلاق عجلة الإقتصاد اللبناني، وجذب المستثمرين الذين ينشدون الأمن والسلام.

ط- إطلاق عجلة التنمية وربطها بقرارات السلطة السياسية الرسمية.

3- سيئات " الدولة اللبنانية صاحبة الحق الحصري في حمل السلاح":

أ- عدم الإعتراف بالكيان الإسرائيلي على أنه "العدو"، وربما يكون الهدف من ورائه السعي إلى إتفاقية هدنة جديدة مع العدو، وربما إلى إتفاقية سلام، متجاهلاً العدوانية الصهيونية المذكورة في كتب اليهود المقدسة.

ب-التخلي عن وسيلةَ قوةٍ بيد الدولة اللبنانية، وعدم تأمين البديل الملائم للدفاع عن أرضها.

ج- عدم وجود القوة القادرة على منع توطين اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين في لبنان.

د- الإتكال على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ القرارات الدولية لن يجدي نفعاً لأن هذه القرارات غالباً ما تكون لمصلحة الكيان الإسرائيلي. كما أن الإتكال على هذا الدعم لإنعاش الإقتصاد اللبناني سيؤدي إلى ربط القرار السيادي اللبناني بيد القوى الخارجية.

ه- إمكانية عودة شبح الخوف والتهميش لأهالي الجنوب والبقاع الغربي، الذين عانوا من الإحتلال الإسرائيلي، وسيرفضون حتماً نزع سلاحهم الذي رد لهم كرامتهم وعنفوانهم.

و- إمكانية رفض الشيعة لنزع سلاح المقاومة من دون بديل منطقي، يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية جديدة.

ح- إشغال القوات الخاصة بمهمات مقاومة العدوان الإسرائيلي سينزع من قيادة الجيش الإحتياط الاستراتيجي الذي تستعمله لمكافحة الإرهاب، وتنفيذ مهمات حفظ الأمن الداخلي.[138]

ط- فقدان عامل المفاجأة من خلال القضاء على مبدأ "سرية العمل" ومبدأ "حرية الحركة وهامش المناورة" التي كانت تستعملهما قيادة المقاومة، والتي لا يمكن لهذا التصور أن يسمح بها.

4- التقييم العام لـ "الدولة صاحبة الحق الحصري حمل السلاح":

برغم دعوته لبناء دولة قوية قادرة على فرض سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، إلا أن هذا التصور لا يحقق الأمن المادي، بسبب عدم اعترافه بإسرائيل "عدواً"، وبسبب غض نظره عن العدوانية المتأصلة بالشعب اليهودي التي تجعله يتمادى باعتداءاته على لبنان. كما لا يقدم هذ التصور أية إشارةٍ لحماية لبنان فعلياً من التدخلات الخارجية، خصوصاً عندما يصر على السياسة الإقتصادية الريعية، ولا يحقق الإكتفاء الذاتي، رابطاً بذلك الإقتصاد اللبناني بالخارج وأهدافه. كما لا يراعي هذا التصور الواقع الداخلي، وخصوصاً في بيئة المقاومة، التي ترفض نزع السلاح الذي حماها وحمى أراضيها من دون بديلٍ واقعيٍ، كما لا يقدم أية إشارةٍ إلى

[138] سيتم لاحقاً تفنيد أسباب عدم قدرة القوات الخاصة اللبنانية بشكلها وتنظيمها وتجهيزها ومهماتها الحالية على تنفيذ ما تقترحه استراتيجية هذا الفريق.

دعم وتطوير قدرات القوات العسكرية اللبنانية، التي يفترض بها أن تكون البديل الواقعي لمجابهة العدوان الإسرائيلي. مشكلة هذ التصور أنه يراعي المصالح العربية الغربية أكثر من مراعاته المصالح اللبنانية.

ثالثاً: "الشعب المقاوم":

1- الأفكار الرئيسية:

يلتقي تصور "الشعب المقاوم" مع تصور "الثلاثية الذهبية" على استثمار قوة المقاومة، لكنه يدعو إلى تعميم المقاومة على جميع فئات الشعب، وإلى وضع مركزية القرار لدى السلطة اللبنانية، وبلا مركزية التنفيذ لدى خلايا المواجهة والقتال. طرح هذا التصور فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، عندما كان رئيساً للتيار الوطني الحر المتحالف مع المقاومة، وأهم أفكاره أن لبنان يتعرض لأخطارٍ داخليةٍ هي الإرهاب، والوجود الفلسطيني المسلح، والميليشيات اللبنانية المسلحة، وأخطارٍ خارجيةٍ هي أطماع إسرائيل في لبنان، ومحاولتها نزع سلاح مقاومته للسيطرة على قراره، ورفضها عودة الفلسطينيين وفرض توطينهم. يشدد هذا التصور أن لبنان قرر مواجهة هذه الأخطار بنفسه وبقدراته، وليس بالإتكال على الصداقات وتوسل الأمن والدعم، معتمداً على وحدته الوطنية، التي هي ثابتةٌ يجب أن تبنى عليها الاستراتيجية الدفاعية.[139]

يقع على عاتق القوى المسلحة اللبنانية بشكل عام مواجهة الأخطار الداخلية، لكن هذا التصور يقترح تشكيل تنظيم خاص مشترك، إستخباري عملاني عدلي لمكافحة الإرهاب. أما إسرائيل، فهي تتمتع بنقاط قوة، أهمها قوتها التدميرية الهائلة، ولكن لها نقاط ضعف أبرزها محدودية عديد قوى البر وعجزها عن القتال في مجتمعٍ مقاوم، وعجزها عن السيطرة والإستمرار في الإحتلال بسبب التداعيات الكبيرة في مجتمعها أمام الخسائر البشرية. لذلك، يكمن الحل في مواجهة الأخطار والتهديدات الإسرائيلية في تكوين جهاز دفاع جوي حديث، وتكوين قوتين تعتمدان أسلوب قتال بوحدات صغيرة، تستطيع التخفي والإحتماء، ولا تشكلان أهدافاً مهمة للطيران: الأولى من الجيش النظامي تمارس مهماتها الأمنية بتشكيلاتها العادية، ولكن يتم تدريبها على التوزع أثناء القتال والإنتقال إلى حرب العصابات، والثانية من المقاومة، التي تتألف من السكان، وتغطي الأراضي اللبنانية كلها، ويتم تدريبها على مواجهة الإنزالات التي ينفذها العدو في كل الأماكن وكل الأوقات.

2- حسنات "الشعب المقاوم":

أ- شموليته، بحيث تتداخل العوامل الإقتصادية والسياسية والعسكرية لإنتاج قدرات دفاعية عن لبنان.

ب- واقعيته، بحيث يحصر سلطة الدولة اللبنانية في الدفاع عن أراضيها، وعدم الإرتباط بمشاريع هجومية لها علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وبالتحديد، مشاريع هجومية تستهدف تحرير المناطق المحتلة.

---

[139] **ورقة عون حول الاستراتيجية الدفاعية: الشعب المقاوم**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://al-akhbar.com/Politics/151053، تاريخ الدخول: 2020/3/23.

ج- تأكيده على ضرورة التوافق الوطني حول الاستراتيجية الدفاعية، وعدم تجاوز فريق على حساب آخر.
د- توصيفه الدقيق للتهديدات التي يتعرض لها لبنان، وتوزيعه للمهام بين وسائل القوة الوطنية لمواجهتها.
هـ- إعترافه بقدرات المقاومة وتجربتها الرائدة على صعيد ردع الخطر الإسرائيلي.
و- إتكاله على الإكتفاء الذاتي، وبالتالي عدم إتكاله على الدعم الخارجي وانتظار القرارات الدولية.
ح- دعوته لبناء قدرات دفاع جوي لبنانية تردع الطيران الإسرائيلي.
ط- خلق وتنمية ثقافة المقاومة في نفوس جميع اللبنانيين.

3- سيئات "الشعب المقاوم":

أ- تعميم المقاومة في القرى يؤدي إلى وجود "ميليشيات شعبية"، يمكن أن تخرج عن سلطة الدولة وقراراتها.
ب- صعوبة التنسيق بين مركزية قرار الدولة، ولا مركزية التنفيذ للميليشيات المتوزعة على الأراضي اللبنانية.
ج- صعوبة تأمين الموارد المالية للحصول على شبكة دفاع جوي قادرة على مواجهة القوات الجوية المعادية، ناهيك عن صعوبة تأمين الجهة الموافقة على تزويدنا بمثل هذه الشبكة.

4- التقييم العام لـ "الشعب المقاوم":

برغم تحديده للأخطار الخارجية والداخلية بدقة، وتحليله العميق للواقع الداخلي، ومراعاته المصالح الوطنية اللبنانية من خلال وضع حدودٍ لطموح لبنان، وحصر إستعمال السلاح بالدفاع عن الوجود، وخصوصاً لمكافحة الإرهاب والتوطين الفلسطيني، إلا أن تصور "الشعب المقاوم" لا يحقق كل مصالح الأمن المادي، لأنه يدعو إلى تسليح الشعب اللبناني كله لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وهو ما قد يخلق تنظيمات مسلحة خارجة عن سلطة الدولة اللبنانية، ويمكن أن يؤدي إلى انفلات الوضع الأمني.

رابعاً: "دمج المقاومة بالجيش اللبناني":

1- الأفكار الرئيسية:

يعتمد هذا التصور على نقل قدرات المقاومة تدريجياً إلى الجيش اللبناني، تمهيداً لدمجها فيه، مع اعتبار المواثيق والمعاهدات الدولية الأساس لحماية لبنان. قدم هذا التصور فخامة الرئيس السابق العماد ميشال سليمان، مدعوماً من الحزب التقدمي الإشتراكي، وهو يذكر ثلاثة أخطار تهدد لبنان: الأول هو العدو الإسرائيلي، الذي لا يزال يكرر إعتداءاته على السيادة اللبنانية، ولا يزال يحتل جزءاً من الأراضي اللبنانية، وهو يطمع بجزءٍ من ثروتنا المائية والنفطية. الثاني هو الإرهاب الذي يعمل على التعرض لهيبة الدولة باستهداف القوى الأمنية وقوات الأمم المتحدة. أما الثالث فهو السلاح العشوائي المنتشر في كل لبنان والذي يساهم في إشعال الفتنة بين اللبنانيين وفي تهديد الوحدة الوطنية. لذلك، يشدد هذا التصور على اعتماد استراتيجية متكاملة عمادها الجيش اللبناني لمواجهة جميع الأخطار، عبر التمسك باتفاق الهدنة العامة الموقع في 23 آذار 1949، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية المحتلة إستناداً للفصل الثالث من وثيقة

الوفاق الوطني، والسير بعملية ترسيم الحدود الدولية للبنان المشار إليها في القرار 1701، والسعي إلى إلزام إسرائيل تطبيق هذا القرار، إضافةً إلى النقل التدريجي لعدد من مهمات اليونيفيل إلى الجيش اللبناني. تتلازم هذه الأعمال مع حماية سيادة لبنان واستقلاله عبر تفعيل حضور لبنان في المحافل الدولية، والعمل على الحؤول دون أي شكلٍ من أشكال التوطين. كما يطرح هذا التصور تعزيز القدرة العسكرية اللبنانية عبر وضع خطة للدفاع عن لبنان من خلال تسليح وتجهيز الجيش بمعدات وأسلحة حديثة، وإنشاء مركز تدريب لرفع جاهزية قواته المنتشرة في الجنوب، ووضع الأطر والآليات المناسبة لاستعمال سلاح المقاومة ووضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الإحتلال. يتلازم ذلك مع العمل على بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز القوى الأمنية، وتطوير الإقتصاد، واستثمار حقوق لبنان الكاملة في ثروته الطبيعية، بما يتوافق مع إعلان بعبدا القاضي بإعلان حياد لبنان.[140]

2- حسنات "دمج المقاومة بالجيش اللبناني":

أ- إعترافه بعدائية الكيان الإسرائيلي وأطماعه التوسعية.

ب- توصيفه للأخطار الدقيقة التي يتعرض لها لبنان، داخلياً وخارجياً.

ج- رغبته بقيام الدولة القوية القادرة، ورغبته في تحييد لبنان لحمايته من الإعتداءات المتكررة على أراضيه.

د- التمسك بقرارات الشرعية الدولية.

هـ- إعترافه الضمني بقدرات المقاومة ورغبته في الإستفادة منها على اعتبار أنها وسيلة قوة وطنية.

3- سيئات "دمج المقاومة بالجيش اللبناني":

أ- لا يمكن الإتكال على قرارات الشرعية الدولية ودعم المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بخصوص أي شيء.

ب- لا يمكن الإتكال على إتفاقية الهدنة الموقعة مع إسرائيل لأنها لا تلتزم بها.

ج- لا يمكن الإتكال على "حياد لبنان" لأن أطماع إسرائيل العدوانية سوف يدفعها حتماً لخرق هذا الحياد.[141]

د- لا يمكن الإتكال على السلطة السياسية لدعم بناء جيش قوي مجهز بأحدث الوسائل العسكرية.

هـ- لا يأخذ بعين الإعتبار إرتباط سلاح المقاومة بمحاور إقليمية تصعب دمجه في الجيش اللبناني.

و- لا يأخذ بعين الإعتبار صعوبة تأمين التوازن مع الجيش الإسرائيلي.

4- التصور العام لـ"دمج المقاومة بالجيش اللبناني":

برغم اعترافه بإسرائيل عدواً، وبرغم إعترافه بقدرة المقاومة على ردع الكيان الإسرائيلي، وبرغم دعوته لبناء الدولة القوية، إلا أن المقاربة التي استعملها هذا التصور تؤدي إلى نزع وسيلة القوة الأساسية التي يملكها لبنان

---

[140] **نص تصور رئيس الجمهورية ميشال سليمان لـ"الاستراتيجية الوطنية الدفاعية المتكاملة" التي وزعها على المشاركين في طاولة الحوار**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.michelsleiman.org/arabic/...president/the-defense-strate...، تاريخ الدخول: 2020/3/23.

[141] إن الحياد المطروح في هذا التصور لا يكفي بالصيغة المطروحة هنا، بل يجب دعمه ومساندته عن طريق إتخاذ عدة إجراءات سنتناولها لاحقاً.

في مواجهة إسرائيل. فالإتكال على القرارات الدولية وعلى إتفاق الهدنة مع إسرائيل، أو أي إتفاق مستقبلي معها، لن يجدي نفعاً أمام عنصريتها وعدوانيتها وأهدافها التوسعية، وبالتالي لن يحقق الأمن المادي للبنان.

خامساً: خطة عمليات إستخدام وحدات الجيش اللبناني للقتال في مجموعات صغرى:

تعتمد هذه الخطة على تصور مستقبلي لقيادة الجيش اللبناني يقوم على تحويل الألوية الكلاسيكية والقوات الخاصة اللبنانية إلى مجموعات صغيرة لحظة بدء العدوان الإسرائيلي، إنطلاقاً من العقيدة اللبنانية التي تم تعميمها عام 1998. لكن، هناك صعوبات كبيرة أمام تطبيق هذه الخطة، أهمها:

1- **صعوبات تطبيق أسلوب القتال بمجموعات صغرى من قبل الوحدات الخاصة اللبنانية:**

تعتبر الوحدات الخاصة في الجيش اللبناني، المتمثلة بأفواج المغاوير ومغاوير البحر والمجوقل، وبفرعي مكافحة الإرهاب والتجسس والقوة الضاربة، ومدرسة القوات الخاصة، إحتياطاً لقيادة الجيش. وبحكم تكليف الجيش بعمليات حفظ الأمن والنقص في العديد والعتاد المطلوبين لتغطية كامل المساحة اللبنانية، وبحكم تدهور الوضع الأمني وتوتره باستمرار نتيجة الحوادث المسلحة وتكرار المظاهرات وغيرها من عمليات الإحتجاج، وبسبب إستمرار خطر المجموعات الفلسطينية المسلحة المتواجدة في المخيمات الفلسطينية، وبروز مشكلة النازحين السوريين واحتمال قيام المتطرفين منهم بعمليات أمنية إرهابية، تضطر القيادة إلى استعمال القوات الخاصة في عمليات حفظ الأمن والإستقرار. وفي حالة تكليف هذه القوات بعمليات المدافعة بالعمق بمجموعات صغيرة، فإن قيادة الجيش سوف تفقد الإحتياط القادر على التدخل في أية بؤرة أمنية متوترة في لبنان

وفرضت مهمات حفظ الأمن على الأفواج الخاصة إعادة النظر بتسليحها وتنظيمها وتدريبها لمواجهة الإرهاب والتنظيمات المسلحة. فاهتمت بالحصول على حاملات الجند والهواوين الثقيلة، وأعادت النظر بتنظيمها الذي أصبح أقرب إلى التنظيم الكلاسيكي لسرايا المشاة المؤللة. وبعدما كان أغلب تدريبها يرتكز على القيام بعمليات خاصة خلف خطوط العدو، أصبح يركز على مكافحة الإرهاب بواسطة القتال المشترك بين قوى البر والجو والبحر، مما حولها إلى قواتٍ تقليديةٍ بنكهةٍ خاصةٍ من ناحية المعنويات والتدريب والتجهيز. لذلك، في ظل التفوق الجوي والناري الإسرائيلي، تطرح أسئلة كثيرة حول قدرة هذه الأفواج على الوصول إلى قطاعاتها في الجنوب والبقاع الغربي بسبب قدرة العدو على تدمير قوافلها وآلياتها المتجهة نحو قطاعاتها، إضافةً إلى عدم إستعدادها ومعرفتها وتأقلمها مع الأرض والمحيط، وعدم تحضيرها لمواقعها القتالية.

2- **صعوبات تطبيق أسلوب الدفاع بمجموعات صغيرة من قبل ألوية الجيش اللبناني:**

كلفت ألوية الجيش اللبناني المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي بمهمة المدافعة عن قطاعاتها ضد العدو الإسرائيلي، فأقامت خطط المدافعة وجهزت مراكزها الأمامية وحصنتها ضد أي هجوم محتمل. لكن، هذه الألوية مكلفة أيضاً بمهمات حفظ أمن روتينية مثل تسيير دوريات وإقامة حواجز تفتيش ومداهمة مطلوبين وغيرها، مما أدى إلى انكشاف تحركاتها ومراكزها ووحداتها وآلياتها ونشاطاتها، فأضحت أهدافاً يسهل على

الإسرائيلي إستهدافها فور نيته ذلك. وحتى لو سلمنا جدلاً أنه يمكن لهذه الألوية أن تتخذ مواقعها ومراكزها القتالية المخططة سابقاً فور ظهور بوادر العدوان، إلا أن التفوق النوعي الإسرائيلي وقوة النيران التي يملكها، يجعل من الصعب على وحدات كلاسيكية فقيرة التجهيز والعتاد أن تصمد وتدافع طوال المدة المطلوبة.

لا تستطيع هذه الألوية التحول إلى تطبيق مفهوم الدفاع بمجموعات صغيرة للأسباب الأساسية التالية:

أ- مهمات حفظ الأمن المكلفة بها، والتي تحول دون تركيز جهودها نحو القتال ضد العدو الإسرائيلي.

ب-مراكز القيادة والسيطرة والمراكز العسكرية المعتلمة وغير المحصنة وغير المحضرة للقتال، وعدم تحضير مراكز محصنة ومموهة في عمق بقعة القتال، وعلى محاور تقدم العدو الأساسية، على الرغم من تحضير مواقع محصنة على الجبهة الأمامية.

ج- التحركات المكشوفة على الطرقات وبين المراكز للآليات والوحدات العسكرية.

د- عدم الإستعداد المعنوي والنفسي والجسدي من قبل عناصر الألوية على اختلاف رتبهم للقتال ضد العدو، إذ أن القتال بمجموعات صغيرة بحاجة إلى عناصر ذات معنويات مرتفعة ومدربة تدريباً خاصاً يؤهلها للقتال أياماً كثيرة من دون الإعتماد على مصادر التغذية والمياه المعتادة.

هـ-أسلوب عمل الألوية الذي يعتمد القتال الكلاسيكي القائم على الدفاع بمركزية التخطيط والتنفيذ، بينما أسلوب الدفاع بمجموعات صغيرة بحاجة إلى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

و- تسليح الألوية وتجهيزها بالمدرعات وحاملات الجند والآليات والمعدات الثقيلة تصعب على القيادة دمجها في مجموعات صغيرة أو الإستغناء عنها. كما أن هذه الآليات تشكل أهدافاً يسهل تدميرها من قبل العدو.

ز- تنظيم الألوية غير الملائم، إذ أن أصغر وحدة قتالية كلاسيكية هي السرية، بينما يقتضي الدفاع بمجموعات صغيرة تنظيم أرهاط صغيرة لا يتجاوز عديد أفرادها الـ 6 عناصر.

ح- نظام التموين اللوجستي القائم على مخازن علنية ومسالك تموين معروفة تسلكها آليات عسكرية مكشوفة الهوية، وعدم الإهتمام بإقامة مراكز تموين محصنة ومموهة وعلى طول محاور تقدم العدو المحتملة.

ط- النظام الطبي الذي يرتكز على إخلاء الإصابات إلى أقرب مستشفى مدني أو عسكري عوضاً عن الإهتمام بإقامة نقاط أو مستشفيات ميدانية في البيوت والملاجئ المحصنة على طول محاور التقدم المحتملة للعدو.

ي-نظام الإشارة التقليدي المرتكز على أجهزة الإتصالات اللاسلكية غير المتطورة وعلى الهواتف المدنية والشبكة المقفلة، عوضاً عن التركيز على خطوط الهاتف الحقلية أو نظام الإتصالات الثابتة.

ك-نظام التدريب الذي يركز على القتال الكلاسيكي من دون التشديد على القتال بمجموعات صغيرة.

ل- نظام إستراحات ومأذونيات الألوية يجعل من السهل إختراق عناصرها وتتبع تحركاتهم ونظام عملهم.

م- إنقطاع عمل الإستعلام والمراقبة نتيجة العمل الروتيني اليومي في الألوية وحالات وأوضاع العسكريين.

ن- القيود الناتجة عن العوامل السياسية والشعبية في منطقة الجنوب (وجود المقاومة- قوات اليونيفيل- عدم وجود قرار لبناني جامع مما يحد قليلاً من استقلالية العمل).

الفصل الثاني: التقييم والتخطيط الاستراتيجي: المقاربة الشاملة لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني":

بعد أن قمنا في الفصل الأول بالتحليل الاستراتيجي للبيئات الدولية والإقليمية والمحلية، نكون قد وضعنا الأسس الثابتة التي نرتكز عليها لاستكمال وضع الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية الموعودة. الخطوة التالية تكون بتقييم استراتيجي لهذه التحاليل للبيئات المذكورة تمهيداً لترجمة النتائج على شكل استراتيجية دفاعية وطنية تلائم لبنان والدفاع عن أمنه الوطني. الهدف من هذا الفصل هو استثمار واستغلال نتيجة التحليل الذي قمنا به في الفصل الأول لتأتي الاستراتيجية الدفاعية الوطنية اللبنانية ملائمة ومناسبة وواقعية وتأخذ بعين الإعتبار تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى.

سنقوم في المبحث الأول من هذا الفصل بمرحلة التقييم الاستراتيجي حيث نستند إلى التحليل الاستراتيجي لنستنتج إفتراضات نعتبرها حقيقية وننطلق منها لتحديد دقيق للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني اللبناني، وما هي الفرص التي يمكن للبنان إستثمارها للدفاع عن نفسه في خضم التحولات والأزمات والصراعات التي تعصف بالمجتمعات الدولية والإقليمية والمحلية، وتأثيرها على أمنه. إن نتيجة التحديات والتهديدات والفرص تترجم بتحديد دقيق للمصالح الوطنية اللبنانية التي تعبر عن تطلعات وطموحات الدولة اللبنانية، والتي يتم لاحقاً مقارنتها بوسائل قوتها.

أما في المبحث الثاني، فنقوم بترجمة القصور الذي ستبينه مقارنة المصالح الوطنية بوسائل قوة الدولة، لنضع استراتيجية دفاعية شاملة ضد التهديدات التي نعتبرها حقيقية على الأمن الوطني اللبناني والتي نكون قد خرجنا بها نتيجة تحليل البيئات في الفصل الأول. تراعي هذه الاستراتيجية الدفاعية الوضع اللبناني، وتحاول أن تضع على الطاولة وجهة نظر غير تقليدية للنظر إلى مسألة الدفاع عن لبنان، تراعي بشكل عام التحولات التي طرأت على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، خصوصاً ضرورة دمج القدرات العسكرية بالقدرات المدنية من جهة أولى، ودمج القدرات التقليدية بالقدرات غير التقليدية من جهة ثانية، وعدم حصر الاستراتيجية الدفاعية الوطنية اللبنانية بالجانب الدفاعي ضد التهديد الإسرائيلي، بل تضمينها الأسس اللازمة أيضاً لمواجهة التهديد الإرهابي من جهة ثالثة.

لقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التقييم الاستراتيجي للبيئات الدولية والإقليمية والمحلية.
- المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي: المقاربة الشاملة لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".

المبحث الأول: التقييم الاستراتيجي للبيئات الدولية والإقليمية والمحلية:

لا يمكن لأية استراتيجية أن تنجح من دون القدرة على ربط الوسائل بالأهداف، أي أن تستطيع هذه الوسائل الوطنية تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية. وفيما خص الاستراتيجية الدفاعية، لا يمكن تضييق نطاق الوسائل وحصرها بالطرق العسكرية التي لن تكفي لوحدها، بل يتوجب تحصينها ودعمها بمختلف الوسائل السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والإجتماعية والإستخبارية والمعلوماتية وغيرها من وسائل قوة الدولة. لكن كيف يمكن تحديد المصالح الوطنية ووسائل قوة الدولة؟ هل هذه المصالح والأهداف الوطنية ثابتة لا تتغير على مر الزمان، أم هي متغيرة بفعل تغير البيئات الدولية والإقليمية والمحلية؟ وهل وسائل قوة الدولة هي وسائل فعلية محققة على أرض الواقع، أم يمكن البحث والتفتيش والتمحيص في كل القدرات التي يمكن أن تكون موجودة ولكنها غير مستعملة بفعل الإنقسامات أو بفعل التناحر والإختلاف؟ وهل وسائل قوة الدولة اللبنانية قادرة على تحقيق المصالح الوطنية التي يفترض أن تكون قد وضعتها؟ وإذا كانت الإجابة لا، فما هي الطريقة لتحقيق التوازن بين وسائل قوة الدولة اللبنانية ومصالحها للدفاع عن أراضيها؟

سنحاول في هذا المبحث أن نجاوب على هذه الأسئلة، حيث يكون هدفنا النهائي تحديد دقيق لمصالح لبنان الوطنية ووسائل قوتها، الأمر الذي عجزت الدولة اللبنانية عن تنفيذه حتى الآن، واستثمار كل القدرات الوطنية الموجودة والكامنة، المستغلة وغير المستغلة، في سبيل الدفاع عن سيادة لبنان ووحدة أراضيه ضد كافة التهديدات التي تواجهه، وفي سبيل مواجهة جميع التحديات التي تعترض سبيله. طبعاً، في معرض ذكرنا جميع وسائل قوة الدولة، سنركز على المقاربة العسكرية، التي هي أساس دراستنا، والتي سنفرد المبحث التالي كاملاً للتكلم عنها، من دون أن يعني ذلك تقليلنا من أهمية باقي المقاربات.

إنطلاقاً مما سبق، قسمنا هذا المبحث إلى فقرتين:

- الفقرة الأولى: الإفتراضات والتحديات والتهديدات والفرص والمصالح الوطنية.
- الفقرة الثانية: وسائل قوة الدولة وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية.

الفقرة الأولى: الإفتراضات والتحديات والتهديدات والفرص والمصالح الوطنية:

سنقوم في هذه الفقرة بتقييم استراتيجي للتحليل الاستراتيجي للبيئتين الدولية والإقليمية. سنفترض الحقائق التي نعتقد أنها موجودة في البيئات الدولية والإقليمية والمحلية، والتي نراها أقرب إلى المنطق، ونبني عليها لتحديد دقيق لجميع التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني اللبناني. تختلف التحديات عن التهديدات كما سوف نرى، والإختلاف ناتج عن الضرر والأذى الجسدي والمادي الذي يمكن أن تسببه للبنان وشعبه أولاً، وعن طرق وأساليب مواجهتها ثانياً. كما تساعد الإفترضات على استبيان الفرص التي يمكن للبنان الإستفادة منها لمواجهة التحديات والتهديدات على أمنه الوطني، والتي يمكن للبنان أن يستغلها بفعل التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. ولكي ننهي مرحلة تقييم البيئات الدولية والإقليمية والمحلية، لا بد لنا من تحديد المصالح الوطنية اللبنانية التي نعتقد أن على الدولة اللبنانية أن تسعى لتحقيقها، والتي يمكن أن تكون ثابتة لا تتغير، مثل الحفاظ على الأمن والإستقرار، أو يمكن أن تتغير كالتحالفات والصداقات الدولية والإقليمية، وغيرها من المصالح.

لقد قسمنا هذه الفقرة إلى خمسة بنود:

- البند الأول: الإفتراضات.
- البند الثاني: التحديات.
- البند الثالث: التهديدات.
- البند الرابع: الفرص التي يمكن للبنان الإستفادة منها نتيجة التحليل الاستراتيجي.
- البند الخامس: المصالح الوطنية اللبنانية.

البند الأول: الإفتراضات:

الإفتراضات هي أفكار نشكلها بأنفسنا ونقبلها على أنها الحقيقة. هي "تقديرات أن فكرةً ما هي الحقيقة بغض النظر عن الأفكار الموجودة الأخرى، والتي يمكن أن تكون حقيقية، وهي يمكن أن تكون مفيدة في توفير أساس للعمل، لكنها قد تكون خطيرة عند قبولها كحقيقة صافية دون فحص شامل ودليل كافٍ".[142] إنطلاقاً من هذا التعريف، سنقوم في هذا البند باستخراج الإفتراضات كنتيجة للتحليل الذي أجريناه في الفصل الأول للبيئات الدولية والإقليمية والمحلية، مع التذكير أنه لا يوجد دليل مادي للتأكد من حقيقتها، بل هي أفكار تحليلية سوف نستند إليها لوضع المصالح الوطنية ووسائل قوة الدولة.

أولاً: الإفتراضات من تقييم البيئة الدولية:

1- الإفتراضات العامة:

أ- المجتمع الدولي لا يفهم إلا بلغة القوة، وسيبقى توازن القوى والمصالح هو الذي يسير العلاقات الدولية والقوانين الدولية.

ب-سيظهر نظام دولي جديد مستقبلاً، على أن تبقى الولايات المتحدة رائدته، وعلى أن يتم التشكيك بصدقيتها نتيجةً لسياساتها المتفلتة من مراعاة القوانين والمثل والقيم الدولية.

ج- سيدور التنافس بين القيم الأخلاقية المثالية (العدالة- الحرية- المساواة- حقوق الإنسان- الديمقراطية-...) والقيم الواقعية (توازن القوى- المصالح-...)، لكن القرارات الدولية المتعلقة بالحقوق العربية لن تطبق.

د- ستبقى الهيئة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن مكاناً للحوار وإيصال الرسائل ورفع الصوت.

هـ-سيبرز دور كبير لروسيا والصين في النظام الدولي الجديد، وستبدأ أوروبا بالتمايز عن السياسات الأميركية مع إفتراض حدوث مشاكل إقتصادية وإجتماعية فيها، على أن تبقى التحالفات الحالية وإمكانية بروز بعض المتغيرات الموضعية.

و- ستزداد حدة الصراعات على مصادر الطاقة بين الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة وروسيا والصين. كما ستزداد وتيرة الصراعات المسلحة والحروب بسبب ضغط المجمع الصناعي العسكري وكارتيلات النفط مما يؤدي إلى تزايد الضغط على الإقتصاد العالمي، واستفادة هذا المجمع مادياً.

ز- سيؤثر وباء كورونا سلباً على استمرار تردي الإقتصاد العالمي.

ح- أسلحة الدمار الشامل هي العامل الأبرز الذي يردع الدول الكبرى عن إشعال الحروب فيما بينها.

ط- تردي الوضع الاقتصادي يسهل تشكيل بيئة حاضنة للإرهاب الذي يبقى التهديد الأبرز دولياً.

---

[142] **What are assumptions? Definition and meaning** – Business Dictionary, the internet, available from: www.businessdictionary.com/definition/assumptions.html, date of entrance: 30/9/2020.

ي–التطور التكنولوجي يساعد في تجنيد الإرهابيين عن بعد.

ك–سوف يزداد الاعتماد العالمي على القوات الخاصة في ملاحقة الإرهابيين والقضاء عليهم، وعلى المقاربة الشاملة في مكافحة الإرهاب عالمياً.

2– التأثيرات على الأمن الوطني اللبناني:

أ– سيصبح لبنان ساحة للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، وستتحول الساحة اللبنانية إلى ساحة لتصفية حسابات دولية، مما يمكن أن يؤدي إلى استعمال المنظمات الإرهابية من قبل بعض الدول.

ب–لن تغامر روسيا بإغضاب الولايات المتحدة في لبنان، ولكنها ستحاول أن تحجز لها مكاناً في حق التنقيب عن النفط والغاز قبالة الشواطئ اللبنانية. كما ستحاول الصين الحصول على استثمارات في لبنان بهدف تكملة مشروعها الاستراتيجي "الحزام والطريق".

ج–ستزداد الضغوط الأميركية على لبنان، وستجهد الولايات المتحدة لفرض صفقة القرن عليه، مما يمكن أن يغير الوضع الديمغرافي، ويحدث حرباً أهلية.

د– ستزداد تدخلات الدول الكبرى في السياسة اللبنانية، بهدف حفظ حصتها في مصادر النفط والغاز المتوقع إكتشافها والتنقيب عنها واستثمارها قبالة السواحل اللبنانية.

هـ–ستستمر الولايات المتحدة وحلفائها بتطبيق حرب الجيل الخامس على لبنان بغرض تمرير شروطها، خصوصاً القبول بصفقة القرن، وترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وإخراج حزب الله من الحكومة، مما يمكن أن يهدد الأمن الوطني اللبناني بشكر خطير.

و– سيساهم وباء كورونا بتدهور الإقتصاد اللبناني.

ز– لا يستطيع الإتحاد الأوروبي مساعدة لبنان خارج إطار التنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية.

ح–سوف يتمدد الإرهاب ويحاول التوسع في لبنان، ومن المحتمل تعرض المصالح الأجنبية وخاصة الاميركية في لبنان لأعمال ارهابية، وسيزداد استعمال الحدود اللبنانية (البرية والبحرية) لأعمال ارهابية (in– out–in).

ط–سوف تواصل الدول الاجنبية وخاصة الولايات المتحدة دعمها المحدود للجيش اللبناني.

ي–سوف ترتفع وتيرة التنسيق والتعاون بين المجتمعين المدني والعسكري في لبنان.

ك–سوف ترتفع وتيرة التنسيق مع الاجهزة الصديقة والاجنبية، وسوف تزداد أهمية تبادل المعلومات معها.

ثانياً: الإفتراضات من تقييم البيئة الإقليمية:

1– الإفتراضات العامة:

أ– سترتفع حدة التوترات بين السعودية وإيران لتزعم العالم الإسلامي، وبين تركيا والسعودية لتزعم العالم السني، وبين تركيا وفرنسا لفرض السيطرة والنفوذ على شرقي المتوسط ، ولكن هؤلاء جميعاً لن يتحاربوا مباشرةً، بل بواسطة الحرب بالوكالة.

ب–سيلجأ بعض العرب، وخصوصاً دول الخليج إلى إسرائيل لحمايتها من إيران، مما سيؤدي أولاً إلى تصفية القضية الفلسطينية، وثانياً إلى ازدياد حدة العقوبات الأميركية على إيران، وثالثاً إلى ارتفاع حدة المقاومة للمشروع العربي الأميركي الإسرائيلي.

ج– لن تسمح روسيا بسقوط سوريا وستتعاون مع إيران وتركيا على ترتيب الوضع وإنهاء الحرب فيها والوصول إلى تسوية بغطاء وموافقة أميركيتين. كما ستعود سوريا إلى جامعة الدول العربية، وسيكون هناك تهافت كبير لإعادة إعمارها، ولاستثمار مصادر الطاقة الموجودة على أراضيها مياهها الإقليمية.

د– لن تتغير العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي لن تتغير الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، بالرغم من تغير التكتيكات المستعملة.

هـ–لن تسمح إسرائيل بتصاعد دور إيران، وستواصل عملياتها ضد ميليشياتها في سوريا.

و– سوف يؤدي استمرار النزاع في سوريا إلى استمرار الإعتماد على القوات الخاصة لرصد الإرهابيين والقضاء عليهم، وحماية المنشآت الحيوية، وخصوصاً لمنعهم من الحصول على أسلحة دمار شامل، وبالتالي، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الميزانيات المخصصة للقوات الخاصة.

ز– سوف يستمر التعاون والتنسيق الدولي والإقليمي بين الدول الصديقة وأجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة، خصوصاً قواتها الخاصة، لمكافحة الإرهاب.

ح– سوف يتزايد الإستثمار في المجتمعات الصغيرة عبر العمل على تنفيذ المقاربة الشاملة.

2– التأثيرات على الأمن الوطني اللبناني:

أ– ستبقى إسرائيل تعتدي على لبنان وتحاول زعزعة إستقراره وأمنه.

ب–لن تسمح إسرائيل للبنان بالإستفادة من طاقاته (المياه– النفط والغاز–...)، إلا بما يتلاءم مع مصالحها.

ج– لا يمكن مواجهة إسرائيل بالطرق التقليدية، بل بطرق غير تقليدية على غرار تجربة حزب الله.

د– لن تسمح إسرائيل بتصاعد دور حزب الله، وستحاول القضاء على قدراته بشتى الوسائل.

هـ–سوف يؤدي إستمرار صراع المحاور الدولية والإقليمية الى اتساع الشرخ المذهبي بين السنة والشيعة، واحتمال اندلاع نزاعات مسلحة بين الأطراف اللبنانية.

و– لن تقدم السعودية أية مساعدات إلى لبنان ما لم يتم تحجيم النفوذ الإيراني فيه، وإيران لن تتوقف عن دعم الشيعة وحزب الله، وستواصل تركيا محاولاتها للحصول على نفوذ قوي لها وملء الفراغ الذي تركته السعودية، وستحاول فرنسا منع التغلغل التركي، وستحاول سوريا إعادة نفوذها إلى لبنان.

ي–سوف تتأثر الساحة اللبنانية بعدم الإستقرار في سوريا، وسوف تُستغل الحدود اللبنانية السورية للتهريب وتسهيل دخول الإرهابيين إلى لبنان، وسوف يتم إستغلال وتجنيد العائدين من سوريا لتنفيذ أعمال إرهابية، كما سوف تُستغل الحدود البحرية اللبنانية للتهريب باتجاه أوروبا.

ز– سوف تتزايد الضغوط على لبنان لتوطين الفلسطينيين، ولإدماج السوريين وتسهيل إقامتهم فيه.

ح- سوف يؤدي توطين الفلسطينيين وتسهيل إقامة النازحين السوريين إلى شعور فئة كبيرة من اللبنانيين بالظلم والغبن، وإمكانية حملهم السلاح رفضاً للموضوع، وإلى تزايد الضغوط على الإقتصاد اللبناني والبنية التحتية اللبنانية، إضافةً إلى إمكانية تشكيل بيئة حاضنة للارهاب.

ط-سوف يؤدي قانون قيصر والعقوبات الأميركية إلى زيادة الضغط على الشعب السوري، مما يمكن أن يزيد هجرة السوريين إلى لبنان، وعدم قدرة لبنان على تصريف إنتاجه، مما يزيد من تدهور إقتصاده.

ي-سوف تتزايد الضغوط على لبنان للقبول بملف الترسيم البري والبحري مع إسرائيل.

ك-سوف يستمر الأمن الوطني اللبناني بتلقي الضربات الموجعة نتيجة الضغوط القصوى التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية على إيران وعلى حزب الله.

ثالثاً: الإفتراضات من تقييم البيئة المحلية:

1- التأثيرات على الأمن الوطني اللبناني والناتجة عن النظام اللبناني:

أ- لن يستقيم الوضع الداخلي اللبناني ولن يشهد لبنان الإستقرار المرجو من دون إعادة النظر بالنظام السياسي والإقتصادي، وإعادة صياغة دستور جديد يتقيد الجميع به.

ب-سوف يستمر الإنقسام الداخلي حول السياسة الإقتصادية، مما سيؤدي إلى مزيد من التدهور الإقتصادي.

ج- سوف يستمر الفساد مع إستمرار تدني قطاعات وإدارات الدولة.

د- سوف تستمر الذهنية الإقطاعية والمذهبية والطائفية.

هـ-سوف يتصاعد الخطاب الطائفي والمذهبي بفعل استمرار الإنقسام السياسي.

2- التأثيرات على الأمن الوطني اللبناني والناتجة عن الصراع مع إسرائيل:

أ- لم يعد الوضع اللبناني الداخلي قادراً على تحمل الإشكالية المتعلقة بسلاح حزب الله.

ب-سيبقى التفاوت قائماً بين قدرات الجيشين اللبناني والإسرائيلي لمصلحة الأخير.

ج- يجب على أية استراتيجية دفاعية أن تهتدي بالطريقة والأسلوب التي قاتل بها حزب الله العدو الإسرائيلي.

د- لن يتخلى حزب الله عن سلاحه، ولن تتخلى إسرائيل عن محاولاتها للقضاء على قدراته.

هـ- لا يمكن الأخذ بالتصورات التي قدمها الفرقاء السياسيون حول الاستراتيجية الدفاعية لأنها ليست فعالة.

و- لا يمكن للبنان التنقيب عن النفط والغاز واستثمارهما من دون موافقة أميركية وإسرائيلية، وخصوصاً من دون ترسيم للحدود البحرية.

ز- سوف يستمر الصراع السياسي الداخلي حول المقاومة، إلى حين الإتفاق على استراتيجية دفاعية.

3- التأثيرات على الأمن الوطني اللبناني والناتجة عن الإرهاب:

أ- سيستمر تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل بيئة حاضنة للإرهاب وتزايد الأفكار المتطرفة.

ب-سوف تتأثر فاعلية الجيش اللبناني وقدراته نتيجة تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، بالرغم من أنه سيبقى الضمانة الوطنية لحفظ الأمن الداخلي: فسوف تتأثر معنويات العسكريين وانتاجيتهم، وسوف يُنهك الجيش بمهمات حفظ الأمن وتثبيت الاستقرار وحماية السلم الأهلي.

ج- سيقود البند ب أعلاه إلى صعوبات في تنفيذ المهام الموكلة الى الجيش بسبب تزايد المهمات الموكلة اليه بشكل يفوق قدرته على التحمل، وعدم قدرته على تأمين قطع البدل والأصناف اللوجستية إضافةً إلى ضعف العديد وارتفاع متوسط عمر العسكريين (جيش هرم).

د- سيسبب استمرار صراع المحاور الدولية والإقليمية والإنقسامات اللبنانية بخطر إندلاع فتنة سنية شيعية.

هـ- سوف يتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية، خصوصاً في المخيمات الفلسطينية والسورية، حيث يمكن أن يتم تفعيل الخلايا النائمة في التوقيت المناسب لتنفيذ عمليات إرهابية.

و- سوف يستمر التهريب عبر الحدود اللبنانية- السورية، حيث من المرجح أن تتزايد الضغوط الدولية على لبنان لمكافحة تبييض الأموال وتهريب السلاح وتسلل الإرهابيين عبر الحدود، مما يحتم إستمرار الجهود لتطوير قدرات الجيش اللبناني.

ز- سوف يستمر الدعم الدولي، خصوصاً الأميركي للبنان، مع عدم إستبعاد فرضية توقفه لأسباب سياسية.

ح- سوف يستمر التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية اللبنانية لمكافحة النشاطات الإرهابية.

ط- سوف تتزايد النزاعات المسلحة بخلفية مذهبية، كلما ارتفع منسوب التوتر الإقليمي.

ي- سيستمر الإعتماد على القوات الخاصة اللبنانية لمكافحة الإرهاب، بالتنسيق مع القوات الجوية والبحرية.

ك- سوف نشهد عمليات هروب عبر البحر باتجاه أوروبا، مما يحتم مراقبة الشواطئ اللبنانية.

<u>البند الثاني: التحديات:</u>

أن التهديد من شأنه إلحاق ضرر جسدي أو عقلي فعلي، أي هو عمل يمكن أن يتسبب بالألم والمعاناة وربما الموت. أما التحدي فهو لا يعني أي خطر أو ضرر، بل هو صعوبة في مواجهة أمر أو مسألة، وهي إن استفحلت، ربما تتحول إلى تهديد. عادةً ما يتم النظر إلى التهديد على أنه فرصة لفقدان وسيلة قوة الدولة أو مواردها، بينما ينظر إلى التحدي على أنه فرصة لزيادة وسيلة قوة الدولة ومواردها. لذلك، لا يتم التعامل مع التحديات كما يتم التعامل مع التهديدات، إذ تختلف الوسائل المستعملة للمواجهة والمجابهة، خصوصاً أن التهديدات هي قضايا وجودية تتعلق بالأمن المادي والجسدي، ويقتضي مواجهتها بكل السبل المتاحة، أما التحديات فهي قضايا متغيرة، تتعلق بالقدرة على المواجهة بواسطة الطرق الدبلوماسية والسياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

<u>أولاً: تغير النظام الدولي وانعكاسه على لبنان:</u>

1- تغير النظام الدولي الحالي، إلى آخر يتميز بثنائية جديدة، تستغل لبنان ساحة من ساحات الصراع الاستراتيجي، وإمكانية تأثر المصلحة اللبنانية سلباً بسبب تغير المصالح الدولية.

2- إستمرار حالة عدم الإستقرار في لبنان نتيجة عدم التوافق الدولي.
3- تراجع الإقتصاد العالمي نتيجة وباء كورونا، مما سوف يرتد سلباً على الإقتصاد اللبناني.
4- تأثر لبنان سلباً من صراع الدول الكبرى على موارد الطاقة العالمية.
5- إشتداد الأزمات الإقتصادية العالمية وتصاعد دور المجمع الصناعي العسكري وكارتيلات النفط.
6- السعي لتطبيق شرق أوسط جديد (تفتيت المنطقة إلى دول طائفية ومذهبية- تمرير صفقة القرن-...)

ثانياً: إستمرار تعاطف ودعم المجتمع الدولي للكيان الإسرائيلي:

1- إستمرار غض نظر المجتمع الدولي عن الإعتداءات الإسرائيلية على اختلاف أنواعها.
2- دعم المجتمع الدولي لإسرائيل عندما تتخذ إجراءات تحد من تصاعد قوة حزب الله.
3- عدم تعاطف الدول الكبرى والمجتمع الدولي مع القضية اللبنانية، واستمرار تعاطفهم مع الكيان الإسرائيلي.
4- صعوبة إقناع الإدارة الأميركية بأحقية الموقف اللبناني في ظل إستمرار دعمها لإسرائيل.
5- إستمرار العقوبات الأميركية على لبنان، وإمكانية معاملة الشعب اللبناني بطريقة لا أخلاقية وعدم مبالاة.
6- تأثر الوضع اللبناني بسبب غياب الدعم الأوروبي الجدي.

ثالثاً: تصاعد حدة التوترات في منطقة الشرق الأوسط:

1- تصاعد حدة التوتر بين السعودية وإيران سيؤدي إلى إستغلالهما الساحة اللبنانية لتصفية الحسابات وإيصال الرسائل المتبادلة، مما يؤدي إلى تسعير الصراع السني- الشيعي.
2- تصاعد حدة التوتر بين السعودية وتركيا سيؤدي أيضاً إلى استغلال الساحة اللبنانية السنية، مما يمكن أن يؤدي إلى انقسام حاد داخل المذهب السني.
3- تصاعد حدة التوتر بين تركيا وفرنسا على النفوذ في شرقي المتوسط، سيؤدي إلى تناقض في مصالح الدول، مما يمكن أن نرى تقارباً بين فرنسا وحزب الله في الداخل اللبناني، ويمكن أن يؤدي التغلغل التركي في لبنان إلى اصطدام المجموعات التابعة لها مع حزب الله.
4- تمدد الفكر التكفيري المتطرف إلى الدول الإقليمية المجاورة، ومنها إلى لبنان.
5- تصاعد وتيرة التمدد التركي العثماني الذي يستغل غياب المملكة العربية السعودية عن دعم سنة لبنان.
6- إستمرار وتيرة المشروع الإيراني الهادف إلى ربط العراق وسوريا واليمن ولبنان للوصول إلى البحر المتوسط، والتقرب من الحدود الإسرائيلية.
7- تدهور الوضع في سوريا مجدداً وعودة المجموعات المسلحة إلى الحدود الشرقية.
8- تحول لبنان إلى ساحة مواجهة بين إيران وحلفائها وإسرائيل وحلفائها.

رابعاً: استمرار تدهور وتآكل الدولة اللبنانية:

1- إستمرار الأزمة الإقتصادية، وإنهيار الليرة اللبنانية.
2- تصاعد الضغوط على لبنان من المؤسسات الدولية.

3- ربط لبنان بالقرارات الدولية، مما يؤدي إلى استمرار التعدي على سيادته واستقلاله وقراره الحر.
4- إستمرار هدر المال العام وارتفاع نسبة البطالة وانهيار سوق العمل، وعدم القدرة على استيفاء الديون.
5- إستمرار تخلف الإدارات الرسمية وعدم تطورها بما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية.
6- إستمرار التوترات والنزاعات المسلحة بين الأفرقاء اللبنانيين، مما يؤدي إلى عدم إستقرار مالي واقتصادي.
7- إستغلال إسرائيل وأجهزة المخابرات الأجنبية للإنقسام السياسي لتسعير حدة النزاع السني الشيعي.
8- زعزعة ثقة المواطنين بقدرة الجيش، وسعي إسرائيل لقطع التمويل الغربي، وخصوصاً الأميركي.
9- استمرار الإنقسامات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بفعل إرتفاع حدة صراع المحاور الدولية والإقليمية.

خامساً: وضع استراتيجية دفاعية ملائمة للدفاع عن لبنان:

1- إستمرار قدرة الجيش على تنفيذ المهمات المتزايدة في ظل نقص فادح في العديد والتجهيز.
2- المحافظة على جهوزية الوحدات الخاصة (تدريب، عتاد، سلاح، ذخيرة،...) لتنفيذ المهمات.
3- المحافظة على جهوزية القوات الجوية والبحرية والحدودية في ظل الموازنة المتقشفة وتدني القدرة الشرائية.
4- القدرة على ضبط الحدود البرية والبحرية.
5- المحافظة على الدعم الدولي للجيش.
6- الحصول على القدرة الفعالة والآمنة في الحرب السيبرانية.
7- صياغة استراتيجية دفاعية تتفق عليها جميع الأطراف اللبنانية وتضع قرارات الحرب والسلم بيد الدولة.

البند الثالث: التهديدات:

التهديدات هي نوايا علنية أو مبطنة يطلقها العدو وتعبر عن نيته إلحاق الشر أو الإصابة أو الضرر أو الألم أو أي عمل عدائي آخر، ويمكن أن يؤدي إلى التسبب بأضرار جسيمة للدولة، وهي قد تحدث وقد لا تحدث. كما يمكن أن تكون التهديدات مؤشرات ناتجة عن تحليل عميق وتعبر عن إحتمالات حدوث أحداث وشيكة غير مرغوب فيها، تؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة في حال لم تعالج قبل حدوثها. سنقوم في هذا البند بتلخيص التهديدات التي برأينا تستهدف الأمن الوطني اللبناني، وهي تهديدات شاملة، تتضمن تهديدات عسكرية وغيرها، بما في ذلك خطر العدو الإسرائيلي، والتدخل في الشؤون اللبنانية، والإرهاب والجريمة والأمن الاقتصادي وأمن الطاقة والأمن البيئي والأمن الغذائي وغيرها.

أولاً: التهديدات الإسرائيلية:

1- إحتلال اراضي لبنانية.
2- منع لبنان من الإستفادة من ثرواته المائية والنفطية والغازية.
3- منع لبنان من إستعادة مكانته الإقتصادية والتجارية والمالية.
4- تدمير البنية التحتية اللبنانية أو قصف أهداف مختارة أو إغتيال شخصيات لبنانية أو القيام بتفجيرات تطال السكان والمنشآت.

5- التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية.
6- شرذمة لبنان والمساهمة في تقسيمه.
7- إذكاء نار الفتنة المذهبية والطائفية.
8- منع عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم في فلسطين المحتلة، وبالتالي توطينهم في لبنان.
9- التجسس على لبنان وتجنيد العملاء.
10- منع الجيش اللبناني من التسلح والتزود بالسلاح النوعي والتكنولوجيا المتطورة.
11- إستعمال القنابل العنقودية والصواريخ المحرمة دولياً.
12- إستمرار التهديدات الإسرائيلية يؤدي إلى استمرار إشكالية حزب الله، مما يؤدي إلى استمرار الخلل في قوة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الاراضي اللبنانية.

ثانياً: التهديدات الإرهابية:

1- الإغتيالات والتفجيرات والعبوات غير النظامية IEDs.
2- الإعتداءات بالصواريخ أو الهواوين على الأحياء السكنية.
3- الإعتداءات بالصواريخ على الطائرات والطوافات.
4- إذكاء نار الفتنة المذهبية.
5- عزل منطقة معينة في لبنان والسيطرة عليها وإعلان إمارة إسلامية.
6- عمليات نفسية (ذبح- شنق- حرق- إعدام- إغراق- سحل-...).
7- إستعمال أسلحة الدمار الشامل NBC.
8- عمليات خطف رهائن.
9- الذئاب المنفردة.

ثالثاً: إسقاط حق العودة وتوطين الفلسطينيين في لبنان، والخوف من توطين النازحين السوريين مستقبلاً:

1- توطين الفلسطينيين، والعمل على إدماج السوريين في المجتمع اللبناني تمهيداً لتوطينهم، مما يؤدي إلى تغير الوضع الديمغرافي اللبناني لمصلحة المسلمين، خصوصاً السنة، وتصاعد حدة التوترات المذهبية والطائفية مما سوف يؤدي إلى فتنة سنية شيعية، وفتنة إسلامية مسيحية، تقود حتماً إلى حرب أهلية.
2- ارتفاع نسبة خسائر الإقتصاد اللبناني نتيجة عدم قدرة بنية الدولة التحتية على تأمين المستلزمات الحياتية الأساسية لمواطنيها وللـ"المواطنين الجدد"، وازدياد نسب البطالة والفقر والجريمة وغيرها من المشاكل.
3- تفلت السلاح الفلسطيني والسوري خارج المخيمات سيؤدي إلى إصطدامات مع قوى الشرعية اللبنانية، وسيؤدي حتماً إلى ارتفاع نسبة تدخلات القوى الإقليمية والدولية الراعية للتوطين، وإلى تصاعد دعوات المكونات اللبنانية بحاجتها إلى الأمن الذاتي، وإلى تمسك حزب الله بسلاحه أكثر من أي وقت مضى، مما يحول دون قيام الدولة السيدة القوية.

4- تدهور الوضع الإقتصادي نتيجة عدم قدرة البنية التحتية اللبنانية على استيعاب الأعداد الإضافية للسكان.
5- هجرة المسيحيين من لبنان وفقدان مميزات العيش المشترك.

رابعاً: تصاعد حدة الحروب الهجينة على لبنان.

1- تنافس القيم وغلبة المصالح عليها يؤذي الأمن الوطني اللبناني، لأن لبنان يتكل على احترام الدول الكبرى للقرارات الدولية وتنفيذها.
2- تأثر الأمن الوطني اللبناني بالظروف الإقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم، لأن الدول المصدرة للسلاح سوف تستغل النزاعات المسلحة لتبيع السلاح، ممايعني حاجتها إلى رفع حدة التوترات في المنطقة.
3- استخدام العقوبات الإقتصادية لفرض الشروط على لبنان.
4- إستخدام القوة الناعمة عبر الضغوط الدبلوماسية والثقافية لإظهار مدى رفض المجتمعات الإقليمية والدولية والمحلية لاستمرار المقاومة ضد إسرائيل.
5- تجييش الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي ضد سلاح المقاومة وحق الدولة اللبنانية في الدفاع عن أراضيها، عبر بث الشائعات وفبركة الأخبار الكاذبة وحرف المعلومات وحجب الوقائع.
6- تشويه صورة رجال الدولة اللبنانية بهدف إضعاف المعارضين للمشروع العربي الغربي.
7- تفكيك البنية الثقافية للبنان عبر إدخال وسائل تلهي الشباب اللبناني عن مفهوم الهوية الوطنية اللبنانية، وتشكك في قدراتهم على النهوض بلبنان عبر دفعهم إلى الهجرة وترك لبنان نهائياً.
8- التركيز على قوة المواقع الإلكترونية عبر ضخ معلومات وأفكار مزيفة تظهر جانباً معيناً ومتحيزاً، ليس بالضروري ان يكون واقعياً ويعبر عن الشارع اللبناني.
9- تمهيد الأرضية الملائمة للموافقة على التطبيع مع إسرائيل، عبر إظهار مدى التعاطف الشعبي العربي والإسلامي لإقامة السلام مع إسرائيل، وإظهار فوائده.
10- التهديد الدائم باستخدام القوة العسكرية المباشرة من قبل إسرائيل، أو القوة غير المباشرة عبر العملاء والجواسيس والمنظمات الإرهابية، وغيرها.
11- إن الخلافات الدولية حول أسلحة الدمار الشامل يمكن أن تجعل لبنان ساحة لتصفية الحسابات ومكاناً للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران، وهذا ما نراه حالياً من تصاعد حدة الضغوط القصوى على إيران وحلفائها في المنطقة، منهم حزب الله، مما يمكن أن يؤذي الأمن الوطني اللبناني.

البند الرابع: الفرص التي يمكن للبنان الإستفادة منها نتيجة التحليل الاستراتيجي:

الفرص هي أن تقوم الدولة بإستغلال الظرف والتوقيت المناسبين للقيام بشيء لطالما أرادت تحقيقه، أو لتحقيق شيءٍ ما ربما تكون قد خططت له أو لا، ولكن تنفيذه يفتح لها آفاقاً كبيرة للتقدم والتطور. يمكن العمل

على تحقيق هذه الفرص في المستقبل متى توافرت الظروف المناسبة، والتي تجعل من الممكن القيام بشيء ما تريد الدولة القيام به، والتي تأتي نتيجة تحليل عميق للإفتراضات والتهديدات التي ذكرناها في الفقرات السابقة.

<u>أولاً: تطوير النظام السياسي اللبناني:</u>

1- الإبتعاد عن سياسة المحاور وإظهار لبنان بمظهر الوسيط القادر على التحاور بين الجميع.

2- إظهار الصورة الحضارية للبنان المتمسك بالشرعية الدولية، وبالقيم الأخلاقية القائمة على العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وخصوصاً على العيش المشترك (لبنان ملتقى الحضارات).

3- تحصين الوضع الداخلي لحمايته من الإختراقات ومحاولات زعزعة أمنه واستقراره، وبالتالي تحقيق التوافق الداخلي والعمل على التطبيق الفعلي للديمقراطية.

4- تفعيل الحوار بين الأفرقاء اللبنانيين لمنع تفاقم الخلافات وعدم الإنزلاق نحو الصراع المسلح.

5- تطوير النظام السياسي اللبناني عبر تعديل بعض مواد الدستور غير الواضحة، وخصوصاً مسألة اتخاذ القرار داخل الحكومة، والطائفية السياسية، وتحديد المهل لكل من رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء.

<u>ثانياً: تطوير النظام الإقتصادي اللبناني:</u>

1- تحقيق الإكتفاء الإقتصادي الذاتي، عبر تطوير القطاع الإنتاجي (زراعة- صناعة...).

2- تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي عبر سلسلة قرارات تلبي حاجة الناس.

3- تفعيل المراقبة والمحاسبة والقضاء على الفساد.

4- وضع استراتيجيات علمية لحل مشاكل الكهرباء والمياه والنفايات وغيرها.

5- الإستفادة من القدرات اللبنانية لتفعيل عمل القطاعات الإنتاجية المترهلة، خصوصاً الصناعية والزراعية.

6- الإستفادة من الثروات المائية والغازية والنفطية الموجودة في مياهنا وأراضينا.

7- تعديل القوانين المتعلقة بإدارة الأموال، إن كان في مصرف لبنان أو في المصارف بشكل عام.

8- الإستفادة من عملية إعمار سوريا لإنعاش الإقتصاد اللبناني.

<u>ثالثاً: الإستفادة من الدعم الدولي المتزايد لتلمس حلول تلائم لبنان ولمكافحة الإرهاب:</u>

1- الإستفادة من القرارات الدولية لتثبيت حق لبنان.

2- إقناع المجتمع الدولي بالعمل على إعادة الأراضي اللبنانية المحتلة للتخلص من ذريعة الإحتفاظ بالسلاح.

3- إقناع المجتمع الدولي بالعمل على حل مشكلة النازحين السوريين وإعادتهم إلى أراضيهم، وبعدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على حساب المصالح اللبنانية، وضرورة مراعاة خصوصياته الطائفية والمذهبية.

4- طلب الدعم الدولي لإستمرار مكافحة الإرهاب.

5- تنويع مصادر تلقي الدعم، إذ يمكن للبنان الإستفادة من العروض الروسية للحصول على بعض الأسلحة والمعدات وتنويع مصادر التسلح وعدم الإكتفاء بمصدر واحد وهو الولايات المتحدة الأميركية، كون ذلك

قرار سيادي وطني يساعد على تحرر لبنان من التبعية للخارج، وعدم الإصطفاف مع أي محور من المحاور. كما لا يمكن للبنان الإستمرار بتجاهل العروض الصينية، لأنها يمكن أن تنعش الإقتصاد اللبناني وتخفف عنه أعباء الضغوط التي يرزح تحتها، ولكنه يستطيع إبعاد نفسه عن ساحة الصراع الصيني الأميركي عبر الإتفاق مع الصين على عدم تضمين الإتفاقيات معها أي شروط سياسية عليه.

رابعاً: وضع استراتيجية دفاعية تحمي لبنان:

1- وضع استراتيجية دفاع وطني لحماية لبنان من الإعتداءات الإسرائيلية، تؤدي في مرحلة أولى إلى تقوية القدرات العسكرية اللبنانية والإستفادة من سلاح المقاومة، وفي مرحلة ثانية إلى إدماجه في القوات المسلحة اللبنانية، ووضع قرارات الحرب والسلم في يد الدولة اللبنانية.

2- إقناع المجتمع الدولي بالعمل على تقوية قدرات الجيش اللبناني بهدف حفظ الأمن الداخلي، ومقاومة إسرائيل متى قررت العدوان عليه، ومكافحة الإرهاب الداخلي، والقضاء على التوترات والنزاعات المسلحة.

3- العمل على تقوية قدرات الوحدات العسكرية، خصوصاً القوات الخاصة، وقوات الحدود، وقدرات الإستعلام والإستخبارات C4ISR، والقدرة التكنولوجية، والقوات البحرية والجوية.

4- زيادة قدرات الجيش على القيام بالحرب النفسية والسيبرانية، وتفعيل الحملات الإعلامية لدعم الجيش اللبناني، مع تفعيل وتنمية التعاون المدني العسكري.

5- تنمية قدرات الأمن الداخلي بهدف إراحة الجيش اللبناني للتفرغ للمهمات الدفاعية.

6- وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب.

7- تنمية قدرات الدولة اللبنانية وأجهزتها الأمنية والمدنية على مواجهة الحروب الهجينة، مع وضع استراتيجية واضحة لتوعية الرأي العام من مخاطر إستعمالها في معارك لا تخدم الدولة اللبنانية، بل تخدم أهداف مشبوهة هدفها زرع الشقاق والخلاف بين اللبنانيين.

البند الخامس: المصالح الوطنية اللبنانية:

المصالح الوطنية هي الأهداف والمطالبات والطموحات، سواءً كانت اقتصاديةٍ أو عسكريةٍ أو ثقافيةٍ أو غير ذلك، والتي تحاول الدولة دائمًا الحفاظ عليها وحمايتها والدفاع عنها وتأمينها في العلاقات مع الدول الأخرى. وكما قال مورغنتاو، معنى المصلحة الوطنية هو البقاء، وحماية الهوية المادية والسياسية والثقافية ضد التعديات من قبل الدول القومية الأخرى.[143] إذاً، تبنى المصالح الوطنية على التهديدات والتحديات على الأمن الوطني، وعلى الفرص التي يمكن إستغلالها لحمايته. وبعد أن ذكرنا التهديدات والتحديات على لبنان، والفرص التي يمكن للبنان إستغلالها لتحقيق أمنه الوطني، سنقوم بهذا البند بذكر المصالح الوطنية اللبنانية.

---

[143] **National Interest: Meaning, Components and Methods**, ،the internet, available from: www.yourarticlelibrary.com/international–politics/national–interest–meaning…/48487, date of entrance: 10/9/2020.

أولاً: حفظ الأمن الوطني:

1- بناء قوة ردع قوية وقادرة على مواجهة أعداء لبنان، وبالتحديد حماية لبنان من الطموحات الإسرائيلية واعتداءات الجيش الإسرائيلي على أراضيه، وحماية لبنان من التنظيمات الإرهابية.

2- إيلاء الأهمية اللازمة لتطوير قدرات الجيش اللبناني، العددية واللوجستية والتسليحية، وتزويده بالمعدات التي تسمح له بالدفاع عن الأراضي اللبنانية، خصوصاً تلك التي تكسر التفوق النوعي الإسرائيلي في البحر والجو، والتي تساعده في مكافحة الإرهاب.

3- تطوير أساليب المواجهة مع العدو الإسرائيلي عبر تعلم الدروس والعبر من أساليب المقاومة اللبنانية في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، وبالتالي العمل على دمج أساليب غير نظامية وغير تقليدية مع الأساليب النظامية والتقليدية التي يستعملها الجيش اللبناني.

4- تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية على خوض الحروب الهجينة، خصوصاً مواجهة الحرب النفسية والحرب السيبرانية والإستعلام المضاد.

5- الدفاع عن السيادة اللبنانية، والتاكيد على وحدة لبنان ووحدة شعبه وأراضيه، وحماية جميع مكونات الشعب اللبناني وممتلكاته وموارده الاستراتيجية وإدارته الرسمية، مع التشديد على حماية القيم اللبنانية.

6- حفظ الأمن الداخلي ومنع الإخلال بالإستقرار والهدوء.

7- حماية الأراضي اللبنانية من التهديدات غير التقليدية، التي تشمل قدرة الدولة على منع التهديدات البيولوجية والكيماوية، وحتى النووية، التي يمكن إستعمالها من قبل المنظمات الإرهابية، أو من قبل العدو الإسرائيلي.

8- حماية الحدود اللبنانية من أية تغييرات مرتقبة، خصوصاً مع الخطط الموضوعة لتغيير الحدود.

9- حماية الحدود اللبنانية، الأرضية والبحرية والجوية، من الخروقات والتعديات على سيادتها، خصوصاً منع تهريب السلاح والمخدرات والبضائع والبشر.

10- إستعادة كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

11- بناء أجهزة أمنية قوية ومتناسقة، وتفعيل التعاون فيما بينها.

12- تحديث البنية التحتية اللازمة لتطوير قدرة القوات المسلحة في الدفاع عن الأمن الوطني اللبناني، والتي تشمل البنية الطبية والتعليمية والكهرباء والإتصالات، وغيرها.

13- تعزيز المرافئ الشرعية وتطويرها، كالمطار والمرافئ البحرية، والعمل على إقفال المرافئ غير الشرعية، وذلك بهدف ضبط الممنوعات التي تخل بالأمن الوطني اللبناني.

14- إستمرار التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة في مكافحة الإرهاب، وتطوير التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة الأمنية اللبنانية والمؤسسات الرسمية.

15- رفض صفقة القرن، وبالتالي رفض التوطين.

ثانياً: تأمين الرخاء والإزدهار الإقتصاديين:

1- إعادة النظر بالسياسة الإقتصادية والمالية، وتحويلها من سياسة خدماتية إلى إنتاجية.

2- تشجيع الإنتاج اللبناني، الزراعي والصناعي، وبالتالي تشجيع الصادرات الصناعية والزراعية.

3- حماية مشاريع الإستثمار اللبنانية، الفردية والجماعية، ومشاريع الإستثمار الأجنبية، وإدخال الشراكة اللبنانية على كل مشروع إستثماري أجنبي.

4- الإستفادة الآمنة والفعالة من كافة الموارد الاستراتيجية الوطنية عبر إستثمار حقول النفط والغاز والثروات المائية التي يتمتع بها لبنان.

5- تأسيس قوة إقتصادية لبنانية قادرة على الدفاع عن المصلحة اللبنانية، مع تطوير علاقات لبنان التجارية مع الدول الأخرى، شرط الحفاظ على إستقلالية القرار اللبناني، وعدم التأثر بالضغوط الخارجية.

6- زيادة قوة الدولة عبر تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية بهدف تحقيق الإكتفاء الصناعي والتقني والتكنولوجي الذاتي، وبالتالي الحد من الإعتماد اللبناني على الخارج.

7- تشجيع السياحة عبر وضع الخطط والبرامج السياحية في كل الأراضي اللبنانية، والعمل على تسويقها في الخارج لجذب السياح.

8- التخلص من كافة الديون المترتبة على لبنان.

9- تفعيل سوق العمل، وتخفيف البطالة.

10- وقف الفساد والهدر.

11- تطوير الموارد البشرية، وتعزيز الإبتكار العلمي والتكنولوجي والإقتصادي.

12- تطوير القدرة على التصنيع العسكري، والعمل على مقاومة الضغوط التي تقف سداً أمام لبنان لتنفيذ ذلك، وذلك بهدف تقليل التبعية للدول الإقليمية والدولية.

13- المساواة في فرض الضرائب على الأغنياء والفقراء، وحسب النسب التي تتلاءم مع دخلهم المالي.

14- المشاركة في إعادة إعمار سوريا.

15- تطوير وتفعيل المطارات والمرافئ والمعابر الحدودية.

ثالثاً: الحفاظ على القيم اللبنانية في الداخل:

1- الحفاظ على نظام العيش المشترك، ومنع الإخلال بالتوازن الطائفي والديمغرافي.

2- صيانة وحفظ الوحدة الوطنية عبر إشراك جميع المكونات الدينية والمذهبية والطائفية في القرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي، والعمل على تقريب المسافات بين الآراء المتفاوتة.

3- تشجيع وحماية الديمقراطية وتحقيق مشاركة جميع المكونات المجتمعية في الإنتخابات، والإبتعاد عن الرشوة الإنتخابية والغش والإحتيال الإنتخابيين، وتسهيل مبدأ تقاسم السلطة وانتقالها السلمي.

4- الحفاظ على حرية التعبير وحقوق الإنسان والحريات الدينية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والإعلامية.

5- تطبيق مبدأ سيادة القانون وشموليته، بمعنى تطبيقه على الجميع من دون إستثناء، والإبتعاد عن التسلح واستعمال القوة للحصول على المكاسب والمغانم والتوظيف الديني أو الطائفي أو المذهبي، مع ضرورة توعية الرأي العام إلى ضرورة التحلي بالإنضباط الخلقي وضبط النفس، وترك العدالة تأخذ مجراها.

6- تطبيق مفهوم الأمن الإجتماعي ومكافحة حالات إدمان المخدرات والكحول والإتجار بالبشر والبغاء والدعارة.

7- محاربة ثقافة الفساد المتغلغة في نفوس شريحة واسعة من اللبنانيين، حتى القضاء عليه.

8- تعميم ثقافة المواطنة الحقيقية، وحق الدفاع المشروع عن النفس التي تنص عليه جميع القرارات والمعاهدات الدولية.

9- العمل على ترسيخ فكرة الشرعية اللبنانية، وضرورة بسط القوات المسلحة اللبنانية سلطتها وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، وأن ذلك لا يشكل إضعافاً أو إستهدافاً لأية طائفة أو مذهب.

10- تعميم ثقافة الكرامة والعزة الوطنية، وضرورة وضع مصلحة البلاد فوق كل إعتبار، والتعصب للبنان ومقاومة كافة أنواع الضغوط الهادفة لتيسير المصالح الخارجية على حساب المصلحة الفردية، وبالتالي العمل على رفض العمالة للخارج، ورفض ثقافة الإتجار بالمصلحة الوطنية لصالح المصلحة الفردية.

11- تحصين المجتمع اللبناني ضد مخاطر الحروب الهجينة، والتعاون مع وسائل الإعلام لعدم إستغلالها واستثمار مقدراتها في سبيل تمرير أهداف مشبوهة ولعدم الإنجرار إلى متطلبات الدول الإقليمية والدولية، وبالتالي توعيتها لمعرفة الحد الفاصل بين الإضرار بالمصلحة العامة وتحقيق المصلحة الشخصية.

12- تعديل النظام التعليمي ليتلاءم مع التطورات التقنية والتكنولوجية.

13- تطوير النظام الصحي ليصبح قادراً على الحفاظ على كرامة الإنسان اللبناني.

14- العمل على تقليل الفجوات الإجتماعية، وتخفيض الهامش الكبير بين الأغنياء والفقراء.

رابعاً: الحفاظ على القيم اللبنانية في الخارج:

1- العمل على تحقيق السلام عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية، خصوصاً قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو قرارات مجلس الأمن، إضافةً إلى قرارات الجامعة العربية والتوجهات العربية.

2- الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحق تقرير المصير، ورفض إستعمال القوة في العلاقات الدولية، ورفض التدخل في شؤون الدول بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية.

3- الإلتزام بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية، والتمسك بالقوانين الدولية، خصوصاً القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

4- العمل على إبراز حق لبنان في الدفاع الشرعي عن نفسه، وضرورة دعم الشرعية اللبنانية في الحصول على التجهيزات والأسلحة اللازمة لحماية سيادتها من كافة أشكال العدوان.

5- تعزيز مكانة لبنان بين دول العالم لتعزيز قدرة اللبنانيين على الصمود سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

6- ترسيخ وتوسيع رقعة إنتشار اللبنانيين المغتربين في جميع أنحاء العالم، وتفعيل التواصل معهم، ومحاولة إنشاء لوبيات مساعدة على تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية في دول الإغتراب وتعزيز العلاقة معها.

7- تشجيع المغتربين وأصحاب الأدمغة المُبتكرة منهم على القدوم والإستثمار في لبنان.

8- تفعيل عمل وزارة الخارجية، عبر التعميم على البعثات الدبلوماسية بضرورة التقيد بقرارات الشرعية الدولية.

9- تعميم القيم اللبنانية القائمة على ميثاق العيش المشترك، وإبراز صورة لبنان الحضارية كملتقى الأديان.

10- الإبتعاد عن صراع المحاور، ومنع الفتنة المذهبية والطائفية، وحماية لبنان من التدخلات العربية (وبالتحديد السورية والسعودية والمصرية) ومن تدخلات الدول الصديقة (وبالتحديد الأميركية والإيرانية والتركية) في شؤونه الداخلية، مع الحفاظ على العلاقات الودية والأخوية معها، وعدم الخروج عن قرارات الجامعة العربية.

11- خفض الإعتماد على المساعدات الخارجية لبناء القوة العسكرية ولتعويم الإقتصاد اللبناني وتعزيز وضعه المالي والنقدي، والبدء بتعزيز القدرات المحلية الوطنية التي تساعد وحدها على الدفاع عن الوطن اللبناني.

12- المحافظة على صداقات لبنان العربية والدولية، وبالتالي التأكيد على التزام لبنان بمواثيق الجامعة العربية والأمم المتحدة، خصوصاً فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

13- المحافظة على صداقة الولايات المتحدة وعدم السعي إلى استعدائها، لأنها تسيطر على النظام الإقتصادي والمالي العالمي، مع ضرورة عدم الرضوخ لكامل شروطها، لأن ذلك يشكل تهديداً للأمن الوطني اللبناني.

14- عدم السعي إلى إستعداء المملكة العربية السعودية، لأن مصلحة لبنان الوطنية تقتضي الحفاظ على أفضل العلاقات معها لعدة أسباب، أهمها البقاء في قلب المنظومة العربية، على أساس أن لبنان بلد عربي الإنتماء والهوية، وحاجة الإقتصاد اللبناني للإستثمارات السعودية والعربية.

15- الإستفادة من العروضات الروسية والصينية والإيرانية كي لا يبقى أسير الشروط العربية والغربية، وعلى أساس أن ذلك هو قرار سيادي وطني يتعلق بالكرامة والعزة الوطنية، ويشكل موقفاً حازماً بعدم الإصطفاف وراء أي محور دولي أو إقليمي. هذا يعني الإنفتاح على كافة الدول التي يمنع على لبنان التعامل معها، وتشجيعها على الإستثمار في لبنان، بغض النظر عن تدخلات القوى الغربية لمنع ذلك، على اعتبار أن ذلك أمر سيادي يتعلق بالأمن الوطني اللبناني.

16- اعتماد الحياد الإيجابي، أي الإبتعاد عن المواقف التي تؤيد التكتلات والأحلاف، وبالتالي النأي بالنفس عن النزاعات في المنطقة، بهدف حماية الإستقلال الحقيقي، وإبعاد شبح الحرب عن لبنان، وجعله واحة سلام يحميها الجيش اللبناني، من دون أن يعني ذلك عدم الوقوف إلى جانب العدالة والخير في مقابل الظلم والشر. وبالتالي، يجب على لبنان إلتزام الحياد الإيجابي في علاقاته بالدول الخارجية، مع الإحتفاظ بحقه في الدفاع عن نفسه ضد كافة التهديدات التي تطاله، وأهمها التهديدات الإسرائيلية والإرهابية.

الفقرة الثانية: وسائل قوة الدولة وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية:

وسائل قوة الدولة، هي الأدوات التي تملكها الدولة لفرض إرادتها وتحقيق أهدافها الوطنية والمحافظة على سيادتها واستقلالها وتأمين أمن ورفاهية مواطنيها. تشمل وسائل قوة الدولة الوسائل السياسية والوسائل الإقتصادية والوسائل العسكرية وغيرها. وسائل قوة الدولة قد تكون قوة فعلية ومستعملة، وقد تكون كامنة محتملة، يمكن إستغلالها في المستقبل إذا ما تم التخطيط لها بشكل جيد. سنقوم في هذه الفقرة بذكر وسائل قوة الدولة اللبنانية التي استخرجناها من تحليل البيئة المحلية، وهي، كما سوف نرى، وسائل قوة كامنة محتملة.

بعد ذلك، سنقوم بمقارنة وسائل قوة الدولة بالمصالح الوطنية، والهدف من ذلك هو توضيح مدى مقاربة الطموحات بالإستناد إلى القدرات. فإذا كانت الطموحات أكبر بكثير من القدرات، وهي حالة لبنان، ينبغي تحقيق أمرين: إما التخفيف من الطموحات لتتناسب مع القدرات، وإما بناء القدرات لتلبي حاجات وتطلعات الطموحات. لكن لبنان، لا يملك رفاهية التخفيف من طموحاته، لأن مصالحه الوطنية التي بيناها في التحليل الذي قمنا به هي مصالح وجودية، وبالتالي عدم تحقيقها يؤدي إلى زوال الكيان اللبناني. كما إن هدف المقارنة بين وسائل قوة الدولة اللبنانية مع مصالحها الوطنية هو معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف التي لدينا للإنطلاق بوضع استراتيجية وطنية دفاعية ضد العدوين الإسرائيلي والإرهابي.[144]

لقد قسمنا هذه الفقرة إلى خمسة بنود على الشكل التالي:

- البند الأول: الوسائل الدبلوماسية والسياسية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية.
- البند الثاني: الوسائل المعلوماتية والمخابراتية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية.
- البند الثالث: الوسائل الإقتصادية والمالية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية.
- البند الرابع: سيادة القانون Rule of Law وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية.
- البند الخامس: الوسائل العسكرية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية.

[144] هذه المقارنة تنفع لوضع أساس "استراتيجية الأمن الوطني اللبناني"، لكننا هنا سوف نركز على وضع أساسات الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية، وهي بالتحديد كيفية الحصول على وسائل القوة الملائمة للدفاع ضد إسرائيل والإرهاب.

البند الأول: الوسائل الدبلوماسية والسياسية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية:

لا شك أن لدى لبنان قدرات كبيرة ناتجة عن ذكاء أبنائه وقدرتهم على التفاوض واستعمال المنابر الدولية والإقليمية، وعن صداقاتهم في العالمين العربي والإسلامي، وفي المجتمع الدولي. ويعتبر لبنان عضواً مؤسساً للأمم المتحدة وللجامعة العربية، وهو عضو في الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية، التي تتحكم المصالح في طريقة عملها وقراراتها بالرغم من أن هدفها هو تحقيق الأمن والسلم الدوليين وتأمين التعاون الإقتصادي والإجتماعي، إلا أن لبنان يستغل وجوده فيها للتعبير عن آرائه ولتثبيت حقه، خصوصاً فيما يتعلق بالقرارات التي صدرت، وبالتحديد القرار رقم 425.

وإذا كان ذلك هو نقطة قوة للبنان، إلا أنه أيضاً نقطة قوة للكيان الإسرائيلي الذي يستطيع إستعمال المنصات الدولية لتأمين مصالحه، خصوصاً مع الدعم المطلق وغير المحدود الذي يتلقاه من الدول الغربية. من هنا، لا تقارن القدرات الدبلوماسية اللبنانية أمام تغلغل اليهود في المنظمات الدولية، وتحكمهم بالقرارات الدولية عبر صداقاتهم مع الحكومات الغربية، مما يجعل الأخيرة تتعاطف عموماً مع القضايا الإسرائيلية وتدعمها وتساندها، ولا تقف إلى جانب القضايا اللبنانية المحقة. لذلك، لم تفلح جميع الجهود الدبلوماسية والسياسية اللبنانية في تجنيب الدولة اللبنانية سيف الحصار الإقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفائها عليها، مما أدى إلى تدهور إقتصادي غير مسبوق، وتهديد المصالح اللبنانية بقوة.

وتعتبر المفاوضات وسيلة دبلوماسية لحل المشاكل الدولية ولتحديد معايير تقنية يختلف عليها فريقان أو أكثر، وذلك عبر محادثات رسمية أو غير رسمية. وتعتمد المفاوضات بالدرجة الأولى على المنطق والتمتع بالقدرة على المناقشة والتعبير عن الآراء والإستماع إلى الآراء المنافسة والدفاع عن الحق، وهي صفات تميز بها الوفد اللبناني المفاوض تحت مظلة الأمم المتحدة في الناقورة، إلى جانب العاطفة القوية التي تدفعه إلى التشبث بحقه حتى النهاية، والتكلم بثقة، وفرض وجهات نظره المنطلقة من القوانين الدولية والإنسانية، واستعمال الوثائق والخرائط الدقيقة التي تجعله لا يزيح قيد أنملةٍ عن مبادئه وقناعاته المتعلقة بالحق الوطني.

باختصار، إن القوة التي يتميز بها المفاوض اللبناني، إن كان من خلال المفاوضات عبر اليونيفيل في الناقورة، أم من خلال المنابر الدولية والحكومات الصديقة، تنطلق من منطق سيادة الدولة واستقلالها وعدم السماح لجيرانها بالتعدي على حقوقها، وهو ما تكفله جميع القرارات والقوانين الدولية.[145] بالرغم من ذلك، يمكن القول بشكل عام أن الديبلوماسية اللبنانية لا تعتمد على نظام system قوي ومتين وشامل بقدر ما هي تعتمد

---

[145] أهم هذه القوانين الدولية التي يمكن للبنان الإستفادة منها، هي شرعة الأمم المتحدة، وخصوصاً المادة 51 التي تعطي الحق للدولة بالدفاع الشرعي عن النفس. راجع في هذا الخصوص:

La charte de San Francisco du 26 Juin 1945, article 51, textes et documents relatifs aux organisations internationales et régionales, université libanaise, 2014- 2015.

على مبادرات فردية وشخصية، وتتعلق بقوة وذكاء وشخصية وبراعة وزير الخارجية اللبناني والسفراء اللبنانيين في عواصم العالم، وبالتالي، لا يمكن القول عنها أنها وسيلة دائمة من وسائل قوة الدولة، ولا يمكنها تحقيق المصالح الوطنية بشكل دائم وثابت.

كما يمكن القول أن الكيان الإسرائيلي لديه نقاط ضعف كبيرة أهمها أنه كيان طارئ غير أصيل ولديه مجتمع غير متجانس، أما اللبنانيون، وخصوصاً المؤمنون أن إسرائيل هي العدو، فهم مستعدون للتضحية بالدم والنفس والأهل في سبيل ما يؤمنون به. من هنا، ولأن لبنان لديه وسيلة قوة كبيرة بين يديه، وهي سلاح المقاومة، يستطيع إستعمالها مستقبلاً كوسيلة للتفاوض من موقع قوة. أما بخصوص حماية لبنان من التدخلات العربية (وخصوصاً السورية والسعودية والمصرية)، ومن تدخلات القوى الصديقة (وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وتركيا وإيران)، فلا تسمح القدرات السياسية الحالية في لبنان بتحقيق ذلك، لغياب القرار السياسي الداخلي الموحد. وإذا كان القرار السياسي الداخلي موحداً لحماية لبنان من التنظيمات الإرهابية، إلا أنه ينقسم في الكثير من الأحيان عند مواجهة تنظيمات مسلحة تابعة لبعض الأفرقاء. يعود ذلك إلى محاولة أطراف لبنانية إستثمار وجود التنظيمات الإرهابية التكفيرية في سبيل مقاومة نفوذ حزب الله وتقويض قدرته على التأثير على القرارات الحكومية اللبنانية. يؤدي هذا الإنقسام إلى إضعاف الموقف الدبلوماسي والسياسي اللبناني الهادف إلى حماية المصالح الوطنية، ويحصر قدرته بجلب مساعدات للقوات المسلحة اللبنانية في سبيل مكافحة الإرهاب فقط، ولا يتعداه إلى تعزيز القدرات في مواجهة العدو الإسرائيلي.

ويعتبر القرار السياسي الموحد عادةً وسيلة من وسائل قوة الدولة. عندما كانت المقاومة اللبنانية تقاتل الجيش الإسرائيلي وعملائه قبل التحرير، كان القرار السياسي موحداً خلفها، يساندها ويدعمها. بعد التحرير، عندما بدأت ترتفع أصوات مطالبة بنزع سلاحها، تصدعت الجبهة الداخلية، وبدأت تظهر الإنشقاقات، ودخل البلد في حالة عدم توازن واستقرار. بالرغم من ذلك، كانت هناك مؤشرات تدل على توحد القرار السياسي في الكثير من المجالات،[146] إلا أن اشتداد حملة الضغوط الأميركية القصوى على إيران وحزب الله أدت مجدداً إلى تفتت الموقف اللبناني وتشرذمه، وانقسامه حول الوسيلة الفضلى للدفاع عن لبنان، وبالتالي لا يمكن الإعتماد على الموقف السياسي الحالي كوسيلة من وسائل قوة الدولة.

هذا الإنقسام السياسي أدى إلى عدم وجود دبلوماسية لبنانية عامة موحدة وجامعة تستطيع مخاطبة الخارج باسم الحكومة اللبنانية، ولصالح المصلحة اللبنانية الخالصة، بل جل ما نراه هو مخاطبة الخارج للصالح

---

[146] مثلاً، عندما احتجز دولة الرئيس سعد الحريري في السعودية، ساهم الموقف الموحد الذي أخذه معظم المسؤولين اللبنانيين، وخصوصاً فخامة الرئيس العماد ميشال عون، في إطلاق سراحه. كما تمثل المواقف التي أطلقها فخامة الرئيس من على منبر الأمم المتحدة، في رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين في لبنان، كذلك مواقف وزير الخارجية والمغتربين، في تفنيد كذب وادعاءات الحكومة الإسرائيلية حول وجود مخابئ للصواريخ حول مطار رفيق الحريري الدولي، وغيرها من المواقف، دليل على قوة الدولة عندما تتوفر الإرادة السياسية.

الشخصي أو الحزبي أو الطائفي أو المذهبي، وغالباً لتحقيق مصلحة الخارج الذي يدعم هذه الفئة أو تلك. من هنا، نرى بوضوح عدم وجود برنامج واضح لدعم وتوضيح الثقافة والقيم اللبنانية من قبل وزارات الخارجية والسياحة والثقافة وغيرها، وذلك بسبب عدم إعتماد الكفاءة في اختيار الوزراء والموظفين من جهة، وبسبب عدم الإعتماد على الإعلام الرسمي القادر على جمع الجميع تحت عباءة الدولة اللبنانية، والقادر على استقطاب جميع اللبنانيين ومخاطبة العالم أجمع. فأضحى لكل حزب أو طائفة منبراً إعلامياً يسوق عبره أفكاره إلى الداخل والخارج، مما أفقد لبنان القدرة على نقل الهوية اللبنانية الجامعة إلى العالم.

<u>البند الثاني: الوسائل المعلوماتية والمخابراتية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية:</u>

يعاني لبنان من الإختراقات الإسرائيلية المتمادية على أنظمته المعلوماتية والهاتفية وتلك المتصلة بالقيادة والسيطرة. وقد ضبطت الأجهزة الأمنية وتلك المتصلة بأمن المقاومة اللبنانية العديد من التجهيزات التجسسية والتنصتية التي زرعها العدو على التلال والوديان، وفي العديد من المناطق اللبنانية. وقد أجريت العديد من التحقيقات التي دلت على التجسس الإسرائيلي لأنظمة الإنترنت وعلى القصر الجمهوري ومجلس النواب ودوائر كثيرة في الجيش. والفضيحة الكبرى هي في إدخال تجهيزات كبيرة عبر المعابر الشرعية، والتي لا يمكن إستيرادها إلا لجهات رسمية، مما يعني إمكان تورط جهات رسمية في تلك العملية، إضافةً إلى محاولة جهات سياسية محددة إعادة هذه المعدات إلى أصحابها بعد أن فككت وصودرت من قبل وزارة الإتصالات. إثر ذلك، تعرضت شبكة الإنترنت اللبنانية إلى حرب إلكترونية مستمرة بفعل إغراقها بمعلومات هائلة لتعطيلها أو لإبطائها، مما يعني أن الأمن السيبراني اللبناني ضعيف وغير ممسوك، وغير قادر على استباق الأعمال الإسرائيلية أو الإرهابية المعادية.[147]

كما يبرز الضعف اللبناني الرسمي بتقنيات الحرب النفسية التي يبرع العدو بممارستها علينا. فالعدو يستغل إمكانياته العسكرية والإقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية والإستخباراتية لبث الرعب في نفوسنا، وهو قادر بفضل مساعدة أصدقائه الأميركيين والأوروبيين والعرب من بث الأكاذيب والشائعات في مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي، بهدف ضعضعة معنويات اللبنانيين وثقتهم بالمقاومة والتأثير على سلوكياتهم وطباعهم وتغيير مزاجهم لناحية رفض سلاح المقاومة واعتباره الحاجز والمانع أمام قيام الدولة، وبالتالي، هناك ضرورة لتسليمه للدولة والبدء بمشاريع التطبيع والسلام مع العدو. طبعاً لا تملك الدولة ولا الجيش اللبناني بطبيعة الحال، القدرة على ممارسة الحرب النفسية على العدو بفضل تفوقه الكاسح، عددياً وتكنولوجياً وتسليحياً، لكن المقاومة اللبنانية، وفي العديد من المواجهات، خصوصاً خلال حرب تموز وما

---

[147] **النهار تكشف فضيحة الإنترنت المهرب: القصر والمجلس والجيش تحت المراقبة**، جريدة النهار، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://newspaper.annahar.com/article/333698 النهار-تكشف-فضيحة-الإنترنت-المهرب-القصر-والمجلس-والجيش-تحت-المراقبة،
تاريخ الدخول: 2020/9/3.

تلاها من مواجهات مسلحة، وبواسطة إعلامها الحربي، إستطاعت التصدي لاستراتيجية الحرب النفسية المعادية ومواجهتها، بل بالقيام بحملات نفسية مضادة إستطاعت كسر هيبة العدو والتأثير على معنوياته.

وبالرغم من أن لبنان بلد التعايش والإندماج المسيحي الإسلامي، وهو بلد التعددية الثقافية التي هي مصدر قوة، إلا أن إشكالية الهوية الوطنية اللبنانية التي ترافقت مع ولادة دولة لبنان الكبير لا تزال تلقي بظلالها على المشهد السياسي اللبناني. فبرغم الإتفاق على وحدة الأصل العربي للهوية اللبنانية، إلا أنه يمكن القول أن المواطن السني اللبناني يتأثر بالأفكار السعودية أو التركية ويعمل على تسويقها، والمواطن الشيعي يتأثر بالأفكار الإيرانية، والمواطن المسيحي يتأثر بالأفكار الغربية بشكل عام. إن هذا الإنقسام الثقافي والديني هو عامل شرذمة وضعف، وهو يتم استعماله من قبل الزعماء السياسيين للحصول على مكاسب طائفية ومذهبية، بحيث يعملون لمصالح طوائفهم ومذاهبهم بعيداً عن مصالح الوطن الجامع.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في توضيح قوة الدولة، أو ضعفها. وفي موضوع الصراع مع إسرائيل، تساهم بعض وسائل الإعلام اللبنانية بشكل عام، في إبراز وحشية الكيان الإسرائيلي واغتصاب حقوقنا، والتعدي على ممتلكاتنا، وعدم مشروعية إجراءاته المتخذة بحقنا وبحق أراضينا، وهي تلعب دوراً بارزاً في إبراز الصورة المشرقة للمقاومة وحقها في الدفاع عن الأرض، إنطلاقاً من مبادئ الحرية والعدالة وحق الدولة في السيادة على أراضيها، حسب القوانين الدولية. بالرغم من ذلك أيضاً، تلعب بعض وسائل الإعلام الموالية للمشروع الغربي– العربي دوراً كبيراً في تشويه صورة المقاومة وتصويرها على أنها حركة إرهابية خارجة عن القانون، ومعتدية على السيادة، وحاجزاً صلباً أمام الإصلاح، وعقبة في طريق بناء الدولة القوية القادرة والمستقلة.

إضافةً إلى ذلك، أدت السياسات الحكومية المتعاقبة التي يتحكم فيها زعماء الطوائف والأحزاب إلى تقوية الإعلام الخاص التابع لهم على حساب إضعاف الإعلام الرسمي، مما أدى إلى تبعية مصادر المعلومات لأصحاب رؤوس الأموال أو لمصلحة دول خارجية، مما أدى إلى إفتقاد الدولة وسيلة من وسائل قوتها في الدفاع عن نفسها وحماية الأمن الوطني وتحقيق المصالح الوطنية. لذلك، إذا لم يتم معالجة مشكلة الإعلام اللبناني ووضع ضوابط وقيود عليه لتوجيهه نحو الدفاع عن الأمن الوطني اللبناني، خصوصاً في ظل التفوق الكبير لوسائل الإعلام الإسرائيلية، وسيطرة اليهود بشكل عام على معظم الوسائل الإعلامية العالمية، فإن الدولة اللبنانية لا تستطيع الإتكال على الوسيلة الإعلامية كوسيلة من وسائل قوتها.

كما أن من أهم وسائل قوة الدولة هي القدرة على الحصول على المعلومات. لذلك، نرى تنوعاً في عدد ونوعية الأجهزة الإستعلامية والمخابراتية في كل بلدان العالم. لكن، ترتبط هذه الأجهزة بشبكة معقدة من أجهزة التنسيق العملانية واللوجستية، وهي تعمل في خدمة أهداف محددة ومشتركة، بغرض تحقيق المصلحة الوطنية العليا للدولة. من هنا، ترتبط هذه الأجهزة عادةً بأعلى السلطات السياسية والعسكرية في البلاد، وتكون موجهة باتجاه الدفاع عن البلد وأمنه الوطني. ولأن من يملك المعلومات يملك القوة، تعمل الدول على تجهيز أجهزتها

المخابراتية بأفضل التقنيات والمعدات التكنولوجية الممكنة، خصوصاً لناحية شبكات الرصد والمراقبة والتنصت والتجسس والإستعلام الفضائي والجوي، لتغطية جميع مساحات أراضيها وأراضي الدول المنافسة لها.

أما في لبنان، وبالرغم من تعدد الأجهزة الأمنية، من جيش وأمن داخلي وأمن عام وأمن دولة، ومن تعدد الأجهزة الإستعلامية والمخابراتية المرتبطة بها، من مديرية المخابرات وفرع المعلومات وغيرها، إلا أن الملاحظ أن تبعية كل منها يختلف عن الآخر، وبالتالي عملها غير موحدٍ بشكل عام، وغالباً ما لا يتقاطع من أجل المصلحة العامة، وبالتحديد يأتي عملها غير منسقٍ، بل هي تتسابق فيما بينها للحصول على المعلومات من دون إطار جامع ومن دون هدف موحد ولا يكون في سبيل تحقيق المصلحة العامة. وبسبب الحرب على الإرهاب، تلقت هذه الأجهزة، بدرجات متفاوتة، الدعم والمساندة التقنية والتكنولوجية واللوجستية من الدول الغربية والصديقة، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة، مما أدى إلى ارتفاع فعالية ودقة عملها في كشف الشبكات والخلايا الإرهابية وتوقيفها أو حتى القضاء عليها.

وبالرغم من التطور التقني والتكنولوجي الذي حصل في الأجهزة المخابراتية والإستعلامية اللبنانية، إلا أن ذلك كان في خدمة هدف مكافحة الإرهاب فقط، ولم يرتقِ إلى مستوى مواجهة العدو الإسرائيلي ونشاطاته العسكرية والمخابراتية. بالتالي، لا يمكن الركون إلى تطور الأجهزة المخابراتية اللبنانية لتحقيق استراتيجية دفاعية للبنان ضد العدو الإسرائيلي طالما لا يزال التفوق المخابراتي يميل بقوة لصالحه، وطالما لا يزال اعتماد هذه الأجهزة منحصراً على الدول الغربية للحصول على المعلومات، وكمصدر وحيد للتموين بالعتاد المخابراتي. ولولا الإنجازات التي تحققها الأجهزة الأمنية التابعة للمقاومة اللبنانية، وفعالية نشاطها المخابراتي في كشف النشاطات الإسرائيلية المعادية داخل لبنان، لكان بلداً مكشوفاً وغير محميٍ ومخترقاً بالكامل. من هنا، يصبح من الضروري العمل على الحصول على التقنيات والتكنولوجيات المناسبة في الرصد والتنصت ومراقبة الإتصالات اللاسلكية والإنترنت وأجهزة الإتصالات، وذلك لتحقيق عدة أهداف، أهمها جمع المعلومات عن العدو وخرق شبكات إتصاله لتضليله والتشويش عليه وتعطيل أجهزة إتصالاته.

<u>البند الثالث: الوسائل الإقتصادية والمالية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية:</u>

لا شك أن لبنان يعاني من وضع إقتصادي مزرٍ، كما بينا سابقاً. فالإقتصاد اللبناني لا يستمد إستمرايته من التمويل الذاتي، بل من القروض والمساعدات الخارجية. لكن، إذا تعمقنا في بنية هذا النظام، نستطيع استخلاص الخلل الواضح فيه، وبالتالي، لو توافرت النيات الصافية، والقرار السياسي الموحد، لكنا بكل بساطة وضعنا الحلول المناسبة وباشرنا بالإجراءات السريعة. فلماذا الإبقاء على السياسة الخدماتية الريعية بدل الإعتماد على الزراعة والصناعة؟ فلبنان بلدٌ زراعيٌ، ولديه الكفاءات التقنية والبشرية اللازمة لبناء المصانع والمعامل وإدارتها، وبالتالي، نستطيع تشجيع ودعم القطاعين الزراعي والصناعي، لتحقيق الإكتفاء الذاتي أولاً، وللتخفيف من البطالة ثانياً، ولتحريك سوق العمل ثالثاً، ولتأمين إيرادات للدولة رابعاً، وللتخفيف من عبء

الأموال والهبات والقروض المعطاة لنا بشروط خامساً، وبالتالي تأمين حرية قرار الدولة وعدم تقييدها وإلزامها بشروط تحد من سيادتها. وإذا كانت أغلب الصناعات والمنتوجات اللبنانية ليست ذات جودة تكنولوجية عالية يمكن تصريفها عالمياً، إلا أنه بالتاكيد يمكن استخدامها وبيعها في السوق المحلية، مما يمكن أن يقلل من قيمة المشتريات ومن قيمة الفاتورة المالية، وبالتالي التخفيف من قيمة المدفوعات بالعملات الأجنبية. كما يمكن التعويل على القدرات النفطية والغازية الكامنة في مياهنا وأراضينا لإنعاش الإقتصاد اللبناني، حتى لو لم نتمكن من تصريفه إلى الخارج، إلا أن بيعه لصالح السوق المحلية يمكن أن يحقق لنا إكتفاءً ذاتياً يجعلنا في غنىً عن الطلب أو الإستدانة من الخارج.

كما يستطيع لبنان الإستفادة من القدرات والطاقات غير المستغلة. مثلاً، يعاني القطاع السياحي من غياب الدعم الرسمي، واعتماده على القطاع الخاص والمبادرات الفردية. لكن، إذا وضعت الدولة سياسة سياحية منظمة تأخذ بعين الإعتبار جميع مقومات السياحة وقدراتها، يمكن أن تصبح قطاعاً إنتاجياً منتجاً ويدر مبالغ لا بأس بها للدولة اللبنانية. كذلك، لا يحتاج الأمر إلى ذكاء خارق واستثنائي لمعالجة مشكلة الكهرباء. فالأمر بسيط ولا يتطلب إلا القرار السياسي الموحد، لتأمين الجباية أولاً، ووقف المولدات غير الشرعية ثانياً، ووقف التعديات على الشبكة ثالثاً، وبناء معملين أو ثلاثة لتأمين الكهرباء رابعاً، وغيرها من الحلول.

لا شك أن لدينا جميع إمكانيات المواجهة، في حال تمت مجابهتها عبر اتخاذ قرارات سياسية موحدة، كما شرحنا سابقاً. لكن، في الوقت الراهن، تميل الدفة تماماً لصالح الإسرائيليين الذين يحظون بدعم الدول الغربية، وبدأوا بالتنقيب عن النفط والغاز، مع العلم أن الإقتصاد الإسرائيلي ليس اقتصاداً ذاتياً، وهو يعتمد على الإقتصاد الغربي عموماً، والأميركي تحديداً. ولأن إقتصاد لبنان يعتمد على القطاع الخدماتي المالي السياحي، فهو مرتبط بالإقتصاد العالمي وبالدعم الخارجي، وبالتالي تستطيع الدول الكبرى فرض سياساتها وتوجهاتها على لبنان من خلال الضغط عليه إقتصادياً، ومنعه من الحصول على التمويل اللازم لتأمين التنمية المطلوبة في الداخل. وطالما لم يحقق لبنان الإكتفاء الذاتي، وخصوصاً تنمية القطاعات الزراعية والصناعية، وطالما لم يسمح للبنان البدء بالتنقيب عن النفط والغاز، ولم يوقف الفساد والهدر، فإن مجابهته لإسرائيل ستبقى ضعيفة، وغير قادرة على الصمود. من هنا، يمكن القول إن وسائل قوة الدولة اللبنانية الإقتصادية كبيرة ولا تحصى، لكنها كلها وسائل كامنة وغير منظورة وغير مستغلة، منها على سبيل المثال لا الحصر قدرات المغتربين اللبنانيين وقدرات الشباب اللبناني ووقف الهدر ومكافحة الفساد، وهي بحاجة للقرار السياسي الموحد، وبالتالي لا يمكن البناء عليها إلا إذا تحققت الإرادة السياسية.

أما الوضع المالي، فقد وصل إلى حافة الإنهيار، خصوصاً خلال العام 2020، بعد أن تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية حتى وصل إلى حوالي العشرة آلاف، ليعود ويستقر حالياً بين السبعة والثمانية آلاف. هناك أسباب كثيرة طبعاً لهذا الإنحدار الرهيب، خصوصاً بسبب السياسات الإقتصادية والمالية التي طبقتها

الحكومات المتعاقبة، وبالتحديد بسبب الفساد والهدر التي تميزت بها الإدارة اللبنانية، وسياسات الهندسات المالية التي طبقها حاكم المصرف المركزي، والتي أخذت أموال المودعين لصالح أصحاب المصارف، وتغذية أموال القطاع العام من أموال المودعين التي وضعتها المصارف لدى مصرف لبنان، والسمسرات والصفقات التي عقدها رجال الطبقة الحاكمة، والتي كانت تستنزف المالية العامة، وهروب رؤوس الأموال الكبيرة، أو تهريبها من لبنان، ومنع المساعدات والهبات العربية والأجنبية عن لبنان، وانقطاع أموال المغتربين، والعقوبات الأميركية والحصار الإقتصادي والمالي الذي تنفذه الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها العرب والأوروبيين بهدف فرض شروط سياسية واقتصادية ومالية على لبنان، إضافةً إلى تدفق النازحين السوريين الذي شكل عبئاً هائلاً على البنية التحتية اللبنانية، وعلى المالية العامة والخزينة اللبنانية، وغيرها من الأسباب الكثيرة التي أدت إلى فقدان الأموال الطازجة من السوق اللبناني، واندلاع أزمة ثقة كبيرة جداً بين المودعين والمصارف، مما أدى إلى فقدان لبنان أحد أهم مرتكزاته، وهي الوسيلة المالية.

وقد بلغ الدين العام في لبنان حوالي 92 مليار دولار، مما يشكل نحو 170% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب وكالة التصنيف الإئتماني "ستاندر أند بورز"، وهي من بين النسب الأعلى في العالم. لذلك تسعى الحكومة اللبنانية إلى إعادة هيكلة ديونها، لأنها لم تعد قادرة على تسديدها، خصوصاً بسبب وصول الإحتياط النقدي لدى مصرف لبنان إلى مستوى حرج وخطير، مما أرغمها على تعليق سداد سندات يوروبوند المستحقة عليها في 9 آذار 2020، في تخلف عن الدفع للمرة الأولى.[148]

حاولت الحكومة اللبنانية مفاوضة صندوق النقد الدولي للحصول على قروض ميسرة لتسيير عجلة إقتصادها. لكن، بسبب الخلاف بشأن حجم الخسائر المالية بينها والمصرف المركزي والمصارف والمجلس النيابي والأحزاب الأساسية في لبنان، تعثرت عملية التفاوض. إضافةً إلى ذلك، يطالب الصندوق بتنفيذ إصلاحات، تماماً كما يريدها المجتمع الدولي، والتي لم يتم الشروع بإقرارها ولا تنفيذها حتى الآن، مما يمكن أن يؤدي إلى استمرار تمنع الصندوق عن مساعدة لبنان. أهم هذه الإصلاحات هي المعالجة الملحة والضرورية جداً لقطاع الكهرباء، وإصدار قانون استقلالية القضاء اللبناني، واصدار قانون الشراء العام،[149] إضافةً إلى التحلي بالمصداقية، بمعنى استعادة لبنان الثقة به من قبل المواطنين اللبنانيين والمجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، عبر سلسلة إصلاحات مالية تتعلق بقانون النقد والتسليف وطريقة إدارة المصرف المركزي.[150]

---

[148] **لبنان يعلن أول تخلف عن سداد ديون واحتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية**، الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/لبنان-يعلن-أول-تخلف-عن-سداد-ديون-في، تاريخ الدخول: 2020/9/7.

[149] وهو قانون يتعلق بكل ما يشتريه القطاع العام، وبالمناقصات التي تجريها الوزارات والمؤسسات العامة والمجالس والبلديات، حيث يرمي الى تنظيم كل هذه الامور من خلال ادارة المناقصات وتوسيع دورها، بما يؤدي الى مناقصات أكثر شفافية وأكثر إلتزاماً بالمعايير والشروط القانونية.

[150] **مساعدات الصندوق مرهونة بـ 4 شروط والصرّافون "منضبطون"**، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.ministryinfo.gov.lb/51315، تاريخ الدخول: 2020/9/7.

وقد تعاقدت الحكومة اللبنانية مع شركة ألفاريز العالمية للتدقيق المالي الجنائي، بعد توقيع وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني عليه على رغم ان النسخة النهائية للاتفاق لم تحظَ بموافقة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، لأنها استبعدت إستعمال خدمات مجموعة "Egmont"، وهي عبارة عن منظمة عالمية مؤلفة من 165 وحدة استخباراتية مالية تهدف إلى تبادل المعلومات المالية في ما يخص عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتدريب، وحيث يُشارك فيها لبنان من خلال هيئة التحقيق الخاصة. لكن المشكلة أن لا وجود لأي مسوغ قانوني يسمح لموظفي مصرف لبنان إعطاء المعلومات المالية التابعة للمصرف لهذه الشركة أو غيرها، وبالتالي إعطاء المعلومات يشكل مخالفة قانونية، إلا إذا تم تعديل قانون السرية المصرفية وقانون النقد والتسليف، وهو ما لم يتم التوافق عليه حتى الآن.[151]

لطالما تغنى اللبنانيون ببلدهم كمصرف الشرق ومكاناً لإيداع الأموال بسبب السرية المصرفية، وبأن القطاع المصرفي اللبناني من أفضل القطاعات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الوقائع المريعة في الوضع المالي اللبناني الحالي والتدهور الإقتصادي المخيف أفقدا لبنان هذه الميزة، إلى حد يمكن التأكيد أنه طالما لم يتم تنفيذ جزء كبير من الإصلاحات المالية المطلوبة من لبنان، فإن الوسائل المالية الحالية ليست وسيلة من وسائل قوة الدولة اللبنانية، ولا يمكنها تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية.

البند الرابع: سيادة القانون Rule of Law وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية:

مفهوم "سيادة القانون" يعني أن الدولة تطبق سيادتها وتفرض قوانينها على الجميع، حكاماً ومحكومين، وهم جميعاً عرضةً للمساءلة والمحاسبة في حال أخطأوا بتنفيذ واجباتهم العامة. هذا يعني أن القانون لا يميز مواطناً دون آخر، بل يفرض سلطانه عليهم جميعاً، بغض النظر عن الوظيفة التي يشغلونها في الدولة. وبالتالي، يعني مفهوم "سيادة القانون" وجود نظام حكم بعيد عن التوتاليتارية والشمولية والدكتاتورية، يؤمن صحة التمثيل، ويفترض وجود مؤسسات قضائية وأمنية مستقلة عن السلطة السياسية، ويحمي الإدارات الحكومية والمواطنين من الفساد، ويحفظ النظام ويمنح الأمان للمواطنين، إضافةً إلى إحتفاظ المواطن بقدرته على التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية من دون قدرة السلطة على تقييدها أو منعها أو توقيفها.[152]

وبسبب إنتقال السلطة إلى زعماء الميليشيات بفعل إتفاق الطائف، أصبح الحكام الفعليون فوق القانون في أغلب الأحيان، ولا يخضعون للمساءلة والمحاسبة. وأصبح تطبيق القانون يتم على حساب المواطن العادي، ولا

---

[151] (دهام) هتاف، **التدقيق الجنائي.. عقدة قانونية أم صراع سياسي؟ لبنان 24**، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.lebanon24.com/news/economics/743380/التدقيق-الجنائي-عقدة-قانونية-أم-صراع-سياسي؟،
تاريخ الدخول: 2020/9/7.

[152] (Choi) Naomi, **Rule of law,** Britannica, the internet, available from:
https://www.britannica.com/topic/rule-of-law, date of entrance: 7/9/2020.

يتم على الحاكم أو أزلامه أو الذين يلجأون إليه، أو الذين يدفعون الأموال. هكذا، أصبح فرض سيادة القانون متعذراً بالمعنى الحرفي للكلمة بسبب الفساد المستشري لدى بعض القوى الأمنية التابعة للزعامات السياسية والطائفية والمذهبية، وبسبب القضاء غير العادل والمتحيز والمسيس وغير القادر على مواجهة هذه الزعامات، بالإضافة إلى وجود فئة من اللبنانيين تحتكر حمل السلاح بحجة الدفاع عن المقاومة. كما أن صحة التمثيل غير مؤمنة بسبب الأنظمة الإنتخابية التي تفرضها الطبقة السياسية الحاكمة حسب توجهاتها ورغباتها، مما يوصل نواباً يؤمنون مصالحها وليس مصالح ورغبات الناس.

إن أكثر العوامل المؤثرة على عدم سيادة القانون هي ما يعرف بحكومات الوحدة الوطنية وضرورة تطبيق الديمقراطية التوافقية، وتحقيق ميثاق العيش المشترك في أغلب القضايا في الدولة. هذا يعني أنه لا يمكن تشكيل حكومة من دون رضا وموافقة أغلب الكتل النيابية، خصوصاً موافقة الكتل الطائفية والمذهبية، وبالتالي لا يمكن للبرلمان أن يمارس الرقابة البرلمانية الجدية على أعمال الحكومة. كما أن الديمقراطية التوافقية تقتضي موافقة الجميع على القرارات الحكومية، مما يضعف إمكانية المساءلة والمحاسبة، وبالتالي تقييد إمكانية تحقيق سيادة القانون. وبالرغم من قدرة الأجهزة الأمنية اللبنانية على ضبط الأمن والحفاظ على الإستقرار في الكثير من الأحداث، إلا أن الجماعات المسلحة التابعة للزعماء السياسيين والطائفيين والمذهبيين كانت دائماً قادرة على تحدي سلطة هذه الأجهزة والتجرؤ على الوقوف في وجهها، وتصديها لها عندما كانت تحاول إيقاف تعدياتها. مثلاً، لم تستطع الدولة اللبنانية أن توقف عناصر الميليشيات المسلحة التي كانت تطلق النار بين منطقتي باب التبانة وجبل محسن في طرابلس، وبين كورنيش المزرعة والطريق الجديدة في بيروت، ولا هي استطاعت توقيف مطلقي النيران والذين ارتكبوا جريمة قبر شمون في الجبل، وغيرها من الأحداث الدموية، بسبب قدرة الميليشيات الحاكمة على حماية أزلامها من الأجهزة الأمنية والقضائية.

وبسبب تحكم تحالف رأس المال والميليشيات بالسلطة في لبنان، فقد المواطن قدرته على الحفاظ على حقوقه والدفاع عنها أو إستردادها، بسبب التسلط والإستبداد الممارس عليه من قبل القوى الحاكمة. فقلما استطاع أحد المواطنين تحصيل حقه في قضية ما أمام القضاء، إما بسبب سياسة الترهيب التي يمارسها عليه أزلام الزعماء، أو بسبب فساد بعض الأجهزة الأمنية والقضائية، أو بسبب تكييف القوانين والمراسيم لصالح السياسيين والمتنفذين. أكبر مثال على ذلك هو عدم دفع الحقوق المناسبة لأصحاب العقارات التي وضعت شركة "سوليدير" يدها عليها.

وبدلاً من تلبية مطالب الناس، والنزول عند رغباتهم بعد التظاهرات الصاخبة التي اندلعت غداة 17 تشرين الأول 2019، والمطالبة بالمساءلة والمحاسبة، لم تجد السلطة اللبنانية غير استعمال مختلف وسائل قمع الناس الذين يفضحون فسادها وينتقدون إخفاقاتها المتكررة. وقد تصاعدت محاولات السلطة اللبنانية لقمع حرية التعبير والرأي في البلاد بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش، حيث قدمت التغطية الكاملة لاستخدام القوانين

التي تجرم القدح والذم كأداة بيد الشخصيات الدينية والسياسية للإنتقام من منتقديها وقمعهم.[153] وفي خطوة بالغة الدلالة على تزايد أعمال القمع التي يتعرض لها الصحافيون في لبنان من قبل مؤسسات رسمية وحزبية وأمنية ودينية، منع القصر الجمهوري في بعبدا قناة "أم تي في" اللبنانية من دخوله لتغطية الإستشارات النيابية الملزمة لاختيار رئيس الحكومة بعد استقالة حكومة حسان دياب بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020. يخاف البعض من استمرار هذا النهج وتعميمه، في محاولة من السلطة للتعمية على الحقائق المتمثلة بفسادها وقمعها واستشراسها ضد مواطنيها واللاجئين فيها.[154]

كل هذه العوامل المذكورة سابقاً تؤكد على أن سيادة القانون ليست فعلياً وسيلة من وسائل قوة الدولة اللبنانية، حتى لو كان الجيش اللبناني قادراً حتى الآن على المحافظة بشكل عام على الأمن بحده الأدنى، ومنع انزلاق الأوضاع إلى ما هو أسوأ، وتدهورها إلى حد تهديدها السلم الأهلي.

البند الخامس: الوسائل العسكرية وقدرتها على تحقيق المصالح الوطنية:

بموجب قانون الدفاع الوطني الصادر بموجب المرسوم الإشتراعي رقم 102 تاريخ 16 أيلول 1983،[155] تُلقى على عاتق الجيش مهمات دفاعية وأمنية وإنمائية، وهو مكلف بموجب القرارات الحكومية بالدفاع عن الحدود ضد الجيش الإسرائيلي. وبسبب الإنقسام السياسي، وبسبب ضعف قدرات قوى الأمن الداخلي وعدم قدرتها على بسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية، تم توجيه الجيش نحو تركيز جهوده على تنفيذ المهمتين الثانية والثالثة، مما يعني تركيزه على القيام بمهمات حفظ الأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب بمختلف أنواعه، ومكافحة عمليات إثارة الفتن المسلحة بين المكونات اللبنانية.

ويكتسب الجيش ثقة مختلف مكونات المجتمع اللبناني، وهو يبدو المؤسسة الوحيدة تقريباً التي تحوز على أكبر نسبة تأييد بين اللبنانيين بسبب الشفافية والفاعلية والقدرة على إبعاد التأثيرات السياسية والطائفية والمذهبية عن عمل وحداته على الأرض، قدر الإمكان. يتعاون الجيش مع الأجهزة الأمنية الأخرى، التي بدأت بتطوير قدراتها، وسجلت الكثير من الإنجازات في الفترة الأخيرة، إلا أن ما يميز الجيش عنها هو استقلاليته وعدم إرتباطه بأية جهة سياسية أو حزبية، وهو ينفذ عملياته ومهماته بمعدات وأسلحة وتجهيزات قديمة، منها غربي، وبالتحديد أميركي، ومنها ما هو شرقي، وبالتحديد حصل عليه من سوريا. وقد تلقى في السنوات العشر السابقة دعماً لوجستياً من بعض الدول الغربية، أهمها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، إلا أن هذا الدعم لا يمكن

---

[153] **تحالف جديد في لبنان ينتقد "قمع الحريات" ويدعو لمحاسبة "الفاسدين"**، الحرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.alhurra.com/lebanon/2020/07/13/تحالف-جديد-في-لبنان-ينتقد-قمع-الحريات-ويدعو-لمحاسبة-الفاسدين ، تاريخ الدخول: 2020/9/7.

[154] **منع قناة MTV من التغطية في القصر الجمهوري: "مقر حزبي أم رئاسي؟"**، العربي الجديد، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/من-التغطية-في-القصر-الجمهوري-"مقر-حزبي-أم-رئاسي؟"، تاريخ الدخول: 2020/9/7.

[155] **قانون الدفاع الوطني**، المجلة القضائية، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، 2014.

أن يرقى إلى مستوى الدعم المعطى للجيش الإسرائيلي، وانحصر فعلياً بتقوية قدرات الجيش اللبناني في مجال حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب.

وبالرغم من وضوح الأهداف التي وضعتها قيادة الجيش اللبناني، والمبنية على العقيدة العسكرية اللبنانية، والقاضية بمحاربة إسرائيل واعتبارها العدو الأساسي، وبالرغم من وضع الخطط الهادفة لمقاومة الغزو الإسرائيلي متى حصل، إلا أن القدرات الإسرائيلية تفوق القدرات اللبنانية بكثير، ولا يمكن مقارنتها أبداً، إلى حد يمكن القول أن وسائل قوة الدولة اللبنانية العسكرية هي كبيرة فقط لحفظ الأمن الداخلي والحفاظ على الإستقرار الوطني، ولكنها غير كافية مطلقاً لمجابهة التهديد الإسرائيلي. فميزانية الجيش الإسرائيلي السنوية تبلغ 20 مليار دولار سنوياً، بينما ميزانية الجيش اللبناني تبلغ حوالي 1.5 مليار دولار، تذهب معظمها معاشات للعسكريين، وبالتالي لا تكفي لشراء أسلحة أو تجهيزات متطورة، ناهيك عن حصول الجيش الإسرائيلي على أحدث الأسلحة المتطورة التي يمنع على الجيش اللبناني الحصول عليها، إضافةً إلى تفوق القوات الجوية الإسرائيلية التي تعتبر القوة الجوية الأولى في الشرق الأوسط.[156] وبالرغم من امتلاك الجيش اللبناني مميزات كبيرة ومهمة، أهمها نوعية ضباطه، وثقة جنوده بقيادتهم، وتفانيهم وإخلاصهم وحبهم لوطنهم واستعدادهم للتضحية في سبيله، إلا أن ذلك لا يكفي لاعتباره وسيلة من وسائل القوة لمواجهة التهديد الإسرائيلي.

بالرغم من ضعف القدرات العسكرية اللبنانية الرسمية، إلا أنه يمكن إضافة مسألة التنسيق مع المقاومة اللبنانية في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة. عندها، يمكن القول أن وسائل القوة العسكرية، وإن لم تحقق التوازن المطلوب مع القوة العسكرية الإسرائيلية بفعل إستمرار التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي، إلا أنها تحقق الردع المطلوب لمنع التعديات الإسرائيلية على لبنان. لكن المشكلة أن حزب الله لا يتلقى أوامره من الدولة اللبنانية، وبالتالي لا يمكن إعتباره وسيلة من وسائل قوتها كون قرار الحرب والسلم بيده وليس بيدها، وهو يرفض الإنضواء في صفوفها، ويتذرع بعدم قدرتها على الدفاع عن أراضيها، واعتمادها على قوات وطرق وتقنيات عسكرية تقليدية، في مواجهة قوات عسكرية إسرائيلية متفوقة إنهزمت أمامه بسبب إتباعه طرقاً هجينة. لذلك، يبدو منطقياً التفتيش عن طرق بديلة وغير تقليدية لردع الجيش الإسرائيلي عن إنتهاك السيادة اللبنانية، وللدفاع عنها في حال أقدم على أي عمل متهور. هذه الطرق البديلة يجب أن تحدد هدفاً نهائياً ينبغي الوصول إليه ويتمثل بتنمية قدرات الجيش اللبناني والقوات المسلحة اللبنانية لاحتراف الحرب الهجينة، عبر الدمج بين المفاهيم التقليدية وغير التقليدية. ذلك لا بد أن يتم عبر الإستفادة من خبرات المقاومة اللبنانية وتقنياتها وتكتيكاتها، والإستمرار في نفس الوقت في تنفيذ عمليات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب، والتركيز على إتقان الحروب النفسية والسيبرانية وحماية الأمن الوطني اللبناني من كل الإختراقات المعادية، سواء الإرهابية أو الإسرائيلية، أو غيرها.

---

[156] راجع الملحق "أ" مقارنة بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي.

لكن مشكلة القيادة العسكرية اللبنانية لا تنحصر فقط بعدم دعمها من قبل السلطة السياسية اللبنانية بالوسائل المادية واللوجستية اللازمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي، بل في تعمد الأخيرة عدم مساعدتها على تنفيذ مختلف مهماتها، مما وضع هذه القيادة العسكرية أمام إشكالية دائمة تتعلق بالقدرة على التوفيق بين تلبية المتطلبات العملانية والموارد المالية المتوافرة، خصوصاً مع تزايد المهمات الملقاة على عاتقها، وتردي الأوضاع الإقتصادية وتراجعها. من هنا، تتكل هذه القيادة على ثقة المواطنين بجيشهم، ومسارعة العديد منهم إلى مساعدته بكافة الطرق الممكنة، معنوياً وإعلامياً وحتى مادياً، وعلى إيمان مرؤوسيها وكفاءتهم، وقدرات الأفراده ومعنوياتهم المرتفعة حتى في أحلك الظروف وأصعبها. وقد برهنت وحدات الجيش اللبناني، خصوصاً القوات الخاصة، أنها حجر الأساس في كل عملية عسكرية أساسية في الداخل اللبناني، خصوصاً في مكافحة الإرهاب، وأنها تعمل بأقصى فعالية ممكنة بغض النظر عن توافر الإمكانيات أم لا، وهي تستثمر هذه الإمكانيات المتوافرة بأفضل طريقة ممكنة. لكن الذي يمد الجيش فعلياً بالإمكانيات المطلوبة هو التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تقوم بتوفير القدرات والإمكانيات المطلوبة لتنفيذ الجيش مهماته الأمنية فقط، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب، والتي دلت التجارب أنها ما زالت دون مستوى قدرته على تحقيق جميع مصالح لبنان الوطنية.

كما تبرز مشكلة أخرى تتعلق ببنية قوات مكافحة الإرهاب، ومهماتها ومصدر تمويلها. فالقوات الخاصة في الجيش اللبناني تتألف من ثلاثة أفواج، هي أفواج المغاوير ومغاوير البحر والمجوقل، وفرعين، هما القوة الضاربة والمكافحة، ومدرسة القوات الخاصة. تتبع الأفواج الخاصة والمدرسة إلى أركان الجيش للعمليات، بينما يتبع الفرعان إلى مديرية المخابرات. تطورت هذه القوات بشكل كبير في السنوات الماضية بفضل تضافر عدة عوامل، أهمها تلقي الدعم والمساندة في التدريب والتجهيز من قبل الدول الصديقة، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، وتفعيل التعاون والتنسيق معها، والإستفادة من التجارب والخبرات العملانية المتراكمة، وخصوصاً بسبب طبيعة ونوعية الجندي اللبناني ورغبته القوية بالتعلم من كل ما هو جديد في مجال التقنيات والتكتيكات، سواء من خلال الدورات في الداخل، أو من خلال الدورات التي ينتدب إليها في الخارج.

إلا أن الأفواج الخاصة اللبنانية تعاني من مشاكل مزمنة، تتعلق بطبيعة تنظيمها وتجهيزها واستعمالها في المهمات على الأرض. فنتيجةً لإنتشار وحدات الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية، وتنفيذها مهمات حفظ أمن، وبسبب تزايد المهمات الأمنية المطلوبة منها، تقوم قيادة الجيش في الكثير من الأحيان باستعمال الأفواج الخاصة في مهمات حفظ أمن الإنتخابات البلدية والنيابية والمظاهرات والإعتصامات، مما يبعد هذه الأفواج عن تنفيذ مهمتها الأساسية ويستنفذ قدراتها. وكلما اهتز الوضع الأمني، أو قصرت أجهزة الدولة عن واجباتها، وشعرت قيادة الجيش بعدم فعالية المعالجات الروتينية، تعمد إلى زج القوات الخاصة، لإعادة الهدوء والإستقرار، حتى أصبحت رمزاً وطنياً يرتاح المواطنون لوجوده ويثقون بقدراته على فرض هيبة الدولة.

كما إن هذه الأفواج الخاصة مجهزة بجميع المعدات والأسلحة التي يمكن أن تجهز بها أية وحدة قتال مؤللة تقليدية في الجيش اللبناني، كالملالات والأسلحة والتجهيزات، مع بعض العتاد والوسائل الإضافية الأخرى التي وفرها الأميركيون لها في السنوات الأخيرة، والتي تساعدها على تنفيذ عمليات حفظ الأمن أو القتال الكلاسيكي، لكنها تثقلها وتبطئ من حركيتها ومرونتها وقدرتها على تنفيذ عمليات خاصة. إضافةً إلى ذلك، يتألف الفوج الخاص من سرايا قتال لا يختلف تنظيم حضائرها عن تنظيم الحضيرة المؤللة في الألوية المقاتلة، مع فارق كبير في قدرة وحداتها وعناصرها الفائقة، وشراستهم وانضباطهم وثباتهم في أرض المعركة، إضافةً إلى شجاعة قياداتها وعناصرها. يلقى على عاتق هذه الأفواج الخاصة عادة مهمة القضاء على المجموعات الإرهابية التي تهدد الإستقرار الداخلي والسلم الأهلي، كما حدث في الضنية ضد التكفير والهجرة عام 2000، وفي نهر البارد ضد تنظيم فتح الإسلام عام 2007، وفي عبرا ضد تنظيم أحمد الأسير عام 2013، وفي طرابلس وبحنين وعرسال ضد تنظميات تابعة لجبهة النصرة وداعش عام 2014، وفي فجر الجرود ضد تنظيم داعش والنصرة عام 2017.

وينفذ فرع المكافحة بشكل أساسي مهام حماية مقر وزارة الدفاع والسفارات والشخصيات الهامة، وهو قام بإنشاء فرقة رصد واستطلاع، وفرقة مداهمة متقدمة، ساعد الأميركيون في إنشائهما وتجهيزهما وتدريبهما، وهي تعمل مع فرع القوة الضاربة، على رصد الإرهابيين وملاحقة خلاياهم النائمة وإلقاء القبض عليهم، أو تنفيذ عمليات أمنية إستباقية للقضاء عليهم. مشكلة هذين الفرعين الأساسية هي في عدم قدرتهما لوحدهما على تغطية كامل الأراضي اللبنانية، واعتمادهما بشكل أساسي على التكنولوجيا مرتفعة الثمن، وغير المتوافرة بالسوق المحلية، مما يجعلهما يعتمدان بشكل كبير في تعقباتهما الأمنية على المساعدات التكنولوجية الأميركية، خصوصاً قدرات الإستطلاع الجوي التي توفرها طائرات دون طيار الأميركية الموجودة في القواعد الجوية اللبنانية، إضافةً إلى قدرات الرصد والإستطلاع والإستعلام والرصد والتنصت التي قدمها لهما الأميركيون وغيرهم.

أما مدرسة القوات الخاصة، فتعاني من ضعف الإمكانيات والوسائل والمدربين والمنشآت التدريبية المتخصصة، كحقول التدريب والمناورات التكتية الواسعة، وعدم قدرتها على تلبية ومواكبة متطلبات الوحدات الخاصة المتنوعة، مما يضطر الأخيرة إلى الإعتماد على الفرق الخاصة الأميركية المتواجدة بشكل دائم في مراكز قياداتها، مما يحول حتى الآن دون تطوير عقيدة قتالية للوحدات الخاصة اللبنانية وتوحيد مفاهيمها. بالرغم من ذلك، شهدت مدرسة القوات الخاصة تطوراً كبيراً في السنوات الماضية بفضل الدعم الذي تقدمه لها

قيادة الجيش، حيث يتم العمل حالياً على بناء مدرسة نموذجية تقوم بتمويلها جهات مدنية محبة للجيش.[157] أهم أهداف المدرسة مستقبلاً هي تطوير قدرات الوحدات الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، والتركيز على تقنيات الوحدات الصغرى، وإدماج إستعمال التكنولوجيا الحديثة المتوفرة مع المهمات المطلوبة، وتطوير قدرات تنفيذ العمليات المشتركة combined operations والعمليات المختلطة joint operations، وبالتالي تطوير قدرات التفاعل والعمل مع الوحدات الأخرى interoperability. إضافةً إلى ذلك، ستعمل المدرسة على تطوير إختصاصات القوات الخاصة اللبنانية مما يخولها الإستجابة السريعة لكافة المستجدات والتطورات، والتعامل مع كافة السيناريوهات المحتملة، مع التقيد التام بقواعد القانون الدولي الإنساني في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة، والقوانين الدولية العامة فيما يتعلق بالتعامل مع المدنيين خلال عمليات حفظ الأمن.

كما تبرز مشكلة تقادم عمر عناصر الوحدات الخاصة اللبنانية، وعدم مدها بعناصر جديدة فتية قادرة على بث روح الحيوية في وحداتها، بسبب قرار الحكومة اللبنانية بوقف التطويع في الجيش نتيجة ضعف الإمكانيات المادية وتردي الوضع الإقتصادي، وبسبب عدم إلتحاق أعداد مهمة من عناصر الوحدات النظامية بالدورات الخاصة، مما يمثل مشكلة كبيرة يقتضي العمل على حلها في المستقبل. كما تعاني الوحدات الخاصة اللبنانية من مشكلة عدم إرتباطها بقيادة موحدة خاصة بها، كقيادة القوات الخاصة، مما يؤدي إلى عدم وجود عقيدة قتالية خاصة موحدة، واستعمال هذه الوحدات في مهمات لا تتطابق مع قدراتها، إضافةً إلى المشاكل المترافقة مع التدريب والتجهيز والتنفيذ العملاني على الأرض.

كل هذه العوامل التي سبق وأوردناها تعني بكل بساطة أن القدرات العسكرية اللبنانية ليست حالياً وسيلة من وسائل قوة الدولة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية لعدة أسباب، أهمها ضعف القدرات العسكرية اللبنانية مقارنةً بالقدرات الإسرائيلية، وعدم وجود قرار الحرب والسلم بيد الدولة اللبنانية، بل بيد قيادة المقاومة. كما يمكن القول أن القوات المسلحة اللبنانية، وخصوصاً الوحدات الخاصة هي وسيلة من وسائل قوة الدولة اللبنانية في مواجهة التهديدات الإرهابية، لكنها ترتبط بشكل كبير على المساعدات الغربية، خصوصاً الأميركية، مما يفقدها قوتها وقدرتها السيادية.

---

[157] من المهم الإشارة هنا إلى أن قرار بناء هذه المدرسة النموذجية إتخذه العماد جوزاف عون قائد الجيش بعد عقود من الإهمال من قبل قادة الجيش السابقين، وهو دليل على إيمانه بأهمية دور الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز التدريبية في تطوير وحدات الجيش اللبناني، وبالتحديد دور مدرسة القوات الخاصة في تطوير الوحدات الخاصة في الجيش اللبناني، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي: المقاربة الشاملة لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني":

لقد قمنا في المبحث الأول من الفصل الثاني بتقييم استراتيجي انتهى بمقارنة وسائل قوة الدولة اللبنانية بمصالحها الوطنية، حيث اتضح لنا في النهاية، وبوضوح، عدم قدرة هذه الدولة على التوفيق بين وسائلها وبين أهدافها. من هنا، تأتي الخطوة الأخيرة، أي التخطيط الاستراتيجي، حيث نبني على نقاط القوة التي لدينا ونعالج نقاط الضعف التي تعوزنا، في محاولة للتعامل مع التحديات ومواجهة التهديدات وتلقف الفرص لتحقيق المصالح الوطنية، وبالتالي الربط بين وسائل قوة الدولة ومصالحها الوطنية.

تنقسم هذه الاستراتيجية الدفاعية بشكل عام إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ عام وشامل ويتضمن العناوين الأساسية للاستراتيجية الدفاعية الوطنية التي تجمع بين التعامل مع التهديدات الإسرائيلية والإرهابية، وقسم ثانٍ تفصيلي يتعامل مع التهديدات الإرهابية، وقسمٌ ثالث تفصيلي أيضاً يتعامل مع التهديدات الإسرائيلية. هدف الاستراتيجية التي تواجه تهديد العدو الإسرائيلي هو الدفاع ضده وليس الهجوم، وبالتالي هي معدة لتطبيق تقنيات القتال عندما يبدأ العدو الإسرائيلي بتنفيذ عملياته الهجومية باتجاه الأراضي اللبنانية، وليس لتحقيق طموحات وتنفيذ مغامرات معلنة بتحرير القدس أو الأراضي العربية في فلسطين المحتلة أو دحر العدو الإسرائيلي إلى البحر. أما الاستراتيجية التي تواجه العدو الإرهابي، فهي استباقية وقائية، وأحياناً كثيراً هجومية للقضاء عليه، وهي تعتمد مقاربة حكومية شاملة تأخذ بعين الإعتبار تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

إن المقاربة التي سوف نتبعها في استراتيجيتنا هي مقاربة شاملة وهجينة، بمعنى أنها سوف تأخذ بعين الإعتبار جميع الوسائل المدنية والعسكرية للدفاع عن لبنان، وجميع الوسائل التقليدية وغير التقليدية، بما فيها تطوير العقلية القتالية اللبنانية بما يتناسب مع تطور الحروب الهجينة في العالم حالياً، وبما يتناسب أيضاً مع الإنجازات التي حققتها المقاومة اللبنانية في مواجهاتها ضد العدو الإسرائيلي. وفي وضعنا للاستراتيجية الدفاعية الوطنية، سوف نركز على الدفاع ضد العدو الإسرائيلي، الذي هو نقطة ضعف لدينا حالياً، من دون أن يعني ذلك أن نخفف من أهمية مواجهة العدو الإرهابي، التي يبدو أننا نبلي البلاء الحسن حتى الآن فيها، لكن يبدو أن هناك حاجة ماسة لتطويرها واتخاذ بعض الإجراءات التنسيقية التي تطور نشاطاتها.

إنطلاقاً من كل ما سبق، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة فقرات:

- الفقرة الأولى: المقاربة الشاملة لـ "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".
- الفقرة الثانية: "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي".
- الفقرة الثالثة: "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي".

الفقرة الأولى: المقاربة الشاملة لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني":

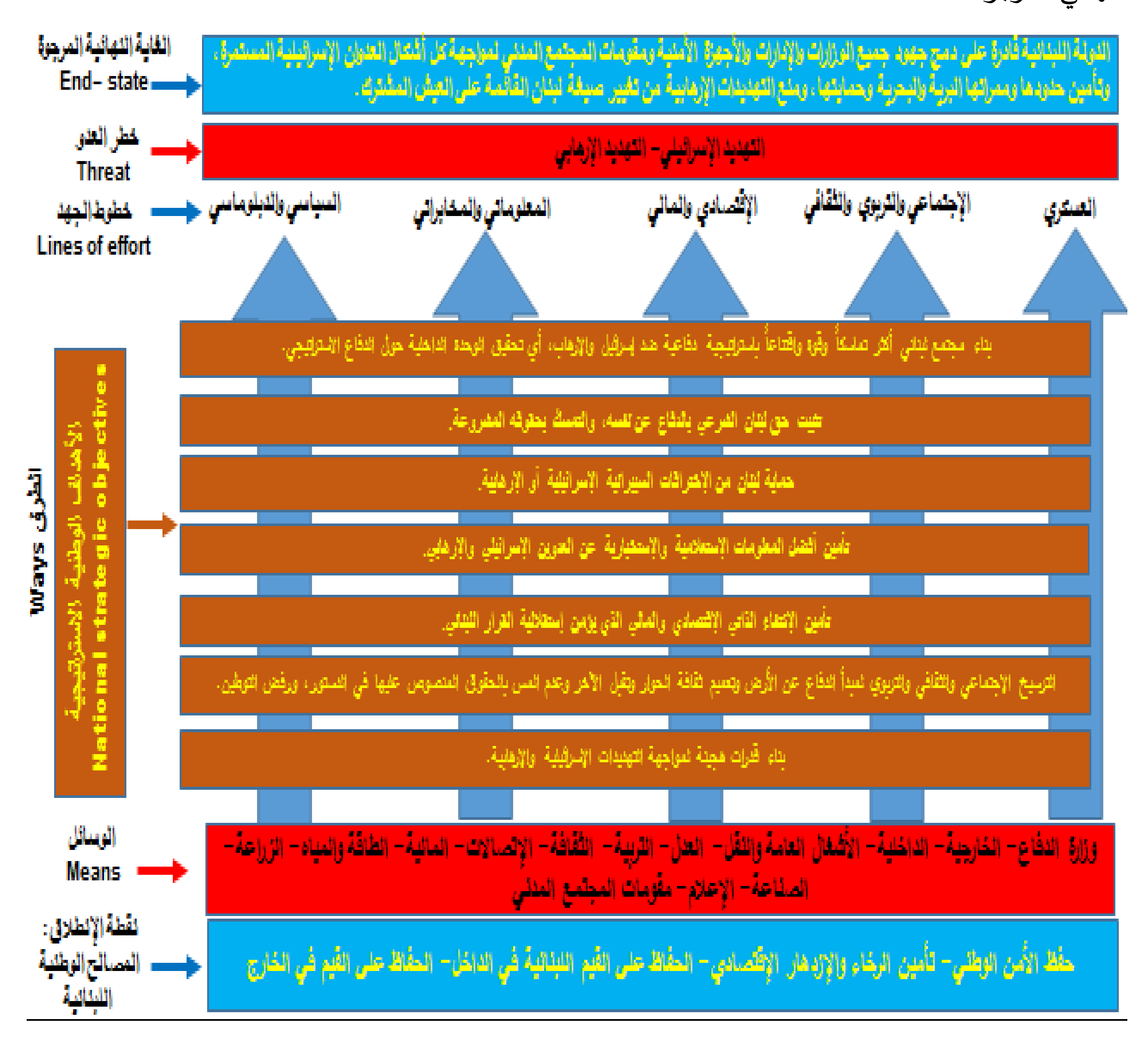
إن أية استراتيجية دفاعية حقيقية للبنان يجب أن لا يتم حصرها وتقييدها بالإجراءات العسكرية التقليدية. إذ لا يمكن أن تنجح أية جهودٍ عسكريةٍ من دون تعبئةٍ وطنيةٍ تنطلق من توافقٍ سياسي حول العناوين الأساسية التي يفترض أن تكون بديهية. من هنا، سوف نقوم في هذه الفقرة بوضع إطار عام لاستراتيجية الدفاع الوطني اللبناني، نذكر فيه أهم المعلومات الضرورية التي تختصر الاستراتيجية الدفاعية الوطنية ضد التهديدات الإسرائيلية والإرهابية، خصوصاً المعلومات المتعلقة بالهدف النهائي المرجو Desired End State، وتحديد العدو بالضبط Enemey، وما هي خطوط الجهد المطلوب العمل عليها لتنفيذ هذا الإطار Lines of Effort، وما هي الوسائل Ways، وما هي الطرق المستعملةMeans أي الأهداف الاستراتيجية الوطنية التي ينبغي الوصول إليها.

إنطلاقاً مما سبق، قسمنا هذه الفقرة إلى ثلاثة بنود:

- البند الأول: الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".
- البند الثاني: الغاية النهائية المرجوة والوسائل والأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحديد العدو المفترض.
- البند الثالث: خطوط الجهد العامة لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".

البند الأول: الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".

لقد سبق وذكرنا في التمهيد أن الاستراتيجية هي الجسر الذي يربط الوسائل بالأهداف. أي أن الاستراتيجية هي كيفية (طرق Ways) إستخدام الموارد المتوفرة (الوسائل Means) لتحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الوطنية. لذلك، يرسم الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، الذي تجسده الصورة أدناه، الجسر الذي يربط الوسائل الوطنية اللبنانية، التي سوف تستعمل لمواجهة كافة التهديدات على الأمن الوطني اللبناني، بالأهداف، التي تتجسد بالهدف النهائي المرجو، عبر اتباع خطوط جهد يتم تحقيقها عبر تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية. طبعاً تنطلق الاستراتيجية من نقطة إنطلاق أساسية، وهي المصالح الوطنية، والتي هي أساس وضع كافة الاستراتيجيات، والتي يتم استخدام كافة الوسائل الممكنة لتحقيقها بهدف الوصول إلى الهدف النهائي المرجو.



نركز في هذا الإطار على خمسة خطوط جهد هي بمثابة عناوين أساسية يقتضي العمل عليها، والتي سوف نفصلها في البند الثالث، مثل العناوين السياسية والدبلوماسية، كتحديد العدو بدقة والتوافق عليه وتحديث وتطوير طريقة إدارة البعثات الدبلوماسية وتنشيطها وتفعيلها لخدمة المصالح الوطنية اللبنانية في الخارج واستعمال المنابر الدولية للتمسك بالحقوق اللبنانية، والعناوين المعلوماتية والمخابراتية، كتقوية قدرات الحرب النفسية والسيبرانية اللبنانية، ورفع قدرات الإستعلام اللبنانية وتنسيق عمل الأجهزة الأمنية اللبنانية، والعناوين الإقتصادية والمالية، كاتباع سياسة إقتصادية إنتاجية وتحقيق إصلاحات مالية في طريقة إدارة مالية الدولة، والعناوين الإجتماعية والتربوية والثقافية، كالمحافظة على التنوع الديمغرافي والتركيز في المناهج التعليمية على أن إسرائيل هي العدو، وأخيراً ذكر العناوين العسكرية، كالحصول على قدرات الحرب الهجينة واستحداث وحدات مقاتلة جديدة تقاتل بمجموعات صغيرة وتدمج بين القتال الكلاسيكي وحرب العصابات.

فكيف يمكن تصور قيام وزارة الدفاع بوضع استراتيجية دفاع وطني لبناني من دون تحقيق توافق سياسي حولها بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني؟ وكيف يمكن لقيادة القوات المسلحة أن تواجه العدوان الإسرائيلي، مع ما يحمله من خراب ودمار وسفك دماء، من دون وعي شعبي إجتماعي ثقافي تربوي يتمسك برفض الذل والإستسلام والخضوع ويقف وراء قواته المسلحة في المواجهة العسكرية، ويتحمل كافة أنواع التضحيات المطلوبة في سبيل الحفاظ على السيادة الوطنية؟ وهل يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية الدفاعية والعدو يمعن في اختراق منظومات معلوماتنا ومراكز القيادة والسيطرة لدينا بحيث يحصل على كافة المعلومات عن نشاطاتنا وتحركاتنا وأعمالنا، في مقابل عدم قدرتنا على الحصول على معلومات عنه؟ هل تستطيع وزارة الدفاع اللبنانية وقيادة القوات المسلحة تحمل وزر تطبيق الجهد العسكري من دون إقتصاد منتج ومستقل ومكتفٍ ذاتياً وقادر على تجنب الضغوط الخارجية عليه، وقادر بالتالي على تأمين مختلف مقومات الصمود؟ وكيف يمكن صون الحق اللبناني بالدفاع عن نفسه من دون دبلوماسية متماسكة ونشيطة في الدفاع عن المصالح الوطنية اللبنانية في الخارج، حتى لو اعتبرنا أن القرارات الدولية لم تطبق وأن لبنان لم يستفد من المجتمع الدولي؟

هذه الخطوط متلازمة، بمعنى أن تطبيق إحداها لا يتم بمعزل عن الأخرى، بل بطريقة متوازية. هذا يعني أنه يجب تضافر جميع الجهود للوصول إلى الهدف النهائي المطلوب، حيث أن أي تقصير في أحد الخطوط يؤدي إلى تقصير في تحصين العمل الدفاعي، وبالتالي يؤدي إلى فشل الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. من هنا لا يكفي التكلم عن الجهد العسكري فقط، حتى لو كان الموضوع المطروح أمامنا هو الاستراتيجية الدفاعية، التي يفترض أن تقوم بتحضيرها وزارة الدفاع اللبنانية، بل عن جهد وطني شامل وجامع، تشترك فيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية تقريباً، إضافةً إلى مختلف قطاعات المجتمع المدني.

البند الثاني: الغاية النهائية المرجوة والوسائل والأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحديد العدو المفترض:

أولاً: الغاية النهائية المرجوة:

الدولة اللبنانية قادرة على دمج جهود جميع الوزارات والإدارات والأجهزة الأمنية ومقومات المجتمع المدني لمواجهة كافة أشكال العدوان الإسرائيلية المستمرة، وتأمين حدودها وممراتها البرية والبحرية وحمايتها، ومنع التهديدات الإرهابية من تغيير صيغة لبنان القائمة على العيش المشترك.

ثانياً: الوسائل Means:

1- وزارة الدفاع.
2- وزارة الخارجية.
3- وزارة الداخلية.
4- وزارة الأشغال العامة والنقل.
5- وزارة العدل.
6- وزارة التربية.
7- وزارة الثقافة.
8- وزارة الإتصالات.
9- وزارة المالية.
10- وزارة الطاقة والمياه.
11- وزارة الزراعة.
12- وزارة الصناعة.
13- وزارة الإعلام (من ضمنها وسائل الإعلام الخاصة).
14- مقومات المجتمع المدني (من ضمنها مقدرات المقاومة قبل أن يتم دمجها في القوات المسلحة تدريجياً).

ثالثاً: الأهداف الوطنية الاستراتيجية:

1- بناء مجتمع لبناني أكثر تماسكاً وقوة واقتناعاً باستراتيجية دفاعية ضد إسرائيل والإرهاب، أي تحقيق الوحدة الداخلية حول الدفاع الاستراتيجي.
2- تثبيت حق لبنان الشرعي بالدفاع عن نفسه، والتمسك بحقوقه المشروعة.
3- حماية لبنان من الإختراقات السيبرانية الإسرائيلية أو الإرهابية.
4- تأمين أفضل المعلومات الإستعلامية والإستخبارية عن العدوين الإسرائيلي والإرهابي.
5- تأمين الإكتفاء الذاتي الإقتصادي والمالي الذي يؤمن إستقلالية القرار اللبناني.

6- الترسيخ الإجتماعي والثقافي والتربوي لمبدأ الدفاع عن الأرض تعميم ثقافة الحوار وتقبل الآخر وعدم المس بالحقوق المنصوص عليها في الدستور، ورفض التوطين.

7- بناء قدرات هجينة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية والإرهابية.

رابعاً: العدو:

1- التهديد الإرهابي.

2- التهديد الإسرائيلي.

البند الثالث: خطوط الجهد العامة لتنفيذ "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني":

خط الجهد الذي يعرف بالإنكليزية Line of effort، هو خط يربط مختلف أنواع المهام المطلوب القيام بها ضمن عنوان واحد عام عريض، وذلك لتركيز الجهود نحو إنشاء الظروف التشغيلية والاستراتيجية. يستخدم هذا الاختصار على نطاق واسع في العديد من الصناعات والإدارات الحكومية والمالية والتعليمية والصحية والعسكرية.[158] بشكل عام، تصل خطوط الجهد الوسائل بالأهداف، وبالتالي، بواسطة الربط بينهما، يتم تنفيذ الاستراتيجية الموعودة. لذلك، سنقوم في هذا البند بذكر خطوط الجهد العامة المطلوب العمل عليها:

أولاً: خط الجهد الأول: خط الجهد السياسي والدبلوماسي: [159]

1- الجهد السياسي:

لا يمكن لأية استراتيجية دفاعية لبنانية أن تنجح من دون:

أ- أن يجاوب اللبنانيون على سؤالين هامين: من هو العدو؟ وهل يريدون مواجهته؟ هذا السؤال موجه خصيصاً للفئة الرافضة لوجود المقاومة، على اعتبار أنها لا ترى في إسرائيل تهديداً. يمكن مثلاً العمل على إقناع هذه الفئة من خلال القيام بعدة خطوات، أهمها الشرح الكافي حول الخلفية التوراتية والتلمودية للعدوانية اليهودية وإرهابها وحبها للسيطرة والعنف واحتلال أراضي الغير. إذاً، على الجميع أن يتوحدوا على الهدف وعلى العدو، فيوافقون أن إسرائيل هي "العدو"، وأن الهدف هو حماية لبنان من تهديداته.

ب- أن يتوافق اللبنانيون حول سبل مواجهة العدو الإسرائيلي. هذا الكلام موجه لأصحاب الشعارات المنادية باسترداد الحقوق اللبنانية من الكيان الإسرائيلي، وأن مواجهته تكون فقط من خلال الشرعية الدولية والقرارات الدولية والعلاقات العامة مع الدول، وبواسطة الدبلوماسية. يقتضي هنا العمل على إقناع هذه الفئة بواسطة التجارب المريرة السابقة أن المجتمع الدولي لا يحترم قراراته، ولا يفهم إلا بالقوة، وأن النظام الدولي

---

[158] **Lines of effort**, the internet, available from:
https://the-definition.com/term/line-of-effort, date of entrance: 10/5/2020.

[159] سنكتفي بذكر العناوين العامة، لأن بحثنا يركز على استراتيجية دفاعية وليس وطنية.

قائم على توازن المصالح والتعامل مع القوي. إذاً، على الجميع أن يتوافقوا على استراتيجية تدمج القوة بالعمل الدبلوماسي، بحيث يتم إستعمال قوة المقاومة وقوة الجيش اللبناني[160] مع النشاط الدبلوماسي الهادف إلى تثبيت الحقوق اللبنانية في المحافل الدولية والعمل على إستردادها، من خلال التمسك بالقرارات الدولية وبمبادئ الحرية والعدالة والمساواة والسيادة والإستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها.[161]

ج- أن يتوافق اللبنانيون على بناء الدولة القادرة القوية. هذا الكلام موجه للفريق المقاوم وبيئته، من خلال إقناعه أن السلاح المتفلت، حتى لو كان مقاوماً، هو عبء على حامله، وأنه يتوجب تسليمه يوماً ما لسلطة الدولة اللبنانية، متى زال التهديد الخارجي، وبالتحديد الإسرائيلي، عن لبنان. كما أن هذا الكلام موجه للفريق المناهض للمقاومة، من خلال حضه وتشجيعه على تركيز جهوده على دعم قدرات الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية لتصبح قادرة على الدفاع عن لبنان، ليس فقط ضد التهديدات الإسرائيلية، بل أيضاً ضد التهديدات الإرهابية.

د-أن يتوافق اللبنانيون أن استعمال سلاح المقاومة هو تدبيرٌ مؤقت، إلى حين إستكمال بناء القدرات اللبنانية. وبالتالي، يتوجب حالياً ربط المقاومة بالدولة اللبنانية سياسياً، والتنسيق بينهما عبر مكتب خاص مرتبط بالمجلس الأعلى للدفاع الوطني. هذا يعني بكل بساطة أنه يتم استعمال المقاومة مؤقتاً كوسيلة من وسائل قوة الدولة اللبنانية، في الوقت الذي يتم فيه بناء القدرات الدفاعية المطلوبة التي سوف نذكرها لاحقاً، والتي ستمر بمرحلة إثبات وجودها في المراحل التي سوف نوردها أيضاً.

هـ- أن يتوافق اللبنانيون أن أحد أهم أهداف "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني" هو طمأنة الخائفين من إحتمال عودة الإحتلال الإسرائيلي إلى الأراضي اللبنانية، وبالتحديد أبناء المذهب الشيعي، وطمأنة الخائفين من إحتمال إستعمال سلاح المقاومة في الداخل، وبالتحديد أبناء المذهب السني، وأبناء الطائفة المسيحية. ربما من الأجدر هنا أن يتم الوصول إلى صيغة توافقية بشكل إتفاق مكتوب يلزم الفريق المناهض للمقاومة بعدم العمل على إستجداء الدعم الخارجي ضد المقاومة والعمل على حماية الأراضي الحدودية، ويلزم المقاومة بالإمتناع عن ممارسة أي نوع من أنواع السلطة، والإمتناع عن إستعمال سلاحها لتحقيق مكاسب سياسية معينة، وذلك تحت أي ظرف من الظروف.

و-أن يلتف اللبنانيون حول جيشهم ويدعمونه عندما يقرر الدفاع عن الأراضي اللبنانية متى يبدأ العدوان الإسرائيلي، وبالتالي يتوجب تقبل كل أنواع الخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن تنجم عن إنتقام الإسرائيليين لتصدي الجيش اللبناني لتقدمهم، والتي تكون ترجمةً لهذه الاستراتيجية الدفاعية.

ز- أن يوافق اللبنانيون على الإبتعاد عن سياسة المحاور الإقليمية والدولية. وبالتالي، عدم رهن القرار اللبناني بالمحور الغربي- العربي، أو بمحور الممانعة والمقاومة. في هذا المعنى، لا ضير للبنان أن يتخذ موقف

---

[160] كما سوف نرى في الفقرات اللاحقة عبر تنظيم بعض وحدات الجيش اللبناني للدفاع في العمق بمجموعات صغيرة.

[161] سوف نتكلم عن العناوين الدبلوماسية لاحقاً.

الحياد الإيجابي، الذي يعني عدم الإنجرار إلى المحاور الإقليمية والدولية والإصطفاف معها، من دون أن يتخلى عن حقوقه ويدافع عن سيادته واستقلاله ويردع التهديدات على أمنه الوطني، من أية جهة أتت، بواسطة جيش وقوات مسلحة قوية وقادرة ومجهزة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية.

ح- أن يتوافق اللبنانيون على مفهوم الإرهاب، ويعملون على استهداف بيئته الحاضنة عبر مقاربات حكومية شاملة تخفف من الفقر والبطالة وتحسن الأوضاع المعيشية والصحية والطبية والغذائية. من المهم في هذا المجال أن يتم التركيز في هذه المقاربة أنه ليس مقصوداً إستهداف السنة في لبنان، بل التطرف الإسلامي المتطرف. ولحماية الأمن الوطني اللبناني، على القادة السياسيين، خصوصاً المحور المعادي للمقاومة، عدم استخدام واستغلال التنظيمات الإسلامية المتطرفة فقط لمجرد محاربة نفوذ حزب الله.

ط- أن يقوم اللبنانيون بتطوير النظام السياسي اللبناني، وخصوصاً الدستور، بحيث يتم تفسير المواد الخلافية، مثل تحديد المهل لرئيس الجمهورية ولرئيس الحكومة عند تشكيل الحكومة، وتطبيق حقيقي لمبدأ فصل السلطات وتوازنها، بحيث لا يمكن لأية سلطة أن تتجاوز صلاحياتها، وإلغاء مبدأ الديمقراطية التوافقية لمنع توقف قرارات السلطة التنفيذية، بحيث يتم اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء بالتصويت. إضافةً إلى ذلك، لا بد من العمل على إلغاء الطائفية السياسية كما نص على ذلك الدستور اللبناني، وتشكيل مجلس للشيوخ، وتشكيل المجلس الأعلى لمحاسبة الرؤساء والوزراء.

ي- تطهير القوى الأمنية والجهاز القضائي من الفاسدين، والعمل على تحصينهما من التدخلات السياسية والحزبية والطائفية والمذهبية، والعمل على تطبيق القانون على الجميع من دون إستثناء، والحد من قوة الزعماء على تحدي سلطة الدولة.

ك- أن يتوافق اللبنانيون على تقوية قدرات قوى الأمن الداخلي، وإعادة هيكليتها وتنظيمها وتسليحها، وإعادة النظر بعقلية إدارتها، وتكليفها بمهمات حفظ الأمن الداخلي كي يتفرغ الجيش اللبناني إلى مهماته الأساسية المنصوص عنها في قانون الدفاع الوطني.

2- <u>الجهد الدبلوماسي:</u>

لكن الخط السياسي يجب أن يواكبه عمل دبلوماسي نشيط وهادف، إذ يقتضي التمسك بحق الدفاع الشرعي عن النفس الذي يكفله الدستور والقوانين اللبنانية،[162] إضافةً إلى شرعة الأمم المتحدة والعديد من المواثيق والأعراف الدولية، لإكساب "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني" وسيلةَ قوةٍ تساعدها على مقاومة الدبلوماسية الإسرائيلية ومن يدعمها،[163] وذلك من خلال:

---

[162] يشرح الملحق (ب) الإطار الدستوري والقانوني اللبناني لحق الدفاع عن النفس.

[163] يشرح الملحق (ج) حق الدفاع عن النفس حسب المواثيق الدولية.

أ- تحقيق التوافق والوحدة السياسية الداخلية لتأمين تماسك عمل البعثات الدبلوماسية في الخارج، ورفع قدراتها في الدفاع عن مصالح الدولة اللبنانية.

ب- وضع نظام شامل ومتين لعمل وزارة الخارجية وتطوير أداء موظفيها والعاملين في إدارتها المركزية، واختيار الأكفاء فقط لتبوؤ مركز وزير الخارجية.

ج- تفعيل وتطوير حضور لبنان الدولي من خلال تطوير أداء البعثات الدبلوماسية في عواصم القرار الدولية والإقليمية، خصوصاً في واشنطن وباريس ولندن وبكين وموسكو وبرلين والرياض وطهران ودمشق وأنقرة والقاهرة، وفي المنظمات الدولية، خصوصاً في الهيئة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وتعزيز العلاقات معها بهدف تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية.

د- الإستمرار بمحاولة كسب الرأي العام الخارجي، عبر العمل على توثيق التعديات الإسرائيلية، وتقديم الإيضاحات المطلوبة المتعلقة بزيف إدعاءاتها حول أحقية عملياتها، وإبراز وجهة النظر اللبنانية المتعلقة بالرغبة في تحقيق السلام وعدم السعي إلى التصعيد وعدم الإعتداء على أحد. يمكن القيام بذلك عبر استخدام اللبنانيين المهاجرين والمغتربين، وبواسطة الأصدقاء والحلفاء، بالإضافة إلى تنسيق جهود البعثات الدبلوماسية العاملة في الخارج.

هـ- العمل على تطبيق القرارات الدولية، والسير ضمن المواثيق والأعراف الدولية، خصوصاً بما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطيين والنازحين السوريين إلى أراضيهم، وبالتالي رفض كل شكلٍ من أشكال التوطين، إضافةً إلى السعي لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، إنطلاقاً من مبدأ العدالة.

و- العمل الجدي والحثيث على إبراز أحقية الموقف اللبناني في مقاومة العدوان الإسرائيلي متى حدث، خصوصاً أحقية الجيش اللبناني في الدفاع عن الأراضي اللبنانية حسب المواثيق والقرارات والمعاهدات الدولية التي تعطي الدول والشعوب حق الدفاع الشرعي عن نفسها، خصوصاً إبراز الوحشية الإسرائيلية في تدمير المنشآت والبنى التحتية اللبنانية.

ز- متابعة العمل الدبلوماسي الهادف إلى تأمين الدعم والمساندة للقوات المسلحة اللبنانية في مكافحة الإرهاب من قبل المجتمع الدولي، خصوصاً تأمين إستمرارية تجهيز وتدريب هذه القوات من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وغيرها.

ثانياً: خط الجهد الثاني: خط الجهد المعلوماتي والمخابراتي: [164]

1- الجهد المعلوماتي:

يقتضي العمل على رفع قدرات الدولة اللبنانية، خصوصاً قدرات القوات المسلحة، في مجال الحرب السيبرانية والنفسية، وذلك من خلال:

---

[164] سنكتفي بذكر العناوين العامة، لأن بحثنا يركز على استراتيجية دفاعية وليس وطنية.

أ- سن القوانين والتشريعات التي تنشئ الوحدات المتخصصة بالحرب السيبرانية، وتحدد لها صلاحياتها وتعمل على حمايتها.

ب-حماية الشبكات المعلوماتية التابعة للإدارات الحكومية ومراكز القيادة والسيطرة للقوات المسلحة، وذلك بواسطة برامج تكافح الفيروسات والتعديات العدوة.

ج-وضع استراتيجية طوارئ تؤمن وسائل سيبرانية إحتياطية عند تعطل الفضاء السيبراني الأساسي في الدولة نتيجة لهجوم سيبراني إسرائيلي أو إرهابي.

د- إنشاء وحدة متخصصة بالحروب السيبرانية مهمتها مراقبة إختراقات العدو (الإسرائيلي أو الإرهابي) لقطاعات الدولة، وتنسيق الدفاع ضد هذه الإختراقات، وتنفيذ الهجمات المعاكسة لإنهاء الهجوم وإبطاله والتنسيق الدائم مع الدول الصديقة في هذا المجال. كما يمكن أن تكلف هذه الوحدة بتنفيذ الحرب الاستباقية ضد أجهزة العدو المعلوماتية والتكنولوجية في حال تبين وجود نية للعدوان، أو لتخريب بعض المنشآت الحيوية مثل محطات الكهرباء في حال أراد العدو الإسرائيلي أو الإرهابي تدمير المحطات التابعة للدولة اللبنانية.

هـ-إنشاء وحدة رصد واستعلام إلكترونية لمراقبة الأجهزة المدنية والعسكرية العدوة، والتنصت عليها، والتشويش عليها إذا أمكن، خصوصاً تلك المتعلقة بأجهزة القيادة والسيطرة للقوات العسكرية العدوة.

و- إنشاء وحدة متخصصة بالحروب النفسية، قادرة على نقل الوقائع الميدانية المباشرة، والتي يكون هدفها ضعضعة ثقة المواطنين الإسرائيليين بقياداتهم المدنية والعسكرية، عبر فرض معادلات الردع وتوازن القوة، تماماً كما فعلت المقاومة اللبنانية عندما رسمت معادلة "تل أبيب مقابل بيروت"، فيما يعني أن كل قصف لبيروت سيتبعه فوراً قصفٌ لتل أبيب.

ز- ولأن تكنولوجيا الحرب السيبرانية تتطور بسرعة هائلة، وخبرات وقدرات العدو تواكبها باستمرار، وتعمل على اكتساب أفضل التقنيات والبرامج المحدثة، لا بد لنا من إنشاء نظام تقني وقانوني يساعدنا على إستدامة خبراتنا لمواكبة آخر تطورات ومخاطر الحرب السيبرانية، وتنسيق جهودنا للمحافظة على أمننا السيبراني. يقوم هذا النظام على تحديث خطط الدفاع والمواجهة السيبرانية، والعمل على الحصول على أفضل الوسائل التقنية والخبرات القانونية اللازمة.

ح-خلق آلية للتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات العامة والخاصة للمحافظة على الأمن السيبراني.

ط- العمل الجدي على توعية المواطنين اللبنانيين من مخاطر الإنزلاق نحو الفتنة الطائفية والمذهبية التي يعمل العدو على زرعها واستغلالها لتقسيم لبنان. بالتحديد، يجب الإتفاق بشكل نهائي حول الهوية الوطنية اللبنانية، وعدم تبعيتها لأي من الدول العربية والإقليمية والدولية.

ي-وضع ضوابط وقيود أمام الإعلام اللبناني الخاص، وتوجيهه نحو الدفاع عن المصالح الوطنية اللبنانية، ومراقبة من يعمل منها على تحقيق مشاريع خارجية مؤذية للأمن الوطني اللبناني، والعمل على محاسبته.

من المفيد هنا العمل على إسترجاع قوة ووهج الإعلام الرسمي اللبناني، ورفع قدراته بهدف تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية.

2- الجهد المخابراتي:

يقتضي العمل على تقوية قدرات الدولة اللبنانية في الحصول على المعلومات، خصوصاً تلك المتعلقة بنشاطات وأعمال العدو الإسرائيلي. لا تقتصر هذه المعلومات على النشاطات العسكرية، بل يقتضي العمل على الإستخبار عن قادة العدو السياسيين ونشاطاتهم، إضافةً إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي واختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، تماماً كما تفعل المقاومة اللبنانية. وذلك عبر:

أ- إنشاء مركز رصد ومراقبة مركزي للمراقبة اليومية وعلى مدار الساعة لوسائل الإعلام الإسرائيلية، من قنوات تلفزيونية وإذاعات وصحف ومجلات ومواقع تواصل إجتماعي، مهمته رصد التحولات والأحداث الإسرائيلية، وتقييم المجتمع الإسرائيلي وحياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية.

ب-ربط الأجهزة الإستعلامية والمخابراتية التابعة للأجهزة الأمنية (مديرية المخابرات- فرع المعلومات...) بغرفة عمليات مركزية مهمتها تنسيق عملها الإستعلامي عن العدوين الإسرائيلي والإرهابي.

ج- العمل على تجهيز هذه الأجهزة بأفضل تقنيات الرصد والإستعلام، من خلال التعاون مع الدول الصديقة، ولا ضير في الإستفادة من الدعم اللوجستي والتقني والتكنولوجي الروسي أو الصيني أو حتى الإيراني.

د- إستغلال واستثمار خبرات الشباب اللبناني المتعلم لإنشاء خلية تطوير التقنيات التكنولوجية من ضمن مفهوم تقوية ودعم الصناعات المحلية الأخرى للحد من الإتكال على الدعم الخارجي.

هـ-تكثيف العمل الإستعلامي من خلال مجموعات خاصة قرب الحدود الإسرائيلية لرصد تحركات العدو وتحليلها وتقييمها، ودعم قدرات هذه المجموعات بتقنيات التنصت ومراقبة الإتصالات اللاسلكية وأجهزتها، والقدرة على خرقها والتشويش عليها.

و- تكثيف العمل الإستعلامي عن الخلايا الإرهابية من خلال الموارد البشرية المتوفرة، ومن خلال التنصت والرصد والمراقبة والمتابعة التكنولوجية والإلكترونية.

ثالثاً: خط الجهد الثالث: خط الجهد الإقتصادي والمالي:[165]

يقتضي العمل على تغيير السياسة الإقتصادية والمالية لإكساب الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية وسيلةَ قوةٍ تساعدها على مقاومة الضغوط والتدخلات الخارجية، وذلك من خلال:

1- أن يتوافق اللبنانيون على السياسة الإقتصادية. فالعمل السياسي لا يمكن أن ينجح من دون توفير المقومات الإقتصادية للصمود في وجه الضغوطات المختلفة. من هنا، لا يمكن الإبقاء على السياسة

[165] سنكتفي بذكر العناوين العامة، لأن بحثنا يركز على استراتيجية دفاعية وليس وطنية.

الإقتصادية الراهنة، لأنها تربط الإقتصاد اللبناني بالقوى الكبرى والمؤسسات الدولية وبالقروض المقدمة لنا، وبالتالي يجب العمل على تنمية وتطوير القطاعات المنتجة لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

2- أن يتوافق اللبنانيون على وقف الهدر والفساد، ومعالجة القطاعات المهترئة، كالكهرباء والمياه وغيرها.

3- أن يتوافق اللبنانيون على البدء بالتنقيب عن النفط والغاز، واستثمارها واستغلالها بهدف تحقيق التنمية المتكافئة وغير المركزية، وخصوصاً تنمية المحافظات الحدودية. ليس ضرورياً هنا الحصول على قدرة التصدير إلى الخارج في حال مُنعنا من قبل الدول الإقليمية والدولية، بل يكفينا الحصول على هذه الموارد بهدف تأمين حاجة السوق المحلية، مما يغنينا عن الإستيراد من الخارج، ويخفف عنا الفاتورة المالية.

4- أن يتوافق اللبنانيون على العمل على الحفاظ على أفضل العلاقات مع الدول العربية والأجنبية الصديقة.

5- العمل على استغلال الفرص المتاحة لإشراك لبنان في عملية إعادة إعمار سوريا. لا ضير هنا في العمل على عودة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدولة السورية إنطلاقاً من ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على كافة المصالح الشخصية والمذهبية والطائفية والسياسية، والتنسيق معها بخصوص مرور البضائع اللبنانية عبر أراضيها باتجاه الأردن والخليج ومصر.

6- أن يتم العمل على إجراء الإصلاحات المالية الضرورية عبر اتخاذ سلسة من الإجراءات الضرورية، مثل إجراء جردة شاملة لجميع أصول ومتوجبات الدولة والمصرف المركزي، والإتفاق على كيفية توزيع الخسائر أو تحميل العبء الأكبر من الخسائر لأصحاب المصارف وكبار المودعين الذين استفادوا من السياسات المالية في الفترات السابقة، إضافةً إلى العمل على استعادة جميع الأرباح الناتجة عن الهندسات المالية. لا يمكن تحسين الوضع الإقتصادي في لبنان من دون العمل على إعادة هيكلة الدين العام المحلي والاجنبي وإقرار قانون الكابيتال كونترول، وتحرير حسابات صغار المودعين، والتحقيق في جميع التحويلات إلى الخارج وتعيين حاكمية جديدة لمصرف لبنان وإعادة هيكلة القطاع المصرفي بما فيه مصرف لبنان، وإلغاء السرية المصرفية، وإجراء تدقيق جنائي شامل، إضافة الى إقرار قانون موحد لنظام الضريبة التصاعدية على الدخل والثروات والعقارات الشاغرة.[166]

7- أن يتوافق اللبنانيون على الوقوف وراء جيشهم ويدعمونه مادياً، وبالتالي تسخير الإقتصاد اللبناني لصالح المجهود الحربي في حالات الدفاع ضد العدوان الإسرائيلي.

8- أن يتابع اللبنانيون رصد التحويلات المالية التابعة لتنظيمات إرهابية، والعمل على وقفها لمنع إستغلالها في أعمال ونشاطات إرهابية في الداخل اللبناني أو في الخارج.

---

[166] هذا ما يطالب به "تحالف 17 تشرين" لتصحيح الوضع المالي في لبنان،. راجع في هذا الخصوص:
(إبراهيم) رلى، **"تحالف 17 تشرين": ليس بين «الثوّار» ما يوحّدهم!**، جريدة الأخبار، الخميس 24 أيلول 2020.

رابعاً: خط الجهد الرابع: خط الجهد الإجتماعي والتربوي والثقافي: [167]

يقتضي العمل على المحافظة على الخصوصية اللبنانية المميزة كساحة تلاقي وحوارٍ وتعايشٍ، لإكساب "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني" وسيلةَ قوةٍ تساعدها على مقاومة الضغوط والتدخلات الخارجية، وذلك من خلال:

1- حماية السلم الأهلي عبر تشجيع ثقافة تقبل الآخر والحوار والتلاقي معه حول الأمور الأساسية، ونبذ العنف في التعامل مع الآخرين.
2- حماية نظام العيش المشترك، وحفظ حقوق الجميع في دولة القانون والمؤسسات.
3- حماية حقوق الإنسان، وحقه في التعبير الحر عن آرائه، عبر حماية حرية الإعلام.
4- عدم الإخلال بالتوازنات الديمغرافية والطائفية، عبر إلتزام اللبنانيين جميعاً برفض التوطين، إن كان بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، أم بالنسبة للنازحين السوريين.
5- إعادة النظر بالتنشئة الوطنية اللبنانية، بحيث توجه ضد العدو الإسرائيلي.
6- رفض السلام مع إسرائيل إلا على أساس المبادرة العربية التي تم إطلاقها في القمة العربية في بيروت في آذار 2002 من قبل ولي العهد السعودي حينها عبد الله بن عبد العزيز، والتي ترتكز على الإستعداد للوصول إلى السلام مع إسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ حرب الخامس من حزيران من عام 1967، وتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425، والقبول بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية
7- وانسجاماً مع الفكرة السابقة، يرفض هذا خط الجهد الإجتماعي والتربوي والثقافي التطبيع مع إسرائيل، على اختلاف أنواعه، الإقتصادي، الثقافي، السياسي،...، إلا بعد استعادة كافة الحقوق اللبنانية المنتهكة من قبلها، خصوصاً إستعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر، والعودة إلى خط الحدود المرسومة بموجب إتفاقية بوليه- نيوكامب، بما يعني تجاوز الخط الأزرق الذي تم رسمه بعد حرب تموز للفصل مؤقتاً بين لبنان وإسرائيل، وحل النقاط الخلافية الثلاثة عشرة لمصلحة الدولة اللبنانية. في ذلك المجال أيضاً، لا يمكن التطبيع مع إسرائيل إلا بعد الحصول على حق لبنان من المياه الإقتصادية الخالصة المتنازع عليها، وحسب الحدود البحرية التي تشكل إمتداداً لخط الحدود البرية.
8- مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، على اختلاف أنواعها، حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل.
9- التشديد على التماسك الوطني والوحدة الداخلية في مقاومة العدو الإسرائيلي.
10- تعميم ثقافة عدم الإستسلام وعدم التهاون وعدم الخنوع ورفض الذل والتمسك بإرادة الإنتصار.

---

[167] سنكتفي بذكر العناوين العامة، لأن بحثنا يركز على استراتيجية دفاعية وليس وطنية.

11- إطلاق أوسع حملة تضامن إجتماعية وثقافية وتربوية لتوحيد الرأي العام اللبناني وراء الجيش اللبناني متى قرر الدفاع عن الأراضي اللبنانية ضد العدوان الإسرائيلي.

12-رفض التطرف الديني العنيف، والعمل على استهداف البيئة الحاضنة للفكر الأصولي المتشدد والتكفيري، من خلال تطبيق "استراتيجية الدفاع الوطني لمواجهة التهديد الإرهابي"، وخصوصاً العمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

خامساً: خط الجهد الخامس: خط الجهد العسكري:[168]

1- مواجهة التهديدات الإسرائيلية:

تقوم العناوين العسكرية لاستراتيجية الدفاع الوطني المقترحة لمواجهة العدو الإسرائيلي على إنشاء ألوية خاصة في الجيش اللبناني، مهمتها مقاومة الإعتداءات الإسرائيلية، وتستعمل بعض المبادئ التي طبقتها المقاومة اللبنانية، التي نجحت تكتيكاتها وأساليبها في مقاومة العدوان. يتم تنظيم هذه الألوية الخاصة للقتال بواسطة مجموعات صغيرة، تعمل بطريقة لا مركزية، وبطريقة مغايرة عن طريقة عمل الألوية الكلاسيكية النظامية اللبنانية الحالية، والتي يفوقها العدو من ناحية القدرات النارية واللوجستية وغيرها. هذه الألوية الخاصة لا بد أن تستفيد من نقاط القوة التي أظهرتها المقاومة، وأن تتجنب نقاط الضعف التي تظهر من استعمال الوحدات الكلاسيكية النظامية اللبنانية في مواجهة قوات العدو التي تفوقها عدة وعتاداً وتسليحاً.

فمن أجل مواجهة الفارق الكبير في ميزان القوى والتفوق التكنولوجي، ترتكز العقيدة العسكرية اللبنانية المرتقبة، على مبدأ "الدفاع الهجين" الذي يعتمد على مزيج من "القتال بمجموعات صغيرة"، الذي سوف تقوم به الألوية الخاصة المنشأة حديثاً، ومن القتال الكلاسيكي الذي سوف تقوم به الألوية الكلاسيكية المنتشرة حالياً، إضافةً إلى استعمال الحرب السيبرانية والنفسية لضعضعة العدو الإسرائيلي. إن القتال بمجموعات صغيرة يعني الدفاع في العمق بمجموعات صغيرة كنوع من الدفاع الخاص، أي مزيج من الدفاع الثابت والمتحرك والقتال الخاص، يستعمله طرفٌ صغيرُ الحجم والعدد والإمكانيات مثل لبنان، لمنع طرفٍ آخر متفوق عسكرياً وتكنولوجياً من السيطرة على الأرض، مثل إسرائيل.

لا يمكن القيام بـ "الدفاع بمجموعات صغيرة" من قبل الألوية المنتشرة في الجنوب، لأسباب عديدة كما رأينا، أهمها أنها ليست محضرة، لا نفسياً ولا معنوياً ولا لوجستياً ولا تنظيمياً ولا تدريبياً لتنفيذ مهمة التصدي للعدو الإسرائيلي، كما لا يمكن للوحدات الخاصة اللبنانية القيام بهذه المهمة، نظراً لبعد تمركزها عن الجنوب اللبناني، وأيُ تحركٍ سوف يؤدي إلى تدميرها قبل وصولها، إضافةً طبعاً إلى حاجة قيادة الجيش اللبناني إلى هذه الوحدات كاحتياطٍ جاهز للتدخل عند الحاجة. لذلك، يصبح من المفيد البحث عن بديلٍ واقعيٍ يسد النقص

[168] سنكتفي هنا بذكر الأفكار العامة على أن نفصلها في الفقرتين الثانية والثالثة اللاحقتين.

ويؤدي إلى تنفيذ المهمة. لذلك، لتطبيق استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، يتوجب على قيادة الجيش إنشاء ألوية جديدة (ثلاثة أو أربعة يحدد عددها من قبل قيادة الجيش) متخصصة بالدفاع بالعمق بمجموعات صغيرة، بتعداد عشرة إلى خمسة عشر آلاف مقاتلٍ مهيءٍ ومعدٍ ومجهزٍ ومدربٍ خصيصاً وحصرياً لتنفيذ الدفاع بالعمق بمجموعات صغيرة.[169]

وبرغم اعتراف استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني بصعوبة الحصول على التجهيزات المناسبة لتطبيق القتال الهجين، خصوصاً أدوات وتجهيزات الحرب السيبرانية والنفسية والأسلحة م/د والـ م/ط والـ م/س، إلا أنها تستفيد من إمكانيات الحصول عليها من دول صديقة كالصين وروسيا وإيران، ومن السوق السوداء العالمية. ذلك يتطلب قراراً سياسياً شجاعاً، يأخذ بعين الإعتبار مصالح لبنان الوطنية العليا، ويضرب بعرض الحائط جميع محاولات الإخضاع والهيمنة المستعملة من قبل بعض الدول علينا. لكن الاستراتيجية لا تكتفي بذلك، بل تشدد على تطوير القدرات الذاتية، خصوصاً لناحية تطوير الأسلحة والمعدات والتجهيزات الموجودة لدينا، من خلال مصالح علمية وتكنولوجية مخصصة لذلك.

2- <u>مواجهة التهديدات الإرهابية:</u>

أما بخصوص مكافحة الإرهاب، تركز "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني" على أن المقاربة الأمنية والعسكرية لا تنفع وحدها، بل يتوجب تلازمها مع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف واستهداف البيئة الحاضنة للإرهاب عبر خطوات تنموية واجتماعية. لذلك، تعتمد "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" بشكل عام على مسارين: المسار الأول هو مسار مكافحة الإرهاب عبر المقاربة الأمنية التقليدية، والتي تنفذها الأجهزة الأمنية والعسكرية بشكل أساسي، والمسار الثاني هو مسار منع التطرّف العنيف عبر تنفيذ استراتيجية وطنية تنموية وقائية، والمسؤول عن تنفيذها الحكومة اللبنانية بشكل عام.

تركز المقاربة الأمنية على إصلاح بنية القوات الخاصة اللبنانية وإعادة تنظيمها، ووضعها تحت إمرة قيادة موحدة قادرة على تنسيق الجهود وتوزيع المهام. كما تركز الاستراتيجية على ضرورة تطوير قدرات القوات الخاصة اللبنانية بحيث تصبح أكثر فتكاً ووعياً واحترافاً، عبر تنمية القدرات الفردية والجماعية، مع ضرورة توفير قدرات نارية ولوجستية ملائمة. وبما أن مكافحة الإرهاب هو عمل جماعي يقتضي تضافر جميع الجهود العابرة للحدود، تركز الاستراتيجية الدفاعية على تطوير التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة، خصوصاً الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تفعيل طرق التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية.

وبرغم اعتراف استراتيجية الدفاع الوطني اللبنانية بأهمية التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة للحصول على الدعم والمساندة التقنية واللوجستية والتدريبية والمعلوماتية، إلا أنها تركز على بدء تنمية القدرات الذاتية الوطنية،

---

[169] سوف نتكلم عن هذا الموضوع بالتفصيل في الفقرة الثالثة بعنوان "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي".

من خلال دعم برامج التسليح العسكرية الوطنية وبناء معامل للتطوير العسكري العلمي والتكنولوجي، والإعتماد على الكفاءات العلمية الشبابية اللبنانية. ذلك لا يمكن أن يتم من دون إرداة حقيقية على توفير قسم من إيرادات الإقتصاد اللبناني المنتج، بهدف توفير أقصى إجراءات الدعم المطلوبة للجهد العسكري.

من المهم التشديد هنا أن استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لا يمكنها أن تنجح من دون رفع قدرات قوى الأمن الداخلي لتصبح قادرة على تسلم مهمات الأمن الداخلي الروتينية العادية. هذا الأمر سيحرر الوحدات العسكرية للجيش اللبناني التي ستعود إلى ثكناتها، مما يسمح لقياداتها بإعادة تنظيمها وتدريبها على تنفيذ مهماتها الأساسية في الدفاع عن الحدود ومقاومة الإرهاب. هذا الأمر ليس بالأمر السهل على الإطلاق، لأن القرار سيواجه بتململ وتذمر، وربما رفض، بعض عناصر من كل من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني، لأسباب متعددة أهمها عدم رغبة الأولى بزيادة مهماتها واقتناعها بحالتها الحالية من دون إلقاء عبء إضافي عليها لحفظ الأمن الداخلي، وعدم رغبة الثانية بالتخلي عن النفوذ الذي تتمتع به حالياً، وعدم رغبتها ربما بتحمل عبء مواجهة العدوان الإسرائيلي. من هنا، يصبح ضرورياً تغيير العقلية التي تتحكم بالبعض من أفراد المؤسستين، بهدف توحيد الجهود الوطنية، واستثمار كل عناصر القوة المتوافرة لدينا. وإن كنا نركز في هذا البحث على تطوير قدرات القوات المسلحة بشكل عام والجيش اللبناني بشكل خاص، فلأن استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني تعدها وزارة الدفاع اللبنانية التي ليست لها صلاحية الإمرة والقيادة على قوى الأمن الداخلي، وبالتالي مسؤولية وضع خطة تطوير قدرات الأخيرة تقع على عاتق وزارة الداخلية التي تتعاون مع وزارة الدفاع وباقي الوزارات والمؤسسات الحكومية على الدفاع عن لبنان.

<u>الفقرة الثانية: "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي":</u>

في هذه الفقرة، سوف نضع إطاراً أكثر تفصيلاً لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي"، حيث نتبع نفس المبادئ التي كنا اتبعناها في الفقرة الأولى مع الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، لكن مع التركيز هنا على خطوط الجهد المتبعة لوضع حد للتهديدات الإرهابية والقضاء عليها. نعتمد في هذه الاستراتيجية على المقاربة الحكومية الشاملة، التي تعني إتخاذ إجراءات سياسية وتنموية شاملة لمواجهة الأفكار المتطرفة العنيفة في البيئة الحاضنة للإرهاب، مع التركيز على الجهود العسكرية المطلوبة للدفاع عن لبنان.

لقد قسمنا هذه الفقرة إلى ثلاثة بنود أيضاً:

- البند الأول: الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي".
- البند الثاني: الغاية النهائية المرجوة والوسائل والأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحديد العدو المفترض.
- البند الثالث: خطوط الجهد العامة لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي".

<u>البند الأول: الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي":</u>

كما فعلنا في البند الأول من الفقرة الأولى مع الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، سنقوم في هذا البند بوضع إطار عام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي"، بحيث تجسد الصورة أدناه أيضاً، الجسر الذي يربط الوسائل الوطنية اللبنانية، التي سوف تستعمل لمواجهة التهديدات الإرهابية على الأمن الوطني اللبناني، بالهدف النهائي المرجو، عبر اتباع خطوط جهد يتم تبسيطها بأهداف وطنية استراتيجية لمكافحة الإرهاب.



نركز في هذا الإطار على خمسة خطوط جهد، والتي سوف نفصلها لاحقاً في البند الثالث، وهي بمثابة عناوين أساسية يقتضي العمل عليها، مثل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف، وتنمية القدرات الإستعلامية الحكومية، ومتابعة تنفيذ القانون، وبناء قوة عسكرية أكثر فتكاً ووعياً واحترافاً، وتطوير التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة وبين الأجهزة الأمنية اللبنانية.

البند الثاني: الغاية النهائية المرجوة والوسائل والأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحديد العدو المفترض:

أولاً: الغاية النهائية المرجوة Desired End-State:

القوات المسلحة اللبنانية قادرة على القضاء على كافة التهديدات الإرهابية التي تواجه الدولة اللبنانية، وتأمين حدودها وممراتها البرية والبحرية وحمايتها، وإبعاد أية تأثيرات إيديولوجية أو أفكار متطرفة على صيغة العيش المشترك اللبنانية. في عملها هذا، سوف تستمر الدولة اللبنانية بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وتطبيق استراتيجيتها لمواجهة التطرف العنيف واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية في مكافحة الإرهاب، وتطوير قدرات قواتها الخاصة بحيث تجعلها قادرة على تنفيذ مهمات استباقية ومهمات مكافحة الإرهاب في جميع الظروف والمناطق للقضاء على الخطر الإرهابي.

ثانياً: الوسائل Means:

1- الأفواج الخاصة (المغاوير - المجوقل- مغاوير البحر).
2- فرعا مكافحة الإرهاب والتجسس والقوة الضاربة.
3- مديرية المخابرات.
4- مدرسة القوات الخاصة.
5- أفواج الحدود البرية الأربعة.
6- القوات الجوية.
7- القوات البحرية.
8- مديرية التعاون المدني العسكري.
9- الوزارات والإدارت الحكومية المعنية (وزارات، المصرف المركزي...).

ثالثاً: الأهداف الوطنية الاستراتيجية:

1- منع إستخدام الحدود البرية والبحرية لتهريب السلاح والممنوعات، ولعبور الإرهابيين والإتجار بالبشر.
2- منع الارهابيين من التنظيم في الداخل اللبناني، خصوصاً في المخيمات الفلسطينية والسورية، عبر رصدهم وملاحقتهم وتدميرهم.

3- القضاء على مصادر قوة ودعم الإرهابيين عبر إعاقة تجنيد وتطويع الأفراد من خلال مواقع التواصل الإجتماعي أو أية طريقة اخرى.

4- المساهمة في استهداف البيئة المحتملة للإرهاب في مشاريع إنمائية وتربوية واجتماعية عبر إشراك المؤسسات والإدارات الرسمية ومديرية التعاون المدني العسكري CIMIC.

5- القضاء على المجموعات الإرهابية في حال تمكنت من السيطرة على بقعة أو منشأة معينة.

6- الإستجابة السريعة لأية عملية إختطاف رهائن.

7- الحؤول دون حصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل.

8- تطوير التنسيق بين الأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب.

9- تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية في الأمن السيبراني والحرب النفسية.

رابعاً: العدو: التهديد الإرهابي:

1- القيادات الإرهابية.

2- الأفراد.

3- الملاجئ الآمنة.

4- التحركات.

5- التمويل.

6- طرق الإتصال والتواصل (الإنترنت مثلاً...).

7- الإستخبارات وطرق جمع المعلومات.

8- العقيدة والإيديولوجيا.

9- الأسلحة.

10- ممرات وطرق العبور إلى لبنان وخارجه.

البند الثالث: خطوط جهد "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي":

أولاً: خط الجهد الأول: تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرّف العنيف":

يجب أن تعي الحكومة اللبنانية أن الحل الأمني لا يمكن أن يؤدي المطلوب في مكافحة الإرهاب، وسيظل قاصراً إذا لم يتم وضع إستراتيجية تنموية وسياسية واجتماعية واقتصادية وعلاجية ووقائية تستهدف الأسباب البنيوية التي تعاني منها البيئات التي يخرج منها الإرهابيون، والتي تنتشر فيها الدعوة إلى العنف بوصفه حلاً جذرياً في وجه الظلم. من هنا، على الحكومة أن تُفعل تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرّف العنيف" التي أقرتها في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٨، والتي تتميز باستهدافها المجتمعات والسلطات المحليّة التي تؤثر على التطرّف العنيف وتتأثر به. لقد سبق وأشرنا إلى هذه الاستراتيجية، إلا أن اللافت أن الدولة اللبنانية

لم تنفذها بالكامل، وبالتالي هي مدعوة إلى تصحيح البوصلة ومعالجة التطرف العنيف عبر وضع خطة عمل لتطبيق هذه الاستراتيجية بالإشتراك مع خبراء دوليين ومحليين، وكذلك الكيانات المحليّة الأمنيّة والقضائيّة والإقتصادية والإجتماعيّة المعنيّة، بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات، من أجل بحث وتنفيذ المحاور الاستراتيجيّة التسعة التي تضمنتها "الاستراتيجية الوطنية". أهم الخطوات التي يمكن للحكومة اللبنانية أن تقوم بها في سبيل تنفيذ استراتيجيتها:

1- تعزيز ثقافة الحوار، والعمل على منع نشوب الصراعات عبر معالجة أسبابها الجذرية مثل التمييز واللا مساواة والتهميش، وتعزيز الظروف الإجتماعية والمدنية الضرورية للسلام، التي تؤدي إلى حفظ الإستقرار الداخلي والإبقاء على الإزدهار الإقتصادي وحماية المدنيين، وبالتالي تؤدي إلى تعزيز سيادة القانون.

2- تعزيز مضامين الحكم الرشيد في لبنان، عبر مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة ورفع كفاءة إدارة الموارد العائدة للدولة وتوزيع عائداتها بإنصاف، وتحقيق أقصى درجات الشفافية في التعاملات الحكومية، مع ضرورة تطبيق مسألة المحاسبة والمساءلة، وضمان مشاركة جميع المواطنين اللبنانيين في عملية صنع القرار، وبالتالي حفظ التعددية الطائفية والمذهبية، وبالتالي تعزيز سيادة القانون.

3- تحقيق العدالة والمحافظة على حقوق الإنسان وسيادة القانون، عبر احترام المساواة أمام القانون، وعدم التمييز بين مواطن وآخر، وعدم الإفلات من العقاب على الجرائم، وإخضاع الجميع (مسؤولين ومحكومين) إلى مبدأ المحاسبة والمساءلة، وبالتالي تطبيق مبدأ مسؤولية الجميع أمام القانون الذي يؤمن الإنصاف في حماية المواطنين والدفاع عن حقوقهم. كما يقتضي على الدولة اللبنانية أن تطبق مبادئ الدستور اللبناني القاضية بحماية الحرية الشخصية وحرية الإعتقاد والحفاظ على حرية التعبير ومعاملة الفرد باحترام وكرامة، والإحتكام إلى قضاء مستقل كفوء وغير متحيز.

4- ضرورة إيلاء التنمية المدنية أهمية كبرى، وإشراك المجتمعات المحلية، خصوصاً البلديات، في اتخاذ القرارات المتعلقة بحاجاتهم التنموية داخل مدنهم وقراهم وبلداتهم، خصوصاً على مستوى التخطيط والتنفيذ والصيانة والمراقبة، لأن هذه المجتمعات المحلية هي الأقدر على معرفة مشاكلها وطرح الحلول التي تناسبها. طبعاً هذا يتطلب وجود مناخ من الديمقراطية يساعد على التحاور والنقاش والإستفادة من الشباب وخبراتهم، والذي يمكن أن يؤدي إلى تطبيق اللامركزية الإدارية على صعيد كل لبنان.

5- ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وعدم التفريق بينهما، خصوصاً بما يتعلق بالتمتع بالحقوق الفردية في العمل والتعليم والحصول على الميراث وحضانة الأطفال والإستفادة من الممتلكات، وإعطاء الجنسية لأزواجهن من غير اللبنانيين. من أهم الأهداف التي ينبغي الوصول إليها عبر هذه الاستراتيجية هي قضية تمكين النساء وحمايتهن من العنف الأسري والمهني، ورفع قدراتهن لتأهيلهن بهدف مواكبة كافة المشاكل والمصاعب التي تواجههن في مجتمعاتهن.

6- ضرورة تعميم التعليم كأهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية، لأن التعليم ينمي المهارات اللازمة في سوق العمل، وبالتالي يساعد على التخفيف من البطالة والقضاء على الفقر. ذلك لا يستقيم من دون خطة واقعية ومفصلة تضعها الدولة لحاجات إقتصادها من مهنٍ ومهاراتٍ واختصاصات، وقدرتها على خلق فرص عمل تستوعبها المهارات الناشئة.

7- من أهم المشاكل التي تواجه الشباب اللبناني هي ضعف الدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية وخلق فرص العمل. لذلك، ولمواجهة حالات التطرف العنيف، على الحكومة اللبنانية أن تعمل على تحقيق المشاريع التنموية، كتوفير الكهرباء بشكل طبيعي، وبناء خط للسكة الحديد بين الشمال والجنوب والبقاع، وتوفير باصات النقل المشترك لتخفيف حركة التنقل على الطرقات، وبالتالي التخفيف من مصروف البنزين، إضافةً إلى تحفيز المشاريع والإستثمارات الزراعية والصناعية والحرفية والسياحية الصغيرة التي تدعم الإقتصاد اللبناني وتوفر فرص العمل لعدد كبير من الشباب اللبناني.

8- تطوير قدرات الدولة اللبنانية على مواجهة سرديات وأفكار وروايات التطرف العنيف، عبر إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية مخصصة لهذا التواصل الاستراتيجي، ووضع التشريعات المناسبة للحد من التطرف العنيف، حيث يتم التنسيق على وضعها بين الوزارات والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية والأجهزة الأمنية. للقيام بذلك، على الدولة اللبنانية أن تراقب وسائل التواصل الإجتماعي وترصد إمكانية إستخدامها لتجنيد وتطويع وتمويل الإرهابيين، إضافةً إلى إمكانية إستعمالها لبث الأفكار التي تدعو إلى التسامح والغفران والتعايش ومكافحة الرواية الإرهابية المتطرفة والعنيفة، عبر إبراز الأصوات المعتدلة واستخدام مواقع إعلامية ووسائل تواصل إجتماعية ولوحات إعلانية.

9- واستكمالاً للمحاور المذكورة في الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرّف العنيف، يذكر المحور التاسع والأخير ضرورة تمكين الشباب. عادةً ما يكون الشباب أكثر رغبة وطاقة للعمل، وهم ينشدون التغيير عبر ابتكار الأفكار الجديدة. لذلك، على الحكومة اللبنانية أن تستفيد من الفرص التي يمكن أن تحفز إبداع الشباب اللبناني وتستغل حيويتهم في سبيل تحقيق التغيير الإيجابي المطلوب في المجتمع اللبناني، وذلك من خلال مساعدتهم في الحصول على التعليم الجيد، وتنمية مهاراتهم الشخصية والقيادية، وإشراكهم الفعال في عملية إتخاذ القرارات.

ثانياً: خط الجهد الثاني: الإستمرار في تنمية القدرات الإستعلامية الحكومية:

من أهم أسس مكافحة الإرهاب في لبنان، ضرورة ضبط الحدود وإدارتها بطريقة سليمة وعلمية، والتصدي لظاهرة تسلل المقاتلين الأجانب عبرها، إن كان إلى الداخل اللبناني، أو إلى الخارج. لذلك، على الحكومة اللبنانية أن تعمل على تنمية القدرات الإستعلامية عبر القيام بالخطوات الأساسية التالية:

1- التعاون مع الأصدقاء والحلفاء لمواجهة الإرهاب: من أهم وسائل مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي والإقليمي، إتفاقيات التعاون والتنسيق التي عقدتها الحكومة اللبنانية مع العديد من الدول بهدف وضع سياسات مشتركة لمواجهة الإرهاب. تتضمن هذه الإتفاقيات آليات لتبادل المعلومات ومسك الحدود والمعابر والمطارات، والتي تعتبر واحدة من أهم السياسات المطلوبة في المنطقة حالياً، خصوصاً تحليل وتبادل معلومات بشأن التجنيد وتسهيلات السفر للمشتبهين ومساعدة الدول على الكشف والمراقبة وتحديد من يسافرون عبر الحدود الدولية والإلتحاق بالتنظيمات الارهابية. لذلك، على الحكومة اللبنانية أن تستكمل عملية ربط المراكز الحدودية، خصوصاً تلك التابعة للأمن العام، من معابر حدودية برية وبحرية وجوية، بأنظمة تبادل المعلومات المطلوب من كل دولة في العالم إستعمالها، خصوصاً نظام تبادل المعلومات عبر الإنتربول، ونظام المعلومات المتقدم حول المسافر API، ونظام معلومات متقدم حول المسافر interactive API، وغيرها من الأنظمة التي تساعد على تتبع بيانات المسافرين والتواصل مع الدول التي يتجه إليها هؤلاء المسافرون. كما على الحكومة اللبنانية أن تقوم بالسيطرة على المعابر الحدودية غير الشرعية، والتي يتم عبرها تهريب البشر والمواد الغذائية والعينية والسلاح وغيرها، والتي أصبحت ضرورة ملحة لقيام دولة القانون القوية والقادرة في لبنان. من هنا، يمكن للحكومة اللبنانية طلب مساعدة الدول الصديقة للحصول على أحدث أجهزة التنصت والمراقبة والتتبع التكنولوجية للسيطرة على هذه المعابر، خصوصاً لصالح فرق التحقيق الجنائية والقضائية والإستقصائية، ولصالح فرع المعلومات في الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش اللبناني، إضافةً إلى تحديث المكننة والتأليل وأرشفة بيانات المعلومات وغيرها.

2- توسيع قاعدة البيانات وتحديثها: على الحكومة اللبنانية العمل على تطوير قاعدة البيانات الشخصية التي تحفظ المعلومات التفصيلية عن الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى تنظيمات إرهابية، مع ضرورة تحديثها وتوسيعها لتتضمن أيضاً معلومات عن التنظيمات الإرهابية وقياداتها وهيكليتها وتنظيمها ومصادر تمويلها وطرق تطويعها لعناصرها ومعسكرات تدريبهم، إضافةً إلى مصادر تسلحها ومرجعياتها السياسية والدينية وخلفياتها الإجتماعية والسياسية. ويتم الحصول على هذه المعلومات عادةً عن طريق مخبرين يخترقون التنظيمات الإرهابية ويعملون على جمع المعلومات التي يتم تقاطعها مع بيانات تكنولوجية أو صور من الأقمار الإصطناعية أو غيرها من البيانات والمعلومات المصرفية أو المالية، أو من قبل تقاطع معلومات تم الحصول عليها من أجهزة مخابرات صديقة.

3- متابعة إستهداف مصادر تمويل الإرهابيين: وبما أن التمويل يعتبر أساس عمل التنظيمات الإرهابية والعامل الأساسي في استمرايتها، نظراً لقدرة المال على استقطاب المتطوعين وشراء السلاح، تعمد العديد من هذه التنظيمات إلى عمليات غسل الأموال عن طريق مكاتب الصيرفة الخاصة وتحويل الأموال عبر العالم، أو بواسطة المقايضة بعمليات الإستيراد والتصدير. من هنا، يعتبر فرض الرقابة الشديدة على

الشركات المالية الخاصة ومتابعة أصولها المالية أمراً فائق الأهمية في تجفيف مصادر التمويل ومكافحة الإرهاب. هذه الرقابة لا يمكن أن تنجح من دون عمل إستخباري دقيق قائم على التعاون والتنسيق بين سلطات إنفاذ القانون والقطاع العام والخاص المتمثل بالمصرف المركزي والمصارف التجارية والشركاء والحلفاء الدوليين، خصوصاً المؤسسات المالية الدولية، من أجل تحديد الجهات المانحة والممولين والوسطاء المتورطين في دعم المنظمات الإرهابية، وذلك عملاً بتوصيات لجنة مكافحة الارهاب التابعة لمجلس الأمن في تتبع الأصول المالية وتجفيف التمويل. وقد ساعدت الإجراءات التي اتخذها لبنان عبر المصرف المركزي مع المصارف اللبنانية على استهداف مصادر تمويل الإرهاب، حيث أن لبنان عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تولى رئاستها عام 2018، وهو عضو أيضاً في مجموعة مكافحة تمويل داعش، ووحدة الإستخبارات المالية التابعة للمصرف المركزي، أي لجنة التحقيق الخاصة، هي عضو في مجموعة "إيغمونت" لمكافحة تبييض الأموال واستعمالها في تمويل الإرهاب. لذلك، على الحكومة اللبنانية متابعة إستهداف مصادر تمويل الإرهاب والعمل على تجفيفها ومنعه من استخدامها، والعمل على تطوير التشريعات المناسبة لمكافحة جرائم تبييض الأموال لصالح النشاطات الإرهابية، إضافةً إلى توفير الظروف المناسبة لتطوير أداء الأجهزة الأمنية وتعاونها والتنسيق فيما بينها وبين المصرف المركزي والمصارف التجارية تحقيقاً لهذه الغاية.

4- إعتراض مراسلات التنظيمات الإرهابية: يرتدي اعتراض المكالمات والإتصالات الفنية والمراسلات بين قيادة التنظيم الإرهابي وعناصره أهمية بالغة في الحصول على المعلومات وضرب منظومة التنظيم للقيادة والسيطرة. وبما أن استعمال الإنترنت، وخصوصاً مواقع التواصل الإجتماعي، هو أبرز الوسائل التي تستعملها المنظمات الإرهابية في تجنيد وتطويع المؤيدين لها، تقوم "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" على متابعة حسابات المؤيدين لهذه المنظمات، الحقيقية والوهمية، والعمل على إيقافها أو إلغائها أو تعليقها، بهدف الحد من طرق إيصال الرسائل إلى الأنصار والحصول على مقاتلين جدد. ذلك يقتضي إنشاء غرفة مراقبة ورصد إلكترونية قادرة على متابعة هذه المواقع وإجراء اللازم بشأنها. لكن ذلك لا يكفي، إذ أن من المهام الأساسية لهذه الغرفة، إطلاق حملة دعائية مضادة للدعاية الجهادية المتطرفة، تعمل على دحض الأسس التي تقوم عليها هذه الدعاية عبر ترسيخ مبادئ الحوار والتعايش بين الأديان، بما يتوافق مع المحور الثامن من "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف".

5- مواجهة الدعاية المتطرفة: تستعمل التنظيمات الإرهابية العقيدة الجهادية المتطرفة لكسب المقاتلين وتبرير عملياتها. تعتمد هذه العقيدة الجهادية على بعض نصوص القرآن الكريم والإجتهادات الفقهية المتطرفة، وعلى التفنن في ارتكاب المجازر الإرهابية وتصويرها ونشرها لبث الرعب في نفوس أعدائها من خلال وسائل إعلامية موالية لها. لذلك، تتطلب مواجهة هذه العقيدة الجهادية إستعمال الحجج المنطقية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، والتي يساعد بتحقيقها مشايخ يتولون شرح مساوئ

الإرهاب التكفيري وضرره على الإسلام وتشويه صورته. ومن ضمن خطة مواجهة الدعاية المتطرفة، تعمل الدولة على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، واستهداف البيئة الحاضنة للإرهاب، وتنفيذ القانون والعدالة على الجميع، بحيث تحد من إمكانية التغلغل الإرهابي للحلول مكان السلطة والشرعية، وهذا يتلاقى مع المحور الثامن أيضاً من محاور "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف".

ثالثاً: خط الجهد الثالث: متابعة تنفيذ القانون:

عملت الحكومة اللبنانية عبر قيادة الجيش على حماية الحدود اللبنانية وتأمينها ومنع أي محاولة تسلّل إرهابية إلى داخل الأراضي اللبنانية، وإغلاق المنافذ غير الشرعية وإقامة شبكة من أبراج المراقبة مجهزة بأحدث الوسائل التقنية، بمساعدة من الدول الصديقة، خصوصاً البريطانية والكندية والأميركية، وعبر الأمن العام على تفعيل العمل وتحديث برامج المكننة والتأليل على المراكز الحدودية. كما يقوم الجيش اللبناني بمراقبة الحدود البحرية، ومنع تسلل الإرهابيين إلى الداخل عبر البحر بواسطة شبكة من الرادارات والمراكب البحرية التي قدمتها الدول الصديقة، خصوصاً ألمانيا، وبالتحديد بعد حرب تموز 2006. وفي سبيل استكمال هذه الحلقة الإستعلامية، تلقت القوات الجوية اللبنانية مساعدات قيمة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، هي عبارة عن طائرات سوبر توكانو وطائرات مسيرة دون طيار وغيرها من المعدات التقنية والتكنولوجية التي تساعد قيادة الجيش على تأمين الدعم الجوي القريب للوحدات المقاتلة على الأرض، عند الحاجة، ولتأمين الإستعلام الجوي المطلوب من قبل عمليات قيادة الجيش.

يمثل موضوع متابعة تنفيذ القانون من قبل الأجهزة الأمنية جوهر استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي. ذلك يعني الإستمرار بملاحقة الخلايا الإرهابية التي تكون قد شاركت في تنفيذ أعمال إرهابية، أو هي بصدد التخطيط لتنفيذها، أو هي ما زالت نائمة وتنتظر الظروف المناسبة لتنفيذ عملياتها، وذلك تمهيداً للقضاء عليها ومنعها من تنفيذ أية إعتداءات ضد المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء. مثلاً، خلال عام 2016، قامت وحدات خاصة في مديرية المخابرات بتنفيذ عمليتين حاسمتين بهدف توقيف خلايا شاركت في تنفيذ نشاطات إرهابية. فعلى أثر عمليات متتابعة في الرصد والمتابعة والإستعلام الدقيقة، وفي خطوةٍ نوعية، تمكنت فرقة خاصة من توقيف عماد ياسين أمير داعش في حي الطوارئ في مخيم عين الحلوة، والذي كان يخطط لتنفيذ عمليات إرهابية ضد مراكز الجيش وأماكن سياحية وأسواق تجارية وتجمعات شعبية وأماكن سكنية في أكثر من منطقة لبنانية.[170] كما نفذت وحدة خاصة أخرى في آب 2016 عملية نوعية أخرى في وادي عطا في جرود عرسال استهدفت خلية شارك عناصرها الأربعة في الإعتداء على مراكز الجيش اللبناني في

[170] (خليل) نينا عقل، **الجيش يوقف أمير داعش داخل مخيم عين الحلوة**، مجلة الجيش، العدد 376، تشرين الأول 2016.

آب 2014 في عرسال، وأدت إلى قتل أحدهم، والقبض على الثلاثة الباقين، وأهمهم زعيمهم المدعو طارق الفليطي الذي كان يخطط لتنفيذ عمليات إرهابية متنوعة.[171]

لكن أنواع وأدوات وأساليب الإعتداءات الإرهابية تتطور وتتغير، حتى وصلت إلى مرحلة إتباع أسلوب الذئب المنفرد أو الإنغماسي أو الإنتحاري أو غيرها من الأساليب، مما يفرض تحسب القوى الأمنية وتحضيرها لمكافحتها. مثلاً، عشية عيد الفطر في حزيران 2019، أقدم "الذئب المنفرد" الإرهابي عبد الرحمن مبسوط على إلقاء قنبلة على سرايا طرابلس ومركز مصرف لبنان في المدينة، وأطلق النار على رجال الأمن المتواجدين أمامهما، قبل أن يستقل دراجة نارية ويتجه باتجاه سنترال الميناء حيث أقدم على إطلاق النار على سيارة تابعة للأمن الداخلي مما أدى إلى استشهاد عنصر واحتراقها بالكامل، قبل أن يتوجه ويتحصن في أحد المباني المجاورة. وعند محاولة قوة من الجيش مداهمته، إستشهد ضابط وأصيب عدد من عناصر القوة المداهمة، قبل أن تقوم فرقة خاصة من القوة الضاربة في الجيش اللبناني بالإطباق عليه، مما دفعه إلى تفجير نفسه بحزام ناسف كان يرتديه.[172]

وأحدث مثال عن ملاحقة الخلايا التي ما زالت نائمة، هو التحرك الأمني المركز الذي قامت به الأجهزة الأمنية عقب جريمة كفتون التي أودت بحياة ثلاثة شبان من البلدة على يد إرهابيين مفترضين. أدت عمليات الرصد والملاحقة والمتابعة إلى تحديد مكان تواجد إثنين من الخلية الإرهابية في منطقة جبل البداوي القريبة من طرابلس، فقامت وحدة من مخابرات الشمال في الجيش اللبناني بمداهمة الشقة السكنية، مما أدى إلى استشهاد أربعة عسكريين وفرار الخلية الإرهابية. على الأثر، قامت الفرق الخاصة في الجيش والأمن الداخلي، خصوصاً فرقة القوة الضاربة التابعة لمديرية المخابرات، والقوة الضاربة التابعة لشعبة المعلومات، بملاحقة المطلوبين، حتى استطاعت الأولى من توقيف أحد المطلوبين في أحراج مدينة زغرتا، واستطاعت وحدة عسكرية من اللواء العاشر من قتل الثاني على أحد حواجزها في منطقة قريبة من زغرتا أيضاً.

لكن شعبة المعلومات قامت برصد ومتابعة عدد من العناصر الإرهابية الذين اعترفوا بانتمائهم إلى تنظيم داعش، وأن أميرهم يتمركز في بلدة الفارض في منطقة وادي خالد في عكار مع 15 شخصاً آخرين، وهم يحضرون لتنفيذ عمليات إرهابية بالعبوات والأحزمة الناسفة والأسلحة ضد الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية الأخرى. على الأثر، قامت القوة الضاربة التابعة للشعبة بتطويق المكان ومداهمته بعد رفض المجموعة الإستسلام، وحصل إشتباك مسلح دامٍ أوقع تسعة قتلى بين الإرهابيين. ترافقت هذه العملية مع إقدام إرهابيين على إطلاق النار على عناصر الحرس في أحد مراكز الجيش اللبناني في محلة عرمان– المنية، والتابع للواء

---

[171] (خليل) نينا عقل، **الجيش يطبق على مجموعة إرهابيين في عرسال ويتعقّب آخرين في مختلف المناطق**، مجلة الجيش، العدد 374– 375، أيلول 2016.

[172] (مرتضى) رضوان، **المخابرات تُعيد رسم مسار إرهابي طرابلس: هذا ما قاله لوالده قبل تفجير نفسه**، جريدة الأخبار، السبت، 6 تموز، 2019.

المشاة الثاني، حيث استُشهد عسكريين، وقُتل الإرهابي الإنغماسي عمر بريص الذي حاول الدخول عنوةً إلى المركز في محاولةٍ لتفجير نفسه فيه بواسطة حزام ناسف، والذي استطاع أحد عناصر الحرس من القضاء عليه قبل تنفيذ مراده، مما أدى إلى نجاة العسكريين الموجودين داخل المركز.[173]

على قيادة الجيش أن تتابع مهمات تنفيذ القانون، خصوصاً تلك الموجهة لمكافحة الإرهاب، وذلك عبر:

1- تنفيذ مداهمات دورية للأماكن التي يمكن أن تشكل حاضنة للإرهابيين، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وتوقيف أبرز المشبوهين والمطلوبين.
2- ملاحقة شبكات التهريب وتفكيكها وتوقيف أبرز الناشطين والمسؤولين فيها، وهو ما يسمح بتكوين صورة واضحة عن المسالك والوسائل المستخدمة.
3- توقيف المطلوبين بجرائم تزوير ومن بينهم بعض المتوارين داخل المخيمات الفلسطينية والسورية.
4- متابعة توقيف المضبوطات والمطلوبين بجرائم إطلاق نار واعتداء على المواطنين والإتجار بالمخدرات والقيام بأعمال سرقة وحيازة أسلحة، إضافةً إلى متابعة إلقاء القبض على العناصر الذين يتجولون داخل الأراضي اللبنانية من دون إقامات شرعية، وقيادة سيارات ودراجات نارية من دون أوراق قانونية.
5- تعطيل وشل نشاطات الخلايا المتطرفة وبخاصةٍ داخل المخيمات الفلسطينية ومخيمات النازحين السوريين.
6- إستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، عبر تفعيل المراقبة والمتابعة لعائلات وأقارب الذين غادروا للقتال في سوريا والعراق، عبر الأجهزة الخليوية، وكاميرات المراقبة، والتنصت الهاتفي، واستعمال الطائرات دون طيار، ومعدات المراقبة الإلكترونية المتطورة، ومتابعة وسائل التواصل الإجتماعي، وغيرها من الأدوات التكنولوجية الحديثة.
7- تفعيل وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي، عبر التعاون مع الأجهزة المعنية الصديقة، خصوصاً وأنّ الدول الأوروبية والعربية معنية بهذا الملف.
8- تفعيل وتنظيم وتجهيز وتدريب القوات الخاصة اللبنانية بما يتلاءم مع متطلبات عمليات مكافحة الإرهاب، بالتنسيق مع الجيوش الصديقة.
9- تفعيل وتنظيم وتجهيز القوات الجوية بالطائرات المقاتلة وطائرات الإستطلاع، مما يساعد في مراقبة الحدود ورصد تسلل الإرهابيين.
10- تفعيل وتنظيم وتجهيز القوات البحرية بالمراكب والرادارات لرصد التسلل غير الشرعي، من وإلى لبنان.
11- تحريك القوات الخاصة والقوات المنتشرة عملانياً على الأرض للقضاء على أي تحرك عملاني إرهابي.

---

[173] **استشهاد عسكريّن إثنين في المنية.. الجيش: الإرهابي كان مزودا بحزام ناسف ينوي تفجيره داخل المركز**، المركزية، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.almarkazia.com/ar/news/show/254876/ إستشهاد-عسكريين- إثنين-في-المنية-الجيش-الإرهابي-كا، تاريخ الدخول: 2020/10/21.

12- العمل الجدي على رفع قدرات الوحدات العسكرية المنتشرة على الأرض للتعامل الحازم والحاسم مع كل محاولة للتعدي عليها من قبل الإرهابيين.

13- التنسيق مع البيئة المحلية للحصول على المعلومات اللازمة، ولتحسين العلاقة معها، خصوصاً من خلال مديرية التعاون المدني العسكري، وعملاً بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

رابعاً: خط الجهد الرابع: بناء قوة عسكرية أكثر فتكاً ووعياً واحترافاً:

لكي يتم القضاء على الإرهاب، يجب أن تتمتع القوات الخاصة بقدرات تردع العدو عن القيام بأعمال إرهابية، أو تقضي عليه في حال قرر القيام بها. وبما أن مكافحة الإرهاب تحتم مواجهات مباشرة قريبة بين الجنود والإرهابيين، لا بد من تنمية القدرات الفردية والجماعية على حد سواء. من هنا، تركز "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" على تنمية القدرات البدنية والدفاع عن النفس والقتال القريب والرماية السريعة والخاطفة، إضافةً إلى ردات الفعل السريعة تجاه الخطر. تركز الاستراتيجية على تنمية الإختصاصات الفردية والجماعية للوحدات الخاصة، عبر التركيز على قدرات معالجة العبوات غير النظامية وإزالة التفخيخات وإتقان تقنيات فتح الثغرات، والإخلاء الطبي الميداني، والإتصالات الآمنة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة والإستفادة من وسائط القتال المتوافرة، خصوصاً قدرات القنص والرصد والإستطلاع والمراقبة الميدانية والتكنولوجية، إضافةً إلى تنمية روح الفريق، ومعالجة المشاكل وتخطي الصعوبات عبر التفكير الجماعي.

تعير الاستراتيجية الجديدة أهمية بالغة للتخطيط، وتنمية قدرات الرتباء وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وقدراتهم على قيادة وحداتهم في مهمات متابعة وملاحقة ومهاجمة والقضاء على الإرهابيين. كما تعمل الاستراتيجية على توفير قدرات نارية كبيرة للقوات الخاصة تجعلها مستقلة بعملها، مع توفير قدرات الدعم الناري المدفعي والجوي القريب عند الضرورة. تترافق هذه القدرة النارية مع قدرات الحركية السريعة والحماية الكبيرة التي تخول الوحدات الخاصة قدرة التنقل والوصول السريع والآمن إلى أية بقعة في لبنان، براً أو جواً أو بحراً. لذلك، يجب أن تحظى القوات الخاصة بأفضلية الحصول على الآليات المدرعة السريعة التي تحصل عليها قيادة الجيش عبر الهبات، وبأفضلية الإنتقال جواً أو بحراً، بهدف الإحتفاظ بقدرة الإستجابة السريعة لأي حدث أمني أو إرهابي خطير. ليس ذلك فحسب، بل تشدد "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" على تنمية قدرات تنفيذ العمليات المشتركة والعمليات المختلطة، من خلال تفعيل الإتصالات بين القوى البرية والقوات الجوية والبحرية، بهدف الحصول على الدعم الناري أو الإستعلامي، ومن خلال تفعيل التعاون والتنسيق مع الوحدات الكلاسيكية والأجهزة الأمنية الأخرى لتطوير الفهم المتبادل للقدرات.

وبما أن القوات الخاصة تكلف في الكثير من الأحيان بمهمات حفظ أمن، وبما أن مهمات مكافحة الإرهاب تقتضي في الكثير من الأحيان التعاطي مع البيئة الحاضنة للإرهابيين، يجب رفع مستوى الوعي للمحيط العملاني لدى أفراد القوات الخاصة، وتنمية قدراتهم على التكيف مع كافة المستجدات الميدانية، خصوصاً

ضرورة ضبط النفس أمام حركة الإحتجاجات المدنية والتصرف بروية وحنكة والإبتعاد عن التهور واستعمال العنف، وبالتالي ضرورة رفع مستوى الإدراك awareness لديهم. إن الشراسة والعنف والقوة التي تدرب على أساسها أفراد القوات الخاصة لا تتطابق مع متطلبات مهمات حفظ الأمن وبعض عمليات مكافحة الإرهاب، مما يقتضي إيجاد صيغة مقبولة للتعامل بمرونة مع الأحداث العملانية، خصوصاً ضرورة التقيد بالقانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة، وبالقانون الدولي والداخلي أثناء العمليات الأمنية ومكافحة الإرهاب.

وبما أن الإرهاب يعتبر تهديداً غير تقليديٍ لا يمكن مكافحته ومواجهته بطريقة تقليدية، لا يمكن أن تدير عمليات مكافحة الإرهاب طريقة تفكير روتينية عادية، مما يحتم تغيير طريقة التفكير والإدارة المعنية بالقوات الخاصة. من هنا، تركز "استراتيجية الدفاع الوطني لمواجهة التهديد الإرهابي" على التخلي التدريجي عن التنظيم الكلاسيكي للأفواج اللبنانية الخاصة، والبدء باتباع طرق تنظيم متطورة تراعي المهمات الخاصة التي تكلف بها هذه الأفواج أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، إضافةً إلى اتباع تكتيكات وتقنيات تراعي متطلبات التعامل مع الإرهابيين. لذلك، يجب على قيادة الجيش أن تعمل على عدم تكليف القوات الخاصة في مهمات روتينية عادية مثل عمليات حفظ الأمن، إلا في الحد الأدنى، لعدم إرهاقها وإلهائها والتخفيف من معنوياتها، بل الإحتفاظ بها وبقدراتها للمهمات الصعبة والمعقدة التي تتطلب قدرات خاصة، مثل عمليات مكافحة الإرهاب.

وبالرغم من تطور القوات الخاصة نتيجةً للضرورات الميدانية الناجمة عن تصاعد التهديدات الإرهابية، وبسبب الدعم الخارجي، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن التجارب المتعاقبة دلت بوضوح إلى ضرورة وضع القوات الخاصة تحت إمرة قيادة موحدة قادرة على تنسيق الجهود وتوزيع المهام وتحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية، وذلك إسوةً بباقي دول العالم. تعكف هذه القيادة الموحدة على وضع العقيدة القتالية الموحدة للقوات الخاصة، وتهتم بتوحيد تجهيز هذه الوحدات وتدريبها وتطوير قدراتها، وتفعيل التعاون والتنسيق فيما بينها للوصول إلى الأهداف المشتركة، إضافةً إلى تفعيل عمل وقدرات مدرسة القوات الخاصة لتلبية متطلبات هذه الوحدات واستدامة عملها على المدى الطويل. إن تقدم عمل القوات الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب يعني التخلص من الممارسات الروتينية والهياكل الإدارية التقليدية، وابتكار نماذج عملانية غير تقليدية ترفع مستوى جهوزية هذه الوحدات وتطور تقنيات عملها. في هذا المجال، يجب على "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" أن تعمل على تجهيز القوات الخاصة بقدرات إلكترونية وتكنولوجية متطورة، إضافةً إلى استعمال الطائرات دون طيار وغيرها من الوسائل غير التقليدية الأخرى.

لكن العمل العسكري لا يكفي، إذ يقتضي مواكبته بعمل إنمائي إجتماعي من قبل الوحدات العسكرية شرط ألا يعيق ذلك مهماتها الأساسية. وبحكم إنتشار الجيش في كل لبنان، وتنفيذه للمهمات الدفاعية والأمنية المشار إليها سابقاً، وبناء على الدستور وقانون الدفاع الوطني، وبسبب إحتكاك الوحدات العسكرية بالمواطنين المدنيين، كان لا بد للجيش أن يساهم في إنشاء البنية التحتية للبلاد والمساهمة في العمليات الإنمائية

والإنسانية والإجتماعية وتأهيل الأماكن السياحية والبيئية، وخصوصاً التخفيف من معاناة المواطنين خلال الأزمات والكوارث، مستفيداً من كفاءة عناصره وتجهيزاته وانتشاره. وكما سبق وذكرنا، خاض الجيش العديد من المواجهات العسكرية المباشرة للقضاء على المجموعات الإرهابية المختلفة، حيث كان للمدنيين دورٌ كبيرٌ في تحقيق الإنتصار. وقد أعد الجيش خطة تتكامل مع الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف العنيف، وتستثمر مديرية التعاون المدني العسكري لمد جسور التواصل مع السكان، وتستغل محبة المدنيين للحصول على الدعم المعنوي والمادي. هذه القدرات مطلوبة لاستهداف البيئة الحاضنة للإرهابيين ومكافحة التطرف العنيف عبر التنسيق مع البيئة المحلية لتحسين ظروف عيشها والحصول على المعلومات اللازمة وتحسين العلاقة معها.

لكن المشكلة أن القدرات المادية المرصودة لمديرية التعاون المدني العسكري ضئيلة جداً، وهي تعتمد على الهبات الخارجية والمساعدة المالية والعينية المقدمة من محبين للجيش. لذلك، يجب على الحكومة اللبنانية أن ترفع موازنة وزارة الدفاع لكي تستطيع الأخيرة رفع موازنة المديرية لتستطيع القيام بعملها المطلوب منها، وبالتالي المساهمة في تنفيذ الاستراتيجة الوطنية لمنع التطرف العنيف في المدن الأكثر تعرضاً. كما تركز "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" على مواصلة القوات المسلحة اللبنانية تطبيق خطة شاملة لمكافحة الرواية الإرهابية المتطرفة والعنيفة، عبر إبراز الأصوات المعتدلة واستخدام مواقع إعلامية ووسائل تواصل إجتماعية وغيرها، إضافةً إلى اعتماد المقاربة الحكومية الشاملة، من حيث تحسين البنية الإجتماعية والصحية والغذائية والتعليمية وغيرها في البيئات المحلية، وهي جزء من تطبيقها. لذلك، يتوجب العمل على التعاون والتنسيق بين القوات المسلحة اللبنانية، خصوصاً قواتها الخاصة، ومديرية التعاون المدني العسكري لدرس البيئات المحلية وتحليل حاجاتها والعمل على تلبية متطلباتها بالقدر الممكن والمستطاع.

خامساً: خط الجهد الخامس: تطوير التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة وبين الأجهزة الأمنية اللبنانية:

يعتبر التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة حجر الزاوية في "استراتيجية الدفاع الوطني لمواجهة التهديد الإرهابي" حالياً. وإذا ما تم تقديم الدعم المادي المطلوب من قبل السلطة السياسية للقيادة العسكرية، فإنه لا بديل لهذه الأخيرة عن إستمرار الإعتماد على دعم الدول الصديقة. وكما ذكرنا سابقاً، لبنان كان سباقاً في القضاء على الإرهاب نتيجة الدعم الدولي لقواته المسلحة، وخصوصاً لقواته الخاصة، والذي يتخذ أشكالاً متعددة، إذ هو يتضمن التدريب والتجهيز وتقديم المشورة الفنية والتكتية وتبادل المعلومات الإستخبارية، إضافةً إلى تمويل بعض المشاريع المهمة. لقد ساهمت الفرق الخاصة الأميركية المتواجدة في كل وحدةٍ خاصةٍ في الجيش اللبناني (المغاوير – مغاوير البحر – المجوقل – فرع القوة الضاربة – فرع مكافحة الإرهاب والتجسس – مدرسة القوات الخاصة)،[174] في تطوير قدرات أفراد هذه الوحدات عبر التدريب المتواصل، وإدخال تقنيات

---

[174] كما تعمل فرق من القوات الجوية الأميركية مع القوات الجوية اللبنانية ، إضافةً إلى وجود بعض الفرق الخاصة مع بعض أفواج التدخل. كما تعمل فرق بريطانية مع مدرسة القوات الخاصة ومع مركز تدريب أفواج الحدود البرية، وهي تعمل بشكل عام مع الكنديين على تطوير قدرات أفواج الحدود.

وخبرات جديدة، إضافةً إلى تقديم المشورة التكتية في الكثير من المهمات التي شاركت فيها هذه الوحدات. كما ساهمت هذه الفرق بتقديم المشورة التقنية لقادة الوحدات الخاصة وأركانها حول التجهيزات المطلوبة من الولايات المتحدة ، وساهم وجودها في تحقيق التواصل الاستراتيجي وتبادل الخبرات مع أفراد القوات الخاصة اللبنانية.

كما تساهم الدول الصديقة بتوفير الدعم والمساندة اللوجستية عبر الهبات العسكرية، وخصوصاً القوات الخاصة والقوات الجوية، إضافةً إلى توفير المعلومات الإستخبارية والأمنية التي تتشارك بها مديرية المخابرات مع مخابرات الدول الصديقة، والتي تلعب دوراً كبيراً في رصد وملاحقة الإرهابيين وتمويلهم والوصول إلى ملاذاتهم الآمنة. من هنا، تركز هذه الاستراتيجية على تفعيل قنوات الإتصال والتواصل مع الدول الصديقة، لحثها على متابعة تمويلها ودعمها ومساندتها للجيش اللبناني وقواته الخاصة، ولإستمرار التعاون الأمني المخابراتي الاستراتيجي معها، لإقناعها بضرورة تطوير قدرات القوات المسلحة اللبنانية، خصوصاً مديرية المخابرات والقوات الخاصة، لتنفيذ الحرب السيبرانية والحرب النفسية. كما تشدد الاستراتيجية على تنفيذ العمليات المختلطة التي يمكن أن تنفذ مستقبلاً مع القوات الصديقة، البرية والجوية والبحرية، مما يحتم التركيز على تنمية قدرات العمل المتبادل مع الأسلحة والمعدات التي يستعملها الاصدقاء Interoperability.

واستناداً للمادة الرابعة من قانون الدفاع الوطني،[175] يتولى الجيش صلاحية المحافظة على الأمن وحماية الدولة ضد أي عمل ضار بسلامتها أو مصالحها، حيث توضع القوات المسلحة تحت إمرة قائد الجيش بمعاونة المجلس العسكري وبإشراف المجلس الأعلى للدفاع. لكن، وبسبب الإنقسامات السياسية بين الأحزاب والطوائف اللبنانية، وبسبب التوزيع الطائفي والمذهبي لقادة القوات المسلحة، تعمل كل منها عادةً مستقلة عن الأخرى، وبالتالي لا يملك قائد الجيش صلاحية إعطاء الأوامر لهؤلاء القادة. لكن تسارع الأحداث الأمنية وارتفاع خطورة التحديات والتهديدات التي تواجه لبنان، خصوصاً التفجيرات والإغتيالات وعمليات القتل التي تدخل ضمن الحرب النفسية ومحاولات الإرهابيين عزل بقع والسيطرة عليها، حتم على قادة القوات المسلحة اللبنانية تفعيل قنوات الإتصال والتواصل فيما بينهم لتطوير التعاون والتنسيق، بهدف الإستجابة السريعة للأحداث الأمنية والإرهابية. لكن ذلك ما زال دون المستوى المطلوب، لذلك تشدد "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي" على إنشاء "غرفة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب"، تتمثل فيها كل الوحدات الخاصة التابعة للأجهزة الأمنية اللبنانية، بهدف تبادل المعلومات الأمنية والإستخبارية فيما بينها، وفيما بينها وبين المخابرات الصديقة، وبهدف توزيع المهام الأمنية وتنظيم الإستجابة السريعة، ومنع الوصول إلى الفوضى وتداخل الصلاحيات. كما تركز هذه الاستراتيجية على التخطيط للتدريب وتنفيذ المناورات المشتركة بين هذه الوحدات بهدف توحيد المفاهيم وتبادل الخبرات وتطوير قدرات التفاعل المتبادل، والإستفادة من الأخطاء والثغرات والتعلم منها، ورفع مستويات وقدرات الرصد والإستعلام والتحليل والتخطيط لعمليات مكافحة الإرهاب.

---

[175] **قانون الدفاع الوطني**، مصدر سابق.

الفقرة الثالثة: "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي:

بعد أن تكلمنا في الفقرة الأولى عن الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، والذي يجمع العناوين العامة لمكافحة الإرهاب ومواجهة التهديدات الإسرائيلية، ثم تكلمنا في الفقرة الثانية عن الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإرهابي"، سنفرد مساحة واسعة في هذه الفقرة في التكلم عن "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي"، التي يبدو أننا في حاجة ماسة لتفصيلها نظراً لعدم وجود رؤيا لبنانية واضحة حيالها. وفي حين يبدو الإطار العام لمواجهة التهديدات الإسرائيلية مشابهاً بالشكل للأطر التي تكلمنا عنها سابقاً في الفقرتين الأولى والثانية، إلا أنه يختلف طبعاً بالمضمون والجوهر، بحيث يتكامل مع الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، ويأتي لتفصيله، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الطرق والأساليب ووسائل قتال العدو الإسرائيلي.[176]

إنطلاقاً مما سبق، قسمنا هذه الفقرة إلى ثلاثة بنود أيضاَ:

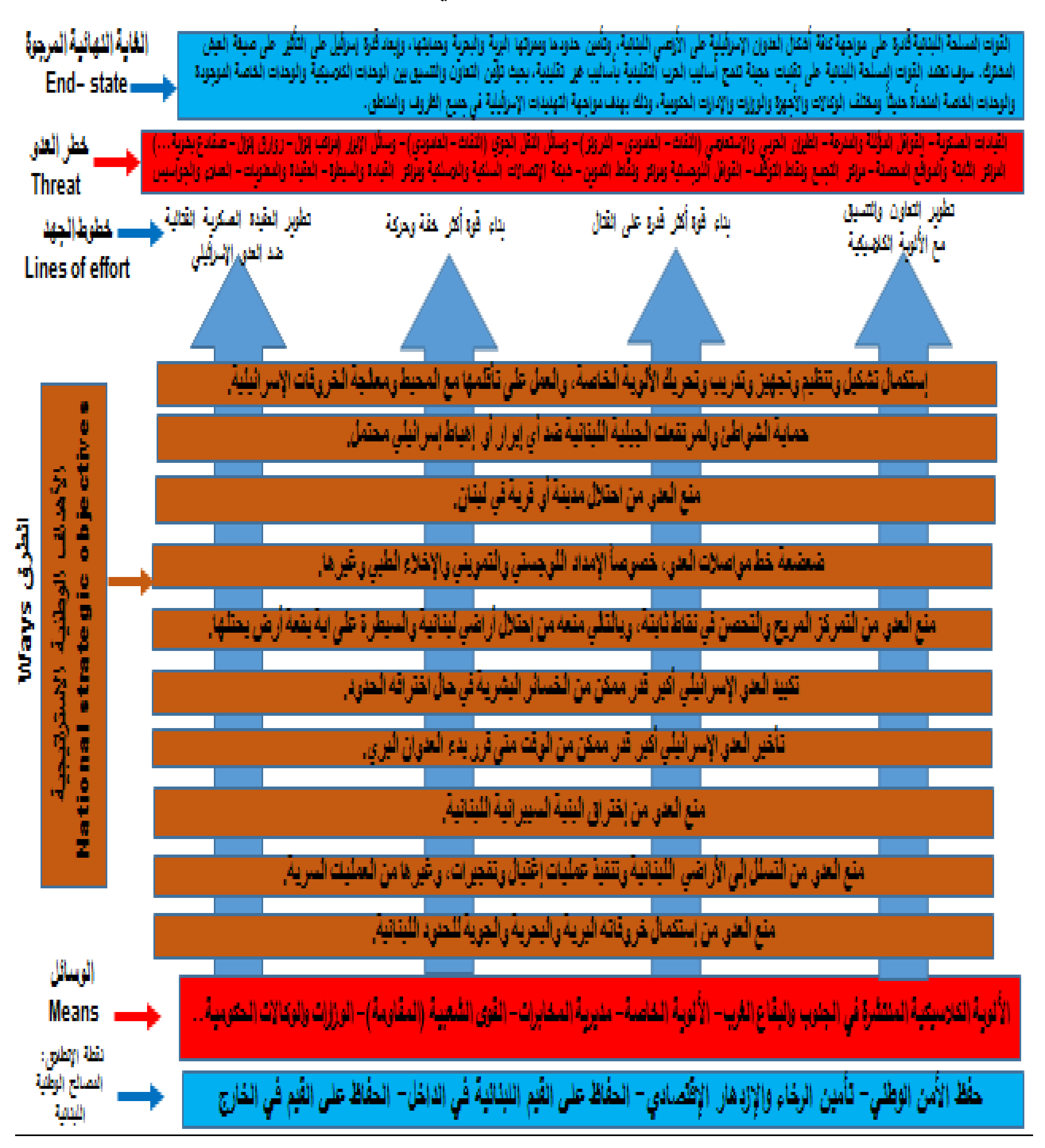
- البند الأول: الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي".
- البند الثاني: الغاية النهائية المرجوة والوسائل والأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحديد العدو المفترض.
- ثانياً: خطوط الجهد لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي".

---

[176] وبما أن الإطار الاستراتيجي لا يكفي لمواجهة التهديدات الإسرائيلي، كان لا بد لنا من وضع بعض المبادئ العملانية التي يمكن أن توجه الطرق والأساليب التي ستتبع لمواجهة هذه التهديدات، وقد نظمناها في الملحق (د) الملحق ربطاً بهذا البحث. هذه المبادئ، مثلها مثل الإطار العام، هي نتيجة خبرات عملانية ودراسات ومطالعات واقتناعات شخصية حول أساليب حرب العصابات، القائمة على مبدأ "القتال بمجموعات صغرى"، وكفية دمج الأساليب التقليدية بالطرق غير التقليدية، واستعمال الوسائط المدنية إلى جانب العسكرية، خصوصاً كسب عقول وقلوب السكان، بهدف الإنتصار في المعارك العسكرية ضد العدو الإسرائيلي المتفوق.

البند الأول: الإطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي":

كما في الإطارين السابقين، سنقوم في هذا البند بوضع إطار استراتيجي لمواجهة التهديد الإسرائيلي، نذكر فيه الغاية النهائية المرجوة، والعدو، وخطوط الجهد، والطرق أي الأهداف الاستراتيجية الوطنية، إضافةً إلى الوسائل المستعملة. طبعاً تختلف مضامين كل من العناوين التي ذكرناها عن العناوين المذكورة في الإطارين السابقين، وذلك طبقاً للتهديد الذي يواجهنا، وهو التهديد الإسرائيلي، ولكنها تتكامل معها.



نركز في هذا الإطار على أربعة خطوط جهد، والتي سنفصلها في البند الثالث، وهي مطلوب العمل عليها لتطوير آليات مواجهة التهديدات الإسرائيلية. هذه الخطوط هي: تطوير العقيدة العسكرية القتالية ضد العدو الإسرائيلي، وبناء قوة عسكرية أكثر خفة وحركة، وبناء قوة عسكرية أكثر قدرة على القتال، وأخيراً تطوير التعاون والتنسيق مع الألوية الكلاسيكية. كما سوف نرى من خلال تفسير خطوط الجهد، أن تطوير العقلية القتالية اللبنانية يجب أن يتجه صوب الطرق الهجينة في القتال، بمعنى دمج الطرق التقليدية وغير التقليدية.

البند الثاني: الغاية النهائية المرجوة والوسائل والأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحديد العدو المفترض:

أولاً: الغاية النهائية المرجوة Desired End– State:

القوات المسلحة اللبنانية قادرة على مواجهة كافة أشكال العدوان الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، وتأمين حدودها وممراتها البرية والبحرية وحمايتها، وإبعاد قدرة إسرائيل على التأثير على صيغة العيش المشترك. سوف تعتمد القوات المسلحة اللبنانية على تقنيات هجينة تدمج أساليب الحرب التقليدية بأساليب غير تقليدية، بحيث تؤمن التعاون والتنسيق بين الوحدات الكلاسيكية والوحدات الخاصة الموجودة والوحدات الخاصة المنشأة حديثاً ومختلف الوكالات والأجهزة والوزارات والإدارات الحكومية، وذلك بهدف مواجهة التهديدات الإسرائيلية في جميع الظروف والمناطق.

ثانياً: الوسائل Means:

1- الألوية الكلاسيكية المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي.

2- الألوية الخاصة.

3- مديرية المخابرات.

4- القوى الشعبية (المقاومة).

5- الوزارات والوكالات الحكومية.

ثالثاً: الأهداف الوطنية الاستراتيجية:

1- إستكمال تشكيل وتنظيم وتجهيز وتدريب وتحريك الألوية الخاصة، والعمل على تأقلمها مع المحيط ومعالجة الخروقات والتهديدات الإسرائيلية.

2- حماية الشواطئ والمرتفعات الجبلية اللبنانية ضد أي إبرار أو إهباط إسرائيلي محتمل.

3- منع العدو من احتلال مدينة أو قرية في لبنان.

4- ضعضعة خط مواصلات العدو، خصوصاً الإمداد اللوجستي والتمويني والإخلاء الطبي وغيرها.

5- منع العدو من التمركز المريح والتحصن في نقاط ثابتة، وبالتالي منعه من إحتلال أراضي لبنانية والسيطرة على أية بقعة أرض يحتلها.

6- تكبيد العدو الإسرائيلي أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في حال إختراقه الحدود.

7- تأخير العدو الإسرائيلي أكبر قدر ممكن من الوقت متى قرر بدء العدوان البري.

8- منع العدو من إختراق البنية السيبرانية اللبنانية.

9- منع العدو من التسلل إلى الأراضي اللبنانية وتنفيذ عمليات إغتيال وتفجيرات، وغيرها من العمليات السرية.

10- منع العدو من إستكمال خروقاته البرية والبحرية والجوية للحدود اللبنانية.

رابعاً: العدو: التهديد الإسرائيلي.

1- القيادات العسكرية.

2- القوافل المؤللة والمدرعة.

3- الطيران الحربي والإستعلامي (النفاث- العامودي- المسير).

4- وسائل النقل الجوي (النفاث- العامودي).

5- وسائل الإبرار (مراكب إنزال- زوارق إنزال- ضفادع بشرية...)

6- المراكز الثابتة والمواقع المحصنة.

7- مراكز التجمع ونقاط التوقف.

8- القوافل اللوجستية ومراكز ونقاط التموين.

9- شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية ومراكز القيادة والسيطرة.

10- العقيدة والمعنويات (داخل الجيش والمجتمع الإسرائيلي على حد سواء).

11- العملاء والجواسيس.

البند الثالث: خطوط الجهد لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي":

أولاً: خط الجهد الأول: تطوير العقيدة العسكرية القتالية ضد العدو الإسرائيلي:

1- العقيدة العسكرية القتالية الجديدة "الدفاع الهجين Hybrid Defence":

يعتمد مبدأ الدفاع الهجين على مزيجٍ من العمليات القتالية الكلاسيكية التي تنفذها الألوية النظامية المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي في موازاة الحدود الإسرائيلية، والعمليات غير الكلاسيكية التي تنفذها الألوية الخاصة التي سيتم إستحداثها بموجب هذه الاستراتيجية، والتي ستنفذ مبدأ "الدفاع بعمق بمجموعات صغرى"، إضافةً إلى تنفيذ سلسلة من العمليات السيبرانية والنفسية ضد الجيش الإسرائيلي. سيركز مبدأ "الدفاع بعمق بمجموعات صغرى" على إقامة مراكز قتال موزعة بالعمق مموهة ومحصنة ومقامة على محاور تقدم العدو المحتملة، حيث تتفادى المجموعات الصغرى الإلتحام في معركةٍ حاسمةٍ مع العدو لعدم تكافؤ الفرص، وتلجأ عوضاً عن ذلك إلى عدة معارك صغيرة ذات أهداف استراتيجية يتم تحديد مكانها وزمانها بحيث يكون تأثيرها موجع للخصم، وبحيث يكون هدفها النهائي تقنية العدو وجذبه نحو بقعة قتل تمهيداً لتدميره من قبل قوات أخرى. لكي ينجح

الدفاع الهجين، يتم إعتماد الدفاع الثابت عن الأرض بالعمق بواسطة الوحدات الكلاسيكية النظامية، والدفاع المتحرك المرن بمجموعات صغيرة نظامية لكن تعمل بطريقة غير نظامية، لإطالة أمد المعركة باللجوء إلى العمليات النوعية الخاطفة والمتتالية والموجعة ومنع العدو من استغلال النجاح، بالإضافة إلى تفعيل العمل الإستعلامي الدائم والعمل على رفع نسبة الجهوزية لمواجهة عملاء وجواسيس العدوان، ومواجهة العمليات السيبرانية والنفسية التي سيلجأ إليها العدو حتماً.

كما تعتمد المجموعات الصغرى التابعة للألوية الخاصة تقنيات حرب العصابات بحيث تستهدف الضرب السريع لمقرات قيادة العدو ومراكزه ووحداته المنتشرة والمتحركة والتركيز المكثف على استعمال الأعمال الهندسية المختلفة، ثم الإنسحاب بسرعة بعد إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية في الوحدات العدوة. عند وقوع الإشتباك المسلح مع العدو، تتحرك المجموعات الصغرى بسرعة وتحقق المفاجأة عبر الإقتراب وتضييق المسافة مع العناصر العدوة قدر الإمكان، لجعل القتال متقارباً بهدف حرمان العدو من أفضلية إستخدام التكنولوجيا ووسائل الدعم الناري والجوي، وخصوصاً أسلحة الدقة العالية. لا يمكن تحقيق ذلك من دون استثمار الطاقة القصوى للأسلحة المتوفرة، وخصوصاً إستثمار طاقة الجندي اللبناني، وحافز القتال عنده، ورغبته في الدفاع عن أرضه، واستشراسه في التضحية في سبيل عزة وكرامة وطنه، وتدريبه للوصول إلى مرحلة الإحتراف، بالإضافة إلى معرفة الأرض بدقة.

2- <u>شروط نجاح "الدفاع الهجين":</u>

يمكن تلخيص شروط نجاح الدفاع الهجين بالأمور التالية:

أ- التنسيق بين الألوية الخاصة والألوية الكلاسيكية المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي.

ب- الإعتماد على دعم السكان المحليين والتنسيق والتعاون معهم وخاصةً وحدات المقاومة.

ج- الإستعمال الجيد لطبيعة الارض الجبلية والكثيفة السكان والحركة المقيدة بالمحاور الضيقة والمتعرجة.

د- الإعتماد على المدن والقرى كخطوط مراحل.

هـ- الإيمان الصلب بالقضية المركزية وهي الدفاع عن الأرض ومنع العدو من إحتلالها.

و- وجود المقاتل المدرب جيداً صاحب المعنويات المرتفعة دائماً والمؤمن بالقضية التي يقاتل لأجلها.

ز- استعمال الحرب النفسية والدعائية والسيبرانية لزعزعة ثقة عناصر العدو.

ح- العمل السري وإخفاء النوايا عن العدو والمباغتة في العمل.

ط- التركيز على الإستعلام الدائم عن نشاطات العدو ونواياه وتحركاته.

ي- عدم تجميع القوى والوسائل لتجنب مخاطر التفوق الجوي واعتماد الإنتشار والتبدد وفقاً لطبيعة الأرض وإمكانية الترصين والتمويه والحركة.

ك- الإستطلاع والإستعلام المضاد لكشف جواسيس وعملاء العدو المندسين في المحيط.

ل- التحضير المسبق لنقاط إمداد لوجستية محصنة ومخفية تستعملها القوى أثناء قتالها وعند انقطاع خطوط الإمداد.

م- تنويع وسائل الإتصال السلكية والإعتماد على الهواتف الحقلية بين نقاط التمركز الثابتة والمواقع المحصنة والمموهة المنتشرة لتجنب التشويش على الإتصالات اللاسلكية.

ن- التحضير المسبق لخنادق وأنفاق تحت الأرض تصل المراكز والقوى والنقاط الحيوية الأساسية فيما بينها.

ثانياً: خط الجهد الثاني: بناء قوة عسكرية أكثر خفةً وحركةً:

1- التطويع والتدريب:

لكي يتم مواجهة العدوان الإسرائيلي، لا يمكن كما رأينا الإتكال على وحدات الجيش الحالية. لذلك، يجب إنشاء ألوية خاصة خفيفة وسريعة وقادرة على تنفيذ تقنيات المجموعات الصغرى. وفي حين تستطيع قيادة الجيش تجنيد المتطوعين من كافة المناطق اللبنانية، إلا أنه من الأفضل لها أن تجند أبناء القرى الحدودية أو القريبة من الحدود للقيام بحرب العصابات أو القتال بمجموعات صغيرة، لأنهم الأكثر قدرة على معرفة الأرض، والأكثر صلابة وشراسة في الدفاع عن أراضيهم، والأكثر وعياً في إحاطة عملهم العسكري بالسرية المطلوبة كي لا يتم فضحهم من قبل العدو. يقتضي إتخاذ أقصى تدابير الحذر والحيطة عند القيام بعملية التطويع، نظراً لقدرة العدو الإسرائيلي على تجنيد العملاء والجواسيس بينهم، وخصوصاً لناحية مساعدته من قبل أصدقائه وحلفائه في زرع الجنود والرتباء والضباط غير الأكفاء في صفوف الألوية الخاصة بهدف إفشال مهمتها. لذلك، يجب على القيادة السياسية اللبنانية أن تعمل جاهدةً على إقناع قيادة المقاومة اللبنانية بوضع جدول زمني استراتيجي طويل الأمد ومتدرج لانخراط عناصرها في صفوف الألوية الخاصة والمساهمة في الدفاع عن الأراضي اللبنانية ضمن مجهود وطني حقيقي.

وبما أن المواجهات القتالية مع الوحدات الإسرائيلية سوف تتم بالغالب عبر مسافات قصيرة جداً تطبيقاً لمبدأ المعركة القريبة أو القتال المتقارب، يجب تنمية مهارات الجنود النفسية والمعنوية والتقنية والتكتية. من هنا، يقتضي العمل على زيادة ثقة الجندي بنفسه وقدراته بالدفاع عن نفسه عبر الرمايات السريعة والخاطفة، والتدرب على ردات الفعل السريعة تجاه المخاطر والتهديدات، والإستجابة السريعة لتطورات المعركة السريعة، إضافةً إلى التدرب على كل الإختصاصات الفردية والجماعية المطلوبة، مثل زرع العبوات غير النظامية لقوافل العدو، وفتح الثغرات في مواقع العدو المحصنة، والتمرس على القنص والتفجير والتفخيخ واستعمال الهواوين الخفيفة. وبما أن هذه الإشتباكات تعتمد أيضاً على تجنب المعارك الحاسمة مع العدو، يتم التركيز في التدريب على التراجع المنظم والحركة السريعة والتطويق وتنفيذ العمليات الخاصة وعمليات القوى المتروكة في الخلف، والتمرس على استعمال تقنيات القتال الخاص، وخصوصاً المدافعة داخل القرى والمدن، بما تقتضيه ضرورات الإلتحام الجسدي المباشر. وبما أن هذه الإشتباكات تتم أيضاً بتنفيذ لا مركزي، يقتضي تدريب القادة في

مختلف الرعائل على مفهوم حرب العصابات والتأقلم مع مستجدات المعركة والتعاون مع المدنيين، إضافةً إلى تدريب العناصر من مختلف الرتب على ضرورة الإلتزام بالسرية المطلقة مع الإحتفاظ بالمعنويات مع تغلغل العدو داخل القطاع.

2- **<u>التنظيم والتجهيز:</u>**

يتشابه تنظيم اللواء الخاص مع تنظيم الألوية الكلاسيكية، لكن مع تسجيل فروقات جوهرية في تنظيم السرايا والأرهاط. يتألف اللواء الخاص بشكل عام من أربع كتائب، وكل كتيبة تتألف من أربع سرايا، وكل سرية تتألف من أربع وعشرين رهطاً. أما الرهط فيتألف من ست عناصر: آمر الرهط، خبير هندسة ومتفجرات، قناص، رامي م/د، ورامي م/ط، رامي بندقية. الرهط هو أصغر وحدة قتالية، ويكون مسؤولاً عن قطاع مسؤولية، ويتبع مباشرةً لآمر السرية، وينفذ مهمته داخل قطاع مسؤوليته بطريقة لا مركزية. ولإعطاء اللواء قدرة إستعلامية فعالة، يتضمن تنظيمه ستة عشر رهط إستعلام، أي أنه يتبع لكل سرية من سرايا اللواء رهط إستعلام.

يختلف تسليح وتجهيز اللواء الخاص عن الألوية الكلاسيكية بشكل جذري. فاللواء الخاص غير مجهز بدبابات وحاملات جند وآليات مدولبة ومدفعية وهواوين ثقيلة، ولا يستعمل قادته السيارات والآليات العسكرية للتنقل، بل السيارات المدنية بهدف التمويه وتضليل العدو. أما العناصر والمجموعات الصغرى، فلا تستعمل الآليات العسكرية الواضحة كوسيلة نقل، بل الدراجات النارية والآليات المدنية الخفيفة القادرة على اختراق الجبال (مثل الـ ATV) في المهمات. أما سلاح المجموعات الصغرى الإجمالي، فهو ليس حتماً سلاحاً ثقيلاً أو متوسطاً، بل يتم التركيز على الأسلحة الخفيفة النوعية والقواذف الـ م/د و الـ م/ط والـ م/س المحمولة، والقناصات والمتفجرات والألغام المضادة للأشخاص وللدبابات، إضافةً إلى الهواوين الخفيفة. من الضروري تجهيز كل مجموعة صغرى بعتاد فردي متكامل لإعطائها أكبر قدر من الإستقلالية واستدامة عملياتها، مثل أجهزة GPS، ومناظير نهارية وليلية، وأجهزة تصوير نهارية وليلية، ومسدسات مجهزة بكاتم صوت، وأجهزة إتصال سلكية ولا سلكية مشفرة، وغيرها.[177] وللقيام بمهماتها الإستعلامية عن نشاطات العدو الإسرائيلي، يتم تجهيز الألوية الخاصة بطائرات إستطلاع خفيفة وصغيرة، وذلك بمعدل واحدة على الأقل على مستوى كل سرية، إضافةً إلى تجهيز رهط الإستعلام المضاد التابع لكل سرية بأجهزة تشويش وقدرة على التنصت واعتراض مكالمات العدو الإسرائيلي وتضليله، بالإضافة إلى رادار مراقبة خفيف ومحمول.

كما يختلف النظام اللوجستي (التموين والإمداد والإخلاء) للواء الخاص عن الألوية الكلاسيكية. فاللواء الخاص يعتمد بشكل عام على المصادر المحلية في الأيام العادية غير القتالية، وعلى نقاط تموين بالمواد الغذائية والمحروقات والذخيرة والسلاح، مموهة ومحصنة ومخزنة في الملاجئ والخنادق والأودية، وذلك على

---

[177] ليس مطلوباً تجهيز الألوية الخاصة بمنصات صواريخ تطال العمق الإسرائيلي، لأن مهمتها هي الدفاع حصراً، وليس الهجوم.

مستوى كل سرية وعلى محاور مناورة كل رهط، لاستعمالها في أيام الحرب. ولإبعاد أعين العدو عن نظام تموينه، لا بد للواء الخاص أن يتخلى عن نظام التموين بالشاحنات العسكرية، والإستعاضة عنها بالشاحنات أو الباصات المدنية الصغيرة أو السيارات المدنية على مستوى كل رهط، في الحالات العادية. كما لا بد للواء الخاص أن يتخلى عن نظام إخلاء الإصابات إلى المستشفيات العسكرية أو المدنية والإعتماد على الإخلاء إلى مستشفيات ميدانية داخل البيوت أو المغاور أو المراكز المحصنة المحفورة تحت الأرض.

ثالثاً: خط الجهد الثالث: بناء قوة عسكرية أفضل قدرة على القتال:

1- مهمة اللواء الخاص بالدفاع بمجموعات صغيرة وتمركزه:

بناءً على العقيدة القتالية العسكرية الجديدة، تنفذ الألوية الكلاسيكية المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي مهمة الدفاع الثابت، بينما تنفذ الألوية الخاصة مهمة الدفاع المتحرك المرن بمجموعات صغيرة. هذا يقتضي عدم تكليف اللواء الخاص بأية مهمة حفظ الأمن مهما كان الثمن، بل يتم تكليف أرهاطه بالإجمال بتنفيذ المهمات الإستعلامية بشكل دائم لمراقبة نشاطات الجيش الإسرائيلي على المقلب الثاني من الحدود، إضافةً إلى مراقبة العملاء والجواسيس ومكافحتهم، والإستمرار بتعديل الخطط العسكرية حسب التطورات. لكن، عند حصول العدوان الإسرائيلي، تكلف بطريقة تلقائية بمهمات مختلفة مثل القتال التأخيري، أو تنفيذ العمليات الخاصة (كمائن، إغارات، إستطلاع، إغتيال قادة أعداء، تفجير أو تفخيخ مراكز أو منشآت،...)، أو تنفيذ قتال المجموعات المتروكة في الخلف، أو غيرها من المهمات التي تتطلب مجموعات صغيرة.

يختلف تمركز اللواء الخاص عن تمركز الألوية الكلاسيكية. فهو لا يعتمد على مراكز قيادة ثابتة وواضحة للعيان، ومعتلمة للعدو الإسرائيلي، وتشكل هدفاً واضحاً لقواته الجوية والنارية، وتعتمد في الإتصال فيما بينها على أنظمة إتصالات غير متطورة، بل يتمركز في مراكز قيادة متنقلة في البيوت على مختلف الرعائل، او محفورة تحت الأرض ومحصنة بشكل كبير كي لا تطالها صواريخ العدو، بالإضافة إلى الإعتماد على نظام إتصالات سلكي يربط مراكز القيادة الثابتة تحت الأرض أو المتنقلة بالأماكن المختارة.

2- تحضير اللواء الخاص بالدفاع بمجموعات صغيرة للقتال:

يختلف تحضير وتخطيط اللواء الخاص للقتال عن تحضير وتخطيط اللواء الكلاسيكي في الأمور التالية:

أ- يتم تقسيم قطاع اللواء إلى مناطق مسؤولية تكون بإمرة قائد كتيبة، الذي يقسم بدوره منطقة المسؤولية إلى قطاعات مدافعة يوكل أمرها إلى قائد السرية، الذي بدوره يقسم أرهاطه الـ24 إلى:[178]

[178] إن العدد الموجود هنا هو عدد تقديري شخصي قابل للمناقشة، لكن يمكن تحديده بدقة من قبل القيادة العسكرية حسب حاجات الأرض والميدان.

(1) أرهاط تأخير (عدد 8 على مستوى السرية)، وهي أرهاط صغيرة تحتل مراكز قتال موزعة بالعمق ومحصنة ومموهة على محاور تقدم العدو المحتملة، ومزودة بأسلحة م/د وم/ط وأسلحة خفيفة ومتوسطة وألغام ومتفجرات، وتقوم بواسطتها بتأخير تقدم العدو.

(2) أرهاط متروكة في الخلف (عدد 4)، وهي أرهاط صغيرة متخفية كقوى متروكة في الخلف تعمل على ضرب العدو من المجنبة أو من الخلف.

(3) أرهاط إغارة (عدد 2)، وهي أرهاط خاصة للإغارة على مراكز القيادة والسيطرة وأماكن التجمع.

(4) أرهاط كمين (عدد 2)، وهي أرهاط خاصة لإقامة الكمائن على محاور تقدم العدو المحتملة.

(5) أرهاط مقاومة إبرار وإهباط (عدد3)، وهي أرهاط خاصة لمقاومة الإبرارات على الشاطئ والإهباطات المعادية على المرتفعات.

(6) رهط إستعلام مضاد (عدد1)، يعمل على الرصد والإستعلام عن العدو، ومكافحة الإستعلام المضاد.

(7) أرهاط إحتياط (عدد4)، وهي أرهاط خاصة صغيرة تعمل كإحتياط جاهز للتدخل متى تعرض الإنجاز الدفاعي الأساسي للخطر.

ب-يتم تحضير المراكز القتالية الملائمة في العمق وعلى محاور تقدم العدو المحتملة وعلى المفارق الأساسية للأرض (مفارق طرق- أكواع- قمم-...)، مع تحضير المراكز البديلة. إضافةً إلى ذلك، يقتضي إقامة مراكز دفاعية داخل القرى والمدن، وخصوصاً على مفارق البنايات والشوارع وداخل الأبنية، ووصلها بواسطة خنادق داخل الأرض، وتكون على مستوى الرهط أو على مستوى ثنائي. تحضير هذه المراكز القتالية يتم ليلاً وبسرية تامة مع ضرورة الإندماج الكامل مع السكان المدنيين.

ج- يتم تحضير خطط للدفاع عن القرى والمدن، التي تعتبر دائماً خطوط مراحل، والتخطيط للتنسيق مع المدنيين والمقاومة.

د-يتم تحضير الخنادق التي توصل المراكز داخل القطاعات، والتي توصل المراكز في المباني داخل القرى.

رابعاً: خط الجهد الرابع: تطوير التعاون والتنسيق بين الألوية الخاصة والألوية الكلاسيكية:

تتواجد الألوية الخاصة بالمدافعة بمجموعات صغيرة في الجنوب والبقاع الغربي، ولكن تمركزها سري، وغير معروفٍ، وهي لا تنفذ أية مهمةٍ من المهمات الروتينية التي تنفذها الألوية المتواجدة حالياً. لكن، عند بدء العدوان الإسرائيلي، تتوحد جهود الألوية المنتشرة مع الألوية الخاصة، ويتم تنسيق عملياتها، لتأخير العدو وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفه. ذلك يتطلب وضع إجراءات عملانية دائمة تشرح بالتفصيل كيفية الإنتقال من حالة حفظ الأمن إلى حالة صد العدوان، مع وضع تعليمات التنسيق الضرورية لذلك.

1- **ضرورة التنسيق بالمهمات بين الألوية الكلاسيكية والألوية الخاصة:**

قبل التكلم عن المراحل الأساسية يقتضي توضيح عدة أمور أساسية عن ضرورة التنسيق بالمهمات:

أ- يجب تنسيق الدفاع عن الجنوب والبقاع الغربي ضد أي عدوان إسرائيلي، بين الألوية المنتشرة التي تقاتل كلاسيكياً، والألوية الخاصة التي تعمل بمجموعات صغيرة.

ب-مهمة الألوية المنتشرة هي التمسك بخطوط مراحل لفترة زمنية محددة ثم الإنسحاب إلى الخلف، مثلاً: الحد الأمامي لبقعة القتال، خط المرحلة الأولى، خط المرحلة الثانية، ...، بما يحقق نية الرعيل الأعلى.

ج-مهمة الألوية الخاصة هي تأمين إنسحاب الألوية الكلاسيكية، ثم تأخير القوات العدوة وتنفيذ العمليات المشار إليها سابقاً بين خطوط المراحل، (في المرحلة الأولى بين الحد الأمامي لبقعة القتال وخط المرحلة الأولى، في المرحلة الثانية بين خط المرحلة الأولى وخط المرحلة الثانية، وهكذا دواليك...).

د- لكي تنجح هذه الخطة يجب تدعيم التحصينات التي أنشأتها الألوية الكلاسيكية بخنادق تتسع للدبابات والآليات الثقيلة، إضافةً إلى إقامة مواقع قتالية بديلة بطريقة سرية وإخفاء ذلك عن إستعلام العدو.

2- <u>المراحل الأساسية لانتقال الوحدات المنتشرة من طبيعة المهمات الحالية إلى المدافعة عن القطاع:</u>

أما المراحل الأساسية لانتقال الوحدات من طبيعة المهمات الحالية إلى حالة المدافعة، فهي التالية:

أ- عند إعلان حالة التوتر، تنتقل الوحدات الكلاسيكية إلى المواقع القتالية، وتحضر نفسها للدفاع عن الحد الأمامي لبقعة القتال.

ب-يتحضر اللواء الخاص لتنفيذ مهماته بالتنسيق مع اللواء الكلاسيكي في القطاع.

ج- يقاتل اللواء الكلاسيكي عن الحد الأمامي لبقعة القتال لفترةٍ زمنيةٍ محددةٍ في أمر عمليات الرعيل الأعلى، وبما يحقق نيته.

د- يتراجع اللواء الكلاسيكي إلى خط المرحلة الأولى.

هـ-تقوم أرهاط التأخير في اللواء الخاص بمساندة تراجع اللواء الكلاسيكي إلى خط المرحلة الأولى، بواسطة الأسلحة الـ م/ط المحمولة لمنع طيران العدو من تدمير وحدات اللواء الكلاسيكي المتراجعة.

و- كما تبدأ الأرهاط بتأخير تقدم العدو على محاور التقدم المحتملة، متنقلة من موقع قتال إلى موقع آخر، ومستعملةً القناصات والتفخيخات والألغام والأسلحة الـ م/د.

ز- في حال تغلغل العدو في القطاع، تقوم أرهاط خاصة بتنفيذ كمائن على وحدات العدو المتنقلة على المسالك وعلى الطرقات.

ح- عند اضطرار العدو إلى التوقف، تقوم أرهاط خاصة بتنفيذ إغارات على مراكز تجمعه وأماكن توقف آلياته، ومراكز قياداته، لمنعه من إعادة التجمع والتنظيم.

ط- بعد ارتفاع حالة الإضطراب والتوتر في جهوزية العدو، تقوم أرهاط خاصة متروكة بمهاجمة العدو من الخلف وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفه لزعزعة معنوياته.

ي–في حال قام العدو بإبرارات وإهباطات خلف الخطوط، تعمل أرهاط خاصة على التصدي له وإيقاع أكبر الخسائر الممكنة به بواسطة الـ م/ط و م/س ومنعه من تنفيذ عمليات الطوق حول الوحدات المقاتلة.

ك–في حال قرر العدو متابعة تقدمه، تتراجع الأرهاط الخاصة خلف خط المرحلة الأولى، وتستعد لمساندة الأرهاط الخاصة العاملة في هذا القطاع الدفاعي، عبر تقنية العدو وجره إلى بقعة قتل، محضرة مسبقاً.

ل– يدافع اللواء الكلاسيكي عن خط المرحلة الأولى لفترة زمنية محددة تنفيذاً لفكرة ونية الرعيل الأعلى، وعند انتهاء مهمته المحددة له، يتراجع إلى خط المرحلة الثانية، بمساندة أرهاط اللواء الخاص.

م– تقوم أرهاط اللواء الخاص في هذه المنطقة الدفاعية بتأخير تقدم العدو وإقامة الكمائن والإغارات ومقاومة الإبرارات والإهباطات كما ذكرنا سابقاً، بين خط المرحلة الأولى وخط المرحلة الثانية، وبالتزامن تقوم أرهاط اللواء الخاصة التي تراجعت من المرحلة الأولى بتقنية العدو وتوجيهه نحو بقعة قتل محددة لذلك.

ن– فور دخول الوحدات العدوة إلى بقعة القتل تنفذ قوات الإحتياط في اللواء الكلاسيكي هجوماً معاكساً لتدمير العدو، أو إجباره على التراجع.

س– يتوجب هناك ذكر ثلاثة ملاحظات أساسية:

(1) سيقوم العدو الإسرائيلي حتماً بالتشويش على أجهزة إتصالاتنا. لذلك، على فرق الحرب السيبرانية التي نكون قد استحدثناها، وعلى الفرق الإستعلامية التابعة للواء الخاص، أن توحد جهودها للتصدي لمحاولات العدو الإسرائيلي، والعمل على التشويش بالمقابل على أجهزة إتصالاته.

(2) سيقوم العدو الإسرائيلي حتماً بتكثيف طلعاته الجوية بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الميدان وحركة القوى الصديقة، وبهدف تنفيذ غارات جوية على الوحدات الكلاسيكية والبنى التحتية اللبنانية. لذلك، من الضرورة إتخاذ مواقف شجاعة وحازمة لمنعه من تنفيذ خططه ونشاطاته عبر استهداف طائراته النفاثة والعامودية والمسيرة بواسطة الأسلحة المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، والتي يمكن الحصول عليها من قبل قوى صديقة أو عبر السوق العالمية السوداء.

(3) سيقوم العدو الإسرائيلي والمجتمع الغربي، وربما العربي المؤيد له، بشن أوسع حملة تضليل إعلامية ودبلوماسية وسياسية، وسيقوم بنشر الأكاذيب والشائعات والأضاليل حول نشاطات الميدان، وبالتحديد سيُفعل وسائل الحرب الناعمة التي تدخل من ضمن وسائله لشن الحرب الهجينة، بهدف تقليب الرأي العام المحلي على الجيش اللبناني، وبالتالي إضعاف الموقف الرسمي اللبناني المواجه للعدوان الإسرائيلي. لذلك، من الضروري تفعيل خطوط الجهد التي سبق وذكرناها في الأطار العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، خصوصاً الجهد السياسي والدبلوماسي، والجهد الإجتماعي التربوي الثقافي.

البند الرابع: مراحل تنفيذ "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية" وتقييمها:

أولاً: مراحل تنفيذ "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية":

لا يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية فوراً من دون تحضير الأرضية المناسبة، من الناحية السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية وغيرها. لذلك، يقتضي التفكير الاستراتيجي التخطيط لأربعة مراحل تسهل عملية القبول التدريجي لهذه الاستراتيجية الدفاعية، بحيث يتم البناء على إيجابيات وسلبيات كل مرحلة للإنتقال المتسلسل إلى المرحلة التي تليها. لقد سبق وذكرنا أن تنفيذ "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية" الموعودة هو جزء من تنفيذ "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني". من هنا، يقتضي العمل في البداية على تلازم مسارات خطوط الجهد السياسية والدبلوماسية والمعلوماتية والمخابراتية والإقتصادية والمالية والإجتماعية والتربوية والثقافية والعسكرية. وبالتالي، يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على عدم التقصير في أي من خطوط الجهد التي فصلناها سابقاً، وبالتحديد على تأمين الوحدة الداخلية حول الدفاع عن لبنان، والتمسك بالحقوق اللبنانية في المحافل الدولية، وحماية قاعدة بيانات الحكومة اللبنانية وإداراتها، والحصول على أكبر قدر من المعلومات عن العدو، واعتماد سياسة إقتصادية ومالية منتجة، والتمسك بميثاق العيش المشترك، إضافةً إلى اعتماد الطرق الهجينة في القتال التي ترتكز على مزيج من قتال المجموعات الصغرى والقتال الكلاسيكي وإتقان مواجهة الحروب السيبرانية والنفسية والقيام بها في نفس الوقت.

1- المرحلة الأولى: مرحلة التنظيم والتحضير والتخطيط:

بعد تأمين التوافق الداخلي على المواضيع والعناوين المشار إليها سابقاً، يبدأ العمل الفعلي على تنفيذ الشق العسكري. من البديهي التشديد هنا على مبدأ السرية في العمل، وعدم ترك الفرصة للعدو لمعرفة نوايانا، من خلال عقد إجتماعات عسكرية سرية لوضع الأسس التخطيطية الأساسية المتعلقة بالتطويع والتجهيز والتحضير والتدريب والتمركز على الأرض. وكما ذكرنا سابقاً، يقتضي اتخاذ أقصى تدابير الحيطة والحذر من إمكانية تغلغل العدو ضمن المجموعات المخططة، وضمن المجموعات الصغرى المختارة، مما يمكن أن يفشل العمل الموعود، ويقضي على كل أمل في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

أكثر المخاطر التي يمكن أن تهدد تنفيذ هذه المرحلة، هو عدم قدرة القيادة السياسية والعسكرية على تأمين الأسلحة والتجهيزات المطلوبة، خصوصاً الأسلحة م/ط و م/س المحمولة، وعدم تأمين المستلزمات الضرورية لترصين الأراضي وحفر الخنادق وتحضير الأرض للدفاع، تماماً كما سبق وذكرنا. تأتي خطورة هذه المرحلة من الضغوط الهائلة التي سوف ترزح تحتها القيادة السياسية من قبل المحور الغربي- العربي- الإسرائيلي للتخلي عن هذه الفكرة، وعدم تنفيذها. من هنا، يقتضي اتخاذ قرارات سياسية حاسمة وحازمة، ترتكز تحديداً على فكرة القرار السيادي الحر المستقل، والبدء بالتفتيش المضني عن كل فرصة متاحة لشراء الأسلحة

والتجهيزات، وهي بالمناسبة ليست مرتفعة الثمن كالأسلحة والتجهيزات الكلاسيكية، ومن كل مصدر متاح أيضاً، والبدء الجدي بتدريب الألوية الخاصة، وعلى مراحل متدرجة، على تنفيذ مهمتها.

2- <u>المرحلة الثانية: مرحلة معمودية النار:</u>

بعد التحضير والتجهيز والتدريب والإنتشار المخطط له على الأرض، يبدأ تنفيذ المهمات الفعلية للألوية الخاصة. المهمات الأولى التي تكلف فيها مجموعات الألوية الخاصة الصغرى هي الإستعلام عن العدو، ودرس الخطط التفصيلية لمواجهة عدوانه متى حصل، ودراسة الأرض والمحيط، وبالتحديد مراقبة حركة العملاء والجواسيس والإنقضاض عليهم عندما تدعو الحاجة. لكن، تقتضي الإشارة هنا أن معوقات بدء عمل اللواء الخاص الجدي كثيرة، أهمها ضرورة التنسيق مع المقاومة اللبنانية، وعدم التعارض مع مهماتها ميدانياً، والتنسيق مع اللواء الكلاسيكي المنتشر على الأرض، وعدم إفشاء مهمته لخطر الإنكشاف، إضافةً إلى ضرورة تفاديه مراقبة قوات اليونفيل المنتشرة جنوب الليطاني، والتقييدات التي يمكن أن تضعها على عمله.

لكن، تتمثل اللحظة المفصلية التي تؤكد نجاح هذه الاستراتيجية أو فشلها في قدرتها على مواجهة العدوان الإسرائيلي. من هنا، تبدو معمودية النار التي ستخضع لها الألوية الخاصة، خصوصاً نجاح المفهوم الهجين الذي سبق وفصلناه، خطوة مفصلية وحاسمة وضرورية لنجاح هذه الاستراتيجية. مهما كانت الأثمان والتضحيات، لا يمكن التراجع عن تنفيذ المخططات المعدة في مواجهة العدوان الإسرائيلي المرتقب بالحديد والنار، وإلا ستكون كل الجهود قد بذلت هباءً. في هذه المعمودية، تضع القيادة العسكرية نصب أعينها تحقيق عدة أهداف، أهمها تأكيد مشاركة القوات المسلحة لوحدات المقاومة في الدفاع عن الأراضي اللبنانية، وبالتالي تأكيد مشاركتها في بذل التضحيات الجسام في الدفاع عن شعبها وأراضيه وممتلكاته وسيادته، مما يحقق نيات القيادة السياسية. في هذه المرحلة أيضاً، يمكن توقع ضغوط سياسية ودبلوماسية قوية وحادة، داخلياً وخارجياً، مما يرجعنا إلى مبدأ تلازم خطوط الجهد التي سبق وذكرناها في "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".

3- <u>المرحلة الثالثة: المرحلة الإنتقالية:</u>

في حال نجاح القتال الهجين في معمودية النار، نكون قد أسسنا لمرحلةٍ إنتقاليةٍ ترتكز على تأمين مستلزمات الإنتقال من حالة "إزدواجية وجود سلاح المقاومة مع سلاح القوات المسلحة"، إلى حالة "توحيد السلاح تحت كنف الشرعية اللبنانية"، وبالتحديد وضع قرار الحرب والسلم بيد الدولة اللبنانية. ليست هذه المرحلة سهلة، وسيواجهها الكثير من الصعوبات المتعلقة ربماً بعدم إستعداد فريق المقاومة للتخلي عن سلاحه ومكتسباته، وعدم موافقة الفريق الإقليمي الداعم له، خصوصاً إيران، التخلي عن مصدر قوة له في لبنان المتاخم لإسرائيل. في هذه المرحلة، يقتضي العمل السياسي الجدي للتنسيق مع قيادة المقاومة حول الإجراءات العملانية التي تؤمن إنتقال السلطة الفعلية على الأرض إلى الشرعية اللبنانية، وبالتحديد كيفية دمج القدرات

البشرية واللوجستية التابعة للمقاومة في القوات المسلحة اللبنانية. يمكن الإستناد فعلياً إلى الإنجاز الذي تحقق في معمودية النار لتقديم الحجة المنطقية لفريق المقاومة أن الدولة جادة في الدفاع عن أراضيها، وبالتالي تقديم الدليل على عدم صوابية الإبقاء على السلاح لانكفاء الأسباب والمبررات التي أدت إلى قيامه أصلاً. في هذه المرحلة، نفترض أن الدعم الشعبي سيكون كبيراً وراء قرار الدمج، ويمكن الإستناد إليه لإقناع قيادة المقاومة بالخيارات الشعبية المؤيدة.

في حال عدم نجاح القتال الهجين في معمودية النار، يقتضي البحث في أسباب الفشل، والعمل على سد الثغرات التي تكون قد طرأت خلال القتال. لا يمكن الركون والإستسلام والخضوع، فالتجارب المتكررة هي التي تصنع الإنتصارات، والأمثلة التاريخية التي تبرز حالات الإتعاظ بالفشل للنهوض والسير نحو تحقيق الأهداف كثيرةٌ ولا تحصى، أهمها تجربة المقاومة اللبنانية نفسها التي راكمت الخسائر والتضحيات في بداية إنطلاقتها، وشرعت بالتعلم من أخطائها التي تكررت، حتى وصلت إلى مرحلة بناء القدرات الجدية وتحقيق الإنتصارات.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة إستكمال السيادة:

بعد انتهاء المرحلة الإنتقالية، يقتضي العمل على تحصين الإنجازات التي تحققت عبر استكمال بسط سلطة الدولة اللبنانية سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، وهو الأمر الذي، للتذكير، لا يمكن إنجازه من دون إستمرار العمل على خطوط الجهد التي ذكرناها في "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني". في هذه المرحلة، يبدأ التسليم الجدي لكل مقدرات المقاومة إلى الدولة اللبنانية، والتطويع الحقيقي والنهائي لأفرادها ضمن صفوف الألوية الخاصة، وبالتالي الإنتقال الحقيقي لقرار الحرب والسلم إلى السلطة الشرعية. هذا الأمر سيسهل على الدولة سحب كل أنواع الأسلحة غير الشرعية من قبل الأطراف اللبنانية، وسيسهل تنفيذ أحكام القانون على مختلف أطياف الشعب اللبناني، وسيقضي على المربعات الأمنية، وسيسوق جميع المخالفين، مهما كانت إرتباطاتهم الحزبية والطائفية والمذهبية إلى القضاء المختص، تمهيداً لتحقيق العدالة.

ثانياً: التقييم العام لـ"استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية":

تشكل المقاربة الهجينة بنظرنا التصور الأفضل، وهو الحل الأكثر منطقية في الوقت الحاضر. صحيح أنه يتميز بالكثير من نقاط القوة، إلا أننا مع ذلك نعترف بوجود نقاط ضعف تخفف من إمكانية إعتماده. بالرغم من ذلك، هناك فرص يمكن إستغلالها لإنجاح هذا العمل، مع الإفتراض دائماً أن هناك تهديدات يمكن أن تعرض هذا العمل للخطر. سوف نعرض في هذا البند تحليلاً عاماً لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

1- نقاط القوة:

أ- تم تحديد العدو بدقة، وهو بشكل واضح العدو الإسرائيلي.

ب- إنها استراتيجية شاملة، تشمل جميع النواحي السياسية والإقتصادية والمالية والتربوية والثقافية والإجتماعية والدبلوماسية والعسكرية.

ج- أهم نقاط قوتها أن الدولة تتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن لبنان، وعدم ترك "الشعب" وحده ينفذ هذه المهمة، وبالتالي تخفف العبء على المقاومة.

د- لا تكلف الخزينة أموالاً كبيرة، ويمكن تحقيقها بتكلفة صغيرة.

هـ- لا يرتبط قرار المدافعة عن الأرض بأي قرار خارجي.

و- نفترض انها ترضي تقريباً جميع الأطراف، فهي ترضي الفريق المؤيد للمقاومة الذي يدعو الدولة إلى تحمل مسؤولياتها، ويرضي الفريق المناهض للمقاومة الذي يدعو إلى وضع قرار الحرب والسلم بيد الدولة.

ز- تستهدف نقاط ضعف العدو، وتستغل جميع الموارد المتاحة.

2- <u>نقاط الضعف:</u>

أ- الحاجة إلى تخطيط كبير لتأمين السرية اللازمة لتشكيل وتجهيز وتحضير الألوية الخاصة.

ب- الحاجة إلى تخطيط كبير لتأمين التنسيق بين الألوية الكلاسيكية والألوية الخاصة.

ج- الحاجة لتنسيق كبير مع المقاومة اللبنانية.

د- سيؤدي وجود قوات الأمم المتحدة في الجنوب "اليونيفيل" إلى تقييد حركات الألوية الخاصة وتحضيراتها.

هـ- لا يعالج سلاح حزب الله فوراً، وبالتالي هو ينفذ سياسة متدرجة طويلة الأمد، وهو ما يمكن أن يتم استغلاله من قبل العديد من الأطراف، من كلا المحورين المؤيد والمعارض للمقاومة، لإفشال هذه الاستراتيجية.

3- <u>الفرص:</u>

أ- إمكانية الإستفادة من القانون الدولي الذي يعطي الحق للشعوب بالدفاع عن نفسها.

ب- إمكانية الإستفادة من الدول الصديقة للحصول على التجهيزات المناسبة (روسيا- الصين-...).

ج- إمكانية الإستفادة من الدعم الشعبي المرحب بتنفيذ هذه الاستراتيجية، خصوصاً بعد وصول لبنان إلى حالة غير مسبوقة من الترهل السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وغيرها.

4- <u>التهديدات:</u>

أ- الإختراقات الإسرائيلية وإمكانية كشف التحضيرات التي تقوم بها الألوية الخاصة.

ب- الضغوط الخارجية على الفرقاء اللبنانيين، والتي يمكن أن تمنع الدولة اللبنانية من تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ج- إمكانية عرقلة الفريق المؤيد للمقاومة تنفيذ هذه الاستراتيجية للحفاظ على قوته ومكتسباته، أو إمكانية عرقلة الفريق المعارض للمقاومة تنفيذ هذه الاستراتيجية لعدم إيمانه بالعداء تجاه إسرائيل، والمتوافق مع الإرادة العربية والخليجية بالتطبيع معها.

بالرغم من ذلك، هناك إمكانية لتحقيق "استراتيجية الدفاع الوطني اللبنانية لمواجهة التهديد الإسرائيلي"، ولكن المهم أن يتأمن التوافق السياسي المطلوب للإنتقال من حالة الوهن والضعف والإنهيار على كافة المستويات، إلى مرحلة القوة والنهوض بالبلد نحو بر الأمان.

خلاصات عامة:

يمر النظام الدولي الحالي بفترة عدم إستقرار نتيجة تراجع دور الولايات المتحدة الأميركية، والتشكيك بصدقيتها، وصعود دور دول أخرى تنافسها على الزعامة، إضافةً إلى الظروف الصعبة التي يمر بها الإقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة لا زالت هي الرائدة عالمياً، نظراً لما تمتلكه من قدرات هائلة، إلا أن التطورات التي تشهدها روسيا والصين تدل على أنه سوف يكون لهما دور كبير في صياغة النظام الدولي مستقبلاً. من هنا، يمكن القول أن التحالفات سوف تبقى كما هي، لكن مع إحتمال تغيرها حسب التطورات والمصالح. وبسبب الأزمة الإقتصادية الخانقة التي يمر بها العالم، ستزداد وتيرة الإرهاب الدولي والصراعات والنزاعات المسلحة والحروب التي تغيرت مفاهيمها وغدت حروباً هجينة تجمع بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية، وذلك نتيجة إشتداد ضغط المجتمع الصناعي العسكري وكارتيلات النفط والشركات متعددة الجنسيات، الراغبة أبداً في تسويق إنتاجها بهدف كسب المزيد من المال والثروة والسلطة، وهو ما يمكن أن يرتد سلباً على لبنان، وما يقتضي العمل على مواجهته والتصدي له لحماية أمنه الوطني.

إن الإفتراض الأكثر وضوحاً وخطورةً من تحليل البيئة الدولية هو أن المجتمع الدولي لا يفهم إلا بلغة القوة، وبرغم كل الكلام عن ضرورة إحترام حقوق الإنسان والحريات وحقوق الشعوب بتقرير مصيرها وضرورة تحقيق الديمقراطية، إلا أن الثابت والواضح حتى الآن أن توازن القوى والمصالح هو الذي يسير العلاقات الدولية، وأن الصراع والتنافس بين القيم الأخلاقية المثالية والقيم الواقعية سيبقى دائماً، وحتى أجل غير مسمىً، لمصلحة الأخيرة، وأن الصراع والتنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى سيترجم بالتأكيد توترات وصراعات ومعارك وحروب بالوكالة في أرجاء مختلفة من العالم. هذا سوف يؤثر فعلياً على الأمن الوطني اللبناني، لأن لبنان ما زال يتمسك بحقوقه المنصوص عنها في قرارات الشرعية الدولية، ولديه واجب الدفاع عنها وعن نفسه بموجب دستوره وقوانينه الداخلية، وما زال يأمل بمساعدة المجتمع الدولي له لاسترجاعها، من دون أن يحقق مناله حتى الآن لأسباب كثيرة، بالإضافة إلى أنه سيتأثر بالتأكيد من محاولات تحويله لساحة من ساحات الصراع الاستراتيجي، بسبب ضعف بنيته التكوينية، وبسبب ضعف وسائل دفاعه. يظهر ذلك بوضوح من خلال الضغوط الإقتصادية والسياسية التي تمارس عليه حالياً، وفرض نوع من الحرب الهجينة عليه بهدف إخضاعه واستسلامه للشروط الدولية، مما يعرض أمنه لخطر الإنفجار الإجتماعي، ومن خطر التهديدات الإرهابية التي يمكن إستعمالها أيضاً من ضمن وسائل التنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى.

تُترجم الصراعات الدولية من خلال التوترات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً مع تصاعد التوتر بين السعودية وإيران، وبين السعودية وتركيا، وبين إيران وإسرائيل، وبين المحور العربي الغربي الداعم لإسرائيل ومحور الممانعة. من الواضح أيضاً أن دولاً عربية سوف تلجأ لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وذلك

لمحاولة حمايتها من إيران، مما سوف سيؤدي إلى ارتفاع حدة المقاومة للمشروع العربي الغربي الإسرائيلي، وإلى ارتفاع الضغط على لبنان وانخفاض مستوى حظوظه باسترداد أراضيه المغتصبة من قبل إسرائيل، التي تبقى عدو لبنان الأخطر. إن التهديدات المتأتية على لبنان تتمحور بشكل أساسي من التهديد الإسرائيلي المبني على خلفيات تاريخية متعلقة بحقوق اليهود التي يدعون حصولهم عليها من قبل "إلههم"، والتي تترجم باستراتيجية عسكرية عدوانية ضد العرب عامةً وضد لبنان خاصةً، ومن التهديد الإرهابي الذي ما انفك يستعمل من قبل العديد من الأجهزة المخابراتية الدولية والإقليمية بهدف تحقيق مطالب سياسية واقتصادية معينة. هذان التهديدان هما الأبرز على لبنان، مما يحتم العمل على وضع الأسس المنطقية والعملانية لحماية أمنه الوطني منهما. لذلك، يمكن القول أن أكثر الإفتراضات خطورة من تحليل البيئة الإقليمية هو ازدياد حدة التوترات بين المحور الغربي– العربي ومحور الممانعة، وازدياد خطورة التهديدات الإسرائيلية والإرهابية على الأمن الوطني اللبناني. الخطورة الأولى سترتب ضغوطاً قصوى على إيران وكافة حلفائها وأذرعتها العسكرية في المنطقة، ومن ضمنهم حزب الله، مما سيؤدي إلى قطع كافة أنواع الدعم والمساندة للبنان، خصوصاً الدعم الأوروبي والعربي، مما سيساهم بقوة بتدهور إقتصادي واجتماعي مرعب. أما الخطورة الثانية فهي سترتب مزيداً من الحصار والخروقات البرية والبحرية والجوية الإسرائيلية، ومنع لبنان من الإستفادة من ثرواته المائية والنفطية والغازية، والتهديد بفرض توطين الفلسطينيين في لبنان تمهيداً للقضاء تدريجياً على ميثاق عيشه المشترك. إضافةً إلى ذلك، سوف تتأثر الساحة اللبنانية من محاولات تهريب السلاح والمال والإرهابيين من وإلى لبنان، براً وبحراً، مما يعرض أمنه الوطني لخطر ارتفاع النشاطات الإرهابية.

أما في البيئة المحلية، فيستمر الإنقسام الداخلي حول أغلب القضايا المطروحة، وسببه الأساسي عدم السعي إلى بناء دولة قوية قادرة وسيدة حرة مستقلة منذ بداية تكوين دولة لبنان الكبير ووضع دستور له يلبي طموحات جميع اللبنانيين في عهد الإنتداب الفرنسي. سياسياً، ينعكس صراع المحاور الإقليمية إستمراراً للإنقسام الداخلي حول سلاح المقاومة. إقتصادياً، ينقسم اللبنانيون حول السياسة التي يجب إتباعها، هل هي سياسة ريعية خدماتية، أم يجب أن تكون منتجة؟ إلى ذلك، يستمر الفساد في نخر جسد الإدارة اللبنانية وتدني إنتاجها، ويستمر تصاعد الخطاب الطائفي والذهبي، الذي يؤدي إلى استمرار المحاصصة، وعدم تطبيق العدالة، والإستنسابية في تعيين الموظفين. في غضون ذلك، يستمر الجيش في تأدية مهماته الوطنية في حفظ الإستقرار، بالرغم من تصاعد الضغوطات الإسرائيلية التي تبقى الخطر الأكبر على لبنان، وبالرغم من عدم إعطاء هذا الجيش مقدار الدعم المطلوب من قبل الطبقة السياسية لتنفيذ المهمات الملقاة على عاتقه. لكن الأخطر في الإنقسام الداخلي هو في عدم قدرة الاطراف السياسية المكونة للنسيج اللبناني على وضع استراتيجية دفاعية مناسبة للدفاع عن الأمن الوطني اللبناني، والتي تقوم على استخدام كافة وسائل القوة الموضوعة بتصرف الدولة اللبنانية، وخصوصاً إستثمار طريقة ووسائل قتال حزب الله كمقاومة ضد

الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وخصوصاً أيضاً أن التطور الذي طرأ على هذه الطريقة والأسلوب، يتماشى مع تطور أساليب الحرب الحديثة، وهي الحرب الهجينة، والتي لم تستطع أية استراتيجية موضوعة على الطاولة من مقاربتها أو حتى الوصول إلى فهمها ومحاولة تطبيقها. فالملاحظة الأساسية التي يمكن إستخلاصها من كل التصورات الاستراتيجية التي سبق وقدمتها الجهات السياسية اللبنانية، والتي سبق وقيمناها، هي أنها بشكل عام تتمحور حول فكرتين أساسيتين ومتناقضتين: إما نزع سلاح المقاومة، وإما الإبقاء على سلاح المقاومة، بالإضافة إلى أن خطة عمليات قيادة الجيش القاضية بتحويل الألوية الكلاسيكية لتقوم بقتال المجموعات الصغرى عند بدء العدوان الإسرائيلي، لا يمكن تنفيذها عملانياً. لذلك، يجب أن يكون منطلق أية استراتيجية دفاعية ملائمة للبنان هو التحديد الدقيق للأخطار الحقيقية عليه إنطلاقاً من الوقائع الدولية والإقليمية والمحلية، واستعمال واستثمار كل وسائل قوة الدولة، بما فيها المقاومة، والأجهزة الأمنية اللبنانية، خصوصاً وحدات الجيش اللبناني، بطريقة هجينة: أي إستعمال الوسائل التقليدية وغير التقليدية، لردع التهديدات الخارجية والداخلية عن لبنان.

لذلك، تكمن الإفتراضات الأكثر خطورة من تحليل البيئة المحلية، في استمرار الإنقسام السياسي الداخلي على عدة مواضيع أهمها بنية الدولة وتطبيق الدستور وصلاحيات الرؤساء وطريقة إتخاذ القرارات، وطريقة التعامل مع التهديدات الإرهابية، إضافةً إلى العامل الأبرز للخلاف وهو سلاح حزب الله، الذي حان أوان حل معضلة وجوده بسبب عدم قدرة الشعب اللبناني على تحمل تبعات إستمراره بالشكل الموجود حالياً. وبالتالي، هناك ضرورة لحل إشكالية بناء الدولة القوية القادرة، وضرورة التسلح بالوسائل اللازمة لحماية البيئة اللبنانية من التهديدات الإرهابية، بالإضافة إلى ضرورة حل مشكلة السلاح والتفكير بطريقة عقلانية ومنطقية وعملانية لاستعماله كوسيلة من وسائل قوة الدولة. يبدو ذلك منطقياً نظراً للإنجازات الميدانية التي حققها الحزب كمقاومة لبنانية ضد العدو الإسرائيلي، حيث يمكن الإستفادة حتماً من الطرق والوسائل التي استعملها، خصوصاً تطويره أساليب هجينة تستطيع تماماً مواجهة الحروب الهجينة الحديثة. وفي ظل إختلال التوازن بين إسرائيل ولبنان، وعدم قدرة الحكومة اللبنانية على تأمين هذا التوازن بطريقة تقليدية، وبالرغم من تزايد التهديدات الإرهابية، واتكال الدولة اللبنانية على الدعم الخارجي، كان من الطبيعي التفتيش عن طرق بديلة غير تقليدية قادرة على ردع العدو الإسرائيلي، والدفاع عن لبنان ضد التهديدات الإرهابية. من هنا، كانت هناك ضرورة للبناء على الافتراضات من تحليل البيئات الدولية والإقليمية والدولية لتحديد التحديات والتهديدات والفرص والمصالح الوطنية، ومقارنة الأخيرة بوسائل قوة الدولة لمعرفة إمكانية تطبيق الاستراتيجية الدفاعية.

تكمن أبرز التحديات أولاً في مواجهة إمكانية تغير النظام الدولي، وحماية لبنان من تداعيات تحويله إلى ساحة من ساحات الصراع الاستراتيجي، وبالتالي منع تطبيق شرق أوسط جديد، أو تطبيق صفقة القرن على حسابه، خصوصاً تقسيمه أو تفتيته أو توطين الفلسطينيين داخله. أما التحدي الثاني فهو في مواجهة إستمرار

تعاطف ودعم المجتمع الدولي للكيان الإسرائيلي، وغض النظر عن تصرفاته العدوانية، وبالتالي شحذ الهمم لإقناع هذا المجتمع الدولي بأهمية المطالب اللبنانية وأحقيتها. ويكمن التحدي الثالث بمواجهة تصاعد حدة التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وحماية لبنان من استعار حدة الفتنة المذهبية السنية الشيعية، ومنع ارتدادات هذا الصراع التي يمكن أن تظهر من خلال ازدياد النشاطات الإرهابية التكفيرية. ويتمثل التحدي الرابع في مواجهة استمرار تدهور وتآكل الدولة اللبنانية، وبالتالي العمل على إعادة بنائها على أسس سليمة ودستورية وقانونية قوية لحماية مجتمعها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. أما التحدي الخامس، وهو جوهر بحثنا، فيتمثل بقدرة الدولة اللبنانية على وضع "استراتيجية دفاع وطني لبناني" تستغل جميع وسائل قوتها لحماية نفسها من كافة التهديدات، وأهمها التهديدات الإسرائيلية أولاً، والإرهابية ثانياً، وإسقاط حق العودة وتوطين الفلسطينيين والخوف من توطين النازحين السوريين مستقبلاً ثالثاً، وتصاعد حدة الحروب الهجينة على لبنان رابعاً. هذه التهديدات سوف تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، خصوصاً التهديدات الإسرائيلية والإرهابية، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات ومعارك مسلحة يمكن أن تؤدي إلى حرب اهلية جديدة، واستمرار تدهور الخزينة اللبنانية جراء التوطين، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الضغوط الإقتصادية والعسكرية والسيبرانية.

لذلك، تبدو الفرص المتاحة أمام الدولة اللبنانية كثيرة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه أمنها الوطني، ولو أن هذه الفرص تبدو معقدة، وأحياناً كثيرة مثالية ولا يمكن تحقيقها، إلا أنها تظل بالنسبة لنا فرص يمكن إستغلالها بهدف التطلع نحو بناء الدولة القوية القادرة السيدة الحرة المستقلة. أول هذه الفرص المتاحة أمام اللبنانيين هو تطوير النظام السياسي اللبناني الذي أصبح حاجة ملحة وضرورية نظراً للإنعكاسات السلبية الهدامة ومساوئه الحالية، وذلك عبر اتخاذ عدة خطوات أهمها تعديل بعض مواد الدستور وتحديد دقيق لصلاحيات ومهل الرؤساء والوزراء، وتفعيل الحوار والنقاش، وخصوصاً الإبتعاد عن سياسة المحاور الدولية والإقليمية وتحصين الساحة الداخلية اللبنانية، وتأمين التوافق السياسي الداخلي. أما الفرصة الثانية المتاحة فتتكامل مع الفرصة الأولى، وهي تطوير النظام الإقتصادي والمالي، وعدم التشبث بأفكار سلطوية تهدف إلى الحفاظ على مكاسب شخصية فردية أو طائفية أو حزبية، بل التطلع لتحقيق الصالح العام عبر إعادة النظر بالنظام الريعي والخدماتي، وتطبيق سياسات إنتاجية تحقق الإكتفاء الذاتي وتحمي لبنان من كافة أنواع الحصار والضغوط الإقتصادية، إضافةً إلى تفعيل المراقبة والمحاسبة والقضاء على الفساد وإجراء الإصلاحات المالية الضرورية لتصحيح الخلل في ميزانية الدولة. أما الفرصة الثالثة فتكمن في الإستفادة من الدعم الدولي المتزايد لتلمس حلول تلائم لبنان ولمكافحة الإرهاب، حيث أن على الدولة اللبنانية أن تعمل على إقناع المجتمع الدولي بإعادة الأراضي اللبنانية إلى كنف شرعيتها للتخلص من ذريعة حزب الله بالإحتفاظ بسلاحه، إضافةً إلى إقناع هذا المجتمع بعدم التوطين وتسهيل عودة النازحين السوريين إلى أراضيهم، والإستمرار في مساعدته في مكافحة الإرهاب من ضمن الجهود الدولية الساعية إلى ذلك. هذا

الدعم الدولي لا ينبغي أن ينحصر بالقوى الدولية التي تريد نزع سلاح المقاومة ومقاومة الإرهاب، بل يمكن للدولة اللبنانية أن تنوع مصادر تمويلها ودعمها عبر الإلتفات إلى العروض الروسية والصينية وحتى الإيرانية، وفقاً لشروط الحفاظ على الكرامة والسيادة الوطنية. أما الفرصة الرابعة والأخيرة، فهي في وضع استراتيجية دفاعية تحمي الأمن الوطني اللبناني وتحافظ على السيادة اللبنانية، وتستغل جميع وسائل قوة الدولة اللبنانية، وأهمها وسائل المقاومة الوطنية اللبنانية، عبر استثمارها في مرحلة أولى، تمهيداً لدمجها في القوات المسلحة في مرحلة ثانية، إضافةً إلى رفع قدرات القوات المسلحة اللبنانية لمواجهة كافة أنواع الحروب الهجينة، وبالتحديد لمواجهة التهديدات الإسرائيلية والإرهابية.

يهدف التحديد الدقيق للفرص المتاحة أمام الدولة اللبنانية لمواجهة التحديات والتهديدات على أمنها الوطني، والتي استنتجناها من تحليل البيئات الدولية والإقليمية والمحلية، إلى حماية المصالح الوطنية اللبنانية والحفاظ عليها. للأسف لم تضع الدولة اللبنانية حتى الآن وثيقة رسمية تحدد مصالحها الوطنية بسبب الإنقسامات الكبيرة والحادة والعميقة في المجتمع اللبناني. لذلك، إنطلقنا من الفرص المتاحة التي كنا قد استنتجناها لتحديد أربعة مصالح وطنية لبنانية تتكامل مع بعضها: أول هذه المصالح هو حفظ الأمن الوطني، بما يعني تحديداً بناء قوة رادعة تحفظ السيادة وتحمي الحدود وتحفظ الإستقرار الداخلي، وتطوير القوات المسلحة ليتلازم عملها مع جميع وسائل قوة الدولة اللبنانية لحماية أرضها وشعبها ومؤسساتها من التهديدات الهجينة، الإسرائيلية والإرهابية. ثاني هذه المصالح الوطنية يتمثل بتأمين الرخاء والإزدهار الإقتصاديين، عبر خطوط عامة أهمها اتباع سياسة إنتاجية، وتشجيع المنتجات الزراعية والصناعية، والتخلص من الديون، وفرض سياسة ضريبية متوازنة وعادلة، إضافةً إلى وقف الفساد والهدر ورفع القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وغيرها. أما المصلحة الوطنية اللبنانية الثالثة فهي الحفاظ على القيم اللبنانية في الداخل، وأهمها الحفاظ على صيغة العيش المشترك، وصون الوحدة الوطنية، وتحقيق الديمقراطية الفعلية والحقيقية مع خلق صيغة تضمن مشاركة جميع المكونات المجتمعية اللبنانية بعملية إتخاذ القرارات من دون أن توقفها لأي سبب من الأسباب، وتحصين المجتمع اللبناني من مخاطر الحروب الهجينة التي تهدم القيم الثقافية والمجتمعية اللبنانية. وأخيراً، تتمثل المصلحة الوطنية اللبنانية الرابعة بالحفاظ على القيم اللبنانية في الخارج، عبر اتخاذ عدة خطوات أهمها العمل على تعميم ثقافة السلام، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والإلتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، وخصوصاً إبراز حق لبنان بالدفاع الشرعي عن نفسه، وهو ما يعتبر تمهيداً ومقدمة لوضع استراتيجية دفاع وطني لبناني يدافع عنها كافة موظفي السلك الدبلوماسي اللبناني العامل في الخارج، والذي يفترض أن تقوم وزارة الخارجية اللبنانية بتطويره وتحسين أداء موظفيه. كما تقتضي المصلحة الوطنية اللبنانية الإبتعاد عن سياسة المحاور الدولية والإقليمية، وتطوير سياسة الحياد الإيجابي،

مع ضرورة التشديد على الحفاظ على صداقات لبنان مع الدول العربية والغربية، وعلى ضرورة الإحتفاظ بحقه في الدفاع عن نفسه وعن شرعيته بواسطة قوات مسلحة قوية وقادرة.

لكن، يمر تحقيق المصالح الوطنية بممر إلزامي يتمثل بضرورة تحقيق الوسائل الضرورية. هذه الوسائل يتم التعبير عنها بوسائل قوة الدولة، التي تتضمن الوسائل السياسية والدبلوماسية، والوسائل المعلوماتية والمخابراتية، والوسائل الإقتصادية والمالية، والوسائل المجتمعية والثقافية والتربوية، ووسائل تنفيذ القانون، وأخيراً الوسائل العسكرية. لقد أوضحنا بالتفصيل خلال البحث عدم قدرة وسائل الدولة اللبنانية في كل من المجالات التي ذكرناها على تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية. فبرغم كل الذكاء والحنكة والقدرات الدبلوماسية اللبنانية، إلا أنها تفتقر إلى النظام System والتماسك السياسي والقدرات المالية المطلوبة لمواجهة الدهاء الدبلوماسي الإسرائيلي والقدرات المالية الكبيرة التي تتميز بها الدبلوماسية الإسرائيلية في كافة المحافل الدولية. وبرغم كافة الإجراءات الحمائية التي تتخذها الأجهزة اللبنانية في حماية قاعدة بياناتها وقاعدة إتصالاتها المدنية والعسكرية، وبرغم كافة الإمكانيات التي وفرتها المقاومة الوطنية لحماية شبكة إتصالاتها، والإنجازات التي حققتها في مجال مكافحة العملاء والجواسيس، إلا أن القدرات التكنولوجية الإسرائيلية المتفوقة في الحروب السيبرانية والحروب النفسية ما زالت واضحة، ويقتضي العمل بجدية على مواجهتها لو توفرت الإرادات السياسية المطلوبة. أما في الوسائل المخابراتية، فبرغم كل التطورات التي حدثت على بنية الأجهزة الأمنية اللبنانية، وخصوصاً لناحية تطوير قدراتها الإستعلامية باستعمال أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية للمراقبة والرصد والإستعلام، إلا أن ذلك اقتصر حتى الآن على مواجهة التهديدات الإرهابية، وحسب نيات وإرادات الدول الصديقة التي تساعدنا في ذلك، ولم تصل أبداً إلى حدود القدرة على التقصي عن النشاطات الإسرائيلية العدوة. وتظل نقطة الضعف الأكبر في الوسائل الإقتصادية والمالية، لأن ضعف المال وافتقار الدولة اللبنانية إلى الوسائل المادية تجعلها دائماً بحاجة للدعم والمساندة الدولية والعربية والإقليمية، مما يضعها تحت وصاية الدول الراعية والمؤسسات المالية الدولية، وتجعلها مضطرة للخضوع لشروطها. المشكلة تحديداً في الإقتصاد اللبناني أنه إقتصاد كامن، بمعنى وجود الثروات المطلوبة، إلا أن الفساد والرشوة وسوء إدارة المال العام جعل هذه الوسيلة غير مستغلة، مما يوجب العمل على تطوير طريقة إدارتها لجعلها وسيلة فعلية حقيقية وفعالة من وسائل قوة الدولة. وبرغم كل الإنجازات التي حققتها الأجهزة الأمنية لتنفيذ القانون وخصوصاً القوات المسلحة اللبنانية التي قضت على العديد من التنظيمات الإرهابية، وما زالت تلاحق خلاياها النائمة وترصد نشاطاتها وحركاتها، إلا أن النظام السياسي الطائفي والمذهبي يجعل من تنفيذ العدالة والمساواة في تطبيقها حلماً مستحيلاً حتى الآن، ويدل بوضوح إلى استمرار تغلب القوى الطائفية والمذهبية والميليشياوية الحاكمة على أية رغبة في تنفيذ القانون. أخيراً، برغم الإمكانات العسكرية التي أنجزت الكثير في مكافحة الإرهاب، إلا أن القدرات العسكرية اللبنانية ما زالت تعتمد على الدعم والمساندة الخارجية في

العتاد والتجهيز والتدريب والإستعلام التكنولوجي، ولا زالت غير قادرة أبداً أن تجاري تفوق القدرات العسكرية الإسرائيلية، مما يجعل الوسائل العسكرية اللبنانية الحالية أضعف من أن تكون وسيلة من وسائل قوة الدولة اللبنانية للدفاع عن أراضيها، مما يوجب حكماً البحث عن بدائل واقعية تمكن هذه الدولة من تنفيذ سياستها الدفاعية ضد كافة التهديدات التي تعترضها.

إنطلاقاً من كل ما سبق، واستناداً إلى الإستنتاجات التي توصلنا إليها في مقارنة قدرة وسائل قوة الدولة اللبنانية على تحقيق مصالحها الوطنية، قمنا بوضع تصورنا حول "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، الذي لن يكون موجهاً فقط لمواجهة التهديد الإسرائيلي، بل يتضمن أيضاً مواجهة التهديد الإرهابي، وهو يستعمل جميع وسائل قوة الدولة اللبنانية، إذا ما تم تنظيمها وتوجيهها وتطوير وتحديث طريقة إدراتها. ذلك يتم عبر العمل على خمسة خطوط جهد تحصن العمل العسكري الدفاعي وتسانده وتحميه وتقدم له كل مقومات الصمود المطلوبة. فيركز الجهد السياسي والدبلوماسي على أهمية تحديد العدو بدقة، وعلى توافق اللبنانيين على مواجهته وعدم الإكتفاء بالعمل الدبلوماسي القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية، بل بالعمل بروحية الإفتراض الذي كنا قد توصلنا إليه من أن المجتمع الدولي لا يفهم إلا بلغة القوة. أما العمل السياسي المطلوب من اللبنانيين في المرحلة القادمة، فيجب أن يتمحور حول بناء دولة القانون، وعلى استهداف البيئة الحاضنة للإرهاب، وعلى العمل على استعمال سلاح المقاومة كتدبير مؤقت إلى حين بناء قدرات بديلة قادرة على الدفاع عن الأراضي اللبنانية، وعلى الإلتفاف حول القوات المسلحة اللبنانية (الجيش) ودعمها عند بدء العدوان وبدء تطبيق هذه الاستراتيجية الدفاعية، وخصوصاً على الإستعداد لدفع الأثمان والتضحيات التي تطمئن الخائفين إلى عدم عودة الإحتلال الإسرائيلي إلى أراضيهم. وبرغم إقتناعنا الراسخ بعدم فعالية الخط الدبلوماسي، وعدم الركون والإعتماد عليه، لأن المجتمع الدولي هو مجتمع مصالح وتسويات، إلا أننا مقتنعون أن تلازم هذه الوسيلة الدبلوماسية مع الوسائل الأخرى، يمكن أن يساهم نوعاً ما بكسب عقول وقلوب المجتمع الدولي. من هنا، يركز الخط السياسي والدبلوماسي على التمسك بالحق اللبناني في الدفاع الشرعي عن النفس، وهو ما يكفله الدستور والقوانين اللبنانية والمواثيق والأعراف والمعاهدات الدولية. لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق من دون توافق سياسي داخلي، وإعادة تنظيم وترتيب وتوجيه عمل وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي اللبناني في الخارج، للعمل يداً واحدة غير منقسمة تحقيقاً للصالح العام وليس للصالح الخاص، مما يؤدي إلى تطوير وتفعيل حضور لبنان في المحافل الدولية وكسب الرأي العام الدولي بهدف الحصول على مزيد من التعاطف والدعم للقضية اللبنانية.

أما في مجال الخط المعلوماتي والمخابراتي، فهناك عمل كبير ينتظرنا، خصوصاً لناحية وضع برنامج لتقوية قدرات الحروب السيبرانية والنفسية التي يبرع أعداؤنا بها ويتفوقون بها علينا، والتي ما زلنا غير قادرين على مواجهتها حتى الآن، خصوصاً لناحية حماية شبكات معلوماتنا واتصالاتنا ومراكز القيادة والسيطرة

التابعة لقواتنا المسلحة، مما يحملنا مسؤولية إنشاء وحدات متخصصة بالحروب السيبرانية والنفسية والرصد والإستعلام الإلكترونية، إضافةً طبعاً إلى وضع برامج وإطلاق حملات توعية لحماية المواطنين اللبنانيين من مخاطر وتأثيرات الحروب الهجينة. واستكمالاً، على الدولة اللبنانية أن تعمل على تقوية قدراتها المخابراتية بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بأعدائها، خصوصاً لناحية تكثيف العمل الإستعلامي عن العدوين الإسرائيلي والإرهابي عبر استعمال المخبرين وإنشاء غرفة عمليات ترصد التحولات والأحداث والتطورات اليومية في المجتمع الإسرائيلي، وتكثيف العمل الدبلوماسي لالتقاط التوجهات السياسية في الخارج، إضافةً إلى العمل الجدي على ربط الأجهزة الأمنية اللبنانية بغرفة مركزية تعمل على تلقي المعلومات المخابراتية وتحليلها وتوزيع المهام على بعضها البعض، والتنسيق مع المخابرات الصديقة.

لكن هذه الخطوط بحاجة لدعم مادي ولوجستي لا يمكن الإستمرار بتأمينه من خلال الإتكال على الدعم الخارجي فقط، بل من خلال تأمين نوع من الإكتفاء الذاتي المحلي الذي يؤمن إستقلالية القرار اللبناني. لذلك يعمل خط الجهد الثالث، وهو خط الجهد الإقتصادي والمالي على توفير الدعم المادي لاستراتيجية الدفاع الوطني اللبناني عبر سد الفجوات الهائلة في الإدارة الإقتصادية والمالية اللبنانية من خلال التوافق على نوع الإقتصاد المطلوب، وتحويله من ريعي خدماتي إلى منتج، ومكافحة الفساد والرشوة والعمل على تحقيق الإصلاحات المالية المطلوبة، والعمل على الإستفادة من الثروات المائية والنفطية والغازية، وخصوصاً من خلال توفير الدعم المادي واللوجستي للقوات المسلحة اللبنانية بهدف مواجهة كافة التهديدات.

لكن، كل خطوط الجهد التي يجب العمل عليها لا يمكن أن تؤتي ثمارها من دون تغيير عقلية التفكير المجتمعي اللبناني، المرتكزة أساساً على ثقافة الإحتماء بالطائفة والمذهب، والرغبة بالتجارة والحصول على المال بأية طريقة كانت، وتلمس الواسطة من الزعيم، والرشوة والفساد والتماس المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، وبالتحديد المرتكزة على رفض ثقافة المواجهة والإتكال على ثقافة العمل السياسي والدبلوماسي، مما يؤدي إلى إضعاف الكرامة الوطنية. من هنا، يجب على خط الجهد الرابع، وهو خط الجهد الإجتماعي والتربوي والثقافي، أن يعمل على تعزيز ثقافة العمل للصالح العام، وعلى حماية السلم الأهلي وتعزيز ثقافة الحوار وحماية نظام العيش المشترك، وحماية الحقوق المعبر عنها في الدستور اللبناني، ورفض كافة أشكال التوطين، وإعادة النظر بالثقافة التربوية وضرورة توجيهها نحو رفض التطبيع مع العدو الإسرائيلي حتى إعادة الحقوق العربية واللبنانية إلى أصحابها، وبالتالي إطلاق أوسع حملة تضامن وطني إجتماعي ثقافي تربوي لتوحيد المجتمع اللبناني وراء الجيش لمواجهة جميع التهديدات على أمنه الوطني، مهما بلغت الأثمان والتضحيات، صوناً للكرامة الوطنية.

وأخيراً، يركز خط الجهد العسكري على عدم قدرة القوات المسلحة اللبنانية الحالية على مواجهة التهديدات الإسرائيلية، مما يقتضي العمل على إنشاء ألوية خاصة بتنظيمها وهيكليتها ومهماتها وتجهيزها وتدريبها

وحركيتها العملانية، والتي تعمل على مفهوم حرب العصابات المرتكز أساساً على مفهوم القتال بمجموعات صغرى، والتي تهتدي بطرق ووسائل وأساليب المقاومة اللبنانية، وتكون محضرة على مواجهة الحرب الهجينة المفروضة على لبنان، بأساليب تجمع بين الطرق التقليدية وغير التقليدية. أما بخصوص مكافحة التهديد الإرهابي، فيركز الخط العسكري على توحيد عقيدة القوات الخاصة اللبنانية وتطوير عقلية عملها وتنسيق إدارتها وجهودها مع القوات الجوية والبحرية وأفواج الحدود البرية ومديرية التعاون المدني العسكري في الجيش اللبناني، بما يتكامل مع "الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف العنيف".

ولشرح "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني"، قمنا بوضع "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإرهابية" و" استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية". تتشابه الاستراتيجيتان بالشكل، لكنهما يختلفان طبعاً بالمضمون، وهما يركزان على تنفيذ خطوط جهد مختلفة. تستعمل "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإرهابية"، خمسة خطوط جهد للوصول إلى الغاية النهائية المرجوة: خط الجهد الأول يركز على تطبيق "الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف العنيف"، وخصوصاً تنفيذ محاورها التسعة وهي تعزيز ثقافة الحوار ومنع نشوء النزاعات، تعزيز الحكم الرشيد، تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، تحقيق التنمية المدنية وضرورة إشراك المجتمعات المحلية بعملية إتخاذ القرارات، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، رفع قدرات التعليم وتنمية المهارات، تطبيق التنمية الإقتصادية وخلق فرص العمل، تحقيق التواصل الاستراتيجي والمعلوماتي ووسائل التواصل الإجتماعي، إضافةً إلى تمكين الشباب.

أما الجهد الإستعلامي والمخابراتي فيركز على تنمية القدرات الإستعلامية الحكومية من خلال عقد إتفاقيات التعاون والتنسيق مع الأصدقاء والحلفاء لإنشاء أنظمة وآليات لتبادل المعلومات حول الإرهابيين، وبالتحديد حول المقاتلين الأجانب، والتي يتم التعامل عبرها بين الدول لمكافحة الإرهاب، وتطوير قاعدة بيانات الإرهابيين وشبكاتهم وتنظيماتهم ومصادر تمويلهم، حيث يتم تحديثها من قبل المخبرين والوسائل الإلكترونية والتكنولوجية، ومن خلال متابعة إستهداف مصادر تمويل الإرهابيين عبر المتابعة والرصد الدقيقين والتنسيق بين القطاع العام (المصرف المركزي- الأجهزة الأمنية-...) والقطاع الخاص (المصارف التجارية- مكاتب الصيرفة وتحويل الأموال-...)، ومن خلال إعتراض مراسلات التنظيمات الإرهابية عبر مراقبة مواقع التواصل الإجتماعي والعمل على الحد من إستعمالها بهدف تجنيد الإرهابيين وإيصال الرسائل إليهم، ومن خلال إطلاق أوسع حملة لمواجهة الدعاية الجهادية المتطرفة عبر استعمال مشايخ يشرحون تشويه الإرهاب التكفيري للإسلام، إضافةً إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويركز الجهد الثالث على متابعة القوات المسلحة اللبنانية عمليات مكافحة الإرهاب وتنفيذ القانون من خلال متابعة رصد وملاحقة التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها، واستغلال كافة الوسائل الإلكترونية

والتكنولوجية المتوفرة لتفعيل مراقبة ومتابعة عائلات وأقارب الجهاديين الذين غادروا للقتال في الخارج، وتفعيل وتنظيم وتجهيز وتدريب القوات الخاصة والقوات البحرية والجوية وأفواج الحدود البرية على تنفيذ المهام المطلوبة منها والقاضية بمنع دخول الإرهابيين إلى لبنان والخروج منه، عبر البحر وعبر البر.

ويعالج خط الجهد الرابع موضوع تطوير القوات الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب، فيركز على بناء قوات أكثر فتكاً ووعياً واحترافاً، عبر تنمية قدرات أفرادها الفردية والجماعية، مما يساعدها على معالجة كافة المشاكل العملانية وعلى تخطي كافة الصعوبات التي يتطلبها العمل الميداني القتالي الخاص. من الضروري هنا التشديد على توفير القدرات النارية والحركية والحمائية اللازمة لأفراد ومجموعات هذه القوات بحيث تصبح قادرة على الإنتقال إلى أية بقعة من بقع العمليات القتالية، وتنفيذ كافة العمليات المشتركة مع قوات بحرية وجوية وصديقة، من دون أن يتم إغفال المهمات الأمنية التي يمكن أن تكلف بها هذه القوات لحفظ الأمن الداخلي. لكن، لتستطيع قيادة القوات المسلحة متابعة تنفيذ القانون ومكافحة الإرهاب بأفضل طريقة ممكنة، يجب عليها أن تعيد النظر ببنية القوات الخاصة وهيكليتها وتنظيمها ومهماتها وتدريبها وتجهيزها. لذلك، يركز خط الجهد الرابع على إصلاح بنية القوات الخاصة بحيث يتم العمل على تغيير عقلية إدارتها وعدم إرهاقها بمهمات روتينية عادية كعمليات حفظ الأمن، إلا بالحد الأدنى، واتباع طرق ومفاهيم وأساليب خاصة تراعي متطلبات العمل القتالي الخاص. هذا لا يمكن أن يحصل من دون وضع جميع القوات الخاصة تحت إمرة قيادة موحدة مشتركة تحركها غرفة عمليات خاصة بها، تفهم متطلباتها، وتقوم بتوزيع المهام عليها حسب مقدراتها ونوعية مهماتها والعدو والمحيط اللذان يواجهانها، وتقوم بالأساس بإعادة تنظيمها على أسس خاصة تبعدها عن الهياكل الروتينية العادية التي تتميز بها الألوية الكلاسيكية الموجودة في الجيش اللبناني. وأخيراً، وتماشياً مع "الاستراتيجية الوطنية لمعالجة التطرف العنيف"، وبهدف كسب عقول وقلوب البيئة الحاضنة للإرهاب، يركز خط الجهد الرابع على تطوير قدرات مديرية التعاون المدني العسكري في الجيش اللبناني، بحيث تساعد الوحدات المنتشرة على الأرض والوحدات الخاصة المكافحة للإرهاب على التنسيق مع البيئة المحلية بهدف تحسين ظروف عيشها حسب الإمكانيات المتوفرة، وتفعيل التواصل مع البيئة الحاضنة للإرهاب بهدف الحصول على المعلومات عن الإرهابيين أولاً، ومجابهة الدعاية الجهادية المتطرفة ثانياً.

وبما أن لبنان يعاني من فقر مادي ولوجستي ناتج عن الإفقار المتعمد من قوى سياسية داخلية وخارجية، لا تزال القوات المسلحة اللبنانية، خصوصاً قواتها الخاصة، بحاجة إلى التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة لتلبية بعض حاجاتها الأساسية من التدريب والتجهيز والحصول على المعلومات الإستعلامية. لذلك، يركز الجهد الخامس على تطوير هذا التعاون وتفعيل قنوات التواصل والإتصال مع الدول الصديقة، خصوصاً إستمرار التعاون الأمني المخابراتي الاستراتيجي للحصول على المعلومات اللازمة عن الإرهابيين، ولتنفيذ الحروب السيبرانية والنفسية. لكن، لا يقتصر التعاون والتنسيق مع الدول الصديقة فقط، بل أظهرت التجارب

المرة الناتجة عن تسارع الحوادث الأمنية الخطيرة ضرورة تفعيل قنوات التواصل والتنسيق بين الأجهزة الأمنية اللبنانية المختلفة. لذلك، يركز خط الجهد الخامس على إنشاء غرفة عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب تعالج الثغرات الناتجة عن عدم تبادل المعلومات الأمنية والإستخبارية، وبالتالي توزع الصلاحيات وتنسق الجهود للوصول إلى النتائج المتوخاة. لكن الجهد الوطني الدفاعي لا يجب أن يتكل على الدعم الخارجي فقط، بل على الدولة اللبنانية أن ترفع موازنة وزارة الدفاع، وتسخر قسم من القدرات الشبابية الوطنية اللبنانية العلمية والتكنولوجية لتحفيز البحث العلمي والتقني والتكنولوجي بهدف تطوير التسليح والتجهيز، والعمل على ابتكار أدوات وأجهزة وأسلحة لبنانية تحقق نوعاً من الإكتفاء الذاتي الوطني.

أما "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية"، فترتكز على أربعة خطوط جهد أساسية. يعالج خط الجهد الأول تطوير العقيدة العسكرية القتالية ضد العدو الإسرائيلي، فينقل الجهد العسكري من حالة "القتال الكلاسيكي" إلى حالة "الدفاع الهجين" الذي يجمع بين قتال الوحدات الكلاسيكية وقتال حرب العصابات القائم على مفهوم "الدفاع بعمق بمجموعات صغيرة"، إضافةً إلى إتقان الحروب السيبرانية والنفسية. يعتمد نجاح "الدفاع الهجين" على عدة أمور أهمها ضرورة التنسيق بين الألوية الخاصة وتلك الكلاسيكية المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي، ودعم السكان المدنيين، والسرية في العمل، والمفاجأة في ضرب العدو، إضافةً إلى الإستعمال الجيد للأرض وتحضير المراكز القتالية الاساسية والبديلة، واحتراف تقنيات الحروب السيبرانية والنفسية، فضلاً عن ضرورة تحقيق وسائل الإتصال السلكية اللازمة.

أما خط الجهد الثاني، فيركز على بناء قوة عسكرية أكثر خفة وحركة، عبر خطوات ذكية وسرية وشجاعة للتطويع والتدريب والتنظيم والتجهيز. يتم تطويع عناصر الألوية الخاصة من قبل قيادة الجيش بسرية مطلقة، مع أخذ كافة الإحتياطات اللازمة من قبلها، خصوصاً من قبل مديرية المخابرات، لعدم حصول محاولات وتدخلات من قبل أصدقاء وحلفاء لتطويع عناصر مشبوهة. من المفضل أن يتم التطويع بأفضلية أولى من أهالي الجنوب والبقاع الغربي، وبأفضلية ثانية، وبشكل تدريجي، من قبل عناصر المقاومة اللبنانية، وحسب إتفاق مسبق مع قياداتها، من دون إستبعاد تطويع عناصر من مختلف المناطق اللبنانية. بعد ذلك، يتم العمل على تدريب هؤلاء العناصر، حيث يتم التشديد بشكل عام على الإستجابة السريعة لتطورات المعركة السريعة، والقدرة على العمل الذاتي المستقل، وتجنب المعارك الحاسمة، فضلاً عن التمرس على تنويع العمليات القتالية الخاصة بالدفاع التأخيري والتراجعي والمتحرك، كالإغارات والكمائن وعمليات القوى المتروكة في الخلف، وغيرها. كما يتم تجهيز الألوية الخاصة بطرق مختلفة عن تلك المعتمدة في تجهيز الألوية الكلاسيكية، بحيث يتم استبعاد الأسلحة والمعدات والتجهيزات والآليات الثقيلة، والتخلي عن نظام التموين والإمداد والإخلاء الطبي الكلاسيكي الروتيني، بل يتم اعتماد الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والآليات المدنية للتنقل، مع التركيز

على الأسلحة م/د وم/ط وم/س وأجهزة التشويش والتنصت والرصد والإستعلام، إضافةً إلى اعتماد نظام لوجستي مرن ومتحرك ومموه ومحصن وبعيد عن أعين العدو.

ويعالج خط الجهد الثالث كيفية بناء قوة عسكرية أكثر قدرة على القتال، فيهتم بإيضاح مهمة اللواء الخاص وتمركزه وتحضيره للقتال، بحيث لا يكلف اللواء الخاص بأية مهمة حفظ أمن مهما كانت الظروف والمبررات، وهو يبدأ بتنفيذ مهماته عبر الرصد والإستعلام عن تحركات العدو الإسرائيلي، وتحضير الخطط العسكرية المتعلقة بتنفيذ القتال التأخيري والمتحرك، والقيام بعمليات خاصة فور بدء العدوان الإسرائيلي كالتأخير وضرب العدو من الخلف والإغارات والكمائن ومقاومة عمليات الإبرار على الشواطئ والإهباط على المرتفعات، والإستعلام المضاد، إضافةً إلى التخطيط لاستعمال الإحتياط بهدف التدخل عند تعرض الإنجاز الدفاعي الأساسي للخطر. من المهم التشديد هنا أن اللواء الخاص يعمد إلى تحضير مواقعه الأساسية والبديلة على كافة محاور تقدم العدو المحتملة، خصوصاً في المدن والقرى، ويعمد إلى وصلها بالخنادق والممرات للمحافظة على أكبر قدر من حرية الحركة والمناورة والمرونة القتالية.

أما خط الجهد الرابع فيهتم بضرورة التعاون والتنسيق بين الألوية الخاصة والألوية الكلاسيكية المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي، ويضع إجراءات عملانية تنسيقية تشرح كيفية الإنتقال من حالة حفظ الأمن الروتينية السائدة حالياً إلى حالة مواجهة العدوان الإسرائيلي. بموجب خط الجهد هذا، تكلف الألوية الكلاسيكية بالدفاع الثابت عن الخط الأمامي للقتال وخطوط المراحل المعدة حسب خطة القيادة العسكرية، بينما يعهد إلى الألوية الخاصة بتغطية تراجع هذه الألوية وتنفيذ القتال التأخيري أو التراجعي بين الخطوط، وتنفيذ العمليات الخاصة التي سبق وذكرناها، وذلك بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المعادية، وتأخيرها لأكبر قدر متاح من الوقت، وضعضعة ثقة القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية بقدراتها، إضافةً إلى محاولة تأليب المجتمع الدولي ضد العدوان الإسرائيلي. سوف تتزايد الضغوط على القيادة السياسية والعسكرية، من الداخل والخارج، لثنيها عن إكمال خططها ومهماتها، مما يقتضي الوقوف بشجاعة ضد كل المحاولات الهادفة لعدم تنفيذ الاستراتيجية الدفاعية الموضوعة.

لكن استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي لا يمكن تنفيذها بشكل فوري، بل عبر جدول زمني يحدد بشكل عام توقيت تنفيذها، ويتألف من أربعة مراحل أساسية: في المرحلة الأولى، يتم وضع الأسس المفاهيمية لمفهوم "الدفاع الهجين" وعقيدته القتالية، مع بدء تطويع عناصر الألوية الخاصة وتنظيمها وتجهيزها وتحضيرها للقتال، إضافةً إلى بدء تخطيطها السري لعملياتها المرتقبة. في المرحلة الثانية يتم إختبار جهوزية وقدرة مفهوم "الدفاع الهجين" في الدفاع عن لبنان، عن طريق "معمودية النار" الفعلية والحقيقية التي سوف تخضع لها، بالحديد والنار، عاجلاً أم آجلاً، الألوية الخاصة والألوية الكلاسيكية جراء العدوان الإسرائيلي الحتمي على الأراضي اللبنانية. وبعد نجاح معمودية النار، وإثبات قدرة مفهوم "الدفاع

الهجين" بالدفاع عن لبنان، يتم بدء الإنتقال السلمي لقرار الحرب والسلم إلى الشرعية اللبنانية في المرحلة الثالثة، عبر خطوات عملانية وتنسيقية لإدماج قوى المقاومة اللبنانية بالقوى المسلحة اللبنانية. وأخيراً، وبهدف تحصين الإنجازات التي تكون قد تحققت، يتم في المرحلة الرابعة إستكمال خطوات إسترجاع الدولة اللبنانية لكامل عناصر سيادتها على كافة أراضيها، عبر استكمال عملية دمج قدرات المقاومة اللبنانية بالقوات المسلحة، مع ضرورة التشديد على أهمية المحافظة عليها واستدامتها.

وبالرغم من إمتلاك الاستراتيجية الوطنية اللبنانية لمواجهة التهديد الإسرائيلي العديد من مقومات القوة، إلا أنها تظهر بعض الخلل الذي يتوجب العمل على معالجته. أهم نقاط قوتها أنها تُدخل الدولة اللبنانية في صلب عملية المشاركة في الدفاع عن أراضيها والتصدي للعدوان الإسرائيلي بشكل جدي، وبكلفةٍ غير مرتفعة، وتجعلها مستقلة في قرارها، وغير راضخة لطلبات أو توجهات أو تمنيات أو أوامر دولية أو إقليمية. لكن أهم نقاط ضعفها أنها بحاجة إلى خطوات تنسيقية سرية كبيرة لحمايتها من تدخلات القوى التي ترفض قتال إسرائيل، وأنها لا تعالج سلاح حزب الله فوراً، بل هي تعمل على المدى الاستراتيجي البعيد لضمه إلى الشرعية اللبنانية. بالرغم منذ ذلك، هناك فرص يمكن تلقفها أهمها إمكانية الإستفادة من عروض دول صديقة كالصين وروسيا وإيران وغيرها، مع ضرورة التنبه إلى إمكانية عرقلة هذا المسار من كلا المحورين، المعادي للمقاومة، والمؤيد لها، كلٌ لأسبابه الخاصة.

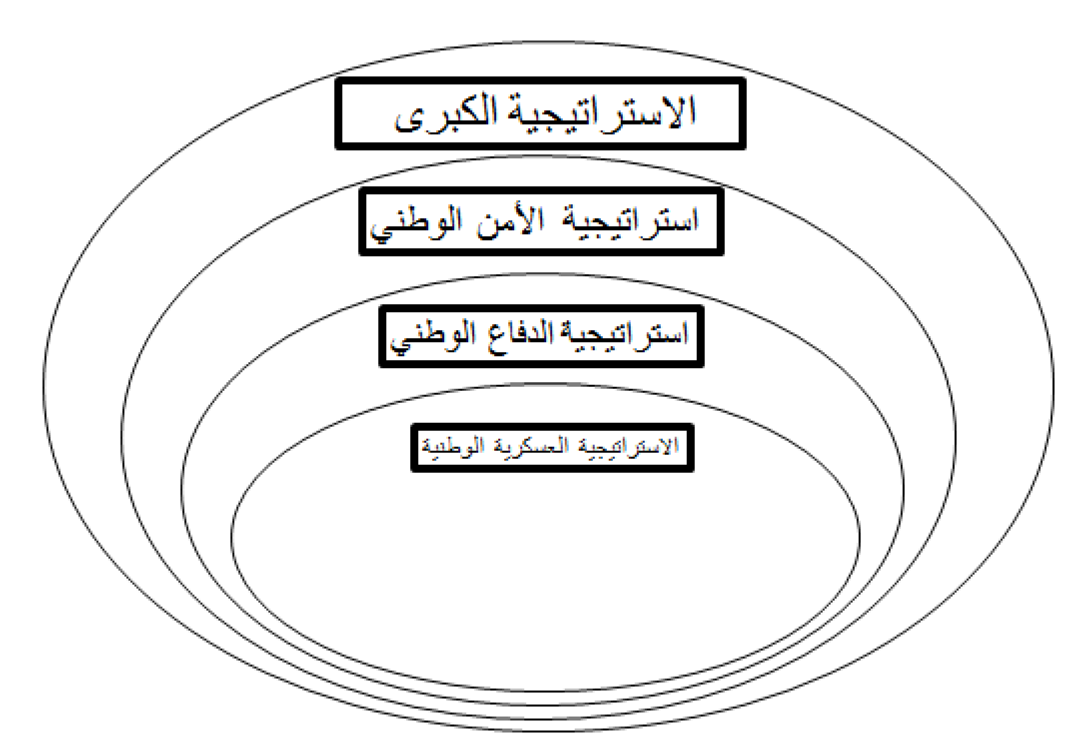
الخاتمة:

لا يمكن أن يستقيم الوضع في لبنان، ويصبح لدينا دولة بكل ما في الكلمة من معنى، من دون تخطيطٍ استراتيجي يبدأ بوضع السلطة السياسية استراتيجية الدولة الكبرى التي تضع الأهداف الاستراتيجية الكبرى للدولة اللبنانية مع تفصيل عناصر وأدوات القوة الوطنية. يلي ذلك توجيه وإرشاد استراتيجي وطني يوجه الوزارات والإدارات والوكالات المسؤولة عن توفير الأساليب والطرق لتنفيذ الاستراتيجية. بعد ذلك، يتم وضع صياغة واضحة لعقيدة الأمن الوطني التي تحدد المبادئ والقواعد الجوهرية التي توجه العمل الأمني الوطني، وهي تتضمن التهديدات التي تحيط بالدولة، الداخلية والخارجية، خصوصاً الوجودية التي تؤثر على استقلالها وحريتها، وبالتالي تضع توجهات عامة لمواجهتها، تنطلق من الدستور والقوانين الوطنية.

بعد أن يتحقق ذلك، على الحكومة اللبنانية أن تضع استراتيجية الأمن الوطني اللبناني، التي يفترض أن تلبي تطلعات اللبنانيين في مواجهة التهديدات التي تواجه وجود الدولة ومصالحها بفعالية في جميع الظروف المحتملة. لتحقيق هذه الغاية، يجب أن تتشارك الجهود جميعها ضمن توجه وطني شامل تديره الحكومة، ويعتمد على الأمور السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية والإجتماعية وغيرها. من المفترض أن تتضمن استراتيجية الأمن الوطني الأهداف، والمصالح الوطنية والأمنية، وإحتياجات الأمن الوطني، وبناء القوة الوطنية، وبناء القوة العسكرية، وبناء وصيانة بنية تحتية إقتصادية واجتماعية وسياسية وديمغرافية ومعلوماتية ومخابراتية تكون قادرة على ضمان المصالح الوطنية والأمنية الهامة، إضافةً إلى تحديد التهديدات والتحديات والفرص، ونقاط القوة ونقاط الضعف.

ولتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني، على الحكومة اللبنانية أن تقوم بصياغة سياسة للأمن الوطني، والتي تشير إلى الطريقة التي يتم فيها تنفيذ استراتيجيتها للأمن الوطني، حيث يتم تحديد الأولويات والروزنامة الزمنية والطرق والخطوات التنفيذية اللازمة الهادفة إلى تحقيق المصالح الوطنية اللبنانية. من الضروري هنا أن يتم دمج وتنسيق جهود جميع أفرع المؤسسات الأمنية الفاعلة في البلاد، من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام وأمن دولة وغيرها، مع الوزارات والمؤسسات العامة، لوضع سياسة الأمن الوطني موضع التطبيق.

إنطلاقاً من استراتيجية الأمن الوطني، على وزارة الدفاع أن تضع استراتيجية الدفاع الوطني التي تُسخر جميع الجهود في خدمة الدفاع وحماية الوطن من الإعتداءات الخارجية والداخلية، مع التقيد بقانون الدفاع الوطني الذي أشار بوضوح إلى التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية في دعم المجهود الوطني للدفاع عن الوطن. في النهاية، على قيادة الجيش أن تقوم بوضع الاستراتيجية العسكرية الوطنية التي توضح طريقة إنتشار الوحدات العسكرية وتحريكها واستعمال وسائط دعم القتال ضمن مخطط الدفاع الوطني.



هذا المسار المحدد في الصورة أعلاه مطلوبٌ لوضع سكة التخطيط الاستراتيجي في الدولة اللبنانية على المسار الصحيح.[179] لكن الأهم من ذلك كله هو تحديد المسؤولين المخولين وضع هذه الاستراتيجيات والسياسات. طبعاً لم يتطرق الدستور إلى ذلك، والنظام السياسي اللبناني قائم على مبدأ التوافق المبني على ضرورة الحفاظ على العيش المشترك الذي انطلق من الميثاق الوطني بين المسلمين والمسيحيين. من هنا، أي كلام عن وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية سيصطدم حتماً بمنطق الدفاع عن الصلاحيات بين الرؤساء إنطلاقاً من حق الدفاع عن حصة الطائفة أو المذهب في النظام السياسي اللبناني. لكي نتخطى هذه المشكلة، من المفضل أن تؤلف لجنة حكومية تسمى "لجنة الأمن الوطني" وتقوم بوضع مبادئ الاستراتيجية الكبرى مع التوجيه والإرشاد الاستراتيجي، على أن توافق عليها وتعلنها الحكومة اللبنانية. تعمل اللجنة الحكومية نفسها على وضع عقيدة الأمن الوطني واستراتيجيتها وتحديد سياستها، على أن يوافق عليها ويعلنها المجلس الأعلى للدفاع. بعدها، تقوم وزارة الدفاع الوطني بوضع استراتيجية الدفاع الوطني، على أن تضع قيادة الجيش الاستراتيجية العسكرية.

من المهم التأكيد في ذلك المجال، أن على كل وزارة أن تقوم بوضع استراتيجيتها التي تخدم استراتيجية الأمن الوطني واستراتيجية الدفاع الوطني. هذا مجهود كبير يفترض أن يكون منسقاً ويتبع نموذج موحد لتوحيد الجهود نحو هدف الدفاع الوطني، بما يتلاءم مع قانون الدفاع الوطني، حسب المادة الثامنة التي تنص أن عمل القوات المسلحة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التعاون مع أجهزة الدولة الأخرى لتنفيذ

---

[179] هذه الصورة مستوحاة من المرجع: (نقولا) ليلى، **العلاقات الدولية: من تأثير القوة إلى قوة التأثير– مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، مرجع سابق، ص 24.

السياسة الدفاعية التي وضعها مجلس الوزراء، وهو يتكامل مع عمل هذه الأجهزة، والمادة التاسعة، التي وضعت مسؤولية قانونية على كل وزير فيما خص وزارته من مهام الأمن والدفاع والذي عليه تعميم التدابير اللازمة في شأنها والسهر على تنفيذها. ولكي يستقيم الوضع، يصبح ضرورياً تدريب العاملين في الوزارات والمؤسسات العامة على نموذج موحد في التخطيط الاستراتيجي لتوحيد المفاهيم وتوجيه الجهود نحو الغاية النهائية المرجوة.

بالرغم من عدم وجود استراتيجية للأمن الوطني اللبناني، حاولنا في هذا البحث تقديم طريقةٍ علميةٍ لتحضير "استراتيجيةٍ الدفاع الوطني اللبناني". هي محاولةٌ لتوجيه المسار نحو فهمٍ أفضل للاستراتيجية أولاً، ولطريقة تحضيرها ثانياً. من المؤكد أنه سوف يتم انتقاد هذه الاستراتيجية الدفاعية، لأن اللبنانيين عامةً، وفي هذه الظروف الحرجة والحساسة التي يمر بها العالم والمحيط، لا يمكنهم تقبل الآخر وأفكاره، ولا يستطيعون إلا القبول بما تمليه عليهم مصلحتهم الشخصية، ومصلحة الدول الخارجية الداعمة لهم. لكن، ما يهمنا أننا حاولنا وضع الأسس السليمة والأرضية الصالحة لانطلاق النقاش الجدي، بطرقٍ علمية صحيحة، حول استراتيجية دفاعية لبنانية، تكون مرجعاً يمكن الإهتداء به في المستقبل، آملين أنه سوف يأتي يومٌ، وهو ليس ببعيدٍ، تهدأ فيه ساحات المعارك السياسية، وينجلي عنها الغبار الذي منع الأفرقاء من التلاقي والحوار، فيعودون بهدوءٍ إلى الطاولة، ويبدأون بالبحث عن تسويةٍ تحفظ وطنهم وتجنبه ويلات الإعتداءات المعادية.

الاستراتيجية الدفاعية يجب أن تراعي جميع الإعتبارات التي ذكرناها خلال هذا البحث، وأهمها، أنه لا يمكن الإستكانة إلى حصول إتفاقيةٍ أو هدنةٍ أو حتى سلامٍ مع إسرائيل، لأن طبيعتها العدوانية تجعلها دائماً متأهبة للسيطرة واحتلال أراضي الغير، ولا يمكن الإعتماد على المجتمع الدولي، لأنه لا يحترم قراراته، ولا يمكن الإعتماد على القوانين الدولية، لأن الدول الكبرى لا تنفذ منها إلا ما يناسب مصالحها، وبما يتلاءم مع لغة القوة التي تعتمدها. ومهما تم استعمال الوسائل السياسية والإقتصادية وغيرها لحشد التأييد للقضية الوطنية، تبقى القوة، خصوصاً العسكرية، هي الضمانة الوحيدة لحفظ الأمن الوطني اللبناني والدفاع عن السيادة. كما لا يمكن للبنان أن يعيش من دون أن تكون أجهزته الأمنية قادرة على بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، ومن دون أن يحافظ على علاقات قوية مع الدول العربية والأجنبية، ومن دون أن يحفظ أمن جميع مكوناته الطائفية والمذهبية، وأن يكون قادراً على إزالة هواجسها وتطمينها وحفظ حقها في الوجود.

نحن مقتنعون أنه لا يمكن تحقيق الإستقلال الحقيقي وتحرير الإرادة الوطنية من نير الهيمنة والتسلط التي تمارسه عليها قوى داخلية وخارجية متعددة، من دون استراتيجية دفاعية تدمج جميع الجهود المدنية والعسكرية، التقليدية وغير التقليدية، الرسمية والشعبية، وتأخذ بعين الإعتبار التضحيات والأثمان المادية والبشرية التي يمكن أن تبذل فداءً للبنان. لا يمكن بناء وطن حقيقي من دون قوة عسكرية تحميه من جميع الإعتداءات والتهديدات، مهما تنوعت وتعددت، ومن دون دعم سياسي ودبلوماسي خارجي، ومن دون الإتكال

على القرارات والشرعية الدولية، ومن دون الإعتماد على اقتصاد منتج وغير تابع للمؤسسات المالية الدولية وغير خاضع للإرادات الخارجية. لكن هذا الوطن الذي نريد لا يمكن بناؤه فقط بالإستناد إلى دعم عربي أو تركي سني أو إيراني فارسي أو أميركي أو أوروبي غربي، بل بسواعد وأفكار وعقول وتضحيات أبنائه، واتحادهم في سبيل القضية المركزية الحقيقية، وهي بناء وطن سيد حر مستقل، لا يدين بالولاء للخارج، ولا يعتمد على المساعدات العسكرية القليلة التي تأتيه منه، ولا تديره طبقة سياسية لا يهمها الصالح العام وتتوجس من خسارة أموالها ومصالحها في الخارج مما يدفعها إلى الولاء له، بل وطن يعتمد خصوصاً على امكانات وقدرات وطنية ذاتية.

إن الاستراتيجية الدفاعية التي نقترحها لا تستهدف إثارة الموضوع من زاوية "نزع سلاح حزب الله"، أو "الإبقاء على سلاح حزب الله". بل نحن نهدف إلى وضع استراتيجية دفاعية حقيقية تنطلق من مصالح لبنان الوطنية، وتستعمل سلاح الحزب كوسيلة من وسائل قوة الدولة، مؤقتاً، على أن تقوم الأخيرة بواجباتها في توفير كافة مقومات قوتها، وخصوصاً العسكرية، والبدء بالعمل على استلام صلاحيات الدفاع عن أرضها تدريجياً، حتى نصل إلى يومٍ تكون قواها الشرعية جاهزة لتنفيذ المهمة، على أن تبقى الفئات الشعبية جاهزة للمساعدة عندما تقتضي الحاجة. فالدولة اللبنانية لا يمكنها أن تكتفي بقدرات الأجهزة اللبنانية الحالية، بسبب تمادي العدو الإسرائيلي في اعتداءاته، كما أنه ليس بمقدور لبنان أن يستمر في العيش بوجود فئة تحمل السلاح، بسبب حساسية الوضع الديمغرافي الطائفي والمذهبي، وعدم تطبيق العدالة في تنفيذ القانون. لذلك، نحن بحاجةٍ حتماً لاستراتيجية دفاعية غير تقليدية تحمينا، وتحفظ لنا حق الدفاع الشرعي عن النفس، وتساعدنا في الوقت نفسه على بسط سلطة دولتنا على كامل أراضينا، وتحفظ عزتنا وكرامتنا الوطنية، وتستثمر جميع وسائل قوانا الوطنية، بهدف حفظ سيادتنا الوطنية وتحقيق مصالحنا الوطنية العليا.

إن بناء الدولة القوية القادرة الحقيقية لا يقوم على استجداء الدعم والمساندة الخارجية، بل على شطارة وذكاء وشجاعة وبسالة مواطنيها. كما إن التحرر من الإستعباد والتزلم والإستقواء بالخارج يقتضي منا بناء قوة وطنية حقيقية تدمج جميع وسائل القوة الوطنية. ومهما تكن الخرائط المعدة لإعادة ترسيم المنطقة، والضغوط المتزايدة على لبنان لاستسلامه وإخضاعه للشروط المطلوبة منه، لا يمكن ولا يجب ولا يسمح بالتخلي عن وسائل القوة الوطنية، خصوصاً العسكرية والإقتصادية. ومهماً تكن السياسات التي ستُعتمد وتُفرض على لبنان، من المهم للسيادة اللبنانية أن تحتفظ بهامش القوة المتاح لها وعدم الإفراط بوسائلها، وبالتالي عدم الرضوخ للتهديدات المطالبة بعدم توفير قوة عسكرية واقتصادية ملائمة ومناسبة للدفاع عن مصالحها.

ربما تكمن الحكمة الآن في التحلي بالشجاعة وغض النظر عن كل التعقيدات السياسية والطائفية والمذهبية التي تعقد عملية بناء الدولة القوية، وفي التحلي بالمنطق الوطني الذي يتبع أساليب وطرق يمكن أن تغضب الكثيرين في الداخل والخارج، لكنها بالتأكيد تحفظ الكرامة والعزة والسيادة الوطنية. فالاستراتيجية

الدفاعية الوطنية اللبنانية المطروحة يمكن أن تغضب الكثيرين في الداخل لأنها تقوي قدرات الأجهزة الأمنية وتحفظ حقها بتنفيذ القانون بعدل وتجرد ومن دون أي تدخلات، مما يمكن أن يشكل خطراً على الامتيازات التي اكتسبها هؤلاء خلال عقودٍ من ممارسة السلطة. كما يمكن لهذه الاستراتيجية الدفاعية أن تغضب الولايات المتحدة والدول الغربية والعربية المتحالفة معها لأن هؤلاء لا يريدون للجيش اللبناني ان يقاتل إسرائيل، مما يوجب التأكيد هنا أن مفهوم "الدفاع الهجين" لا يهدف إلى تنفيذ مهمات هجومية على إسرائيل، بل هي معدة فقط لمواجهة العدوان الإسرائيلي الحتمي، وبالتالي هذا قرار سيادي يتعلق بحفظ الأمن الوطني اللبناني بغض النظر عن الوصول إلى السلام مع إسرائيل في المستقبل أم لا. كما يمكن أن تغضب هذه الاستراتيجية الدفاعية الوطنية اللبنانية الجمهورية الإسلامية في إيران والدول المتحالفة معها لانها تفقدها ورقة مهمة للضغط على الكيان الإسرائيلي وللحصول على النفوذ والتأثير في لبنان، مما يوجب التشبث بالفكرة السيادية القاضية بتكليف الجيش اللبناني بمهمة حماية الوطن، ولا مجال لنزع هذه المهمة المصيرية والوجودية من بين يديه.

ربما سينتقد أيضاً الكثيرون هذه الاستراتيجية، وستعلو حتماً أصوات تشكك بقدرتنا على الإتفاق عليها وتنفيذها، لأن الوقت غير مناسب لطرحها بسبب التعقيدات الدولية والإقليمية والدولية، وبسبب إقتراب الدول العربية من التطبيع مع إسرائيل والوصول إلى حالة سلام معها، مما يعني عدم جدوى هذه الاستراتيجية مطلقاً. نحن مقتنعون من جهتنا أنه بغض النظر عن ذلك، لا يمكن بناء دولة قادرة من دون قوة تحفظ السيادة الوطنية من كافة أشكال التهديدات والمخاطر، مع إقتناعنا بضرورة الوصول عاجلاً أم آجلاً إلى السلام العادل والشامل مع إسرائيل، لكن على أساس استعادة الحقوق اللبنانية، ومنع التعديات على السيادة اللبنانية، وعلى أساس المبادرة العربية التي أطلقها ولي العهد السعودي حينها عبد الله بن عبد العزيز في القمة العربية في بيروت في آذار من عام 2002.

لا تنفع كل الاستراتيجيات والخطط الإفتراضية عن ضرورة بناء الدولة القوية وحدها، بل يجب أن تتلازم معها الإرادة والعزيمة لتحويل هذه الاستراتيجيات إلى أفعال ميدانية حقيقية. كما لاينفع التنفيذ العشوائي غير المنظم والإستنسابي لهذه الاستراتيجية، بل هناك ضرورة للإحتراف في ترتيب جدول العمل الميداني والإلتزام التام بتنفيذه الفعلي. من المهم التشديد هنا أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يمكن أن يتطلب أعواماً طويلة من العمل المضني والمستمر والشاق، مما يفرض علينا التحلي بـ"الصبر الاستراتيجي" الذي يساعدنا على انتظار ثمار هذا العمل، والتأهب والإستعداد لتحمل الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن الخيبات المتوقعة، وإظهار التماسك الوطني الداخلي في دعم الصمود بهدف الوصول إلى النتائج المتوخاة. فالطريق صعبة ومرهقة، وفيها الكثير من العوائق والحواجز والأشواك والألغام، مما يقتضي منا العمل بصمت وجدية وسرية وكتمان والتزام. يجب علينا في هذا المجال أن نستشهد بتجربة المقاومة اللبنانية، وبكل حركات التحرر الوطنية، وبكل

الدول التي جاهدت وقاتلت في سبيل الحصول على استقلالها من المحتل، والتي اعتمدت جميعها على إيمان راسخ بالقضية والإلتزام التام بالتوجيهات المعطاة من قبل قياداتها، مما ساعدها على بناء قدراتها من العدم، وعلى التعلم من التجارب المتراكمة، تمهيداً لوصولها إلى النصر والحرية والإستقلال.

نحن أمام فرصة تاريخية للإتفاق على استراتيجية دفاعية وطنية لبنانية لحماية الدولة من كافة التهديدات التي تعصف بها، ولوضع قرار الحرب والسلم بيدها تنفيذاً لدستورنا:

- فهل يريد المؤيدون لنزع سلاح المقاومة حماية لبنان فعلاً ويقومون بدعم هذه الاستراتيجية، أم أن الأمر يتعلق بنزع وسيلة قوة من يد الدولة اللبنانية لإقامة سلام مع إسرائيل؟
- وهل يريد المعارضون لنزع سلاح المقاومة حماية لبنان فعلاً ويقومون بدعم هذه الاستراتيجية، أم أن الأمر يتعلق بعدم خسارة وسيلة قوة من يدهم ومن يد الدول الراعية لهم، وبالتحديد إيران، لإستثمارها ضد أعدائهم؟
- وهل يريد الشعب اللبناني حماية نفسه ووطنه لبنان فعلاً ويقوم بدعم هذه الاستراتيجية، أم أن الأمر ليس بيده، وهو خاضعٌ ومسيرٌ وغيرُ قادرٍ على فرض توجهاته على الطبقة السياسية التي أذلته ووضعته في مواجهة جميع التهديدات والتحديات من دون أي بصيص أمل في التعافي والعلاج؟
- واستطراداً لكل الأسئلة السابقة، هل سيقاوم اللبنانيون كافة الضغوط التي ستمارس عليهم وعلى الوفد المفاوض في الناقورة لتحقيق الأهداف التي تخدم المصلحة اللبنانية، وبالتالي سيتشبثون بحق لبنان في المياه الإقتصادية الخالصة، أم سيرضخون للمشيئة الدولية ويتخلون عن مساحات مائية لمصلحة العدو الإسرائيلي؟ وما هي وسيلة القوة الأساسية التي تستخدمها الدولة اللبنانية لتثبيت حقها ومنع العدو الإسرائيلي من فرض شروطه؟ وأية استراتيجية دفاعية ينبغي للدولة اللبنانية إعتمادها بعد أن يتم ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الإسرائيلي؟ وهل الترسيم يعني حكماً التوصل لاحقاً إلى إتفاقية سلام وتطبيع مع العدو، أم هو مجرد إتفاقية لضمان مصالح لبنان النفطية والغازية، وبالتالي هناك حاجة إضافية للتخطيط لحماية البنية النفطية والغازية المتوقع بناؤها مستقبلاً؟

هذه الأسئلة برسمنا جميعاً، فهل نملك الشجاعة المطلوبة للإجابة عنها والمواجهة؟

الملحق (أ) التفاوت في قدرات الجيشين اللبناني والإسرائيلي:[180]

يحتل الجيش الإسرائيلي المرتبة الـ18 عالمياً، في قائمة أقوى جيوش العالم، لعام 2020، في تقدم كبير وواضح على نظيره اللبناني الذي يحتل المرتبة 118 عالمياً من بين 138 دولة، وفيما يلي نقدم مقارنة بين القدرات العسكرية للبلدين. وننوه هنا إلى أن مستوى التطور التكنولوجي والحداثة يلعب دوراً كبيراً في تحديد قدرات الجيوش، إذ تعتبر إسرائيل متفوقة تكنولوجياً بشكل كبير في هذا الجانب.

أولاً: الجيش الإسرائيلي:

1- يبلغ عدد سكان إسرائيل 8,424،904 نسمة، بينهم 983،3,647 نسمة قوة بشرية متاحة، جاهز منهم للخدمة العسكرية 3,027826، في حين يصل عدد أفراد الجيش الإسرائيلي إلى 615 ألف جندي بينهم 445 ألف جندي في قوات الاحتياط و170 ألف جندي فاعل.
2- تبلغ ميزانية الجيش الإسرائيلي 20 مليار دولار أميركي.
3- ومن حيث القوة الجوية يمتلك الجيش الإسرائيلي 589 طائرة حربية متنوعة، بينها 254 طائرة مقاتلة، و18 طائرة هجومية، و15 طائرة شحن عسكري، إضافة إلى 154 طائرة تدريب، و146 مروحية عسكرية منها 48 مروحية هجومية.
4- ولدى الجيش الإسرائيلي أكثر من 2760 دبابة و10275 مدرعة و650 مدفع ذاتي الحركة وأكثر من 300 مدفع ميداني، إضافة إلى 100 راجمة صواريخ.
5- أما من حيث القوة البحرية فيضم الأسطول البحري الإسرائيلي 65 قطعة بحرية منها 4 طرادات، و5 غواصات، إضافة إلى 45 سفينة دورية.

ثانياً: الجيش اللبناني:

1- يبلغ عدد سكان لبنان 075،6,100 مليون نسمة، بينهم 026،2,135 نسمة قوة بشرية متاحة، جاهز منهم للخدمة العسكرية 1,809862، وتعداد جنود الجيش اللبناني يبلغ 75 ألف جندي في الخدمة الفعلية من دون أي جندي في الإحتياط.
2- تبلغ ميزانية الجيش اللبناني 2,5 مليار دولار أغلبه معاشات وتقديمات نهاية الخدمة.
3- وتمتلك قواته الجوية 70 طائرة متنوعة بينها 9 طائرات هجومية، و55 مروحية عسكرية.
4- ويمتلك الجيش اللبناني 366 دبابة، وقرابة 2228 آلية مدرعة، إضافة إلى 12 مدفع ذاتي الحركة، و375 مدفع ميداني، و30 راجمة صواريخ.
5- ومن حيث القوة البحرية يمتلك الجيش اللبناني 57 قطعة بحرية منها 13 سفينة دورية.

---

[180] **Comparison Results (Israel vs Lebanon),** Global Firepower 2020 World Military Strength Rankings, the internet. Available from: www.globalfirepower.com, date of entrance: 9/3/2020.

الملحق (ب) الإطار الدستوري والقانوني لحق الدفاع عن الوطن:

لبنان له الحق في الدفاع عن فسه. ذلك مذكور في قوانينه ودستوره. وبالتالي، لا يحق لأحد في الدولة اللبنانية أن يتنازل عن هذه الحقوق المشروعة، وإلا يفترض إتهامه بالخيانة.

أولاً: الإطار الدستوري:

ورد في المادة الأولى من الفقرة الأولى، المعنونة "المبادئ العامة والإصلاحات" لوثيقة الوفاق الوطني، المعروفة بإتفاق الطائف، أن لبنان وطن حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.[181] هذا يعني تحرر لبنان من كل القيود التي تمنعه من ممارسة حريته وسيادته واستقلاله، كما يعني بالتحديد إعطائه الشرعية اللازمة لاتخاذ جميع الإجراءات الآيلة لتحرره من الإحتلال.

وللتأكيد على أهمية الدفاع عن الوطن، تكلمت الفقرتان الثانية والثالثة من وثيقة الوفاق الوطني على كيفية بسط سيادة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية عن طريق تعزيز قدرات القوات المسلحة، وعن تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي عبر استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً من خلال العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الإحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة،[182] والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949،مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الإحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الإنسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والإستقرار إلى منطقة الحدود.[183]

وقد تم تأكيد ذلك في مقدمة الدستور اللبناني حسب الفقرة (أ)، وفي الفقرة (ط) التي نصت على أن أرض لبنان هي أرض واحدة لكل اللبنانيين، وفي المادة الأولى التي نصت أن لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة، مع تحديد الحدود بالتفصيل من الجهة الشمالية والشرقية والجنوبية والغربية، مع عدم جواز

---

[181] **وثيقة الوفاق الوطني– إتفاق الطائف**، الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.int › files › Lebanon › the_taif_agreement_arabic_version، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

[182] **قرارات مجلس الأمن، القرار رقم 425**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.org › securitycouncil › content › resolutions، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

[183] **إتفاقية هدنة لبنان وإسرائيل عام 1949**، الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › encyclopedia › events › اتفاقية-هدنة-لبنان-وإسر...، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه حسب المادة الثانية من الدستور، وعدم جواز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون حسب المادة الثالثة.[184]

وقد أناط الدستور اللبناني برئيس الجمهورية صلاحية السهر على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وجعله يرأس المجلس الأعلى للدفاع ونصبه القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء حسب المادة 49، وحمله مسؤولية الحفاظ على استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه حسب القسم الذي عليه أن يحلفه بموجب المادة 51. أما المادة 64، فجعلت رئيس الحكومة نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع، والمادة 65 أخضعت القوات المسلحة لسلطة مجلس الوزراء، الذي تلقى عليه حصراً مسؤولية إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، والتعبئة العامة، والإعلان عن الحرب والسلم، وغيرها.[185]

إذاً، الدفاع عن وحدة واستقلال وسيادة الوطن اللبناني هو واجب دستوري، والإخلال به يعني الإخلال بالدستور الذي من أحد أهم وظائفه ودوره أنه يحدد حدود الدولة ويوثق الهوية الوطنية ويحمي الشخصية المنفردة للأمة ولغتها وقيمها.[186] وقد وصل بالدستور أن تكلم عن محاسبة رئيس الجمهورية عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى حسب المادة 60، ومحاسبة رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم حسب المادة 70 أيضاً من الدستور، على أن تتم المحاكمة طبعاً أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء حسب المادة 80. وبما أن الحفاظ على سيادة البلد واستقلاله يعتبر أهم وظائف وأدوار الرؤساء والوزراء، من المنطقي القول أن الإخلال بذلك يؤدي إلى إتهامهم بالإخلال بالواجبات المترتبة عليهم وصولاً إلى حد اقترافهم الخيانة العظمى.

ثانياً: الإطار القانوني:

حدد قانون الدفاع الوطني الصادر بموجب المرسوم الإشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 مقتضيات الدفاع الوطني عن لبنان. فحددت المادة الأولى مفهوم الدفاع الوطني على أنه "يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة وإنماء طاقاتها لمقاومة أي اعتداء على أرض الوطن وأي عدوان يوجه ضده وإلى ضمان سيادة الدولة

---

[184] **الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 مع جميع التعديلات التي تناولته**، مرجع سابق.

[185] المرجع أعلاه.

[186] الدستور هو أولاً الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، ونظام حكمها، وشكل حكوماتها، وتنظيم سلطاتها العامة. وثانياً هو الذي يضمن حقوق الحكام والمحكومين في الدولة، خصوصاً حريات الأفراد الدينية والسياسية والمدنية والفكرية، وثالثاً هو الذي يسمو على القواعد والقوانين في الدولة وهو يعد المرجعية الأساسية لكافة التشريعات والقوانين، ورابعاً هو الذي يحدد حدود الدولة ويوثق الهوية الوطنية ويحمي الشخصية المنفردة للأمة ولغتها وقيمها. راجع في هذا الخصوص: (ديفيد) سكوت، **ما هو دور الدستور في المجتمع اليوم؟** (ترجمة عن الإنكليزية)، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.enotes.com › homework-help › what-role-constitution-play-our-...، تاريخ الدخول: 2019/11/4.

وسلامة المواطنين..."، على أنه يمكن الإستعانة بالقوات المسلحة في الحقوق الإنمائية والإجتماعية بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني والوزير المختص.

وقد شرحت المواد 2 و3 و4 التدابير اللازمة عند تعرض البلاد للخطر وفصلت طريقة تعاطي القوات المسلحة مع الأوضاع الطارئة، وكيفية تكليف الجيش بالمحافظة على الأمن في المنطقة المعرضة للخطر. أما المواد من 5 إلى 14، فتطرقت إلى التنظيم العام للدفاع الوطني، فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية والأمنية وأهدافها والإشراف على تنفيذها، والتي تعتبر مسؤولية حصرية بمجلس الوزراء عملاً بأحكام الدستور، وفيما يتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للدفاع الذي تدخل من ضمن صلاحياته تقرير الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية كما حددها مجلس الوزراء، وفيما يتعلق بمسؤولية رئيس الجمهورية كرئيس لهذا المجلس، ورئيس الحكومة كنائب لرئيس المجلس، ومسؤولية كل وزير عن وزارته فيما خص وزارته من مهام الدفاع والأمن، وأخيراً فيما يتعلق بتعيين المنطقة العسكرية وتحديد القطاعات الدفاعية وفقاً لمخططات الدفاع.[187]

أهم ما يمكن إستنتاجه من قانون الدفاع الوطني أن مجلس الوزراء هو الذي يفترض به وضع السياسة الدفاعية والأمنية للدفاع عن لبنان، ومجلس الدفاع الأعلى هو الذي يفترض به وضع الإجراءات الملائمة حسب السياسة الدفاعية المحددة من قبل مجلس الوزراء، والقوات المسلحة، خصوصاً الجيش اللبناني، هي التي من المفترض أن تترجم قرارات المجلس الأعلى على الأرض لتنفيذ السياسة الدفاعية، وأن الدفاع عن الأرض هو واجب وطني بموجب القانون.

---

[187] **قانون الدفاع الوطني**، مرجع سابق.

الملحق (ج) المقاومة وحق تقرير المصير:

هناك دائماً سؤال يطرح بقوة: هل يحق لأي شعب تحت الاحتلال مقاومة المحتل بكل الوسائل المتاحة بما فيها المسلحة؟ ما هو المباح والمحظور في النضال المسلح؟ وهل يعتبر كل مقاومة مسلحة ضد المحتل إرهاباً؟ في هذا الملحق نجاوب على هذا الأسئلة هادفين إلى القول أن حق الدفاع الشرعي عن النفس أقرتها إتفاقيات ومعاهدات وقرارات الدولية.

"المقاومة هي الحركة المنظمة التي تلجأ لها مجموعات من الشعب لمعارضة أو تغيير النظام أو الحكومة القائمة بالقوة المسلحة أو لإجبار قوات الإحتلال على الإنسحاب من أرضهم المحتلة، وذلك بما تيسر لهم من مصادر ووسائل الدعم. تلجأ حركات المقاومة المسلحة إلى أسلوب حرب العصابات، وتعتمد قتال الغرية، وذلك في سبيل تحقيق خططها وأهدافها، ويعتبر تأييد الشعب لها وتبنيها ودعمها مركز ثقلها الأساسي، وهي تسعى إلى كسب شرعية ومشروعية عملها المقاوم على الصعيدين الداخلي والخارجي وإلى استقطاب الدعم والتأييد الشعبي لها".[188] إنطلاقاً من هذا التعريف يمكن القول أن هناك عدة أنواع من المقاومة، لكن الذي يهمنا في هذا البحث هو المقاومة ضد عدو محتل لأراضي دولة أخرى.

تنشأ المقاومة نتيجة لتصرفات ونشاطات قوات الإحتلال العسكري الجائرة والظالمة بحق الأهالي والسكان في المناطق المحتلة، وتكرس إقتناع كبير بعدم إمكانية إصلاح الأوضاع الصعبة والقاهرة السائدة بالطرق والوسائل السلمية والشرعية، وبعدم إمكانية تغيير سلوك قوات الإحتلال، مما يؤدي إلى ظهور عناصر قيادية شعبية تبادر إلى الدعوة لحمل السلاح بهدف تغيير الأوضاع القائمة. تضع حركات المقاومة نصب أعينها الوصول إلى عدة أهداف، أهمها إضعاف إرادة وقوة العدو على القتال وإنهاك آلته العسكرية والضغط على سلطته السياسية، تمهيداً لإجباره على الإنسحاب من الأراضي التي يحتلها.

إن القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد التي تسعى، لأسباب إنسانية، إلى الحد من آثار النزاع المسلح، وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو لم يعودوا يشاركون في القتال، بالإضافة إلى تقييده وسائل وأساليب الحرب. الهدف الرئيسي للقانون الدولي الإنساني هو الحد من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح ومنعها، وهو يسمى أيضًا "قانون الحرب" أو "قانون النزاعات المسلحة".[189] تتحدد قواعد ومبادئ

---

[188] **العمليات الخاصة والحرب غير المتماثلة**، الجمهورية اللبنانية، الجيش اللبناني، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، دورة قائد كتيبة 36، ص 41.

[189] **Qu'est- ce que le droit international humanitaire?,** CICR, services consultatifs en droit international humanitaire, l'internet, disponible de: https://www.icrc.org › document › qu'est-ce-que-le-droit-i…,
Récupéré en 16/10/2019

القانون الدولي الإنساني من خلال اتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في 12 آب 1949،[190] والملحقين البروتوكوليين الإضافيين إلى هذه الإتفاقيات والمؤرخين في10 حزيران 1977.[191]

وقد أعار القانون الدولي الإنساني أهمية موضوعية لحماية المقاتلين المنضوين في حركات المقاومة. فهو نص في المادة الثانية المشتركة أن الإتفاقيات الأربعة تنطبق في جميع حالات الإحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الإحتلال مقاومة مسلحة. ونصت المادة الثالثة المشتركة في الإتفاقيات الأربعة على ضرورة حماية الأشخاص الذي ألقوا عنهم السلاح والعاجزون عن القتال، إضافةً إلى تقييد بعض الأعمال العسكرية، وذلك في النزاعات التي ليس لها طابع دولي، ومن ضمنها النزاعات التي تندلع بين جيش تابع لدولة محتلة لأراضي دولة أخرى ومجموعات مسلحة تقاوم هذا الجيش.[192]

وقد أوضح البروتوكول الإضافي الأول عدم قبوله بأعمال العدوان أو استعمال القوة خارج إطار الشرعية الدولية، عندما نصت ديباجته أنه لا يجوز أن يفسر أي نص ورد فيه أو في اتفاقيات جنيف على أنه يجيز أو يضفي الشرعية على أي عمل من أعمال العدوان أو أي استخدام آخر للقوة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. كما نصت الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول على أن هذا البروتوكول ينطبق على الأوضاع التي نصت عليها المادة الثانية المشتركة بين هذه الإتفاقيات، والتي تتضمن المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الإستعماري والإحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.[193]

كما أعار القانون الدولي الإنساني، خصوصاً المادة الرابعة من الإتفاقية الثالثة والمادة الرابعة والأربعين من البروتوكول الإضافي الأول، أهمية موضوعية لحماية رجال المجموعات المسلحة غير الحكومية، خصوصاً الرجال الذين يقاومون المحتل، فجعلهم يستفيدون من قواعده ومبادئه، ووصل به الأمر إلى حد إعتبارهم كأسرى حرب في العمليات الحربية. فقد نصت المادة الرابعة من الإتفاقية الثالثة على أنه من الفئات التي تعتبر أسرى حرب، والتي تقع في قبضة العدو، أعضاء حركات المقاومة المنظمة، على أن تتوافر

---

[190] **إتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب 1949**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قسم الطباعة والنشر في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف- سويسرا، الطبعة السادسة، 2001.

[191] **الملحقان "البروتوكولان" الإضافيان إلى إتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قسم الطباعة والنشر في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف- سويسرا، الطبعة الرابعة، 1977.

[192] **المادتان الثانية والثالثة المشتركة في إتفاقيات جنيف الأربعة**، مرجع سابق.

[193] **الديباجة والمادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول**، مرجع سابق.

الشروط التالية فيها: أولاً، أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه. ثانياً، أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها عن بعد. ثالثاً، أن تحمل الأسلحة جهاراً، ورابعاً، أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.[194] أما المادة الرابعة والأربعين من البروتوكول الإضافي الأول، فوضحت شروط إعتبار المقاتلين كأسرى حرب، واعتبرت أن رجال المقاومة الذين لا يلتزمون بالشروط المحددة في المادة الرابعة أعلاه، لا يتمتعون بأية شرعية، وبالتالي لا يعاملون كأسرى حرب.[195]

لقد أقر القانون الدولي والأوروبي والعديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية حق الشعوب في الحصول على إستقلالها والعمل على التحرر من الإحتلال، من ضمن حقوق الإنسان الأساسية، وأي عمل مسلح مقاوم للظلم والإحتلال هو عمل مشروع، شرط أن يحترم إتفاقيات جنيف وتطبيقها والقوانين الدولية. وقد إعترفت الأديان جميعها بالحق في مقاومة الظلم، فكان السيد المسيح سيد المقاومين أول من أعلن رفضه للظلم وعمل على إحلال العدالة والمساواة والمحبة بين البشر. وعندما جاء الإسلام وكثر الظلم على المسلمين نزل نص قرآني يعطي المشروعية لمقاومة الظلم. أما في أوروبا، فقد تدرج العمل المقاوم لمظالم الكنيسة ومحاكم التفتيش، وتطور مفهوم المقاومة مع تطور مفهوم "العقد الإجتماعي" بحيث إن انتهاك الملك للدين هو انتهاك لهذا العقد، مما يتيح للشعب ممارسة حق المقاومة. وتطور الأمر إلى فك الارتباط بين حق المقاومة والقوانين الإلهية، وإلى القول بقوانين وضعية تنطلق من مصالح البشر، بما يجيز لهم استعمال حق المقاومة في ظل سلطة ظالمة.[196]

وقد جاء إعلان الإستقلال الأميركي في 4 تموز 1776 كأول وثيقة تنص صراحة على الحق في المقاومة، خصوصاً المقاومة المسلحة، والذي أصبح مرجعاً للعديد من حركات التحرر في القرنين التاسع عشر والعشرين.[197] وعلى أثر إندلاع الثورة الفرنسية، صدر "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" عام 1789،

---

[194] **المادة الرابعة من الإتفاقية الثالثة**، مرجع سابق.

[195] **المادة 44 من البروتوكول الإضافي الأول**، مرجع سابق.

[196] (داغر) فيوليت، **المقاومة والحق في الحياة**، موقع الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › knowledgegate › opinions › المقاومة-والحق-في-ال..، تاريخ الدخول: 2020/3/26.

[197] بعد تمرد مجموعة من المستعمرات الأميركية التي كانت خاضعة لبريطانيا، بسبب عدم تمثيلها داخل البرلمان البريطاني، وزيادة الضرائب عليها، تدحرجت الأوضاع لتتحول حرباً ضد بريطانيا في ما يعرف بالحرب الثورية الأميركية عام 1775 وتمكنت تلك المستعمرات من الانتصار، ثم تبنت تلك المجموعة إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني في الرابع من يوليو/تموز 1776.

راجع في هذا الخصوص: **وثيقة إعلان استقلال أميركا عام 1776**، موقع الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › encyclopedia › events › 2015/12/25 › وثيقة-إعلا...، تاريخ الدخول: 2020/3/24.

الذي أقر أربعة حقوق طبيعية للإنسان لا يجوز المساس بها، وهي حق الملكية، حق الحرية، الحق في الأمن، بالإضافة إلى الحق في مقاومة الإضطهاد حسب المادة الثانية.[198]

وقد أتت مبادئ الرئيس الأميركي وودرو ويلسون عام 1918 لتؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها،[199] وتأكد هذا الحق مع إندلاع ثورة البلاشفة في تشرين الأول 1917، التي أكدت كذلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها.[200] وسيأتي ميثاق الأمم المتحدة ليقر في الكثير من مواده حق الدفاع عن النفس وتحريم العدوان على سيادة الدول، على اعتبار أن ذلك يعرض الأمن والسلم الدوليين. فقد نصت المادة الأولى من الميثاق على إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام، خصوصاً مسؤولية الأمم المتحدة في منع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم. وقد نصت المادة السادسة من الميثاق صلاحية الأمم المتحدة في فصل أي عضو من أعضائها ينتهك مبادئ الميثاق بناء على توصية مجلس الأمن. أما المادة التاسعة والثلاثين، فيعطي مجلس الأمن صلاحية إتخاذ التدابير الملائمة لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه، وذلك عندما يقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع من أعمال العدوان، في إشارة واضحة لرفض كل أشكال من أشكال التعدي على سيادة الدول والعدوان عليها. أما المادة الواحدة والخمسين فقد أعطت الدول الحق الطبيعي، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة عليها، إلى أن يقرر مجلس الأمن النظر بالمسألة واتخاذ القرارات المناسبة.[201]

وتأكدت هذه الحقوق في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي اعتمدته الجمعية العامة في باريس في 10 كانون الأول 1948 بموجب القرار 217 ، والذي نص في ديباجته على التأكيد على ضرورة أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.[202] وقد أعلن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 سنة 1960 أنه لا يمكن مقاومة عملية التحرر وأنه يجب

---

[198] (إسماعيل) حسين، **إعلان حقوق الإنسان والمواطن**، الإنترنت، متوافر على الموقع: neorevivalism.files.wordpress.com › 2016/05، تاريخ الدخول: 2020/3/24.

[199] Woodrow Wilson, **fourteen point's speech (1918)**. The internet, available from: kr.usembassy.gov › living-documents-american-history-democracy, date of entrance: 24/3/2020.

[200] **Reasons for the success of the October Revolution, 1917**, BBC, the internet, available from: www.bbc.co.uk › bitesize › guides › revision, date of entrance: 24/3/2020.

[201] **ميثاق الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.org › charter-united-nations، تاريخ الدخول: 2020/3/24.

[202] **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.org › universal-declaration-human-rights، تاريخ الدخول، 2020/3/24.

وضـع حد لعمليـة الإسـتعمار وجميـع اشكال الفصل والتمييز المقترنـة بـه، وأن إخضـاع الشعوب للإسـتعمار الأجنبـي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسـان الأساسية ويناقض ميثاق الأمـم المتحـدة ويعيق قضية السلم والأمن الدوليين، وبالتالي لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها.[203]

ثم استكملت الأمـم المتحـدة مسار تثبيت حق الشعوب في تقرير مصيرها، فجاء في المادة الأولـى من "العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسـية"[204] و"العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية"[205] أن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقريـر مركزهـا السياسـي وحـرة فـي السـعي لتحقيـق إنمائهـا الاقتصـادي والاجتمـاعي والثقـافي، وعلـى جميـع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصـة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

ولاستكمال ما بدأته الأمم المتحدة من خلال ميثاقها، صدر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فـي 17 تمـوز 1998، والـذي يهـدف إلـى محاسـبة الأشـخاص الـذين يرتكبـون أشـد الجـرائم خطـورة موضـع الإهتمام الدولي، والذي أكد في ديباجته على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصـاً ضـرورة إمتنـاع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو إستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لأية دولـة، أو على أي نحو لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. وقد عددت المادة الخامسة من نظام روما الجرائم التـي تنظـر فيها المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، وهـي جرائم الإبادة الجماعيـة، الجرائم ضد الإنسـانية، جرائم الحـرب، وجريمـة العدوان، علـى أن تمـارس المحكمـة إختصاصـها علـى جريمـة العدوان فـور تعريفـه ووضـع شـروطه، علـى أن يكون هذا التعريف متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.[206]

تعد جريمة العدوان من أهم الجرائم الدولية ضد سلامة وأمن المجتمـع الإنسـاني، وبالتالي التصدي لهـا يعد حجـر الزاويـة فـي بنيـان نظـام الأمـن الجمـاعي. وقـد واجـه تعريـف هـذه الجريمـة مشـاكل عديـدة ناتجـة عـن إختـلاف الآراء حولهـا، إلـى أن اتفقـت الـدول الأعضـاء فـي المحكمـة الجنائيـة الدوليـة حـول مـا يمثـل جريمـة العـدوان فـي العاصـمة الأوغنديـة كمبـالا، والتـي كانـت مثـار خـلاف حـول تعريفهـا بـين الـدول لأكثـر مـن 10

---

[203] **قرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة رقـم 1514: إعـلان منـح الإستقلال للبلدان والشـعوب المسـتعمرة**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.org › sections › documents › general-assembly-resolutions ، تاريخ الدخول: 2020/3/24.

[204] **قرار الجمعية العامة رقم 2200 بعنوان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/21، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

[205] **قرار الجمعية العامة رقم 2200 بعنوان العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية**، المرجع أعلاه.

[206] **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز 1998**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.icrc.org › doc › resources › documents › misc، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

سنوات، ووافقت على أن للمحكمة صلاحية النظر في جريمة العدوان، ولكن فقط في تلك المرتكبة بعد عام من مصادقة 30 دولة على الميثاق المعدل، والذي لن يحدث قبل عام 2017، عندما تلتقي الدول مرة أخرى لمراجعة التعديل.[207] وقد نص قرار المحكمة الجنائية الدولية على أنه لأغراض هذا النظام الأساسي، يقصد بجريمة العدوان التخطيط لعمل عدواني أو الإعداد له أو الشروع فيه أو شنه من قبل شخص يكون في وضع يتيح له التحكم في العمل السياسي أو العسكري لدولة أو توجيهه، بحيث يشكل العمل العدواني بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه انتهاكًا واضحًا لميثاق الأمم المتحدة. كما نص قرار المحكمة الإستناد إلى قرار مجلس الأمن رقم 3314 تاريخ 15 كانون الأول 1974 لتعريف العدوان.

وفي 15 كانون الأول 2017، اتخذت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي قرارًا بتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان بدءًا من 17 تموز 2018، فصاعدًا. واعتُمد قرار التفعيل بعد مفاوضات مكثفة بشأن أحد جوانب الاختصاص القضائي التي ظلت مثيرة للجدل منذ اعتماد تعديلات كمبالا حول جريمة العدوان، والتي دلت على الأهمية الأساسية لحظر استخدام القوة في أي نظام قانوني دولي يهدف إلى حفظ السلم العالمي.[208]

إذاً، اعتمدت الجمعية العامة تعريف العدوان في قرارها رقم 3314 تاريخ 15 كانون الأول 1974، حيث نصت المادة الأولى:" العدوان هو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ما ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقاً لنص هذا التعريف". أما المادة الثانية فأشارت إلى أن المبادأة باستعمال القوة من قبل دولة ما خرقاً للميثاق يشكل دليلاً على وقوع العدوان. أما المادة الثالثة فأشارت إلى الأعمال التي تنطبق عليها صفة العدوان، سواء بإعلان حرب ام بدونه، وهي التالية:

1- قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة.
2- قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو إستعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى.
3- ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.

---

[207] **بعد سنوات من المناقشات، أعضاء المحكمة الجنائية الدولية يتفقون على تعريف جريمة العدوان**، أخبار الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: news.un.org › story › 2010/06، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

[208] (كريس) كلاوس، **دراسة حول تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان**، مجلة الإنساني التي تصدر عن المركز الإقليمي للإعلام في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://blogs.icrc.org/alinsani/2018/09/06/2016، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

4- قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.

5- قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الإتفاق، أو أي تمديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الإتفاق.

6- سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستعمله هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة أخرى.

7- إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو بإسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه، أو إشتراك الدولة بشكل ملموس في ذلك.[209]

إذاً، حق الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع عن حقوقها هو حق مقدس شرعته المواثيق والمعاهدات الدولية، ولا يمكن الخلط بين المقاومة والإرهاب.

---

[209] **قرار الجمعية العامة رقم 3314 تاريخ 14 كانون الأول 1974**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.un.org/ar/sections/.../general-assembly.../index.html، تاريخ الدخول: 2019/6/8.

الملحق (د): المبادئ العملانية الموجهة للقتال ضد العدو الإسرائيلي:

لكي يكتمل عملنا حول "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني لمواجهة التهديد الإسرائيلي"، يجب علينا أن نضع بعض المبادئ العملانية التي تفصل عمل هذا الإطار. تنطلق هذه المبادئ العملانية من قولٍ شهيرٍ لماوتسي تونغ حول طريقة عمل حرب العصابات: "العدو يتقدم، نحن نتراجع. العدو يخيم، نحن نضرب ونزعج. العدو يتعب، نحن نهاجم. العدو يتراجع، نحن نلاحق".[210] بكل اختصار هي طرق وآليات مستوحاة من نماذج قتال مجموعات عديدة قاومت الإستعمار وحررت الأراضي منه، خصوصاً طريقة وأسلوب عمل المقاومة اللبنانية في قتالها ضد العدو الإسرائيلي، والتي يتوقع من الحكومة اللبنانية أن توعز لقواتها المسلحة الإهتداء بها لتدعيم "استراتيجية الدفاع الوطني اللبناني".

أولاً: المبادئ العامة للقتال ضد العدو الإسرائيلي:

1- تنويع العمليات القتالية:

لكي ينجح الدفاع ضد العدو الإسرائيلي، متى قرر اجتياح الأراضي اللبنانية،[211] يجب على الجنود اللبنانيين أن يكونوا قليلي العدد، سريعي الحركة، ويحفظون الأراضي التي يعملون عليها عن ظهر قلب، في الجبال والغابات والوديان والمناطق المأهولة كالمدن والقرى والشوارع والأحياء، وكل الأماكن غير المتوقعة من قبل العدو، والتي يمكن من خلالها مباغتة العدو ومفاجأته. يكمن سر نجاح العمليات العسكرية ضد العدو الإسرائيلي في قيام الجنود اللبنانيين المنظمين بمجموعات صغيرة بتنويعٍ ذكيٍ لهذه العمليات، مثل تنفيذ عمليات خداع، عبر التظاهر بالهجوم على نقطة والقيام بمهاجمة نقطة أخرى، وعمليات إلهاء عبر الإختفاء في بعض الأحيان والظهور في أحيان أخرى، وعمليات إرباك العدو وإضفاء عامل الغموض وإخفاء أماكن التواجد الدقيقة، وتجنب النقاط القوية ومهاجمة النقاط الضعيفة، لإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفه وتجنب الخسائر في صفوف القوات الصديقة، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات جريئة ومباغتة وسريعة وقاتلة، قادرة على إيقاع الخسائر بسرعة، ثم التراجع والإنسحاب الفوري من دون إطالة لأمد المعركة لعدم إفساح المجال أمام العدو لجلب التعزيزات والإمدادات.

ولأن الجيش الإسرائيلي ليس جيشاً عادياً، بل منافساً شرساً وقوياً ومنظماً ومجهزاً بأفضل التجهيزات والأعتدة العسكرية فائقة الجودة، إضافةً إلى قدرات تقنية وتكتية فردية يتمتع بها ضباطه وجنوده وكادراته المقاتلة واللوجستية، يجب على قيادة المجموعات الصغرى أن تقوم بتغيير الخطط العسكرية، وعدم تنفيذ العمليات العسكرية حسب نمط أو تكتيك مماثل لما سبق وتم استعماله، للمحافظة على مبدأ السرية في العمل

---

[210] (Sawyer) Ralph D, **Sun Tzu: The Art of War**, Westview Press, Inc United States, 1994.

[211] من الضروري التشديد هنا أن هذه الاستراتيجية ليست هجومية، بمعنى أن تركيزنا ينصب على كيفية مواجهة العدوان والإعتداءات الإسرائيلية متى حصلت.

والمفاجأة، وكي لا يتوصل العدو إلى توقع أفعالنا وإيقاعنا في الفخ الذي يمكن أن يكون حضره لنا. لذلك، يجب علينا الإحتفاظ دائماً بعامل المبادرة، والمحافظة على زخم العمليات القتالية، ومهاجمة العدو باستمرار وعدم ترك الفرصة له للإستراحة وإعادة تنظيم صفوفه، وإبقائه بوضع المدافع دائماً مع عدم ترك المجال له للإنتقال إلى الهجوم. لكن، إذا خرج لمهاجمة قواعدنا، يجب رصد قوته ونقاط ضعفه، والعمل على مهاجمته في المؤخرة، أو التراجع والإنسحاب إذا كانت قوته أكبر من قدرتنا على استيعابها. ذلك يتعلق بالقدرة على اتخاذ القرارات الجريئة في قلب المعركة، فإذا كنا واثقين من النصر، يتوجب عندها مهاجمة العدو، أما إذا كان النجاح غير مضمون، فمن الضروري عندها الإنسحاب وانتظار فرصة أخرى لتنفيذ العمليات القتالية.

2- <u>المرونة القتالية وتجنب القتال الحاسم:</u>

إنطلاقاً مما سبق، يقتضي على جنودنا أن يتحلوا بالمرونة القتالية عبر تجنب القتال الحاسم مع العدو، مع الإحتفاظ بالقدرة على تركيز قوة نارية كبيرة في لحظة الإشتباك الفعلية. المرونة تتجلى بالإنسحاب التكتيكي متى وجدنا العدو يتقدم بقوة كبيرة، وبالمشاغلة الخفيفة عندما يرتاح، وبالمهاجمة الساحقة عندما يتعب، وبمتابعته واستمرار إزعاجه عندما ينسحب، وخصوصاً بامتلاك العزم وعدم التردد في اتخاذ القرارات القتالية عندما تستدعي الحاجة. كما تتجلى المرونة القتالية بالقدرة على تقنية تحركات العدو وجره إلى مسالك محضرة من قبلنا ليصار إلى تجنب نقاط قوته ومهاجمة نقاط ضعفه، بالإضافة إلى منعه من جرنا إلى الأماكن الذي يريدها هو. لذلك، من الطبيعي أن نلم بطبيعة الأرض بشكل ممتاز، ونحضر الخطة بأدق تفاصيلها ونعمل على إلمام كل عنصر بها وبفهمها بشكل كامل، مع تحضير هؤلاء العناصر على تقنيات القتال بشكل ممتاز.

عند لحظة الإشتباك الفعلي مع العدو، يجب الإحتفاظ بعامل المفاجأة والمبادرة، عبر تنفيذ العملية بأكبر سرعة ممكنة، وبأكبر قدر من النيران المتواجدة، وعلى أكثر نقاط ضعف العدو وضوحاً. لذلك، يجب توجيه القدرة النارية للأسلحة والذخائر والمتفجرات والألغام المتوفرة إلى مركز ثقل العدو لزعزعته وإفقاده إتزانه وتحطيم معنوياته، وقتل أكبر قدر ممكن من أفراده، أو الإستيلاء على أسلحته ومعداته، وبالتالي السيطرة عليه في أقل فترة زمنية ممكنة. فور تحقيق ذلك، يجب إتخاذ قرار الإنسحاب السريع والتراجع الفوري، مع ضرورة تجنب الإصرار على قتل وتدمير كامل قوة العدو المتواجدة. بعد تنفيذ العملية العسكرية، على رجالنا أن يحذروا من ترك الأثار التي تدل على وجودهم في المكان كي لا تقع في أيدي العدو ويستغلها في تعقبهم لاحقاً. لذلك، من الضروري عدم إصطحاب الوثائق والمعلومات والخرائط وأوامر العمليات التي تدل على هوياتنا وخططنا وتكتيكنا وعملنا العسكري وارتباطاتنا، مع تحضرنا المسبق لإمكانية وقوعنا في الأسر وقدرتنا على تحمل الضغوط المترافقة مع إستجواب العدو لنا.

3- الرصد والإستعلام:

من أهم عوامل النجاح في قتالنا ضد العدو الإسرائيلي قدرتنا على متابعة رصد موقفه والإستعلام عن تنظيمه القتالي وتحركاته ومسالكه ونقاط قوته وضعفه ونقاط إستراحاته ووضع جنوده ومعنوياته وأسلحته وآلياته. في المقابل، يجب الإنتباه إلى قدرة العدو الإسرائيلي على الحصول على معلومات حول وضعنا القتالي. لذلك، يجب توخي الحيطة والحذر من الجواسيس والخونة في صفوفنا وصفوف البيئة الحاضنة لنا، والعمل على اقتناصهم وإيقاعهم في الفخ الذي نكون قد نصبناه لهم. من الضروري هنا إحاطة نوايانا وتحركاتنا بمنتهى السرية لمنع العدو من اكتشافها، وتدريب مقاتلينا على الإحتفاظ بالأسرار العسكرية والقتالية وعدم التفوه بالمعلومات قبل وأثناء وبعد العمليات العسكرية. كما يكون ضرورياً في هذا المجال تشديد الحراسة على الأماكن والمواقع التي نتمركز فيها، مع عدم المبالغة في ذلك كي لا نلفت نظر الأعداء إلينا، وتفعيل العمل الأمني الإستباقي بالتنسيق مع أبناء القرى الموالية لنا.

على مقاتلينا أن يتابعوا حياتهم اليومية المعتادة ولا يتخذوا طريقة عيش مختلفة عن السابق ويستمروا في النمط الذي كان سائداً كي لا يلفتوا نظر العدو. وعندما يخرجون للقتال، على هؤلاء أن يتجنبوا الطرق الرئيسية وأن يقتربوا من النقاط العسكرية العدوة من أماكن ومسالك غير مرصودة وغير متوقعة، ومن المفضل العمل ليلاً لإخفاء النوايا وتحقيق المفاجأة، وأن يتكتموا خلال المسير عبر تخفيف الحركة والكلام غير الضروريين، بالإضافة إلى امتلاك القدرة على تحمل التعب والجوع والعطش.

4- إعتماد مزيج هجين من العمليات التقليدية وغير التقليدية:

يرتكز أسلوب الدفاع ضد العدو الإسرائيلي على منعه من السيطرة على الأرض، نظراً لأن فقدانها يؤثر سلباً على المعنويات والكرامة الوطنية. لكن، بما أن العدو متفوق تكنولوجياً ولوجستياً، وميزان القوى يميل لمصلحته بقوة، يتوجب اعتماد مزيج من العمليات القتالية التقليدية وغير التقليدية التي تستعمل القتال القريب والإلتحام المباشر مع وحدات العدو لتحقيق هذه الغاية. لذلك، يتم الإحتفاظ بمقاطع الأرض والمفاصل الأساسية والنقاط الحساسة (الحد الأمامي لبقعة القتال، خطوط المراحل، المدن والقرى،...) على محاور التقدم المحتملة للعدو والدفاع عنها باعتماد الدفاع الثابت بواسطة مواقع ومعاقل محصنة تحتلها الألوية الكلاسيكية المنتشرة في الجنوب. وعند ظهور بوادر الخرق وتغلغل العدو داخل القطاع، يتم تأخيره على المحاور الرئيسية لتقدمه بواسطة وحدات مشاة متحركة صغيرة، تعتمد في تنقلاتها على آليات صغيرة ودراجات نارية، ومدربة تدريباً خاصاً، ومجهزة بتسليح خفيف ووسائل مضادة للدروع وللطائرات، وبارعة في التفخيخ والتفجير والقنص، وتستعمل أنفاقاً محضرة مسبقاً للتنقل، وذلك لتحقيق عدة أهداف: تكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر البشرية أولاً، وكسب الوقت في محاولة لتغيير نظرة الرأي العام الإسرائيلي والدولي من

العمليات العسكرية ثانياً، واستدراج العدو وتقنية تقدمه وإجباره على تجميع قواه في بقعة قتل تمهيداً لتدميره من قبل قوات أخرى ثالثاً.

5- إستهداف نقاط ضعف العدو (الخسائر البشرية):

وبالرغم من امتلاك العدو نقاط قوة كبيرة، إلا أن قواته تعاني من نقاط ضعف يمكن إستغلالها لإيقاع أكبر الخسائر الممكنة بها. أول هذه النقاط محدودية عنصره البشري، وعدم إمكانيته تشكيل مجموعات كبيرة من المشاة لزجها في المعركة، خصوصاً أن أغلب قطاعاته تتألف من القوات الإحتياطية، وبالتحديد حساسية المجتمع الإسرائيلي لكل خسارة بشرية إسرائيلية. ليس ذلك فحسب، بل لا يستطيع العدو الإسرائيلي إطالة أمد المعركة، وهو مجبر على اقتصار أعماله القتالية إلى الحد الزمني الأدنى لاعتبارات لها علاقة بالتأثير السلبي للمعارك العسكرية على الإقتصاد الإسرائيلي، وإمكانية شل القطاعات الإنتاجية والخدماتية. من هنا، يعتبر صمودنا كطرف مدافع وقدرتنا على استنزاف العدو الإسرائيلي عاملاً مهماً في قلب مزاج الرأي العام الإسرائيلي وانخفاض معنويات الجنود الإسرائيليين، وبالتالي إجبار قياداتهم على إنهاء العمليات العسكرية. إضافةً إلى ذلك، دلت التجارب أن أغلب الجنود الإسرائيليين، غير جنود الوحدات الخاصة، هم من عناصر الإحتياط الذين لا يملكون الدافع العقيدي والإيديولوجي الذي يحفزهم على القتال ويعطيهم الإرداة اللازمة في وسط المعركة.

ثانياً: مبادئ الدفاع في الأراضي الجبلية:

1- دراسة الأراضي الجبلية واستغلالها:

إن البيئة الجغرافية التي تشكل ساحة العمليات المتوقعة مع العدو الإسرائيلي، هي الجنوب اللبناني والبقاع الغربي. تتميز هاتين المنطقتين بالجبال والوديان، ووجود شواطئ في الجنوب اللبناني مهيئة لتنفيذ عمليات برمائية، إضافةً إلى وجود الكثير من القرى والمدن. من هنا، وفي معرض الدفاع عن المنطقتين ضد العدو الإسرائيلي، يجب دراسة مفصلة للأرض بهدف وضع الخطط اللازمة للتصدي. بشكل عام، تتميز الجبال بالتضاريس والإنحدارات الحادة والأراضي الوعرة والأودية العميقة ومجاري الأنهار والغابات الكثيفة، وخصوصاً بمحدودية طرق المواصلات، مما يساعدنا كمدافعين على التخفي والإبتعاد عن أعين ومراقبة العدو، عبر بناء المراكز الأمامية للمراقبة والإستطلاع، وبناء الأنفاق للإستراحة أو للتحرك بين المراكز، والتمركز في النقاط المشرفة للمراقبة والإستطلاع، إضافةً إلى نقل الأسلحة والذخائر والمعدات. لذلك، عند التخطيط للعمليات العسكرية في المناطق الجبلية، يجب العمل على تحديد النقاط الأساسية التي تسمح بالسيطرة على المسالك والممرات والمضائق وعقد الطرق والمواصلات المحددة.

من هنا، قد يكون منطقياً تجهيز قطاع العمليات هندسياً عبر الإستعمال الجيد للأرض واستغلال المميزات التي تمنحها لنا الأماكن الجبلية، خصوصاً استعمال الكهوف والأنفاق الطبيعية والمحضرة مسبقاً، وتحصين المواقع الدفاعية، وإقامة حقول الألغام والأشراك الحديدية والخشبية وغيرها، وتمويهها، بهدف تخفيف سرعة العدو وإبطاء حركته، تمهيداً للإنقضاض عليه إما بواسطة الوسائط النارية المتوافرة، كمدفعية الهاون، أو بواسطة الهجوم المباشر بمجموعات صغيرة تعمل على إحداث أكثر الخسائر البشرية والمادية بالعدو، بواسطة الأسلحة المضادة للدروع والأسلحة الخفيفة والمتوسطة. يتضمن التحضير الهندسي شق خنادق تحت الأرض تصل بعض المراكز بعضها ببعض، في كامل العمق الدفاعي، وتؤمن حرية الحركة وسريتها، وتعطي المجموعات الصغيرة القدرة على مفاجأة العدو بالظهور على مجنباته أو مؤخرته.

وبما أن العدو يملك القدرة على اعتلام وتدمير أسلحة مدفعية الميدان التي تستعمل في الدفاع، وبما أن النيران غير المباشرة لا يمكن الإستغناء عنها، وبما أن سرعة الحركة والتنقل للمجموعات الصغيرة هي العوامل الأبرز لنجاح المعركة، يصبح تعزيز هذه المجموعات بأسلحة الهاون صغيرة ومتوسطة العيارات وخفيفة الوزن وسريعة التفكيك والتركيب ضرورة قصوى. لكن، لا يستقيم عمل هذه المجموعات من دون دراسة مفصلة لطبيعة وتضاريس قطاع العمليات لمعرفة الزوايا الثاوية والأماكن المسطحة، وتحضير لائحة طويلة بإحداثيات النقاط المعتلمة الأساسية، ومسالك ومحاور واتجاهات تقدم العدو المتوقعة، خصوصاً نقاط الإهباط المجوقل ونقاط الإبرار على الشاطئ، بحيث تغطي كامل القطاع، وبإحداثيات نقاط الإرباض والتمركز الأساسية والبديلة.

إن طبيعة لبنان الصخرية تصعب مهمة ترصين المواقع وتحصينها، إلا أنها في المقابل تمنحنا حماية قوية في حال إنجازنا الأعمال الهندسية المطلوبة، ضد قنابل وقذائف العدو. ويتطلب نجاح العملية الدفاعية شق الطرق الطولية والعرضية، وإقامة المخابئ والملاجئ، واستغلال وترصين الحفر والمغاور والكهوف الطبيعية، وشق أخرى إصطناعية، مما يتطلب كمية كافية من المتفجرات، اليد العاملة الماهرة والمتحلية بالسرية المطلقة، وآليات هندسية مهيئة لهذا النوع من المهمات. ولإبعاد أعين العدو ومراقبته، يمكن التخطيط لهذا العمل بحيث يبدأ من أحد المغاور أو الغابات أو الوديان الكثيفة أو المنازل المتفرقة، ويمتد إلى المسالك والنقاط والمراكز المطلوبة من دون لفت نظر أحد. كما يمكن التخطيط لتنفيذ عمليات خداعية أو تضليلية لإيهام العدو بالقيام بشق خنادق أو ممرات سرية تحت الأرض في أمكنة بينما يتم العمل في أمكنة أخرى.

2- <u>تقنية العدو إلى طرق ومسالك محددة وإخفاء النوايا عنه:</u>

تفرض طبيعة الجبال الجغرافية على العدو اتباع مسالك محددة وضيقة وغير قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الجنود والآليات. طبيعة الأرض الجبلية سوف تحد كثيراً من حركة العدو، وتبطئه، وتجبره على اتباع الطرق والمسالك المحددة لاستحالة التحرك خارجها، وذلك على الطرقات الصالحة، والتي يسهل

مراقبتها والسيطرة عليها ومهاجمتها من المرتفعات المطلة. هذه الطبيعة سوف تحد كثيراً من فعالية الدبابات الإسرائيلية، وزيادة فعالية الأسلحة المضادة للدبابات والتفجيرات والتفخيخات على الطرقات أو جوانبها ورمايات القنص الدقيقة التي نجح في استثمارها عناصر المقاومة اللبنانية، خصوصاً خلال حرب تموز 2006.

وتنخفض فعالية مدفعية الميدان عند منحدرات الجبال بسبب وجود الزوايا الثاوية، إضافةً إلى صعوبة تأمين المراقبة والتصحيح اللازم للقذائف المدفعية. من هنا، من المحتمل أن يقوم العدو الإسرائيلي باستعمال الطائرات المسيرة للمراقبة والتصحيح، والطائرات لضرب الوحدات العسكرية والمجموعات المقاومة وتحركاتها، والعملاء والجواسيس لرصد هذه التحركات وإحداثياتها. لذلك، من الضروري إخفاء النوايا والقدرات عن العدو، وتنفيذ عمليات إلهاء وتضليل، وتكثيف العمل الإستعلامي المضاد، إضافةً إلى العمل على الحصول على قدرات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، والتي يمكن الحصول عليها من السوق السوداء، لتخفيض قدرة العدو على التحرك المريح في سماء المعركة، وعدم إعطائه الفرصة لضرب التحركات الصديقة.

3- <u>مراقبة المرتفعات والنقاط الحاكمة والسيطرة عليها:</u>

وتتميز المناطق الجبلية بوجود بعض المرتفعات المسطحة التي تسمح بهبوط الطوافات العسكرية التي تحمل قوات كومندوس مجوقلة مهمتها النزول خلف خطوط قواتنا الصديقة لدعم العمليات القتالية العدوة. لذلك، يجب مسح هذه المرتفعات، وتحديد إحداثياتها، وتخصيص أنواع محددة من المدفعية لضربها، خصوصاً مدفعية الهاون الخفيفة سريعة الحركة والتنقل، التي تعطي ميزة مضاعفة للمدافعين، إضافةً إلى توجيه مجموعات مدافعة صغيرة لإيقاع أكبر عدد ممكن من الإصابات في صفوف العدو، وإرباكه وإجباره على تعديل مخططاته. كما تعطينا الأرض الجبلية كمدافعين ميزات تفاضلية إذا ما أحسنا الإستفادة منها، لأن تضاريسها تساعدنا على توقع فكرة المهاجم الرئيسية، وعلى الحد من تحركاته وتحديد إتجاهاته الرئيسية والثانوية، إضافةً إلى توقع حجم قواه وآلياته ووسائله العسكرية إنطلاقاً من سعة وإمكانيات كل إتجاه على الإستيعاب. في مقابل ذلك، نستطيع إستغلال النقاط الحاكمة والمسيطرة واتجاهات التقدم المحتملة والممرات الإجبارية والوديان والمسالك الفرعية، بالإضافة إلى جر العدو المهاجم إلى مناطق قتل مخططة مسبقاً، بهدف استنزافه وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفه وموارده العسكرية، تمهيداً لوصوله إلى الحالة التي لم يعد في مقدوره الإستمرار والإنسحاب من الأراضي اللبنانية بسبب تزايد الضغط عليه. لكي نستطيع ذلك، يجب معرفة نقاط قوة وضعف العدو الإسرائيلي، ثم التخطيط بدقة لاستثمار واستغلال الأرض.

4- مواجهة عمليات الإبرار والإهباط العدوة:

لقد دلت التجارب العسكرية مع العدو الإسرائيلي أنه يعتمد بصورة خاصة على أحدث المعدات والتقنيات التكنولوجية المتوافرة التي تزيد من فعالية ودقة القدرات القتالية المتوافرة. يعتمد العدو بالتحديد على القوات الجوية لتنفيذ الإستطلاع وتقديم الدعم الناري المباشر للقوات البرية المهاجمة والتمهيد للعمليات الهجومية، وعلى القوات المدرعة والميكانيكية لتنفيذ التوغلات العميقة ومساندة وحدات المشاة في احتلال الأرض، وعلى المدفعية والصواريخ لتوجيه الضربات النارية المؤثرة على مواقع القوات المقابلة. يمهد العدو عملياته عادةً بالقيام بعمليات إستطلاعية باستخدام الطائرات المقاتلة والمسيرة عن بعد والأقمار الإصطناعية، إضافةً إلى تنفيذ عمليات الحرب الإلكترونية التي تعني إستخدام قوى ووسائط إلكترونية للتشويش والإبطال الإلكتروني لأجهزة إتصالات ووسائط القيادة والسيطرة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل القوات المقابلة، وللدلالة على الأهداف ليتم تنفيذ ضربات نارية كثيفة عليها بهدف تهيئة الظروف المناسبة للإنتقال للهجوم. فور تنفيذ ذلك، ينفذ العدو تحركات خاطفة وسريعة بهدف الوصول إلى عمق الأهداف المختارة، بالتزامن مع تنفيذ عمليات إهباط جوية على مرتفعات محددة لحماية الهجوم الرئيسي أو للتضليل عن الهجوم الرئيسي أو لتنفيذ عمليات خلف خطوط القوات المقابلة له، إضافةً إلى إمكانية تنفيذ عمليات إبرار على الشواطئ لتنفيذ رأس جسر بهدف ضعضعة القوات المدافعة. قد تكلف هذه القوات المجوقلة والبرمائية بتهديد مجنبات القوات المدافعة أو خلفيتها، أو بتنفيذ عمليات تخريب ممنهجة أو إغتيال شخصيات قيادية. من هنا، تقتضي الضرورة التخطيط المسبق لهذه العمليات عبر تحديد الأماكن المحتملة لتنفيذها، وتحضير الخطط العسكرية لمواجهتها، إما بواسطة الأسلحة م/د لضرب الطائرات أو وسائل الإبرار أثناء تقدمها باتجاه المرتفعات أو الشواطئ، أو زرع الألغام المحضرة مسبقاً على المرتفعات أو أمام الشواطئ، أو بواسطة ضرب هذه المرتفعات والشواطئ بواسطة مدفعية الهاون، أو بتحريك المجموعات الصغرى باتجاه المرتفعات أو الشواطئ بهدف تدمير أكبر عدد ممكن من القوات المعادية.

5- تحاشي نقاط قوة العدو (تحاشي قدرته على التدمير):

تقوم أسس مواجهة العدو الإسرائيلي، على تجنب نقاط قوته، والعمل على استغلال نقاط ضعفه. لذلك، يقتضي تحاشي قدرة العدو على التدمير عبر اتباع عدة خطوات عملياتية وتكتية. إن أفضل إجراء لتنفيذ ذلك هو عدم حشد القوى الكبيرة، والعمل بمجموعات صغيرة، والإنتشار على كامل بقعة العمليات، وتصغير المواقع العسكرية قدر الإمكان، ونشرها على كامل القطاع، وتحصينها لوقايتها من الضربات النارية المعادية، مع ضرورة إستعمال التضليل ووسائل الخداع عبر تحضير ونشر مواقع كاذبة على نطاق واسع في كامل بقعة العمليات لتضليل العدو وأسلحته الذكية. لكن ذلك لا يعني عدم حشد القوى في أمكنة وأزمنة معينة، بل قد تقتضي الظروف القيام بذلك عندما تحين فرصة مؤاتية للإنقضاض على العدو وتدمير جزء من

قواته، لذلك، على القوات المدافعة أن تتحلى بالقدرة على الإتصال وبالمرونة اللازمة للتجمع والقيام بمناورة منسقة في عمق قطاع العمليات، عبر الاستخدام الكفوء والفعال للطرق الطولية والعرضية والنقاط الحاكمة والمسيطرة، بهدف تنفيذ عملية هجومية محددة. في هذا المجال، يفرض التكتيك المتبع من قبل العدو تنفيذ عمليات إستطلاع وإهباطات وإنزالات في عمق قطاع العمليات على القوى المدافعة والمقاومة الإحتفاظ بقوات قادرة على التصدي للعناصر الإستعلامية أو المجوقلة أو البرمائية، لمنعها من تهديد مجنبات القوات الصديقة أو خلفيتها، أو بالتحديد لمنعها من الإلتفاف عليها وتطويقها. من الضروري هنا أيضاً أن تحتفظ القوات المدافعة باحتياط قادر على التحرك السريع نحو الأماكن التي يشكل سقوطها في يد العدو خطراً على هدف المدافعة، ومن المفضل أن لا يتم حشد هذه القوى في بقعة واحدة بل أن يتم تمركزها في أماكن متفرقة مخطط لها مسبقاً لتغطي كامل بقعة العمليات، وتتمتع بحركية ومرونة تجعلها قادرة على الوصول إلى قلب المعركة من دون رصدها وتتبعها من قبل العدو.

6- <u>الحد من فعالية وحركة الطيران والآليات المدرعة الإسرائيلية:</u>

بما أن نقطة قوة العدو الأساسية إستعمال الطائرات المقاتلة بالتمهيد الناري ولتقديم الدعم الجوي القريب للوحدات المدرعة والميكانيكية، يقتضي التفتيش عن وسائل أو وسائط لإفقاد العدو هذه الميزة التفاضلية وتنفيذ مهمة الدفاع الجوي عن سماء المعركة. وبما أن لبنان غير قادر على شراء منظومة دفاع جوي قادرة على التصدي لطائرات العدو المتطورة، لأسباب متعددة، منها ما هو متعلق بعدم قدرة لبنان المادية على شرائها، ومنها ما هو متعلق بالخطوط الحمراء التي ترفعها الدول الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة على اعتبار ان هذه الوسائط هي كاسرة للتوازن، يصبح من الضروري الحصول على أسلحة مضادة للطيران محمولة على الكتف سريعة الحركة وخفيفة الوزن، ويمكن الحصول عليها من الأسواق السوداء. يتم تجهيز المجموعات الصغيرة بسلاح م/ط حيث يتم اتخاذ قرار استعماله بطريقة لا مركزية، حسب ظروف قطاع العمليات. من الضروري أن يتم نشر هذه الأسلحة بالعمق، وحسب اتجاهات ومحاور تقدم العدو المحتملة، خصوصاً على نقاط الإهباط والإبرار المحتملة، وفي الوديان وعلى سفوح الممرات الإجبارية، التي تشكل ممرات إلزامية للتشكيلات الجوية الإسرائيلية. ولإضفاء حالة من الغموض البناء، يمكن لقيادة الجيش عدم توزيع الأسلحة م/ط على الأرهاط كما ذكرنا، والإحتفاظ بها بمتناول أرهاط خاصة لا يتحركون إلا بأوامر مباشرة منها، وذلك بهدف إحتفاظها بهامش السيطرة على ما يمكن تسميته سلاحاً كاسراً للتوازن.

كما إن أفضل طريقة للدفاع ضد العدو الإسرائيلي هو تجهيز المجموعات الصغيرة بالأسلحة المضادة للدروع م/د لإيقاف سرعة حركته أو إبطائها. طبعاً تتمركز هذه المجموعات على المسالك المحتملة لتقدم قوات العدو المدرعة أو الميكانيكية، حيث يتم الإشتباك من مسافات متوسطة أو قريبة، كما يمكن الإشتباك مع دبابات وآليات العدو من مسافات بعيدة، وذلك حسب ظروف المعركة، وقطاع العمليات. ولتوفير غزارة

النيران وضمان إصابة العدو، يتم التخطيط لتأمين النيران الجبهية والجانبية وتقاطعها من قبل عدة مجموعات صغيرة إذا أمكن، وتنسيق نيرانها بشكل آلي بحيث تتقاطع مع نيران مدفعية الهاون ووجود الحواجز والأشراك الهندسية، وبحيث تشكل مناطق قتل أو مقابر متدرجة، وفي العمق الدفاعي، لأفراد العدو وآلياته.

7- الإعتماد على اللامركزية القتالية:

تتطلب قيادة العملية الدفاعية تخطيطاً مركزياً، وتنفيذاً غير مركزي، أي أن منظومة القيادة والسيطرة تعتمد على اللامركزية القتالية، بحيث يعطى قادة المجموعات الصغيرة القدرة على تقدير الموقف، والسماح للأرتال المعادية بالتقدم نحو عمق معين، واتخاذ القرارات القاضية بفتح النار، وتقنية العدو، وتوجيه مساره نحو بقع القتل، والعمل على تدمير دباباته وآلياته والقضاء على أفراده أو أسرهم. وبما أن العدو قادر على التشويش على الأجهزة اللاسلكية، يتم الإتصال بالمجموعات الصغيرة بواسطة الخطوط السلكية الممدودة تحت الأرض. وعند التنفيذ تتحاشى المجموعات استعمال الأجهزة اللاسلكية وتكون متحضرة على العمل من دونها. وبما أن العدو يملك القدرات الكفيلة بالإنتصار في أي حرب إلكترونية مفترضة، يجب تدريب المجموعات الصغيرة على اتخاذ القرارات في قطاع عملياتها والعمل باستقلالية كاملة من دون الرجوع إلى القيادة المركزية، وتكون مستعدة للقتال وشق طريقها عبر الوحدات العدوة في حال الإلتفاف عليها وتطويقها، أو بالحد الأدنى العمل على إشغال القوات العدوة، وتشتيت قواها. ولتأمين صمود المجموعات الصغيرة، واستمرارية الأعمال الدفاعية، يتم العمل على إنشاء مواقع لوجستية محمية وسرية على كامل الجبهة الدفاعية وفي عمق قطاع العمليات، والتي يتم فيها تكديس المواد التموينية من سلاح وذخيرة ووقود ومياه وطعام ودواء ووسائل طبية ضرورية وملابس، وغيرها، وتكون مجهزة بجهاز إتصال سلكي لتمرير المعلومات إلى القيادة المركزية، أو لطلب المزيد من المواد التموينية.

ثالثاً: المدافعة في الأماكن المبنية (القرى والمدن):

1- إستغلال صعوبة المناورة في الأماكن المبنية:

دلت تجارب العقود الماضية على تراجع مستوى العمليات القتالية في الأماكن المفتوحة، واعتماد المجموعات المسلحة على تركيز جهودها نحو التمركز داخل المدن والقرى نظراً للميزات التي تعطيهم إياها، ونظراً لصعوبة القتال داخلها. إن تغير طبيعة مسرح العمليات يعود بشكل أساسي أيضاً إلى ارتفاع ملحوظ في السكان وتوسع وامتداد القرى والمدن وتحولها إلى مناطق مبنية مترامية الأطراف تصعب مهمة القتال داخلها. تحد المنشآت المبنية كثيراً من حركة القوى العسكرية، وتفرض إتباع طرق وأساليب وتجهيزات وتحضيرات خاصة، وأفراد ومجموعات على مستوى عالٍ من التدريب واللياقة البدنية وسرعة التصرف والقدرة على الإبتكار والروح المعنوية العالية، مختلفة عن تلك المعتمدة في الأماكن المفتوحة.

تكمن صعوبة القتال في الأماكن المبنية تحديداً بوجود الشوارع والأزقة والأبنية والمنشآت الصناعية والمعامل والبنى التحتية، وغيرها من المنشآت المبنية التي يمكن أن تكون مجهزة بملاجئ تحت الأرض، وشبكات من الأنفاق والمجارير، التي تفرض نوعاً مختلفاً من القتال، تبعده عن البعد التقليدي، وتقربه من القتال الخاص. إن وجود الشوارع والأزقة والأبنية في المناطق المبنية يصعب مهمة القيادة والسيطرة على الوحدات العسكرية، خصوصاً في المناطق المبنية الضيقة، مما يفرض نوعاً من القتال اللامركزي المعتمد على روح المبادرة والخبرة والتدريب الجيد. ويفرض وجود المدنيين داخل المناطق المبنية التقيد الصارم بقواعد إشتباك محددة للقوى العسكرية، بما يعني الحد من حركة القوى العسكرية، خصوصاً حركة الدبابات والآليات المدرعة، والحد من رمايات الدعم الناري، خصوصاً أسلحة المدفعية والصواريخ الثقيلة، والدعم الجوي، والحد من قدرة عناصر المشاة على الإقتحام والرماية العشوائية داخل المباني والغرف.

2- الإستغلال الجيد للأرض:

تعطينا الأماكن المبنية أفضلية كمدافعين إذا ما أحسنا استثمارها واستغلالها. فاكتظاظ المباني والشوارع والأزقة، يساعدنا في التحرك عبر فتح الثغرات في الجدران، مما يخفينا تحركاتنا ونشاطاتنا عن مراقبة العدو. ووجود الملاجئ والخنادق والمجارير يساعدنا على تأمين الحماية وحرية المناورة والإنتقال من قطاع إلى آخر. كما يمكننا تحويل المباني إلى مراكز محصنة، عبر التمركز في الطوابق السفلية، واستعمال الهندسة للقيام بأعمال العرقلة والحماية، عبر نشر الألغام في الشوارع، وتفخيخ الأبواب والنوافذ، ووضع العبوات الجانبية وغيرها من التفخيخات المتطورة، إضافةً طبعاً إلى العوائق والحواجز المضادة للدبابات التي يمكن وضعها في الشوارع، والعوائق المضادة للأفراد على مداخل الأبنية وعلى الأدراج وداخل الممرات والغرف. وتزداد أهمية أعمال الهندسة مع نشر القناصين في مراكز مموهة ومحصنة تشرف على مسالك التقدم المحتملة للعدو، وعلى جوانب الطرق والحدائق والساحات، لاصطياد عناصر العدو، وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوفهم.

3- إعتماد تقنية "أضرب واهرب":

في معركة غير متكافئة مع العدو الإسرائيلي، وفي ظل تفوقه الجوي، لا إمكانية عملانية لاستعمال المدفعية الثقيلة. لذلك، افضل وسيلة للحصول على الدعم الناري في الشوارع، هو الإتكال على الهاون 60 ملم أو الهاون 81 ملم، بهدف دعم الوحدات الصغيرة الفرعية التي تدافع عن النقاط المحصنة بشكل لا مركزي. من الضروري إعادة التذكير هنا أن مهمتنا كمدافعين عن مدننا وقرانا ليست التشبث بالأرض بشكل كامل، إنما إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر. لذلك، من الضروري الإعتماد على تقنية "إضرب واهرب" بمعنى استعمال مدفعية الهاون لضرب التجمعات العدوة المقتربة، ثم استعمال القواذف مضادة للدروع لتعطيل الدبابات والآليات المدرعة، ثم استعمال البنادق القناصة لقتل أكبر قدر ممكن من جنود العدو، مع استعمال

العبوات الهندسية المتفجرة للمساعدة في إيقاع أكبر خسائر ممكنة. كما يجب أن يعمد المدافعون إلى القيام بهجمات خاطفة بمساندة نيران غزيرة، ثم التراجع إلى الخلف مع استعمال الأنفاق للظهور في المواقع الخلفية للعدو بهدف عرقلة تحضيراته وإرباك صفوفه.

4- الإعتماد على التكديس اللوجستي:

ولنجاح عملية الدفاع عن الأماكن المبنية، يقتضي العمل على تعزيز الجهاز اللوجستي، بشكل يساعد على إطالة أمد المعركة الدفاعية، خصوصاً إذا ما قام العدو بتنفيذ حصار شامل حول المنطقة المبنية. فالمهمة القاضية بإيقاع الخسائر في صفوف العدو يمكن أن تطول، مما يستلزم تأمين عوامل الصمود، وأهمها تأمين الذخيرة والطعام والمياه للمقاتلين. من هنا، يقتضي العمل على تكديس مختلف أنواع الصنوف اللوجستية في مواقع مخزنة ومحمية ومموهة جيداً، خصوصاً في ملاجئ ومواقع تحت الأرض، وتوزيعها على كامل قطاعات الأماكن المبنية، وبشكل تساعد على الدفاع في كل الإتجاهات، على أن يشمل ذلك أيضاَ الأخذ بعين الإعتبار الطواقم الطبية ومعداتها، وعلى أن تكون هذه الصنوف قادرة على تقديم المساندة اللوجستية في أوقات الحصار الشامل. كما يجب أن يعتمد المدافعون على نظام لوجستي قائم على تكديس الذخيرة والأسلحة قرب خطوط التماس لكي لا يضطرون إلى حملها أثناء انتقالهم من موقع إلى آخر.

5- تجنب القتال الحاسم:

إن العمل بمجموعات صغيرة، وخبرة العنصر الفرد وتدريبه الجيد هي العوامل الأساسية في نجاح المعركة الدفاعية. فالتشبث في المقاومة وعدم الإستسلام، والخبرة الهائلة في العمل بمجموعات صغيرة والتفخيخ والقنص، الحركة السريعة والمفاجأة لنقل الجهد، إضافة إلى التنظيم اللوجستي، والدعم الشعبي الحاضن، هي العوامل الناجحة في استنزاف القوات الإسرائيلية، وتأخير تقدمها. وكما في القتال في الجبال والأماكن المفتوحة، يقتضي تجنب القتال الحاسم مع العدو في الأماكن المبنية، والتركيز على التفخيخ والقنص، والإعتماد على مجموعات صغيرة من 2 إلى 4 اشخاص لتغطية كامل خط التماس والدفاع ضد العدو الإسرائيلي المتقدم. لا يجب أن تظل هذه المجموعات ثابتة، بل تتحرك حسب محاور تقدم العدو، ويحترف عناصرها تقنيات القتال الفردي، وخصوصاً المراقبة الدقيقة والعمل الصامت والإنتقال السريع عبر المنازل، مع تخصيص مجموعة إحتياط لكل 5 أو 6 مجموعات صغيرة لإيقاف اختراق العدو واستعادة المواقع التي يحتلها. لذلك، يجب على المدافعين أن يبرعوا في استعمال الأرض عبر تغطية محاور التقدم في الشوارع وأبواب ومداخل البنايات والغرف بالعبوات والسيارات المفخخة والألغام، وتفخيخ الأبنية والأثاثات والمخابئ والأجهزة الكهربائية. من المرجح أن يقوم العدو باستخدام الآليات الهندسية لفتح المسالك وإزالة العوائق والحواجز، لذلك على المدافعين أن يكونوا جاهزين لاستعمال الأسلحة المضادة للدروع. كما من المرجح أن يقوم العدو بقصف عشوائي للأعيان المحمية، كالمدارس والمساجد وأماكن العبادة والصلاة والمستوصفات

والمستشفيات والآليات الصحية، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، لذلك من الضروري أن يتمنع المدافعون عن إستعمالها لعدم إعطاء الحجة للعدو، ولإفقاده شرعية العمل العسكري، ولتعرية مزاعمه وللحفاظ على شرعية العمل الدفاعي المقاوم، ولضمان حصولنا على دعم المجتمعين المحلي والدولي.

6- إتقان وسائل التمويه والخداع:

من أهم نجاح المعركة الدفاعية هي استعمال وسائل التضليل والخداع والتمويه. فالعدو الإسرائيلي يملك التفوق الجوي والناري، ولديه قدرات إستعلامية هائلة من خلال الأقمار الإصطناعية والطائرات المقاتلة والمسيرة عن بعد والعملاء والجواسيس. لذلك، يمكن تمويه المراكز المحصنة، وبناء مراكز خداعية، وتنفيذ تحركات تضليلية لحرف أنظار العدو عن التحركات الفعلية، وبناء آليات وتمويهها ووضعها في أماكن مختارة، وبث أخبار كاذبة للتضليل، واستعمال وسائل التواصل الإجتماعي لنشر معلومات مضللة، أو مشفرة بهدف إيصال رسائل محددة، وغيرها من الأمور العملانية التي لا يمكن تفسيرها حالياً. كما تلعب العوامل النفسية والمعنوية دوراً كبيراً في نجاح العمليات العسكرية الدفاعية. فنوعية العسكريين المميزة، وتدريبهم المتواصل المسبق، وقدرة تحملهم وتصميمهم وثباتهم وعدم هربهم من تعاظم المخاطر وعدم تراجعهم أمام التقدم المفترض للعدو، وإرادتهم الصلبة، وإيمانهم العميق بوحدة الوطن، والخطر الذي يمثله العدو الإسرائيلي على المجتمع اللبناني، والتغاضي عن الألم واستبعاد حالات التململ والتقاعس، كلها عوامل تؤدي إلى نجاح مهمة المدافعة ومنع العدو من الوصول إلى أهدافه.

أمام تزايد المخاطر واشتداد ضراوة المعركة، وأمام غزارة النيران العدوة، وتقطع أوصال المناطق والقطاعات، تزداد أهمية المبادرة التي يقوم بها القادة الميدانيون، والتي يمكن أن تتجلى في الجرأة على تنفيذ العمليات الميدانية غير المحضرة، كنقل الجهد من مكان إلى آخر، أو السيطرة على موقع حيوي غير مخطط له، أو اختراع أدوات وأساليب جديدة للتفخيخ والتفجير أو تدمير الآليات العدوة، أو العمل على سحب جريح أو شهيد من أرض المعركة، وغيرها.

لائحة المراجع:

أولاً: الكتب العربية:

1- (إدمون) رباط، **مقدمة الدستور اللبناني**، دار النهار للطباعة والنشر، بيروت، 2004.

2- (بسيوني) عبد الغني، **النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي**، دار المعارف، الإسكندرية، 1990.

3- (جوزف) عيسى، **النظام السياسي اللبناني، أزمات وحلول**، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2020.

4- **الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 مع جميع التعديات التي تناولته، المادة 52**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

5- (زهير) شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار المنهل اللبناني، المجلد الأول، الطبعة الرابعة، أيار 2019.

6- (ياسين) سويد، **التاريخ العسكري لبني إسرائيل من خلال كتابهم: قراءة جديدة للعهد القديم**، ط4، جزء 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016.

7- (يوسف) نصر الله، **الكنز المرصود في قواعد التلمود**، دار العلوم، ط1، بيروت، 1978.

8- (كلود) الحايك، **الاستراتيجية**، كلية القيادة والأركان، بيروت، 2013.

9- (كميل) حبيب، محاضرات عن **الاستراتيجية** في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2019.

10-**الكتاب المقدس، العهد القديم**، دار الكتاب المقدس في مصر، الإصدار الرابع، ط6، القاهرة، 2013.

11- (ليلى) نقولا، **العلاقات الدولية: من تأثير القوة إلى قوة التاثير- مقاربة لفهم تطور مضامين العلاقات الدولية منذ وستفاليا لغاية اليوم**، Cidar River Production، الطبعة الأولى، 2019.

12- (محمد) سعدي الخطيب، **الدولة القانونية وحقوق الإنسان**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

13- (مسعود) ضاهر، **لبنان الإستقلال، الميثاق والصيغة**، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1977.

14- **العمليات الخاصة والحرب غير المتماثلة**، الجمهورية اللبنانية، الجيش اللبناني، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، دورة قائد كتيبة 36.

15- (عصام) سليمان، **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، بيروت، ط1، 1998.

16- (عقل) عقل، **الأمن والدفاع الوطني**، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2020.

17- **تخطيط العمليات المشتركة، الجزء الأول، العمليات المشتركة Joint operation**، وزارة الدفاع اللبنانية، قيادة الجيش، أركان الجيش للعمليات، مديرية التعليم، ك1/ 2010.

18- **تخطيط العمليات المشتركة (التخطيط العملياتي والاستراتيجي- الجزء الأول)**، الجمهورية اللبنانية، الجيش اللبناني، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، دورة قائد كتيبة 36.

19- (خليل) حسين، **موسوعة القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

ثانياً: الكتب الأجنبية:

1- (Andrew) Mack, **why big nations lose small wars: the politics of asymmetric conflicts**, world politics, Cambridge University press, January, 1975.

2- **Campaign Planning Handbook,** US Army War College, academic year 2019, Department of Military Strategy, planning and operations, Carlisle Barracks, Pennsylvania, 7013- 5242.

3- (Gerard) Chaliand, **Mythes révolutionnaires du Tiers monde : guérillas et socialismes,** Editions du Seuil, Paris, 1979.

4- (Gerard) Chaliand, **Terrorismes et guerillas**, éd. Flammotion, Paris, 1985.

5- **Joint Warfare of the Armed Forces of the United States**, JP 1, 14 November, 2000.

6- (Joseph) Nye, **Bond to lead: the changing nature of American power**, New York: Basic Books, 1990.

7- (Joseph) Nye, **the Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone,** oxford university press, 2002.

8- (Liddle) Hart B.H, **strategy**, London: Faber & Faber, 1967, 2nd revised edition.

9- (Murray) Williamson, et.al, **the making of strategy: rulers, states, and war**, Cambridge university press, Cambridge, 1994.

10-(Ralph) D. Sawyer, **Sun Tzu: The Art of War**, Westview Press, Inc, United States, 1994.

11-**The elements of DIMEFIL instruments of power in the gray zone**, NATO allied command transformation, volume I, Number 2, winter 2017.

ثالثاً: مراسيم وقوانين وقرارات لبنانية:

1- مطبوعة:

أ- **العقيدة العسكرية اللبنانية**، وزارة الدفاع، قيادة الجيش، قرار رقم 1707/أ/ ق تاريخ 1998/6/1.

ب-**قانون الدفاع الوطني**، المجلة القضائية، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، 2014.

2- منشورة على الإنترنت:

أ- **وثيقة الوفاق الوطني- إتفاق الطائف**، الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.int › files › Lebanon › the_taif_agreement_arabic_version، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

رابعاً: إتفاقيات ومعاهدات وقرارات دولية بالعربية:

1- مطبوعة:

أ- **إتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب 1949**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قسم الطباعة والنشر في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف- سويسرا، الطبعة السادسة، 2001.

ب-**الملحقان "البروتوكولان" الإضافيان إلى إتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قسم الطباعة والنشر في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف- سويسرا، الطبعة الرابعة، 1977.

2- منشورة على الإنترنت:

أ- **استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy، تاريخ الدخول: 2020/9/25.

ب- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.org › universal-declaration-human-rights، تاريخ الدخول، 2020/3/24.

ج- **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.un.org>los>convention_agreements>texts>unclos_a، تاريخ الدخول: 2020/9/25.

د- **ميثاق الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.un.org › charter-united-nations، تاريخ الدخول: 2020/3/24.

ه- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.icrc.org › doc › resources › documents › misc، تاريخ الدخول: 2020/3/25.

و- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514: إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
www.un.org › sections › documents › general-assembly-resolutions،
تاريخ الدخول: 2020/3/24.

ز- قرار الجمعية العامة رقم 2200 بعنوان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/21،
تاريخ الدخول: 2020/3/25.

ح- قرار الجمعية العامة رقم 2200 بعنوان العهد الدولي الخاص الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/21،
تاريخ الدخول: 2020/3/25.

ط- قرار الجمعية العامة رقم 3314 تاريخ 14 كانون الأول 1974، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.un.org/ar/sections/.../general-assembly.../index.html،
تاريخ الدخول: 2019/6/8.

ي- قرارات مجلس الأمن، القرار رقم 425، الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
www.un.org › securitycouncil › content › resolutions،
تاريخ الدخول: 2020/3/25.

خامساً: إتفاقيات ومعاهدات دولية بالأجنبية:

1- مطبوعة:

a- **La charte de San Francisco du 26 Juin 1945, article 51,** textes et documents relatifs aux organisations internationales et régionales, université libanaise, 2014- 2015.

2- **منشورة على الإنترنت:**

a- **A manual on technical aspects of the United Nations convention on the law of the sea- 1982**, International hydrographic bureau, special publication No. 51, 4th edition- march 2006, Monaco, the internet, available on: https://www.gc.noaa.gov>documents>gcil_iho_tecg_aspects_los, Date of entrance: 25/9/2020.

سادساً: المجلات والصحف والدوريات بالعربية:

1- (أحمد) علو، **هل أصبحنا في الجيل السادس؟** مجلة الجيش، العدد 405، آذار، 2019.

2- (إيلي) الفرزلي، **نهاية دولار 1515: كارثة ما بعد رفع الدعم**، جريدة الأخبار، السبت 29 آب، 2020.

3- (أمل) سعد، **حرب حزب الله الأخيرة**، جريدة الأخبار، السبت 15 آب، 2009.

4- (ميسم) رزق، **مفاوضات غير مباشرة... بلا صورة: أوّل خلاف «كبير» بين عون وحزب الله**، جريدة الأخبار، الخميس 15 تشرين الأول، 2020.

5- (ميسم) رزق، **ترسيم الحدود الجنوبية: المعركة ستبدأ الآن**، جريدة الأخبار، الجمعة 25 أيلول، 2020.

6- (نينا) عقل خليل، **الجيش يطبق على مجموعة إرهابيين في عرسال ويتعقّب آخرين في مختلف المناطق**، مجلة الجيش، العدد 374- 375، أيلول 2016.

7- (نينا) عقل خليل، **الجيش يوقف أمير داعش داخل مخيم عين الحلوة، مجلة الجيش**، العدد 376، تشرين الأول 2016.

8- (علي) حيدر، **خطر صواريخ حزب الله الدقيقة في إسرائيل: لقد غفَونا أثناء نوبة الحراسة!**، جريدة الأخبار، الإثنين 24 شباط، 2020.

9- (رلى) إبراهيم، "**تحالف 17 تشرين**": **ليس بين «الثوّار» ما يوحّدهم!**، جريدة الأخبار، الخميس 24 أيلول، 2020.

10- (رضوان) مرتضى، **المخابرات تُعيد رسم مسار إرهابي طرابلس: هذا ما قاله لوالده قبل تفجير نفسه**، جريدة الأخبار، السبت، 6 تموز، 2019.

11- (شادي) عبد الوهاب منصور، **حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2019.

12- (غسان) العزي، **من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي**، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 34، تشرين الأول، 2000.

سابعاً: مقالات منشورة بالعربية على الإنترنت:

1- ايران تجدّد عرضها بالمساعدة... هل يقبل لبنان؟، جريدة الأخبار، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://al-akhbar.com/Politics/284342،

تاريخ الدخول: 2020/8/31.

2- **إنفوغرافيك... خريطة الصراع على الغاز في شرق المتوسط**، جريدة الشرق الأوسط، الإنترنت، متوافر على الموقع: /https://aawsat.com/home/article/2446071, إنفوغرافيك-خريطة-الصراع-على-الغاز-في-شرق-المتوسط،

تاريخ الدخول: 2020/8/31.

3- انظروا اليها تحترق.. اول مفاجآت الوعد الصادق، قناة العالم، الإنترنت، متوافر على الموقع: انظروا-اليها-تحترق--اول-مفاجآت-الوعد-الصادق /https://www.alalamtv.net/news/5047476،

تاريخ الدخول: 2020/9/16.

4- **الإستراتيجية الدفاعية المقدمة من قبل الدكتور سمير جعجع على طاولة الحوار...** ، الإنترنت، متوافر على الموقع: /https://www.lebanese-forces.com/2008/12/22/28778،

تاريخ الدخول: 2020/3/23.

5- **الاستراتيجية العسكرية الجديدة في 7 نقاط**، ساسة بوست، الأنترنت، متوافر على الموقع: /https://www.sasapost.com/israels-new-military-strategy،

تاريخ الدخول: 2020/3/21.

6- **استشهاد عسكريّن إثنين في المنية.. الجيش: الإرهابي كان مزودا بحزام ناسف ينوي تفجيره داخل المركز**، المركزية، الإنترنت، متوافر على الموقع: /https://www.almarkazia.com/ar/news/show/254876 إستشهاد-عسكريين- إثنين-في-المنية-الجيش-الإرهابي-كا،

تاريخ الدخول: 2020/10/21.

7- **أقوى 10 اقتصادات في العالم بحلول 2050.. ثلاث مفاجآت**، العربية، الإنترنت، متوافر على الموقع: /.../https://www.alarabiya.netأقوى-10-اقتصادات-في-العالم-بحلول-2...،

تاريخ الدخول: 2020/3/19.

8- إتفاقية هدنة لبنان وإسرائيل عام 1949، الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › encyclopedia › events › اتفاقية-هدنة-لبنان-وإسر...،

تاريخ الدخول: 2020/3/25.

9- بعد 10 أعوام على أزمة الانهيار الشهيرة.. هل يواجه الاقتصاد العالمي "ليمان براذرز" جديدًا؟، الإنترنت، متوافر على الموقع:

https://www.arrajol.com/.../بعد-10-أعوام-على-أزمة-الانهيار-الشهيرة-ه...،

تاريخ الدخول: 2020/3/20.

10-بعد **اغتيال سليماني.. أي مكاسب ستجنيها طهران؟**، الجزيرة.نت، الإنترنت، متوافر على الموقع:

www.aljazeera.net › politics › سليماني-فيلق-القدس-إيران-طهران-أميركا،

تاريخ الدخول: 2020/3/21.

11- **بعد سنوات من المناقشات، أعضاء المحكمة الجنائية الدولية يتفقون على تعريف جريمة العدوان**، أخبار الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: news.un.org › story › 2010/06،

تاريخ الدخول: 2020/3/25.

12-(جوزف) عيسى، **صلاحيَّات رئيس الجمهوريّة بين التصنيف الدستوري والواقع العملي**، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص والممارسة السياسية، الجامعة اللبنانية، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.ul.edu.lb/lawMag/34.aspx?lang=1،

تاريخ الدخول: 2020/9/12.

13- **دول تمتلك أسلحة نووية في العالم.. تعرف عليها**، الإنترنت، متوافر على الموقع:

www.bbc.com/arabic/in-depth-42937018،

تاريخ الدخول: 2020/3/20.

14-(ديفيد) سكوت، **ما هو دور الدستور في المجتمع اليوم؟** (ترجمة عن الإنكليزية)، الإنترنت، متوافر على الموقع:

https://www.enotes.com › homework-help › what-role-constitution-play-our-...،

تاريخ الدخول: 2019/11/4.

15-(ديفيد) غروسمان، **الحرب التجارية الأمريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟** BBC بالعربي، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.bbc.com›arabic› world-50349312،

تاريخ الدخول: 2020/3/19.

16-(هتاف) دهام، **التدقيق الجنائي.. عقدة قانونية أم صراع سياسي؟ لبنان 24**، الإنترنت، متوافر على الموقع: التدقيق-الجنائي-عقدة-قانونية-أم-صراع

سياسي؟/https://www.lebanon24.com/news/economics/743380،

تاريخ الدخول: 2020/9/7.

17-(وليد) شقير، **روسيا ولبنان: توسيع شبكة الحماية**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.lebanonfiles.com/news/24066/،
تاريخ الدخول: 2020/8/26.
18-**ورقة عون حول الاستراتيجية الدفاعية: الشعب المقاوم**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://al-akhbar.com/Politics/151053،
تاريخ الدخول: 2020/3/23.
19- وثيقة إعلان استقلال أميركا عام 1776، موقع الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › encyclopedia › events › 2015/12/25 › وثيقة-إعلا...،
تاريخ الدخول: 2020/3/24.
20-**الوثيقة السياسية لحزب الله**، الموقع الرسمي للمقاومة الإسلامية في لبنان، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.moqawama.org/essaydetailsf.php?eid=16245&fid=47،
تاريخ الدخول: 2020/9/12.
21-**حالة غليان تركية.. خيارات الرد في إدلب**، الجزيرة.نت، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › news › politics › حالة-غليان-تركية-فرضية-المس...
تاريخ الدخول: 2020/3/21.
22-**حزب الله اللبناني: الجذور ومنابع النفوذ**، عربي BBC، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46441399،
تاريخ الدخول: 2020/9/12.
23-(حسين) إسماعيل، **إعلان حقوق الإنسان والمواطن**، الإنترنت، متوافر على الموقع: neorevivalism.files.wordpress.com › 2016/05
تاريخ الدخول: 2020/3/24.
24-(يحيي) أبو زكريا، **الحرب الناعمة وطرائق الغزو الجديدة**، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.almayadeen.net › episodes
تاريخ الدخول: 2020/3/24.
25-**الكباش السوري-الايراني الخفيّ في لبنان: هل تتولى دمشق مهمة إنهاء سلاح حزب الله؟** المركزية، الإنترنت، متوافر على الموقع: /الكباش-السوري-الايراني-الخفي-في-لبنان-هل-تتولى-دمش https://www.almarkazia.com/ar/news/show/210621/
تاريخ الدخول: 2020/8/31.

26-(كلاوس) كريس، **دراسة حول تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان**، مجلة الإنساني التي تصدر عن المركز الإقليمي للإعلام في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://blogs.icrc.org/alinsani/2018/09/06/2016
تاريخ الدخول: 2020/3/25.
27-**لبنان يعلن أول تخلف عن سداد ديون واحتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية**، الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: لبنان-يعلن-أول-تخلف-عن-سداد-ديون-في https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/
تاريخ الدخول: 2020/9/7.
28-(محمد) مجاهد الزيات، **ما الذي تريده الولايات المتحدة من سوريا**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، موقع الشروق، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01032019&id=794fc2a7-7a66-4320-b0bd-0431e866344b
تاريخ الدخول: 2020/8/31.
29-(محمد) مجاهد الزيات، (دلال) محمود، **مقاول الهدم التركي يبحث عن أدوار فوق أطلال بيروت**، **المرصد المصري**، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://marsad.ecsstudies.com/36609/
تاريخ الدخول: 2020/8/31.
30-(محمد) عبد المعطي، **حزب الله.. النشأة والتطور**، الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03 حزب-الله-النشأة-والتطور
تاريخ الدخول: 2020/9/12.
31- منع قناة MTV من التغطية في القصر الجمهوري: "مقر حزبي أم رئاسي؟"، العربي الجديد، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/"من-التغطية-في-القصر-الجمهوري-"مقر-حزبي-أم-رئاسي؟
تاريخ الدخول: 2020/9/7.
32-**مساعدات الصندوق مرهونة بـ 4 شروط والصرّافون "منضبطون"**، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.ministryinfo.gov.lb/51315
تاريخ الدخول: 2020/9/7.
33-**مصر وتركيا واليونان وإسرائيل.. أهدافها الحقيقية من صراع شرق المتوسط مختلفة عما يُعلن، إليك ما تريده كل دولة**، عربي بوست، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://arabicpost.net/ تحليلات-شارحة/2020/08/12/صراع-شرق-المتوسط/

تاريخ الدخول: 2020/8/31.
34-**ناتانياهو يرفع خريطة لبيروت حلال كلمته أمام الأمم المتحدة... ماذا قال؟** LBC international، الإنترنت، متوافر على الموقع: نتانياهو-يرفع-خريطة-لبيروت-خلال-كلمته-امام-الامم-ا/ar https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/402459/
تاريخ الدخول: 2020/9/1.
35-(نهاد) إسماعيل، **أوروبا تسعى إلى تقليل الاعتماد على روسيا: تنافس شديد على أسواق الغاز الطبيعي المسال بين الولايات المتحدة وروسيا وقطر**، الإنترنت، متوافر على الموقع: elaph.com › Web › Economics › 2018/07،
تاريخ الدخول: 2020/3/20.
36- **النهار تكشف فضيحة الإنترنت المهرب: القصر والمجلس والجيش تحت المراقبة، جريدة النهار، الإنترنت، متوافر على الموقع:**
النهار-تكشف-فضيحة-الإنترنت-المهرب-القصر-والمجلس-والجيش-تحت-المراقبة
https://newspaper.annahar.com/article/333698
تاريخ الدخول: 2020/9/3.
37-**نص اتفاق القاهرة المعقود ما بين السلطات اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Text_of_the_Cairo_Agreement.pdf،
تاريخ الدخول: 2020/9/25.
38-**نص تصور رئيس الجمهورية ميشال سليمان لـ"الاستراتيجية الوطنية الدفاعية المتكاملة" التي وزعها على المشاركين في طاولة الحوار**، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.michelsleiman.org/arabic/...president/the-defense-strate
تاريخ الدخول: 2020/3/23.
39-**نصر الله: دمج المقاومة بالجيش ليس صحيحاً والمطلوب التنسيق بينهما لأن لدينا أكثر من 12 ألف صاروخ وقادرون على تهديد الكيان الصهيوني**، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=180193
تاريخ الدخول: 2020/3/23.
40-**السيد نصر الله: موقفنا من القضية الفلسطينية غير قابل للتبديل ومن واجب الامة الدفاع عن المقدسات**، قناة المنار، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://almanar.com.lb/6716580

تاريخ الدخول: 2020/9/12.
41-(عبد المعطي) عمرو، **تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني**، الإنترنت، متوافر على الموقع:www.siyassa.org.eg/News/15649.aspx
تاريخ الدخول: 2020/3/20.
42-(علي) حلاوي، **شبكة اتصالات حزب الله.. هكذا نشأت وتوسعت**، إيلاف، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://elaph.com/Web/Lebanon/2009/10/495079.html
تاريخ الدخول: 2020/9/16.
43-(عمر) هواش، **خامنئي يدعو إلى إزالة إسرائيل من الوجود وينادي بتسليح الضفة الغربية مثل غزة ويصف الدعم الغربي لإسرائيل بالوقح، الرأي اليوم**، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.raialyoum.com/index.php/خامنئي-يدعو-الفلسطينيين-الى-الاستمرا/
تاريخ الدخول: 2020/9/12.
44-(عصام) سليمان، **وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية "، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.arabruleoflaw.org/Files/PDF/Parliament/Arabic/P2/LebanonFinalReportParliamentP2S2_AR.pdf،
تاريخ الدخول: 2020/9/12.
45-(فيوليت) داغر، **المقاومة والحق في الحياة**، موقع الجزيرة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
www.aljazeera.net › knowledgegate › opinions › المقاومة-والحق-في-ال..،
تاريخ الدخول: 2020/3/26.
46-قضية اغتيال رفيق الحريري: هل جاء حكم المحكمة الدولية "لخدمة" حزب الله؟ عربي BBC، الإنترنت، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-53836483
تاريخ الدخول: 2020/8/31.
47-الرئيس الحريري يرعى الاجتماع التشاوري الوزاري الأول للاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف، الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلسة الوزراء، الإنترنت، متوافر على الموقع:
www.pcm.gov.lb › arabic › subpg
تاريخ الدخول: 2020/9/25.
48-تدخل تركيا عسكرياً في ليبيا: حسابات الربح والخسارة، الإنترنت، متوافر على الموقع:
www.dw.com › تدخل-تركيا-عسكريا-في-ليبيا-.-حسابات-الربح-وال...
تاريخ الدخول: 2020/3/21.

49-تحالف جديد في لبنان ينتقد "قمع الحريات" ويدعو لمحاسبة "الفاسدين"، الحرة، الإنترنت، متوافر على الموقع: تحالف-جديد-في-لبنان-ينتقد-قمع-الحريات-ويدعو-لمحاسبة-الفاسدين
https://www.alhurra.com/lebanon/2020/07/13/
تاريخ الدخول: 2020/9/7.

50-التطبيع: الإمارات تلغي قانون مقاطعة إسرائيل، عربي BBC، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53957503
تاريخ الدخول: 2020/8/31.

51-ترسيم الحدود البحرية...بري يعلن عن إتفاق إطار للتفاوض، الجمهورية، الإنترنت، متوافر على الموقع: ترسيم-الحدود-البحرية-بري-يعلن-عن-اتفاق-اطار-
https://www.aljoumhouria.com/ar/news/55650للتفاوض
تاريخ الدخول: 2020/6/10.

52-تخوف من أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي فيما تحاول منظمة الصحة تنسيق التجارب السريرية لابتكار علاج للمصابين بفيروس COVID-1، أخبار الأمم المتحدة، الإنترنت، متوافر على الموقع: news.un.org › story › 2020/02
تاريخ الدخول: 2020/3/19.

53-الخزانة الاميركية تعاقب يوسف فنيانوس وعلي حسن خليل بتهمتي دعم "حزب الله" والفساد، النهار، الإنترنت، متوافر على الموقع:
وزارة-الخزانة-الاميركية-تضيف-اسمي-وزير-ا-الأشغال-السابق-يوسف-فنيانوس-ووزير-المال،
https://www.annahar.com/arabic/article/1274191
تاريخ الدخول: 2020/9/12.

54-(غازي) أيزنكوت، (غابي) سيبوني، **توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الإنترنت، متوافر على الموقع:
https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Guidelines_for_Israels_National_Security_Strategy_Arabic_PDF،
تاريخ الدخول: 2020/3/21.

55-(غنايم) محمد السيد ، **القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي**، الجزيرة.نت، الإنترنت، متوافر على الموقع: www.aljazeera.net › specialfiles › pages
تاريخ الدخول: 2020/3/19.

ثامناً: مقالات منشورة بالأجنبية على الإنترنت:

1- **Belt and Road Initiative,** the internet, available from:

https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/,

Date of entrance: 27/8/2020.

2- (Bonnie) Kristian,**Trump signs largest arms deal in American history with Saudi Arabia**, the internet, available from:

theweek.com › speedreads › trump-signs-largest-arm...,

Date of entrance: 21/3/2020.

3- **Changing Face of War: Into the Fourth Generation,** Marine Corps Gazette, October 1989, pp 22-26, the internet, available from:

globalguerrillas.typepad.com › lind › the-changing-f...,

Date of entrance: 24/3/2020.

4-**Comparison Results (Israel vs Lebanon),** Global Firepower - 2020 World Military Strength Rankings, the internet, Available from:

www.globalfirepower.com,

Date of entrance: 9/3/2020.

5- **DOD Dictionary of Military and Associated Term,** Department of Defense, the internet, available from:

https://www.jcs.mil/Portals/36/Documents/Doctrine/pubs/dictionary.pdf, p 150,

Date of entrance: 17/4/2020.

6-(Kurt) M. Campbell, (Rush) Doshi, **The Coronavirus Could Reshape Global Order- China Is Maneuvering for International Leadership as the United States Falters,** foreign affairs, March 18, 2020, the internet, available from:

www.foreignaffairs.com › articles › coronavirus-coul...,

Date of entrance: 20/3/2020.

7- **Lines of effort**, the internet, available from:

https://the-definition.com/term/line-of-effort,

Date of entrance: 10/5/2020.

8- **Military strategy**, the internet, available from:

https://en.wikipedia.org/wiki/Military_strategy,

Date of entrance: 17/4/2020.

9- (Naomi) Choi), **Rule of law,** Britannica, the internet, available from:

https://www.britannica.com/topic/rule-of-law,

Date of entrance: 7/9/2020.

10- **National defence strategy definition (US DoD),** Military Factory, the internet, available from:

www.militaryfactory.com › military-terms-defined,

Date of entrance: 17/3/2020.

11- **National Interest: Meaning, Components and Methods**, ،the internet, available from:

www.yourarticlelibrary.com/international-politics/national-interest-meaning.../48487,

Date of entrance: 10/9/2020.

12- **National policy**, the free dictionary by FARLEX, the internet, available from:

www.thefreedictionary.com › national+policy,

Date of entrance: 17/3/2020.

13- **National Security Policy and Strategy**, United States Army War College Department of National Security and Strategy, PDF, 2017, the internet, available from: ssl.armywarcollege.edu › Directives,

Date of entrance: 26/4/2020.

14- **Qu'est- ce que le droit international humanitaire?,** CICR, services consultatifs en droit international humanitaire, l'internet, disponible de: https://www.icrc.org › document › qu'est-ce-que-le-droit-i...,
Récupéré en 16/10/2019.

15- (Raymond) Hinnebusch, **The Battle over Syria's Reconstruction,** the global policy, the internet, available from: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1758-5899.12779,
Date of entrance: 31/8/2020.

16- (Razvan) Sibii, **Grand Strategy**, Encyclopedia Britannica, the internet, available from: www.britannica.com › topic › grand-strategy,
Date of entrance: 17/4/2020.

17- **Reasons for the success of the October Revolution, 1917**, BBC, the internet, available from: www.bbc.co.uk › bitesize › guides › revision
Date of entrance: 24/3/2020.

17- **Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America**, Department of Defense, the internet, available from: www.jcs.mil › Portals › Documents › Publications › UNCLASS_2018...,
Date of entrance: 19/3/2020

18- **This is how the US and Iran rank among the world's 25 most powerful militaries**, the internet, available from: https://www.businessinsider.com/most-powerful-militaries-in-the-world-ranked-2018-2,
Date of entrance: 19/3/2020.

19- (Tim) Bowler, **which country dominates the global arms trade?** BBC News - BBC.com, the internet, available from: https://www.bbc.com/news/business-43873518, Date of entrance: 20/3/2020.

20- (William) S. Lind, (Keith) Nightengale, (John) F. Schmitt), (Joseph) W. Sutton), (Gary) I. Wilson), **the Changing Face of War: Into the Fourth Generation,** Marine Corps Gazette, October 1989, the internet, available from: globalguerrillas.typepad.com › lind › the-changing-f..., Date of entrance: 24/3/2020.

21- **What are assumptions? Definition and meaning** – Business Dictionary, the internet, available from: www.businessdictionary.com/definition/assumptions.html, Date of entrance: 30/9/2020.

22- (Woodrow) Wilson, **fourteen point's speech (1918)**, the internet, available from: kr.usembassy.gov › living-documents-american-history-democracy, Date of entrance: 24/3/2020.

23- **World GDP Ranking 2020** - StatisticsTimes.com the internet, available from: statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php, Date of entrance: 19/3/2020.

الفهرس: